٨ . المقدمة والكلام على اطرافه
١٩ . مبادئ النحو
٢٣ . **الباب الاول** في الاصطلاحات النحوية
٢٤ . تعريف الكلمة
٢٧ . تقسيم الكلمة
٣٢ . تعريف الاسم
٣٥ . تعريف الفعل
صعوحاسم
٣٧ . تقسيم الفعل
٣٩ . تعريف الحرف
٤٥ . الكلام والجملة
٤٧ . تقسيم الجملة الى فعلية وغير فعلية واسمية
٤٩ . الجمل الحالة محل المفرد
٥٧ . تعريف الاعراب
٥٩ . العدول عن الحركات الى الحروف بثلاثة
. . . مواقع فيها الاسماء الستة
٦٣ . التثنية والجمع الصحيح
٦٧ . ٧٧
٧٨ . ما يشتبه به الجمع والتثنية
٧٨ . الافعال الخمسة
٧٩ . التقسيم للاسم الى معرب ومبني ثم الى المعرب ومبنى وذكر موانع الصرف
٨٢ . باب حذام
٨٥ . تقسيم المبني الى عارض وغير عارض
٨٨ . تقسيم انواع الكلمة باعتبار عملها والعمل فيها
٨٩ . توجيه عمل بناء اي مع تقدمها
٨٩ . تعريف العامل
٩٠ . **الباب الثاني** في العوامل الداخلة
. . . على المبتدأ والخبر
٩٧ . عمل الرفع على الاطلاق
٩٨ . وجه وجوب تقديم الفعل على فاعله ووجوبه
٩٢ . تقسيم الفاعل الى ظاهر ومضمر
٩٣ . تقسيم الفعل الى متعد ولازم
٩٤ . فعل المفعول فعل الفاعل
٩٥ . تقسيم متعدي الفعل الى ما يتعدى بنفسه وما لا يتعدى بنفسه
٩٧ . في الفاعل المصدر
٩٨ . والمفعول فيه
١٠١ . والمفعول له
١٠٢ . والمفعول معه
١٠٣ . والحال
١٠٦ . تعريف اسم الفاعل
١٠٨ . تعريف اسم المفعول
١٠٩ . تعريف الصفة المشبهة
١٠٩ . تعريف المصدر
١١٣ . تعريف المضاف وتقسيم الاضافة
١١٤ . وجه كون بناء المضاف مع تقدم المضاف اليه
١١٨ . تعريف الاسماء الستة

هذا كتاب شرح [illegible] صاحبه [illegible] مغدن خليفة

اكرو محبتكم طرفنا تكوا اعالم وافهام اولدر
اولنورسه عمر يكوزكونيه كي كماح باكز عقيب ه لكل بنم روحم وبنم سلطانم

٧٩ رد النحد
٤١٥

نعت حواشي ابكار الافكار وفاضيخ للشيخ عبد اللطيف بن جلال
الدين محمد الغزي وبني خطيب دمشق على شرح الضوء للشيخ تاج
الدين محمد الاسعردي على المصباح للامام ناصر بن عبد السيد
المطرزي وقد بلغ به تلك الحواشي الى آخر الباب الثاني وهو الوجود
فنناول وفراغه كان بخطه الى آخر الكتاب كذا به لكن ذكر الغزي

هذا الكتاب وقف حرم سوكه صفوه المدرسة المعروفة بمحمد الغزي
الموزر حسب البيان بالحجة المرضية غرة رجب ١٣٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

ان من الحروف المشبهة بالفعل الناصبة للاسم والرافعة للخبر فاسمها احق تفضيل للحق من حق الامر اذا
ثبت او من حققته اذا اثبته او من حق الفعل اذا وجب او للتحقيق بمعنى الجدير وكل واحد منها يتعدى
بالى ما موصولة بمعنى الذي او موصوفة بمعنى شيء وصلتها او صفتها بيتون شجي يتنين مطاوع وشج
يقال وشجتها فتوشجت اصله من الوشاج وهو شيء ينسج من اديم عريضا ويوضع بالجواهر
ونشر المرة بين عانقها وكشيحها معي ما بعد اعني قوله بذكره صدور جمع صدر بمعنى اوله
وفي الصحاح صدر كل شيء اوله اي اوايل الكتب جمع كتاب وهو معروف والدفاتر وهي الكراريس
وبتوفر اي بتكثر قولهم هم متوافرون وتوفر ونفر فهو بحيث آه بمعنى اوبتم من الوقور بمعنى التمام
وبجوز ان يكون من توفر على كذا اذا كان مصروفا الهمم اليه وداعي حرها تو على نشر بسط
ونشر المتاعي بسط السنة جمع لسان اذا كن بمعنى العضو واذا انث بمعنى الجارحة فجمعه السنن
البادي الحاضر وبمقابله الغايب في الصحاح المبدي خلاف المحضر والحاضر اي السنة جمع الانام او
الانسان والملك عليه السلام او الشهام والانعام وخبره قوله حمدا لله تو على زوايا هو جوز ان يكون من
زهيت النار زهوا اضاءت اياديه جمع ايد جمع يد فهو جمع الجمع كما كارع وبجيء في اللغة الجارحة
المخصوصة والنعمة والقوة والمراد ههنا الوسطى اي على نعائم المشية التي اشرقت من اشرق وجهه
اضاء وثلاث لاء حسنا في ظلم جمع ظلماء بسكون اللام وهي خلاف النور والضم فيه لغة الدياجير
جمع ديجور وهو الليل المظلم في الصحاح الديجور الظلام وليلة ديجور مظلمة فاجوح اي تقدير الموصوف
اي في ظلم الليالي المظلمات ويجوز الحمل على المبالغة في الاشراق اذ بالاضداد تعرف الاشياء تباشيها
اوايلها يقال تباشير الصبح لاوايله وكذا اوايل كل شيء واصباحها بفتح الهمزة جمع صبح واذا كسرت قصد
سيبه به الصبح كذا في الكشاف واستنارت على ضحى الايام جوابها في الصحاح ضحى كل شيء
جانبه غرر جمع غرة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم واوضاحها جمع وضح بفتح الضاد
وله غير بغين مكررا المراد ههنا البياض تخيل للايادي صورا وبهية مشابهة بصور حقيقية بهذه
المذكورات فاستعارها لتلك الصور بمعنى دعاء الله تو على كل احد كثيرا يراي كل ذي عين وبصيرة
لا يغيب عنه كما لا يغيب الاصباح في الظلام والاوضاح في صفحات الايام حمدا نصب بفعل محذوف

أو بمجد مذكور لا نه يجوز نصب المصدر المفعول المطلق بر تبط بشدة نزفلا يرتبط كذا طاء شا نزالوا
اضاف جمع ضف العتيد الحاضر الهنيا نزسوابقها بياة الاضاف العتيد فعال منها في محل النصب وعتوي
اي يكلب يستدر اخلاف المريد جمع خلف بالكسر وهو حلمة ضرع الناقة القادماة والاخر آه نزلوا تها
بمعنى آه حمدا لله تو على ما اوليك نزالنعم صانها نزاتلف وزادنا بالكرم وهذا تر بيع نزاقسام السبع
مثل لباس الجوع محمد بجرور على انه عطف بياة للمتقل المبعوث نزسرة البطحاء السرة الوسط
البطحاء مثل الابطح سيل فيه رقاق الحصا يريد انه مبعوث نزاشرف النازلين في بطحاء مكة
يقال لهم قريش الاباطح وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وغيرهم ويقال لهم
الابطحيون ايضا ولغيرهم قريش الضواحي وهم الذين يسكنون في خارج بطحاء مكة لعدم آه
بيسعهم وهم مخيص بن عامر بن لوي وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث بنا فهر والناجز
بطحائها حيهم ووسطها خيرحيهم فاذا كان محمد عم مبعوثا نزوسطها يكون نزخير خير هم المجزء
بجر وذ صفة اخرى لمحمد بفصاحة مصاقع الخطباء الصاقع جمع مصقع بمعنى بليغ يقال خطيب مصقع
اي بليغ فالمعنى المعجز بفصاحة بلغاء الخطباء ثم كان قيل ما فعل النبي عم لم تقال بالقطع عيه وعي
كل بليغ اثار الغبار فيه وهو كناية عن سبقه لان نزشاة اسابق اثارة الغبار في وجه المسبوق
شقاشق جمع شقشقة بالكسر شيء كالرية يخرجها البعير نزفيه اذا هاج وهدر لما شبه النبي عم

بالفعل الهادر شبه لسانه شقشقة فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية الهادرة المصوتة
من هدر البعير هديرًا اذا ردد صوته في حنجرته ترشيحي لها ضرب هذا مثلا للمخطب والمتكلم اذا طال
في المقال لارتفاع صوته محمد تبع في الكلام وفت في عضد هو الساعد من المرفق الى الكتف وفيه اربع
لغات عضد بالضم والكسر كحذر وبالسكون وبضم العين وسكون الضاد مثل ضعف كل منطبق
مبالغة ناطق وبليغ المحن وكسر قوته وغلبة يقال فتت في اعضاده اذا فرق عنه اعوانه حقائق
جمع حقيقة خلاف المجاز وما يحق على الرجل اذ يجمع والدابة قال ابو الفارسي الحاي حقيقة جعفر
وكل من الاخيرين سبيل الى الارادة النادرة من زنة الشيء نذورًا اذا شذ في الصحاح ومنه النوادر
اي القليل وجودها وعلى آله عمى اهله الآاة الاقل لا يستعمل الا في الاشرف خلاف الكل واصحابه
مصابيح مصابيح الظلم المصابيح جمع مصباح بفتح الناقة التي تضبح من تبكيرها والترفق حتى ترتفع
النهار والقدح الذي يصطلح به والراجح وهو المراد هنا ومجاديح الكرم مصادره يقال جاديح
السماء لانوائها التي لا تكاد تخطئ وهي ثلثة كواكب والتياس مجاديح بغير اياء الا انه اشتهر كثرة
اما بعد فاة نوعي الادب الادب ادباه ادب النفس وادب الدرس والمراد هنا هذا العلم الذي شرعت
فيه على تكلوشيهوبة جمع شيهبن بالكسر والسكون وهو طريق الوادي ومنه الحديث ذو شيهوة وتنقب
فنونه اي تفرق انواعه عزا اي قل وجوده لا تكاد يوجد على الطلبة جمع طالب مرامه مطلبه مفعل
من رمت الشيء ارومه اذا طلبته واستعير صعب زمامه مقوده يعطش بانفت بخي بالاضافة
ويجوز التوصيف من شمخ الرجل بانفه اذا تكبر من الاباء اي من اجله وهو كناية عن صعوبة هذا الفن
وينبو من نبا ينبو عني اذا تباعد وتجافى بعطف جانبي العطف بكسر العين وسكون الطاء الجهة
من الانسان جانبه من الراس الى الورك الجانبي من جمع الدرس جموحًا وجماحًا اذا غلب فارسه
من الاستعصاء اي لا تجلو ويقال ايضا نبا بفلان اذا اعرض اي يتباعد عليه وعرض عنك هذا
النوع لما فيه من الهوينا على انه اي هذا النوع في زماننا مطموس مندرس من طمس طمسًا
المعالم جمع معلم الاثر الذي يستدل به على الطريق مخفوض موضوع قاله وانه يخفض من شاء
ويرفع اي يضع الدعائم جمع دعامة عماد البيت عفت اندرست وقد يجيء متعديا كقوله
عفاه كل حنكاء رسومه انادره من رسم الدار الاثر بالتراب واندرست صفحه الاعلام من الحجارة للطريق

جمع صوع كقوي لغة وفي الحديث اة للاسلام صوى ومنارًا كمنار الطريق وانتكثت انتقضت
من ركث الحبل فانتكث اي نقضته فانتقض مر يوع جمع مريعة من الجبال ما لكف وطال واشتد
قتله وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه اي تحركت من زعزعه فتزعزع غيره اي حركته فتحرك
وتضعضعت اندمت يقال ضعضعه اي هدمه هي الاصل اركانه جمع ركن وهو الجانب القوي
من البيت وانشرف من اشرفت عليه اذا اطلعت عليه من فوق على الدرس والمحق اقبل عليه
درسه من درست الكتاب درسًا ودراسة لان من اطلع على الشيء اقبل عليه واشتفى من اشتفى
على الشيء اذا اشرف ولم يبق من جزيرة اصحابه الاقوم ببلدة بحيفي تاء بيت الاعجف المزول
اي لم يبق من اهل الفضل الا نزل بضاعة قليلة ولهذا مثل يضرب في حقه واصله ان بيهسا
كان ابو سبيعة اخوة يدعوه اليه فاغار عليهم ناس من اشجع كان بينهم عداوة فقتلوا
غير بيهس ولم يقتلوه لحماقته وقالوا لا فايدة في قتله فقال اذهب بكم الى الحي خوفا من
السباع فذهب بهم فلما جاء الغد نزلوا فغزوا واجزروا في يوم شديد الحر فقالوا اظللوا
لحومنا حتى لا يفسد فقال بيهس لكن بالاثلاث لحم لا يظلل يريد لحوم اخوته القتلى في ذلك
الموضع وظلوا يشوونه من لحم الجزور وياكلون فقال بعضهم ما اطيب بوعنا وما اخصبه
فقال بيهس لكن على بلدح قوم عجفى يريد والدين واقادين وبلدح اسم موضعهم فنقله
من بلدح الرجل اذا وعد ولم ينجز يشير الى جذبهم يشبه هذا الخصب الذي هو فيه كان لم
يكن بين الحجون بفتح الحاء جبل بمكة وهو المقبرة الى الصفا انيس هو الحوانس ويقال في الدار
انيس لا احد ولم يسمر بمكة سامر من السمر وهو الحديث بالليل من سمر سمير فهو سامر للجميع
ان اهل الفضل انقرضوا باسرهم وصار الحال كما لم يكن احد منهم على وجه الارض وقد
كنت ايام الحداثة يقال لفعل ذلك الامر بحداثته اي في اوله وطراوته وعنوان الصبا
اوله قد التف على اجتمع سوادًا جماعة من طالبيه طالبي علم الادب واحتفين طافوا حولي
جمع حفي كمتاة يستعمل في موضع الشمول والاحاطة الجم الكثير من الجموم وهو الكثرة
والغفير من الغفر وهو التغطية من تخليم منتا وليم من تخلل فلان شعر غيره اذا ادعاه لنفسه
فاذا ادعاه فقد تناوله مع قلة بضاعتي هي بلغة قطعة من مال تبعتها للتجارة في الصناعة

أي علم الادب وغيبة من غاب الرجل غيبة لفاته ينال ما طلب قديما هو قدح الميسر في البراعة هي
الكمال في العلم من برع الرجل وبرع بالضم براعة اذا فاق أصحابه في العلم يطلق على العالم من فاعل التفـ
وبعض اللغويين اسم اذا عندي جنابة هي شيء قليل اي بقية من اقداحهم جمع القدح الذي للشرب او من
تمام سهام من قداحهم جمع القِدح بكسر القاف وسكون الدال وقد يجمع على اقداح يقال بدن زيلا دمن عيلى
الافتعال المرودة التي ويقال فن بيتا فتنه اذا جانسته واصله من فنات البعير
جمع فنة وهي ما يقع على الارض من اعضائه اذا استناخ كالركبتين وغيرهما كما في التصقت
ركبتك بركبتي المصادر المثاقفة باكسيهم نا فوانشتن للاقتباس للاستفادة من اقتبست
منه علما استفدته منه بين يدي وبواطبون على الاعتكاف اي الاقامة والاحتباس حوك بعيني
ابدا كحل فقداه المرة ولدا وكذلك الكلي بالتحريك اداها احتباها ولدا هذا من قصة بيهس
وذكر اة بيهسا ذهب ابله فاخبر الواقفة فلما علمت قتلها بناء ا لانثة عطفت على
بيهس فقالت الناس احبت ام بيهس بيهسا فقال بيهس ثكل اداها ولدا فصار مثلا اضرب
في القرورة الى التي الجأت الناس الى المحبة المعنى ههنا فقداه ارباب الفضل اداهم والجاهم الى الاقرار
حاموا حولي على اني لم اكن اهلا للافادة يركبون كل صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركب
مبالغة في الركب اي ركوبا كاملا كاي رجلا كاملا المعنى يبذلون فيه طاقتهم في تحصيل
مطالبهم من زجاه ليكذا اي الجاءه واضطره ومنه قولهم زجاه فاجاء الخاض الى جذع النخلة قال ابن
الجاء وقال ابو عبيدة اضطره الى مخة عرقوب المخ النقي الذي في العظم العرقوب هو العظم
الغليظ الموتر فوق عقب الانسان هذا ما خوذ من المثل ولفظه شرا يجيئك الى مخة عرقوب بشر
فاعلى يجيئك الا انه قدم للفصل شل شراهرة فاناب المراد منه الفقر الخ الفقر يجيئهم الى مخة عرقوب
كناية عن جعلهم وجوده كمخة العرقوب وعدم فضل الطالبين كالفقر فالمعنى يجيئ الى عدم فضلهم
مع قلة بضاعتي في العلم هذا فصل الخطاب يذكر به بين كلامين اشعارا بالاشتغال عن كلام الى
كلام آخر اي خذ هذا او دع هذا وقد الحوا على من الحى الخصام دام مطرا وبالجاه
قال الصحيح اقام به بشواهد جمع شاهد وهي ذات شفاعة الافتراح اي السؤال من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته عنه من غير روية يريد الزموا على باة اكثر اسئلتهم وطلبهم واسئلوا

ذنوا الى مؤاسف للامر واليه اذا قرب منه وذنا اليه ومنه في الاصل من اسف الطائر اذا طار
قريبا من الارض حتى كادت رجلاه تصيبانها واسفت السعاية اذا دنت من الارض قال عبيد
بن الابرص من ذكر سعادا قد تدنى حتى قرب من الارض داية مسف فويق الارض هيدبه يكاد يدنو
من قام بالواو واحدا وانظارهم الى من الاسفاف وهو شدة النظر وحدة ونبي الحديث اة النهي
كره اة يسف الرجل النظر الى امة وابنته واخته بالابرام بالاملال من ابرمه اذا املة واضجره
او بالاحكام اذا ابرمت الشيء اذا احكمته كانهم لما لم يطوا مرادهم وسئلوا لهم عنه كانهم
املوا واحكموا ملتهم والالحاح وقد من معناه اة اجمعي لهم اة جعل معولا لا لجوا يكون متعديا
من غير ادكاب حذف واة جعل معولا لاسفوا فلا بد من ادكابه وحذف من واللام من اة واة
غير عزيز اي لا اجمعي لهم عجلة الصحيفة فيها المحكمة قال ابو عبيدة كل كتاب عجلة عند
العرب وقوله النابغة عجلتهم ذات الاهي ودينهم قويم فما يجورن غير العواقب منه اة
روي بالجيم والاقضاه انهم عجوة فيعلوه مواضع معدة اي كتابا في صنف الاعراب
العلم الاضافي صنف منه علم الاعراب مشتملة على ما يفتقر اليه من الفصوله والابواب كاة من
عادتهم اة يجعلوا كتابهم مشتملا على ابواب ثم على فصوله فالتمس منه هذه الطايفة من المصنف
ان يجمع لهم في هذا التصنيف كتابا ثانيا ما دون كتاب قدم الفصول رعاية للجمع وكنت عتذر
اليهم بانواع العلة لقلة البضاعة في هذه الصناعة واعتل عليهم اي اتاهم بعلة بالاولى
جمع وتد والاجتة جمع جليل كاعزة لعزين يريد بها العلماء واخاذعم اي اصرفهم بفصل
كفصل المخادع عما لوا واليه اخادعما التمس جمع اخدعي في المثل فلان اخدع من الضب
وأواعدهم من يوم الي يوم ضرب اخماسا لاسداس هذا من مثل يضرب لمن يخدع ويحتال
فيظهر شيئا ويريد غيره ولفظه ضرب اخماسا لاسداس واصله اة جماعة من العرب سئلوا عن
ابلهم فيقولون الربيع الخمس والخمس السدس وقالوا يوم اغاثة قولون كذا فجمعوا
لهم اليكم فصار مثله للمخادع ومرب بعضهم بين كقوله تعالى ضرب الله مثلا والاخماس جمع الخمس
والاسداس جمع السدس بالكسر فيهما وهما من ظماء الابل فالخمس اة تورد الابل اربعة ايام
وترد اليوم الخامس والسدس اة تورد حتى ايام وترد اليوم السادس وذلك اة الرجل

اذا اراد سفرًا بعيدًا عوّد ابله الخمس ثم السدس الى العشر والخف اظهروا الاخماس لاجل الاسداس كقوله
تعالى الله يعلم لولا التي شرق مزلا ابي لما بانت ابن يوم اس في موعد قاله لجيم اخلفني عدًا
عدًا اضرب اخماس لاسداس وقوله اكليت السم ايقظ الاقوام انيدة واضرب القانص اخماسًا
لاسداس على انه مفعول له اي لاجلها مضوب على انه مفعول له اعتذر بان دونه مرامهم عند مطلبهم
خرط مزخرطت العصا اخرطها واخرط واخرط بالكسر خرطا اذا قشرته وخرطت الورق اذا صففته وهو
ان يقتطع على اعلاه ثم يمر عليه يدك الى اسفله وفي المثل دونه خرط القتاد وهو شجر له شوك
كالابر يضرب للامر الذي دونه مانع وتجشم تكلف مزتجشمته اذا تكلفته على مشقة عرق القربة
قال الاصمعي لغتان مزظان عرق القربة ومعناه الشدة ولا ادري ما اصله وقال غيره القربة
انما هو للرجل لا للقربة واصله اذ القرب انما تحمل الا ماء الروافر ومن لا معين له ودعا احتاج الى حمل
الى حملها بنفسه فتعرق لما يحصل مزالمشقة والباءس والحياء مزالناس فيقال تجشمت لكل عرق القربة
منه بالمرصاد وهو طريق واسع يضرب لمن يكفي شدة مزالامر فالمعنى لعله ان عندهم مانعًا
يمنعه وشدة يزجره عنه فلما لم يرتدعوا عن سؤالهم ولم اجد بدًا اي فراقا ومنه قولهم لابد
مركذا كانه قيل لافراق منه مزتحقيق امالهم جمع امل وجمت ركابي هي الابل التي يسار
عليه والمراد بها هنا قواه المدركة شطرهم مطالبهم نحو ما يقال قصدت شطره اي نحوه قال الاصمعي
لابن زيناعي اقيمي صدور العيس شطر بني تميم ومنه قوله تقوا فولوا وجوههم شطره وتوجهت
تلقاء مدين وهو قرية شعيب مآربهم جمع مأربة وفيها لغات اربة واربة وارب ومأربة
ومأربة بالهاء خفه مزقوله تقوا ولما توجه تلقاء مدين فالمعنى هنا توجهت جزاء مطالبهم
ومآربهم خايفًا كموسى عم وكتبت في شرح المصباح كتابًا جمعت فيه مزالقواعد
جمع قاعدة هي والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة
كلية يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة المحصول ليعرج ما هو بالقوة الى الفعل ما يفتح
الغلق بفتح اللام المغلاق وهو ما يغلق به الباب وضبطت حفظت بالجزم لا ضبط الشيء
حفظه بالجزم مزالشواذ والنوادر مزشذ البعير يشذ شذوذًا وشذاذًا اذا نفر فهما يشذ
مزالاساءة يقال اساء في غضة امهليخ ولا تعجلني الشرف الشجاعة والقصة وفي

المصادر شراب بكلوا ما نذرة فالمخفف ما يسهل الماء ويغذي في الحلق مزالبيانية تبيين كما في
الموضعين مع مجرور وفي محل النصب على الحالية مزالموصول لجواز تقديمها اذا كانة صاحبها معرفة
وهو اي الموصول في كليهما في محل النصب على المفعولية الا ان العوايق الموانع عاقتني
منعتني عزتربيعهم اصلاحه مزرقحت الحال اصلحته واقمت عليه وتشذيب مزشذبت
الشجرة تشذيبًا اذا قطعت شذبتها وهي ما يقطع تما تفرق مزاغصان الشجر والرئاث
جمع ريثة وهي الامر الذي يحسبك مزربثته عزحاجة اربثه بالضم حبسته وفي الحديث
فاكان يوم الجمعة بعث ابليس جنوده ياء خذون عليهم بالرباث اي يذكرونهم
بالحوايج التي تريثهم تبطئني مزثبطه عزالامر تثبيطا شغله عزتيقظهم وتهذيبه فلم انقل
المواد وهو ما يكتب اولا مزالشرح والمتن ولم اثقف لم اسق منه ما اكاد اي انعطف
واعوج وقد سنوا حده وامزسننت الكيني حدد ثم لانتاخم صوارم اقلامهم
جمع صارم وهي السيف القاطع شبه الاقلام بالسيف في القاطعة وسلوا اخرجوا
مزغلافهم مزسللت السيف اذا اخرجته واستعجلوا قديرهم وهو اللحم المطبوخ في
القدر فاستلوا القوا اللحم في المرق وهي الرماد الحار هذا مثل خوف مزالمثل ولفظه
استعجلت قديرها فاستلت فكان المصنف جعل مزاستنضجه قبل ان يثقف اوده
بمنزلة مزاستعجل القدير فاستل وطارت الاجزاء فيما بينهم بعوادم قوادم الطير
مقاديم ريشه وهي عشر في كل جناح واحدة منها قادمة وخوافيها قال الاصمعي الخوافي ما
دون الريشات العشر مزمقدم الجناح شبه الاوراق بالطير وانتشارها بالطيران
فاثبت لها مزلوازم الطير وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها في تلك الاجزاء
والمراد منها ما عرضها من التغييرات والتحريفات يبينه قوله يحرفون الكلم عزمواضعه و
يتصفحون مزتصفحت الشيء اذا نظرت في صفحاته في مباديه ومقاطعه المراد مزالمبادي
التصورات ومزالمقاطع التصديقات المستملاة فيه اي التعريفات والمسائل فمن متصرف
فيه بالزيادة والنقصان نقضا وهدما اي نقضا للقاطع وهدما للمبادي ومن متفوق
عليه نحوه مزفوقة جعلت له فوقا وهو موضع الوتر مزالسهم لسهم القدح والطعن اكثر

وذا منصوبان على انهما مفعولا طلقاه مؤكدان لانفسهما اي يفتابون غيبته ويذمون
ذا كانا ماخوذين من رقد تواجب احدكم اه ياء كلهم اجمعين ميتا والمتعلق في الغيبة الاكلة بالضم
والكسر الاذة دعا اليه مجاورة الذم جزاء محض على المصدر اي يجزون جزاء سنمار اسم رجل
رومي حبس بنى الخورنق اسم قصر بالعراق معرب للنعمان بزاذ هرمز الفيس فلما فرغ من
بنائه القاه من اعلاه فخر ميتا ليلا يبني لغيره مثله فصار مثلا يضرب لمن يجزى للاساءة
بالاساءة كاة المصنف شبه بسنمار بنفسه وكتابه بالخورنق والمفوقة بالنعاة فكاه النعاة
قتلى سنمارا بغير ذنب فكذا المفوقة يرمي اليها سهم القدح والطعن بغير استحقاق ويكن
كلمة عذاب يقال ويله وويكه وويلي يرفع مجردا وينصب مضافا فالرفع على الابتداء
والنصب على اضمار الفعل لمري هو والعمر بالضم واه كانا مصدرين بمعنى الاذة استعمل احدهما
وهو المفتوح العين في القسم منصوبا بمجرد اعن اللام نصب المصادر ومرفوعا على الابتداء
والخبر محذوف مع اللام اي لعمري قسمي او ما اقسم به من خطيات جمع خطية تصغير خطوة
بالفتح سهم صغير قدر ذراعين ويصر اذا لم يكن له نصل لقاة بن عاد كاة بنيه وبني رجلين
من اعاد عداوة فلقيهما ذات يوم مع كل منهما جعبة مملوءة نبلا وليس غير نبليهن فخذ عها
فنثل ما عنهن ثم حوا القاة وكانت زوجة لقاة مطلقة عمرو وهي تكنى عند لا فتى
الاعمرو وكاة ذلك يغضب لقاة فقال اكثرت فوالله لاقتلنه فقالت لا تفعل فلم يقبل قولها
فذهب الى شجرة لها يستظل به حين يروح ابلها فيسقيها فصعد القاة فلما وردت الابل تجرة
عمرو واكب على البئر فرمى لقاة من فوقه سهما فوقع على ظهره فقال حبس احد خطيات لقاة
فذهب مثلا يضرب لمن يعرف بالشر والعداوة ثم جاءت منه هنة من جنس فعاله فوقع
بصره على الشجر فاذا هو عليها فاراد قتله فتبسم ضاحكا فقال له تضحك قال ما اضحك
الا ننيء فاة امرتين منعت من قتلك وتقول لافتة الاعمرو ولم اسمع كلاما فقال عمرو والله
لها فخلى سبيله فما خطيت ما صرت ذا منزلة بغير الابؤس جوباء سوء والشدة من هذا
الغوير تصغير الغار وهو المغار اذا ما خوف من المثل ولفظ عيب الغوير ابؤسا قال
الاصمعي اصله ان كاة غار فيه ناسا فانتهاب عليهم اوا تاهم فيه اعداء فقتلوهم فصار

مثلا

مثلا لكل شيء يخاف اه ياء يتة من شر تكلمت به الزيادة لما تكب قصير بالاجال عن الطريق المنهج
واخذ على الغوير معناه لعل الشر ياتيك من قبل المغار كاة المصنف جعل كنايته بمنزلة الغوير
وكلام الطاعين بمنزلة الباء ولا احليت معطوف على خطيت ولا زايدة اي لاصرت داخلي
الا بتمزيق عنزيقا مزقتل الشيء تمزيقا خرقته ومنه قولهم تع ومزقنا هم كل ممزق الاديم الجلد
مزكل كسيء وعويرا لاول تصغير اعور الاه الياء خففت لاذ واصل التا
هذا مزشل قالته امامة بت نشبة بن غيظ بن مرة بن سعد بن ذبيان لقطم كسير وعويرا
وكل غير واصله اه امامة كاة تزوجها رجل اعور يقال له خلف بن دواع فمكث عنده
زمانا حتى ولدت منه اولادا ثم نشزت فطلقها ثم تزوجها رجل آخر يقال له حارثة بن مرة
وكاة اعرج مكسور الفخذ فلما رأته كذلك قالت كسير وعويرا اي زوجاي وكل غير
يضرب في الخصلتين المكروهتين قال يدخل من يشاء بغير اذن وكلم كسيرا وعويرا
وابقى مزواه الباب حتى كاني وسواي ايد ولم اذه احدث اخبر نقيي باة اراب اصلح
ومنه قولهم اللهم اراب بينهم اصلح قال كعب بن زهير طفنا طعنة هم اة فيهم دام دما
حتى الحمات انشعب تفرق مزانشعب واعصاه الشجرة تفرقت مزصدوع جمع صدع
شق اي فرشقوة وانفطرا انشق مزفطرته فانفطر اي شققته فانشق وافوم بالنب
عطفا على اراب استوي ما انزجا عوج مزالعوج من كعوب رماح واناطر احنى
انفعل مزاطرت القوس اذا حنيتها وحيهات استبعاد للاصل اي مزهذا الكتاب
لانه قد انهى وسيجيء مزاتهى المطعنة وسعتها الشق مزشقت الشيء فتشقق
واشتع على الرا قد مزرقت الثوب بالرقاع للخرق وهو معروف روي ان نعاة بعث
جيشا الى بني سليم فنهزم بنو سليم فمر الجيش على عطفاة فاستجاشوهم على
بني سليم فنهزم ايضا فمرضت عطفاة على بني سليم بالرحم التي كانت بينهم فقال ابو
عامر مزبني سليم قصيدة منها لاسب اليوم ولا اخت اشتع الخرق على الراقع ومعنى
اي ان يرحم لي بسكر بعد مزسكت النهى سكرا سددت هذا الخرق بالضم وبالسكون
بعد ضم الجيم كلاهما لغتان كعسر وعسر ياكلة السود مزالارض ومنه قولهم تع شفا

جرف هارٍ الهابر الهندم يقال هار والجرف يهور هورًا او هوورًا اذا هوى وابر ومنه جرف هارٍ يريد انه يابر
على القلب مثل شاكٍ او تفضيل لهم بالاثلاث لهم موضع في الهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار
عند اشتداد الحر لفظ المثل لكن بالاثلاث لهم لابظل قال بيهس وقد مر قصته فصار مثله
يضرب في الشيء الذي يتركه ضايعًا لا يهتم به احد والمراد هنا اصلاح الفاسد وقد ضيعت
اللبن في الصيف هذا من مثل لفظ ضيعت اللبن في الصيف بتاء مكسورة لان المخاطب
بها امراة وهي دختنوس بنت لقيط كانت تحت عمرو وكان شيخًا كبيرًا فنشزت
عليه وطلقها ثم تزوجها فتى جميل الوجه فاجذبت فبعثت رسولا الى عمرو تطلب منه
حلوبة فقال عمرو ضيعت اللبن في الصيف خص الصيف لانه سوالها كان في فصل
مثله يضرب لمن يطلب شيئًا قد فوته على نفسه فلما رجع الرسول واخبره بما قال ضرب
يدًا على منكب زوجها فقالت هذا مع عدم لبنه خير فصار مثلا يضرب لمن يقنع
باليسير اذا لم يجد الخطير وقد بقيت قوارع بالنصب على المفعول جمع قارعة وهي شديد
من شدايد الدهر والعذاة الملامة مضارب بالرفع على الفاعل السيف هذا من مثل قاله
قُبَّة بن اد لفظ سبق السيف العذل واصله ان قُبَّة كان له ابناه فوجهها الى طلب الابل
فوجد احدهما ومضى الآخر في طلبها فلقيه الحارث بن كعب فاخذ بردي ولم يعطه فقتله
ثم اخذ عمامة لقيه قُبَّة وعليه بردا ابنه فقال ما هذه البُرداة فاخبره الواقعة فقال قُبَّة لبيك
هذا قاتل نعم قال اعطنيه انظر اليه فاني اظنه صادقًا فاعطاه الحارث ثم قتله فقيل له يا قُبَّة
اتقي الشهر الحرام فقال سبق السيف العذل فصار مثله يضرب للمتندم حيث لا ينفعه فتركته
بعثتم بفاوه وعيبة وطوبة على غرر على كسر وقبحه من طوبت الثوب على غرره اي
على كسره الاول وروي ان رؤبة انه قال اطوه على كسر بعد ما عرض عليه ثوب فنظر اليه
وقلبه يريد تركته على ما كان عليه من غير اقامة اوده وتسوية اعوجاجه زمانا فزمانا ولم
تعالوا على هيتك كما يسهل عليكم وجرا نصب على المصدر اي جرا جرا واصله ذلك من الجت
في السوق وهو اذا يترك الابل ترعى في مسيرها واول من تكلم به عايذ بن يزيد الشكري حين
غاب عن اخته فقاله واه جاءت مقفرة رمت بي اخري كذلك هلم جرا الى اه وردت

متعلق

متعلق بتركته اي نهاية تركي ورودي ماء مدين الفضايل ماء خوف من قولهم ولما وردت ماء
مدين ووفدت من وفد فلان على الامير اذا اورد عليه رسولا على تحط منزل من حط اذا نزل
رحاله جمع رحل البعير وهو جمل اصغر من القتب الافاضل جمع الافضل حصرة بالجر على الذم
عطف بياه مدين وبحط مولانا الشيخ الامام الذي يقتدي به علماء الانام كاشف اسرار
الحقايق منشئ اللطايف والدقايق واضعها من قولهم ينشئ الاحاديث يضعها
عارف بتبيئة الفروع والاصول ناشر رداية المعقول والمنقول عمد القواعد العقلية ومبين
الاحكام الدينية برهان الحق والملة والدين حجة الاسلام والمؤمنين قدوة العلماء المحققين
علم الهدى يستفاد من ذيل الدنيا لازالت رباع جمع ربع وهو الدار بقربها حيث كانت
ايد يار العلوم بلطايف نكتة ماء هو ثمرة وارحام جمع رحم الحلم بمواطف فاء
مبلولة موصولة من قولهم بل الرحم وصلها وفي الحديث بلوا ارحامكم ولو بالسلام اي
صلوا ما غيث استغيث وفي بعض النسخ غيث اي عجزت ذمهم مناقب جمع زهرة وهي
نور البيت المناقب جمع منقبة وهي بالفارسية هنر كي وسيم علامة التعريف وكبر
عظم عمرو ماء تزع عن طوق التلقيب والتوصيف هذا ماء خوض من مثل قاله جذيمة الابرش
في حق ابن اخته عمرو بن عدي لقطم كبر عمرو على الطوق وذلك ان الجذيمة خادمًا من ابناء
الملوك يقال له عدي فعشقت اليه اخت جذيمة رقاش فقالت اذا سكر جذيمة فاخطبني
ففعل فاعطاها فخافت رقاش الانكار عند الافاقة فقالت لعدي ادخل على الملك فدخل
بها وليس ثيابا جدادا فقال جذيمة ما هذا فقال انكحتني اختك رقاش البارحة
فانكر فجعل يضرب بالتراب وجهه وراءه ثم اقبل على رقاش وقال حدثيني وانت
غير كذوب ابجوز زنيت ام بهجين ام بعبد وانت امهل لعبد ام بدفر وانت امهل لدفر
قالت بل زوجتني كفوًا كريمًا من ابناء الملوك فاطرق جذيمة فلما راى عدي فعله ذلك
خاف على نفسه فذهب منه ولحق بقومه ومات هناك ثم ولدت رقاش منه غلامًا فسماه
جذيمة عمرًا وتنباه واحبه حبا شديدًا فاذا بلغ ثماني عشرة سنة استهوته الجن ثم وجد
ملكًا وعقيلا فاتيا به الى جذيمة فادخلته امه الحمام والبسته ثيابه وطوقته طوقه فذهب

ولما رآه جذعة قال كبر عمرو عن اللوق فما رقد ثلاثة يضرب لمن استقل شيئا استغنى عنه جل
الاوصاف تضاءل من رجل متضائل اي شيخ ضعيف اي تتجاقر وتضعف دوة جنابه بالفتح
القناة وما قرب من محلة القوم والالعاب تتزين وتخلي ماه مدحت محمدا بعقالتي بحيث فقط
نظر الي بين الانام والاجلال ورفرق عطف علي جناح الاكرام والاشبال من اشبل
عليه عطف من قولهم رفرق الطاير اذا حرك جناحيه حوله الشيء يريده يقع عليه وهو
وتواترت اي ستوارد جمع شاردة وقدم تنفي ما فوايده وتناثرت على فوايد فرايد الدرر
كبارها قلايده جمع قلادة وهي التي يجعل العنق فكنت اهتدي بانواره واعترف من نثاره بحاره
التيار الموج قال عدي كالبحر يقذف بالتيار تيارا واستشرف معناه لغة ارفع رأسه
انظر من استشرف الشيخ اذا رفعت بصره ينظر اليه وبسطت كفك حاجبك كالمتظلل
من الشمس ومنه قولهم نيا عجبا للناس يستشرفون يوبخ كان لم يروا بعدي عجبا والاقبل وفي
الحديث أمرنا ان يستشرف العين والاذن اي ينظر هل انتهما من آفة كالعور والجدع فتعيبه
باليد قوله الجي وابيع من راعه اذا اعجبه فقرة جمع فقرة وهي كلام حسن ويقال لاحسن
بيت من القصيدة فقرة وتقول احسن فقرة كلام اي نكته وهي بيد الاصل حلي يصاغ من كل
فقرة الظهر على وجه التضمين فالمراد هنا النظر بالمبالغة فعدي بالي واستطلع طلع لوابع
فكر اي اطلب الاطلاع عليه وانشد بالظم اطلب مفقودي من بدايع حلله والمرعشتوري
بطلوني من جوامع كلم اي كلمة الجامعة لمعاة كثيرة واحكام مختلفة مع الفاظ قليلة موجزة
اوابد من ابت الدابة اي توحشت وشردت كانها لجودتها تشرد في الافاق الا انهن اوانس
قلايد الا انهن فرايد بيداء كلمات الجامعة للمعاني الكثيرة لاشتمالها على تراكيب عجيبة انيقة
يعجز مصاقع الخطباء تنيفي كنفوره الاوابد لاشتمالها على معاة لطيفة رقيقة وبالتعلق بالملح
المستظرفة حقيقة تستانس بها الطباع وتلاينها بعد الوقوف عليها كما تستانس الاوابد وانها
في الظاهر تري قلايد وفي الحقيقة فرايد ولم اره التقف اتناوله بسرعة من لقطم ما طار من
المنشور والاري العسل الشهد من شربت العسل واشتريتها اي جنيتها والسحر الحلال وهو
كل ما لطف ودق ماخذه والماء الزلال العذب الي اذا اشار الي متعلق بقوله فكنت امتدي

باذا اجيل اديري قداح نظري في ذلك الكتاب وانقل استقي من انخلت اي استقيت
افضلهم ما بقي اي في ذلك الكتاب وامتخض اي لعل الصواب المخض لان امتخض مطاوع مخض
اي اخذ زبد سايبته اي خلاصتها والتقط اخذ روابع نكتها اي نكتة الرابعة المجنبة وعيونه
مختاراته واقتلذ اخذ الاناسي جمع انسان بالعين من عيونه جمع عين وهي الجارحة
المخصوصة وانصاستم اي على الحال من فاعل اجيل على وتيرة اي طريقة الايجاز والاختصار
صادفا موضعا بوجوه من الاطالة والاكثار من صدف بوجهه عن كذا اذا اعرض مصرحا مفتضحا
عن المحض اللباب في المثل صرح الحق عن محضه انكشف الامر بعد خفايه معرضا عن التعريض الا بين
من رسائل الكتاب فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد اي استقبلت اشارة الامام المذكور
بهما في الحديث نهي عليه عن تلقي الركبان وهو ان يستقبلهم ليبتاع منهم قبل ان يعرفوا الاسعار
واستشرفت من شرف ماء البير واستشرفه اي نزحه كله في مطاوعته علالة الجدول والاجتهاد
اي بقيتها يقال علالة كل شيء لبقيته والمهر بدايته وعلالة اي اول جريه واخره وتصديت
لتسويد مدح الاجزاء قصيدة عن طويلة تلبية اجابة لدعوته نصب على المفعول له لتلقيت اي
تلقيت تلبية لدعوته واوفدتها اي ارسلت الاجزاء القصيدة من اوفد ناقته اي ارسلته الى الحضرة
قريبة وفنائه لتكتسي اي تلك الاجزاء من ميامن جمع يمنة خلاف ميسرة او من مهات بين قبولة
يمنة الاقبال اليمنة بالضم البركة من بروصا اليمن وتردي من رمال نجم جمع ملجم من لجمته تيطري
اي اخلست النظر اليه تصفح لحمه والحمه والتحمه اذا ابصره بنظر خفيف برداء العز و
الجلال والله ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل عطف انا على هو حسبي فيكون
من عطف الجملة الانشائية على الجملة الاخبارية والمخصوص بالمدح محذوف وانا على حسبي فيكون
من عطف الجملة على المفرد قال الشارح الفاضل المحقق الامام الاجل الكبير الفخم النحرير ملك
علماء العصر استاذ فضلاء الدهر محمد بن محمد بن احمد بن السيف الافرنجي المعروف بالفاضل
اناد الله مرقده وبفغران تغمده بعد فراغه عن دبياجته كتابه فيما شرح قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها ايجاز
مفهوم معنى الشرط اذ هو مهما يكن من شيء وقد

وفاعله راجع اليهما ومن شيء بيانه لما بهما فزيد منطلق جزآه لما والجموع جملة اسمية
متعلقة بما بهما وخبر الجملة الجزائية أو هي مع الشرطية وستعرف الاختلاف في ذلك معناه
بهما يقع او يحدث كاينا من شيء فزيد منطلق وهذا قطع بوقوعه لانه ما يغيب الدنيا
لابد من وقوع شيء فيها بالضرورة ثم حذف بهما يكن من شيء لكثرة استعمالها معه كونها موضوعة
للتفصيل المقتضي للتأكيد المقتضي للاستغناء الموجب للحذف وهذا يشعر بذكرها في تقدير
المخفي والتنبيه على ان المقصود بالحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل فاقيم مقامه ثم دخلت
الفاء في الخبر فصار اما زيد فمنطلق وانما دخلت ووقعت الفاء في الخبر كراهة ان يوالي
بين حرفي الشرط والجزاء لفظا كراهة منصوب على المفعول له دخلت وهي مضافة الى
المفعول والفاعل محذوف والتقدير وانما دخلوا الفاء في الخبر لكراهتهم ان يوالي وهو
فعل مجهول والقايم مقام الفاعل مصدره اي ان يقع الموالاة ولا يجوز ان يكون بيجيء لانه
لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا
معا وانه محال هكذا قالوا اقول لو لزم لما جرّ ووقع كمن بين ابديهم ولما رفع ووقع كقول
ابي الطيب لانه كلما فارقت طرفي بعيد بين جفني والصباح ولم يسلم فالمحالة عند
اتحاد الجهة ولعله يكون زايدا كمفوة وانتصابه لقطا على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ لا
في المعنى قيل لان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلما فيها معنى الشرط قول لا لانه
كما يقال قد حرفين واشارة الى المذهبين المذكورين وانما كرهوا ذلك لان حقها التوسط
بين المفردين او بين الجملتين لانها وضعها الابتداء شيء شيئا فاخرت الى الخبر وجعل جزءا
الجملة عوضا عن الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض المحققين وعوض بينها وبين فاءها
جزء تمام في جزء وعلى ما ذهب اليه غيره المعوض انما كنعم ويا ومنه الشايع ولتضمنها معنى الابتدا
لم يلها فعل فلا يليها الا الاسم يريد بيانه انه لا يقع بعدها الا الاسم فحصل مطلوبهم من الكتاب
المقصود تقديرا انما متضمنة لمعنى الابتداء وكل ما هو متضمن لمعناه لم يلها صفرا فعل ولا حرف
ولم يذكروا لظهوره انما التصريح فظاهر واما الكبرى فلانه لما وقع موقع اسم هو المبتدا
لزمها الموقع الاسم الاتم للمبتدا فقضاء بحق ما كان وابقاء لم يقدر الامكان ولان المبتدا

اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة للشرط او قايمة مقام ما وضعوا له فذهب
ابن الحاجب ومن تابعه الى الاول حيث قال في كافيته وحروف الشرط إن ولو وأما وصرح
الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله ومن امهاتها حروف الشرط وهي اداة ولو ثم ذكر
بعد عدة فصول أما كلمة فيها معنى الشرط فتابعه الشارح والخلاف في انها اسم او حرف ليس بشيء
والتوفيق بينهما باتم اعتبر كما كان خالصا للشرط وابن الحاجب اعتبر فيه معنى الشرط يؤدي الى الجمع
بين الحقيقة والمجاز والمراد منها ما عدا المركبة يشعر به قوله كلمة فهي مركبة او كلمة براء سها وهي
المقصودة بالنظر فيها هنا فلذلك اي لكون ما كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لها
اي لجوابها وليس المراد من اللزوم الوجوب بل الثبوت الاكثري يمكن حمله على القياس الآتي
المثبت للزوم الفاء فيقول المدعي اداة الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل
متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الكل الاولى اداة الفاء لازمة لجوابها
فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولي من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على
ظهوره كما اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يعطي اليقين
على اداة لزوم الفاء بناء على ثبوته في جميع موارد استعمالها في محل المنع ويمكن حمله على
القياس الاقتراني المثبت للتضمن فيقول المدعي انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة
لمعنى الشرط لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة فيكون متضمنة وهذا كما يقال لو لم يكن في
الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم يفسدا معناه لو كانت فيهما آلهة غير الله لفسدتا
لكن التالي منتف فكذا المتقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما تري
استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا ولا ينكر هذا الا من ليس له ذوق وفي معرفة المقصد
شوق ولا يرد انه في ذهنك فحيطة فيحطي قال سيبويه ذكر قوله تحقيقا وتثبيتا اداة
فيها معنى الشرط اذ هو في هذا الفن مشار اليه بالبناء وموثوق بقوله في التحقيق والبيان
وما قيل انه دليلي يفيد اللزوم الفاء كما اداة قوله فلذلك ليل يفيد لذلك بعيد فقولهم مبتدا
اما زيد فمنطلق مقول قولهم معناه مبتدا ثاه جزء مهما يكن من شيء فزيد منطلق والجملة
خبر للمبتدا الاقله مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى وقع او يحدث

من مظان وقوع الاسم ولهذا قالوا لزيد ضربته زيدا مرفوع لوقوعه موقع الاسم باعتبار وقوعه في
ابتداء الكلام ينتج ما قبل الكل الا اذا تمام بلا صقها فعل او حرف ويضفه الجملة تقدمة لنا وهي وكل
ما لم يلا صقه فعل او حرف لا يليه الا الاسم ينتج ما لا يليها الا الاسم قيل اذا كانه المراد من الابتداء الاطلاق
بالنهاية لا يقع بعد الا الاسم المبتدء واذا كانه اللغوي يلزم وقوع كل نوع من انواع الكلمة اقول
تعرف الجواب من اختيار الشق الاول ما سبق ان تاملته واما من الشق الثاني فالمراد الابتداء مطلقا والا لزم
من بطلانه تسمية بطلانا فاذا فرق بين الارادة والتحقق الاخراجه جدليا والتحقيق هو الاولى واما
مثل قولهم واما اذا كانه من المقربين وقولك اما ضربا فضربا وقيل الاول اما للتفوق وفاء وقيل اذا
لقط ضرب والمعنى الكلام تشتمل على وجهين احدهما اذا يستعمل المتكلم لتفصيل الجملة اي لتفصيل نسب
انواع جنسها وافراد نوعها اجمالها المتكلم وهو ايراد له الكلام على وجه يحتمل امورا متعددة والتفصيل تعيين تلك
المحتملات او بعضها على طريق الثانيتان فيكون تعلقه بيستعمل وبالمصدر وتعلقه باجمل على ما ظن مما
يأذن به سوق الكلام كما الثانيتان ايراد الكلام جوابا لسؤاله تضمنه ما قبله كما تقول جاءني اخوك
وهو كلام مجمل حامل للمخاطب على السؤال باذا يقال ما فعلت بكل منهم فتقول في جوابه اما زيدا
فاكرمته واما خالدا فاهنته واما بشرا فقد اعرضت عنه ومنه قوله وجدت لها والمجد بيتا
رتبتي عندي منشرا وبادبا فاما الذي يخفي نشوق اختنه واما الذي يبدو فقد مضى حاديا وقولك
انا اعلم واغنى اما اعلم فمن فلان واما اغنى فمن فلان ولهذا لا يجيء الا مستعدا واما قوله تعالى فاما
الذين في قلوبهم زيغ الآية فقد قدر فيه اما الاخرى وحذف فعلها في الكلام لا ينافي كونها للتفصيل
كونها في نفس المتكلم فيذكر تارة قسما ويتركه اخرى يذكر الاقسام والآية من قبيل الاول
اذ فيها صفة المجمل والتقسيم والتفريق اما المجمل فقوله تعالى هو الذي انزل الكتاب واما التقسيم
فقوله تعالى منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات واما التفريق فقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فلا بد من جعل والواسخون قسيما له كانه قيل فاما الزائغون فيتبعون المتشابه
واما الراسخون فيتبعونه المحكم ويردون المتشابه ويقولون كل من عند الله فحي يقطع الرابط
عن المعطى عليه الا ان الاتيان يستعملها المتكلم اخذا ما دعليه في كلام مستانف استينافا لغويا
من غير ان يتقدمه كلام منه اي من الوجه الثاني ما يعنيه او قبلي الكتب مثل اما بعد حمدا لله

وهو من الظروف الزمانية واذا كانه في الاصل من الجهات لكنه لما استعير للزمان اذا كانه مضافا
اليه فالتقدير اما بعد وقت الفراغ من حمد الله هكذا قيل ها قولي فيه بحث لانه اصح اللغة والوارد هو
من خلو في الزمان الى لا يتمكن ولو كانه في الاصل من الجهات لكنه لا سيما صاحب القاموس
وكثيرا ما نصب على انه مفعول مطلق على اختلاف الرأيين وما عوض عن المحذوف وفائدة التوكيد
والعامل فيه الفعل المحذوف اي يحذف اي يحذف حينا او حذفا كثيرا من المضاف اليه وينوى
وبني على الضم ليعلم انه مبني اذ القصد لا يدخله اعرابا اذ لا يصلح وقوعه فاعلا ولا مبتدأ ولا
لا حبذا وهذا على انه من الظروف الغير المتمكنة وفيه غير هذا الوجه وسيأتي في موضعه
ان شاء الله تعالى وانما قيدنا بقولنا وينوى واذ تركه اثر في لظهوره واشتهاره لانه لو
لم يكن منويا كانه معربا وبني غاية لانه غاية المضاف المضاف اليه واذا حذفت المضاف اليه
يكون هو غاية وههنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منونا
على الظرفية فلا بد من مظروف يكون عاملا فيه فنبه انه هو وقال العامل فيه اما عند سيبويه
وجميع النحويين كالزجاج والمازني وغيرهما وافق سيبويه اشعارا بمزيته فضله و
للام في النحويين للعهد او الجنس على عدم اعتداد الخلاف المروي لانها لنيابتها عن الفعل
تعمل في الظروف خاصة وخطأ لرتبته عن رتبة الفعل اقول لنيابتها متعلق بتعمل فقدم
للتخصيص وخاصة مصدر كعافية وكاذبة يقال خصصت الشيء بكذا اخصه خصوصا
وخصيصى وخصوصية بالفتح والضم وانتصابه على المفعول المطلق فالتقدير اخص اما بالعمل في
الظرف خصوصا وبوجوه يكون الا يخص مخصوصة نحو اخذته سمعا اعلم انهم اختلفوا في اللام
الواقع بعد اما هل جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى الاولين بجزء مطلقا وبعضهم الى
انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا واه دخل العامل على ما هو صدر الكلام فمن الاول والا فمن الثاني وجه الاول
انه العامل مانع كانه من العمل والمرفوع محمول على المنصوب فارتفاع اللام وانتصابه بعده بفعل محذوف
وانت اذا تحققت معنى قولنا مهما يكن من شيء فاما اليتيم فلا تقهر وقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقولك
اما زيد فمنطلق المقتضي للنصب في الاولين والرفع في الثالث عرفت انه هذا المذهب
فاسد وايضا على هذا المذهب يلزم التحكم ووجه الثالث انه اذا وجد المانع امتنع ان يكون شيء

والا فلا فاعراب اللهم كسب العامل المحذوف عند وجوده وارتفاعه بالابتداء وانتصابه بمضاء
يصلح بعد الفاء ناصبا عند ارتفاعه يرتفع عليه اة فرق في بعض الصور ثابت في جميع حالات
الفاء واة في المنع فتخصيص الجواز بالبعض يحكم فاذا بطل المذهبان تعين الثالث فان قلت كان
هذا المذهب الثالث مقامع وجوب المانع قلت لوجوب العرض القوي الموجب لعدم اعتداده
قال ابن الحاجب ثم وضع اما للتفصيل وما ذكر بعدها هو الانواع المرادة وذكره باعتبار ما تتعلق
به من الجملة الواقعة وانما قصد واتقديره تنبيها على انهم هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان
القياس الرفع بالابتداء ولذلك كانت الرفع اولى فوكد اما زيد فقد ضربته بالنصب
ولولاه كانت الاولى اياما وكونهم خالفوه في بعض المواضع ايذانا منهم بان الاولى الاصل ان ينصب له
باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء فهذا هو الوجه في وقوع الجملة بعد اما
على حسب معناها واعرابها الذي كانت عليه اقول بهذا انما يستقيم في القسم الاول واما
في القسم الثاني فلانهم لو كانت الغرض الاعلام اولا باة المقصود هو الحكم بوجوده المتعلق به على
الوصف الذي كان عليه قبل فقدم لذلك كان شاملا لهما واذا عرفت هذا فاعلم ان كلام الناظم
اة ما قاله مذهب ثالث غيرهما فالعامل على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف وعلى المذهب
الثاني الفعل الرافع بعده ولما لزم من كلام سيبويه وهو اتساع عمل اما عند وجود اردت او الظن
لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كما تقدم في بحث الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف
على القوي وانه بطل اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز اة يعمل فيه اي في بعد اردت بناء على
معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا يجوز ايضا اة يعمل فيه الظن بناء على معنى اردت اة الظن
بعد الفراغ من حمد الله لاة اة تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام لكونها
للابتداء والتاكيد فلو جاز العمل لبطل فلا يقال يوم الجمعة اة زيدا منطلق وعلم فرق
من تفصيلهم حتى نص على ذلك القطع سيبويه فلم يجز وفي بعض النسخ فلم يجوز
وكلاهما بمعنى تم اما اليوم فانت خارج اة يعمل في الظرف يعني اليوم خارج وجعله منصوبا
باما وذلك اي عدم جواز اعمال خارج في الظرف لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول اة
عليها فهم بالتداء ولتقديم معمول معمولها متعلق بخارج وانما يمنع اة كان مفرغا لقطا الا انت في

منى الجمعة واما اذا قلت اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت في اليوم اما وان شئت
اعملت فيه خارج لعدم المانع اعني لام صدر الكلام ولهذا صرح في اة الفاء ليس بمانع لكن لما
كان مانعا في الجملة وكان خارجا واقعا بعد اة ومتاخرا حصل له ضعف في يتساويان اما
على المذهب الاول فالعامل الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني والثالث خارج فقط واما الفا
قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيد الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول بعد ما عرفت
انها لا تعمل الا في الظروف كذا على المذهب الثاني والثالث واما على المذهب الاول فالعامل الفعل
المحذوف واما الفا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين لاستناع
عمل اما وضارب لما مر وفيه نظر الا عند ابي العباس المبرد وكذا الفراء وابن درستويه فانه اجاز
نصب زيد بضارب وجعل الا ما خاصة بتصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وانما قال خاصة ولم
خاصة تنبيها على اة سبب جعلها يمتنع تقديمه جاز امر خفيف لان الخاصة تستعمل فيما يظهر
الا ترى اة مع خفاء السبب في لهذا يقال خاصة المغناطيس جذب الحديد واصل الكلام وجعل
تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه خاصة لانا فتصحيح التقديم مفعول اقول ولما يمتنع متعلق با
التقديم واة كان مصدرا معرفا اذ للحق جواز وخاصة مفعول ثان واما قدم لانا عليها الاهتمام
وان على الاول طلبا للاستغناء بالقرب وهربا عن الاسيعاش بالبعد وقد نقله اي
حكم هذه المسئلة بعض المتاخرين يعني النحاة عن سيبويه هكذا اي مثل ما قال ابو العباس
المبرد ولعل قوله الا ترى الخ نص انا بادئ بدء معناه مهما يكن من شئ فاني احمد الله
مبتدئا بكل شئ تما يعضد يقوي جزما لعمل هذا المذهب اي مذهب ابو العباس المبرد فاة
انتصاب بادئ على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو يعني احمد وهذا غير مذكور
في بعض النسخ واذا كان احمد عاملا وهو واقع في حيز اة فقد ثبت انه عمل مع وقوعه
في حيز اة وبهذا يعلم ما يتعلق فيما يتقدم مما زيادي بدء وما لا حق من كلام سيبويه اة تقديره اة
يقال الا ترى قول الخليل لزيد اي يقوي هذا المذهب وانما يقوي لو كان العمل لاحد لا لغير وهو
ممنوع لجواز اة يكون العامل اما لكون الحال شائعا للظرف اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز اة يكون
العامل في الحال يعني في بادئ هنا اما لانها نائبة بتمامها عن الفعل لا تعمل الا في الظروف وفاقا

والحال ليس بظرف وكون الحال بمنزلة الظرف في الاتساع حتى عمل فيه كل عامل ضعيف او قوي ٥
لاستوفى عملا ما فيها كما ظن لانه يؤدي الى اختلاف العامل بين الحال وذيها وهو ممتنع فاة قلت
يجوز اة يكون منصوبا بايعلى الظرفية وقد قال الجوهري معناه اقل شيء فلا يفوته وعلى تقدير
الحال كذلك لانه ليس بمفعول به والكلام فيه قلت الاحتمال ووقوعه لا ينافيا اة التقوية
وانما ذكت لو كان بدا فهو ويحمل جوازه ممتنعا وليس كذلك والكلام في امتناع المسئلة
التي فيها الاسم المنصوب المغير الجايز نصبه بانا ولا بفعل واقع بعدا مطلقا والتمثيل بانا زيدا
فانى ضارب لا يستلزم اة يكون الكلام في المفعول به والتمرين في عدم الجزم بالتقوية هذا فاهم
ولا تعمال المظنة في بعد مانع آخر وهو وقوعه في صلة اة الموصولة وانما سميت موصولة
لانها مع ما في حيزها شيء واحد حيث جعلت في تاويل المصدر فيكون بمنزلة الجزء من الشيء لا
يتقدم فكذا معموله وهذا معنى قولهم وشيء مما في حيزي لا يتقدم عليها فولة جاعل اللغو والكلام
كالملح في الطعام قال الشارح وجه التشبيه بين النحو والملح ظ وهو اي وجه التشبيه
بينهما هو الصلاح بالنحاة لهما والفساد باهمالهما فاة الملح اة استعمل في الطعام صلحي بفتح اللام
يقال صلح صلوحا مثل دخل دخولا وقال الفراء حكى اصحابنا فيه الضم ايضا والا اي
واة لم يستعمل الملح في الطعام فسد اي الطعام كذا حرر والنحو مبتدا وذا اشارة الى الملح
والكاف اما اسم بمعنى المثل او حرف معناه كالملح وانما قطع كونه جملة مستانفة وقوله اة تعمل
في الكلام نحو عرفت زيدا عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلحي الكلام وصار منتفعا به في
تفهيم المراد مصدر من تفهم الكلام اذا فهم شيئا بعد شيء مضافا الى المفعول والفاعل محذوف
اي تفهيم المخاطب مراد المتكلم والمراد من الكلام على هذا التقدير ايضا جملته مستانفة فلذا قلت
ويحتمل اة يكون معناه كاستعمال الملح فعلى هذا يكون النحو مبتداء لجملة ما بعده وكذا صفة المصدر
محذوف اي التعمل النحو استعمالا كاستعمال الملح وح يكون الجملة المقطوعة واحدة فيندفع ما قيل
واذا لم يستعمل النحو في الكلام فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول باة يتركا او باة ينصب
الفاعل ويرفع المفعول او باة يرفعا او ينصبا فسد اي الكلام لخروجه عن الانتفاع به والفاء
في قوله فلم يرفع اما عاطفة او للاحتراز اعلم اة التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى

بواسطة

بواسطة باة التشبيه قلت اربعة اركان المشبه والمشبه به ووجه التشبيه وهو المعنى الخاص الذي
يشتركان فيه واداة التشبيه والاداة يكون منه غرض يعود الى المشبه غالبا هو اولى اقام عرفت
تفاصيلها في علم آخر فالمشبه ههنا هو النحو والمشبه به الملح واداة التشبيه الكاف ووجه التشبيه
فيه قولا احدهما ما ذكره الشارح وثانيهما القلة والكثرة وهذا فاسد لانه ما يشترك النحو والملح
فيهما ووجه التشبيه ما يشتركان فيه فلا يكون اة وجه التشبيه اما الكيفي فظ واما الصريح فلاة
النحو كون المراد به ههنا قواعده واحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك بقرينة
في الكلام لا يحتملها لانتفاء تاكد رفع الفاعل ونصب المفعول ونقصانهما فاة قيل المراد من كثرة
لهما اة يتعلق لتصحيح الكلام تعلقا يتجافى عنه بها عن القواعد المتداولة الى ما عسى شذ وندر
وقوعه كتصحيح مثل قولنا ضرب زيدا بالجر على اة التقدير ضرب رجل مسمى بزيد وزان القلة
بهذا المعنى اة يتعلق لتصحيح التركيب المتداولة والكثرة الوقوعي بحسب استعمال البلغاء
قلت على هذا التقدير ايضا لا يصلح لانه لو كان كذلك اة مطلقا او باعتبار تعلقه بالعلماء
والفساد لا سبيل الى الاول لانه ينافي غرض المصنف اذ هو ترغيب المتعلم على قراءة النحو
وذا لا يصلح ح وهو ظ ولانه يلزم التحكم لاستوآء نسبة جميع ما يمكن اة يقل ويكثر الى هذا
التشبيه ح والى الكل لانه يقلم الملح وكثرته لا يصلح الطعام بل يفسده اللهم الا اذا اريد
بالقلة القدر الصالح لكنه خلاف الظاهر ويجوز اة يكون وجه التشبيه الالم واللذة
الثابتين لمن نظر في الكلام وذاق الطعام لانه من نظر في الكلام المشتمل فيه الصواب لذت نفسه
بادراكه ما هو المراد والمنفي خلافه فالم كما اة شاة الملح كذلك وايضا هذا التشبيه تشبيه عقلي
بحسب بوجه تشبيه عقلي متعدد وتشبيه مفرد مقيد بمفرد مقيد وتشبيه مجمل ظ واليه اشار
بقوله وجه الشبيه بين النحو والملح ظ وفيه تعريض لمن جعل القلة والكثرة وجه الشبيه
بالفباوة حيث لا يدرك الظاهر وتشبيه المرسل والمقبول كونه وافيا لافادة الغرض
لانه المشبه به اعرف بوجه الشبه وجاعل مجرور على انه بدل من الله جاعل صفة لموصوف
محذوف هو بدل من الله اي آلهة جاعل فقوله مجرور على البدلية مجاز ولما لزم من كلامه
سؤال تقديره اة يقال لانه اة جاعل بدل من الله بل هو موصوف له كما ذهب اليه بعض

شارح المصباح كصاحب الاصباح اشار الى جوابه وليجوز اذ يكون اي جاعلا على وصفا لله فيكون الجار
لكونه وصفا له لكون الاضافة اي اضافة جاعل الى النحو غير محضة لكونها في اللفظ فقط لانها اي
هذه الاضافة اضافة اسم الفاعل الى مفعوله قوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
اشار الى علة كون اضافته اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانها في حكم الانفصال لكونه بمعنى ذكر اما
بمعنى الحال والاستقبال وشرطهم الموصوف والصفة اذا يتطابقا تعريفا وتنكيرا لامتناع كون الشيء
الواحد شايعا ومخصوصا بخلاف البدل والمبدل منه اي المتبوع والموصوف يخالف البدل والمبدل منه
حيث لا يشترط المطابقة بينهما الا انه لا بد في ابدال النكرة من المعرفة اذ يكون النكرة موصوفة ليحتمل
وفقه لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس موضع البدل منه بمنزلة
شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن حد المناسبة ولزوم الاصالة بالمقدم
كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام البحث سيجيء في بحث التوابع اذ شاء الله
اعلم ان حاصل كلام الشارح الاستدلال على عدم جواز كون جاعل وصفا لله تعالى بقيامه على الشكل
الاول صغراه ما دل عليه قوله لكون الاضافة الخ وكبراه ما دل عليه قوله ومن شرط الموصوف الخ ونتيجته
مطوية فعليك الاعتماد واما من حيث اللفظ فقوله ومن شرط عطف على كون الاضافة من حيث
الخ وقوله بخلاف خبر مبتدا محذوف وقدم تقديره ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف وفي
بعض النسخ ما ذكر في الكشاف في قوله تتعلق بذكره وعلى النسخ الثانية بدل شديد العقاب
قوله وبه يتعلق قوله بعد قوله من الله العزيز العليم وعلى كليتهما يجوز اذ يكون الباء في قوله بانه بمعنى
من الله دون الصفة بمعنى من البيانية وتتعلق بذكروا انما خص الشارح الاستشهاد قوله شديد
العقاب بين ما يقع بدلا من الله اعني غافر الذنب وقابل التوب حيث هما بمعنى الاستقبال بشهادة
قوله تواة الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تم هو الذي يقبل التوبة عن عباده لان صاحب الكشاف
ذكر انهما يجوز اذ يكونا وصفين لان ما اخبر الله تم به وقوعه بعد الزمان الآتي كانه واقع في الحال او
في الزمان المستمر لانه صادق القول حقا واما الصفة المشبهة فان اضافتها ابدا لفظية لانها تعمل
دايما وفيه ما فيه ولهذا ظهر جوابا ما قال ابن الحاجب في الامالي من ان لا يجوز اذ يكونا وصفين
على ما ذكرنا فاورده من حيث ايذانا بان التعريف غير حاصل في هذه الاضافة اصلا لكونه نكرة

في تقدير الانفصال لان التقدير شديد عقابه مع لوجود الاتصال لفظا لا يقال اذ جاعل
ههنا ناكح قوله لكون اضافة غير محضة قلنا فكما اذا كانه مضافا الى معموله وهو مع لا يجوز اذ يراد
به الماضي او الزمان المستمر غاية لما في الباجلة حتى يكون مضافا الى معموله وذا يستلزم اضافته
الى معموله وبهذا يعني قوله اضافة اسم الفاعل انما يكون غير محضة اذا اريد به اي بالاسم
الفاعل المضاف الحال والاستقبال فيكون اذ اضافته في حكم الانفصال واما اذا قصد به اي باسم
الفاعل المضاف معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر اي مشتمل على
الازمنة الثلثة نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقة اي معنوية اما على تقدير الاول
فلان الاضافة حينئذ لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله حيث المشابهة كاملة
مفقودة وهي ناقصة غير مؤثرة عندهم واما على تقدير الثاني فلكون معنى الاضافة موجودا
فيه اعلم ان اعتبار الوجهين اعني كون الاضافة لفظية وكونها معنوية اذا قصد به الزمان
المستمر مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل
هذه الاضافة في موضع لفظية وفي آخر معنوية واما قال في المثال الثاني العبيد باللام
الموجبة للاستغراق فيكون في اللفظ ما يشعر بالاستمرار فالمعنى زيد متمكن لان يكون
مالكا لكل عبد بعضهم في الزمان الماضي وبعضهم في الحال وبعضهم في الاستقبال كذا قيل
في بعض النسخ زيد مالك عبده في المثال الزمان الماضي فافراد العبد وهو المطابق لما
ذكر في الكشاف ففي العبيد في المثال بصيغة الجمع اشعار بما ذكرنا من الاستمرار من وجهين
وقيل كلامه نظر لانه جعل العام قسيما للخاص حيث قال زمان ماض او زمان مستمر
وعلى تقدير اراة ليس بينهما عموم وخصوص حتى يرد نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن
للفعل ومشابهاته في الشهور ثلثة ماض وحال واستقبال واذا كان جاعل مقترنا
لزمان مستمر يكون الزمان المقترن اربعة وهذا خلاف المشهور اقول الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما والمشهور
ان الزمان المقترن للفعل ثلثة للمشابهاة لانه لا يقترن بها فضلا عن الشهرة وقيل
يلزم على ما ذكره اذ يكون اضافة الصفة المشبهة محضة اذ المقصود بها زمان مستمر اقول

مستقف على جوابه اذا اوضعت التوبة الى التعرض لاحكامها واذا كانة الامر كما ذكر فليجز وقوع جاعل
صفة لله والمعنى اي والحال انة المحي ممسك فيه جاعل التنوين على المعنى لان جعل التنوين في الكلام كالملحق باللام
شيء قد وجد قديما وكل شيء قد وجد قديما بمعنى الماضي فجعله هكذا بمعنى الماضي فانة قلت لا يكون زمانة
جاعل مراده زمانة من الازمنة الثلثة لكون فعله تعالى قلت كون بمعنى زمانة بالنسبة الينا لا لانة
ونظمها اي نظم جاعل اذا قصد به زمانة مستمر كانة قال والحق ههنا على المضي او على الاستمرار ثم قال
ونظم قولة تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة لله تعالى حيث ههنا للتعليل فانة قلت
كيف يصح فانة يكون مالك يوم الدين مقصودا به زمانة مستمر ويوم الدين آت قلت المالك
بمعنى القادر فمعناه قادر يوم الدين بانة يوجد متى يشاء وكيف يشاء لانا نقول وهذا
اي كون اسم الفاعل بمعنى الماضي او بمعنى الزمانة المستمر لا يستقيم فيما نحن بصدده اي بقرينة
وذلك لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن بمعنى الحال والاستقبال لما عمل عمل فعله والتالي بط لان
وقد عمل عمله فيكون بمعنى الحال او الاستقبال لان استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فلنضم
هذه النتيجة الى المقدمة الاخرى وهي كلما كانة بمعنى الحال او الاستقبال يكون اضافتة في حكم الانفصال
لينتج قولنا فيكون اضافتة في حكم الانفصال وكلما اضافتة في حكم الانفصال يكون اضافة غير
محضة وكلما كانة اضافة غير محضة يكون نكرة وكلما يكون نكرة لا يكون صفة للمعرفة فجاعل
لا يكون صفة لها وهو المط قولة ولما قلنا انة اي جاعل قد عمل عمل فعله شروع في بيان استثناء
بعض التالي وهكذا في جاعل سنا اي في جاعل النحو في الجعل بمعنى التصيير اتاحا من الجعل او صفة
على تقدير والمعرف بم معرفا وهو اي الجعل بمعنى التصيير من باب افعال القلوب واة لم يكن من تلك السبعة
التي ذكروها للغاة بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من النحاة دخولة على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وذكرهم السبعة لا ينافي
الحاق غيرها المستدعية للمفعولين المتنعة الاقتصار على احدهما قولة الممتنعة الاقتصار
صفة سببية لافعال القلوب لان المعنى الممتنع اقتصارها فتاء ينثة بنقل الضمير اليه بعد الاضافة
كما في هند جايلة الوشاء ووجه الاستثناء سيجيء في باب ان وان ثم وهذا اعني قولة ان
جاعل الخ قياس اقتراني صغراه قولة لان جاعل سنا من الجعل الخ وكبراه قولة وهو من افعال القلوب
ونتيجته مطوية وهي قولنا فجاعل من افعال القلوب صفتها كذا وكذا وقد عمل في الكاف وهو

اما الكاف وحدة نصب على الحال واة كانة من المضاف خبرا لكنة منة مفعولا معة وتقديرا اي
اما اة تجعل وحدة في قولة كالملحاة جعلناه اسما او الكاف والجرور معا المتعلق المحذوف
اي جعلناه حرف جر قولة بشهادة نحوي الكلام وهو تعلق قولة كالملحي بقولة جاعل
النحو ونحوي الكلام معناه يقارع فتنة في نحوي كلام متعلق بعمل بقولة وهو قولة الا
الي قولة حرف جر جملة معترضة واذا عمل في المفعول الاول وهذه جملة
فعلية في صورة جملة شرطية معطوفة على جملة فعلية سابقة فاذا ظرف متعلق بقولة
عمل وقدم لدلالتة على معنى الشرط فمعناه وقد عمل في الاول وقت عمله في الثاني الا
اياه واة مع اثبت مطلوبة بما تقدير لان جاعل سنا من افعال القلوب وكل ما هو من
افعال القلوب اذا عمل في الاول فجاعل سنا اذا عمل في الثاني عمل في الاول وبين ضراه
بما ذكر في اول الكلام وكبراه بقولة والا اي واة لم يعمل في الاول اذا عمل في الثاني لزم الاقتصار
على احد المفعولين قيل فيه بحث اذ لا يلزم من انتفاء عمله في الاول اة لا يكون مذكورا او
الممتنع عدم ذكره لاعدم العمل فيه والاحسن اة يقال عمل في الثاني مستلزم لعمله في الاول
بمعنى يقتضيه ولا يتجاوز اليه يقال والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين
اقول هذا من سوء الظن وعدم الفهم مراد الشارح ما احسن هذا الفوك اذا لم يكن
للرجل عين صحيحة فلا عز واة يرتاب والصبح مسفر شهاده والله اعلم من الاقتصار اقتضاء
العمل الاقتصار الذكر فالمعنى والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع
فانة قلت هذا اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز اة يكون معمولا لفعل مقدر قلت لا يكون
والا يلزم اقتصار الذكر على احد المفعولين فانة قلت يحذف اذا قامت قرينة كما ذهب
اليه ابن الحاجب قلت بشهادة نحوي الكلام توجب ذكره تعرفه من ذوق سليم وطبع
مستقيم فوجب اة يكون عاملا في الاول واة يكون الاضافة فيه اضافة غير محضة
وهذا اي جاعل النحو في الكلام كالملحي في الطعام مثل قولة تو وجاعل الليل سكنا في اة
كونها عاملا في مفعولية وهذا الوجة اعلى اراح بيخ الاقتصار والاختصار فرقا باة الاضافة
حذف المضاف شيئا منسيا والاختصار حذف المضاف على نية واراداتة وبان الحذف

لدليل اختصار وليفهم دليل اقتصار ففي اضافة الامتناع الى الاقتصار دون الاختصار اشعار
بانه يجوز حذف اذا كان دليل يدل عليه فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق لهذا منع
المقدمة الاولى وما قيل في الآية هذا السؤال انما يرد على هذا التقدير لو كان عاملا لا يحصل مفهومه
والا فلا سبيل الى الحال يدفع بما ذكرنا من ان انتفاء المحولية لا يستلزم انتفاء المفعولية مثل ان كان جعل
مثل جعل من الخلق في قوله تع وجعل الظلمات والنور اي خلقها وفي بعض النسخ قوله بعينه فمن فوق
بالابتداء ولم يعلى النسخة الاولى وجه واما افراد النور استغناء عند لجمع الظلمة كما في قوله تع
خلق السموات والارض ولا تظلمة اسم والنور مصدر فجمعت هي لانه هو واجعل الجملة
منصوب المحل على الحال من المفعول الثاني لك جعل اضافة اي اضافة
جاعل النحو معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا اي يجعل ما ذكرتم من وجه الاعراب
وبيان الاستحقاق لكن التزام اي التزام هذا التوجيه يكاد يؤدي نفسفا مفعول ثان
ليعد فرجهت الجفن صفة نفسفا وهو اخذ اي شيء على غير الطريق وذلك لان انتفاء
المقيد مستلزم لانتفاء المقيد كما جاءني زيد راكبا فانه يجيئ زيد مقيدا بالركوب
منتف بانتفائه لان المنطوق اعني التصريح مقتضى الوضع كالتصريح فيكون مقصودا
بالذات فلا يمكن مخالفته فهي ههنا ينتفي الخلق بانتفاء المشابهة لكنه ثابت مطلقا
ولقط يكاد يشعر بانه ليس في الحقيقة ونفس الامر خلقه مقيدا كيف ومن افعال
المخلوقات ما لا يقبل التقيد نحو حققت الانسان قائما ففعل الخالق اولى فيكون
ذكر الحال ههنا للاشعار بان الخلق كالملح عند الخلق وبهذا يندفع ما قيل من ان قوله
الشارح ولانتصابه جاعلا على الحال يرد عليه ما اورده على جعل كالملح حالا من النحو
او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف وجه مبتدأ قدم خبره وهو قوله
لانتصابه عليه كونه تاكيدا قوله تويدي اللام اي مقويه من زاد يزيد اذا قواه جمع
يئويد حذف نون للاضافة والياء ايضا في اللفظ لالتقاء الساكنين دون الخط للمناسبة
ولم يكسر الياء لتوالي الكسرات بخلاف التثنية لعدم كثرتها فيها قال الراغب
على الوصفية لاصحابه واغا جر على توكيد اسم الفاعل ههنا اي في يئويدي الاسلام

تتعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي اذ تقويتهم الاسلام شيء قد وجد قديما قوله لا زال
كاسمه مسعودا قال الله روح هذه الجملة هي ساقتها غايتها وموخرها يقال ساق الجيش
اي موخرها جملة معترضة بين اسم ان وهو المولود وخبرها وهو مولود وفايدة الدعاء
للمولود الاعز كما في قولداة الثاني وبلغتها قد اخرجت سعيي الى ترجاه وهي التي توبي
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولا محل لها من الاعراب اما عطف على الجملة
معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو والتاء كيد لصوف الصفة بالموصوف كقولداة
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وذلك لعدم ما يقتضي اعرابها اعلم ان في اعراب
كاسمه مسعودا وجهين احدهما ان يجعل مسعودا خبرا للازال فكاسمه اما متعلقا به لوحالا
من الضمير المستكن فيه وقدم على كلا التقديرين للتشجع والثاني وهو الاوجه ان يجعل كاسمه
خبرا للازال ومسعودا بدلا منه لعدم تقييد الدعاء والتقدم والتاخر اي لازال كابنا
كاسمه اذا كان الكاف حرف جر او مثل اسمه اذا كان اسما لازال مسعودا واغا كرره لان
البدل في حكم تكرير العامل ويمكن ان يجعل كاسمه اسما لازال ومسعودا خبره فيكون غرضه
الدعاء على طريقة الكناية والمناداة مثل يوجب الاستغناء لا الامتناع قوله لما اشتهر
قال الشارح اي حفظ وقراءة عن ظهر القلب كذا في الصحاح وذكرهما معا لا كلا منهما قد
يوجد بدون الآخر ولما هذه قال عنه لان لما على اقسام فعل وبمعنى الا نحو ان كل نفس لما
عليها حافظ اي الا لوقوعها بعد ان النافية قال الجوهري وان كلا لما ليوفينهم بالتشديد
فقد قال الفراء اصله لما فلما كثرت الميمات حذفت واحدة منها وقراءة الزهري لما بالتنوين
اي جميعا وقول من قال لما بمعنى الا ليس بعرفي اللغة وجازت اذا دخلت على
المضارع وظرف بمعنى حين اذا دخل على الماضي وهي بنية حيث شاركت لما الجازمة وهي
مضافة اضافة لازمة الى الجملة الفعلية بعدها ومحلها نصب على الظرفية والعامل فيها انث
ضمير يا على تاء ويل الكلمة اردت لا استظهر للاضافة الحاصلة العامل فيها جوابها كاذا وكلما
فهي مشتركة في كون العامل فيها جوابها كقولهم اذا استنجد العاشون عاهيه حمدت سلوية
او ذممت التصابيا وكقولهم شئت تاملت اي اردت تاملي وقت استظهاره والجملة

اعني اردت فسترا كثيرة الجمل بعيدة عن اغراض لدفع التوهم مع ما عرفته اي مع الذي علمت اردت
فيه وهو اي مع ما حال من الضمير المستكن في قوله مرفوعة الحل على الخبر لانه اي فانه الولد الاعز
مرفوعة مني تليظه او مريدا ان تليظه وقت استظهاره وانما فسرته باحد هذين الوجهين
لبيانه انه اصل الخبر لا فرعه وانه الجملة هنا في محل النصب وما قيل انه اي محله مني تليظه
لا يجوز لانه يكون مفسرا للمقول اردت اه المنظم لعدم التطابق بينهما لانه اردت يدل
بصراحته على المريد لا على المراد فيصير والمراد لجواز تغيير الشيء بلا ارم واضافة المختصر
الى الاقناعي في قوله مختصر الاقناعي تشبيه اه يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسم
حواب عن سؤال وهو انه يقال انه اضافة المختصر الى الاقناعي لا يجوز لما بينهما من الاتحاد
فيكون من اضافة الشيء الى نفسه الجواب انه مثل هذه الاضافة جايز اذا كان المراد من المضاف
المسمى ومن المضاف اليه الاسم مثل سعيد كرز ولا يجوز لعكس لامتناع تعلق العلم بمجرد
اللفظ وانما يلزم بذلك الاحتمال انه يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص كخلق الدراهم
ومن اضافة الصفة الى الموصوف كخلاق ثياب اي لما استظهر المختصر المخصوص
بهذا الاسم اي الاقناعي كما في قولنا سرنا ذات مرة اي سرنا مدة ذات مرة فحين حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه اخذت حكمه فيلزمها كيلا يلزم التفكيك اه المرجح عن الوصفية و
زوال الظرفية وفيه بحث اي سرنا مدة مختصة بهذا الاسم فالمسمى هو الذات والاسم
هو المدة والضمير المجرور المتصل في بحفظه في قوله وكشف بحفظه فضلة القناعي وهو واسمه
من المقنعة وهي ما تقنع به المراة رأسها وفضلته هي الجانب المرسل على وجهها ومن
عادة نساء العرب اه يسدلن وجوههن بفضلة القناعي عند الخروج واد يكشفن
عن وجوههن عند العود فشبه للصنف الاقناعي بالمراة وصفته فيه بوجهها وجعل
الولد الاعز بفضلة القناعي وحفظه بيده اكاشفة جاز اه يعود الى الولد فيكون من
باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي يحفظه اياه اي يحفظ الولد الاعز
مختصر الاقناعي ويحتمل اه يعود ذكر الضمير المجرور المتصل الى المختصر فيكون من اضافة اليه من قبيل
اضافة المصدر الى المفعول فذكر الفاعل متروك اي يحفظ المختصر الولد الاعز اعلم

اعلم اه كلا منهما يجوز اه يرجح على الآخر بوجه اما الاول فلانه اذا اعيد الى المختصر يلزم حذف
الفاعل واذا اعيد الى الولد يلزم حذف المفعول ولا شك ان حذف المفعول اولى من حذف
الفاعل واما الثاني فلان القريب من الضمير هو المختصر والولد بعيد عنه واعادة الضمير الى القريب
اولى فيه نساء وياه لكن لما كان مرجح الاول قويا قال في الاول جاز وفي الثاني يحتمل على
لما في اكثر النسخ وفي بعضها وجاز في مقام ويحتمل وليس فيها مؤنة الفرق فان قلت
لم انهما متساويان لانه لا يجوز اه يعود الى المختصر لانه حتى يلزم حذف الفاعل وهو عم
قلت ذكر من في الفعل دون المصدر فان قلت اعادة الضمير الى المختصر اولى فقوله يلزم
حذف الفاعل قلنا لانه لجواز اضماره في المصدر كما ذهب اليه قوم قياسا على الصفة المشبهة
قلت ذلك غير جايز في المصدر وسنقف عليه وما ذهب اليه قوم ضعيف والقياس
على الصفة المشبهة بط قوله واحاط بمفرداته اي ادركه بمفرداته بكمالها لان الاحاطة ادراك
الشيء بكماله ومفعوله محذوف اي احاط الولد الاعز مختصر الاقناعي بجميع ما فيه من المفردات
والباء زايدة قال الشارح وانتصاحفظا على انه تمييز لانه يرفع الابهام المستقر عن الذات المقدرة
اي احاط حفظه بمفرداته فعلم منه اه هذا التمييز عن الفاعل كما يقال احاط به علما واحاط به
علما وفحوى الكلام شاهد لهذا المعنى لان التحليل لكون مفعولا لكما ظن صاحب المصباح
وكذا اي كانتصاب حفظا انتصاب معنى ولفظا في قوله واتقن ما فيه معنى ولفظا الا اه
الفرق بينهما اه التمييز تمام فاعل وهنا مفعول في المعنى اي اتقن معنى ما فيه ولفظ في القطع
اتقان الاحكام واما معرفته مع علله وضبط قواعده الكلية مع جزئياته او بمعرفته
بانتفاء الشك عنه ولهذا اي التمييز في قوله واتقن ما فيه من العموم لفظا كقوله اي كالتمييز
في قوله او قوله واتقن ما فيه الخ كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققنا ما عيونا لانها
اوالابصار اوفي كون بعض المفعول عليه وجه اذ بانتصابه على المفعول به او على الحال او بنزع
الخافض او بانه تمييز عن الفاعل له وجه قيل وهو ابلغ من فجرنا عيون الارض لان معناه
جعلنا الارض كلها كانها عيون تتفجر كما تشتعل الراس شيبا بالنسبة الى اشتعل شيب كذا
وفي قوله واتقن ما فيه اسم موصول بمعنى الذي والجملة الظرفية اعني فيه صلته لكذا

مسدّ حصل او كاة لانه اذا كاه سادّ مسدّ الفعل وهو لا ينفك عن الفاعل فيا لضرورة يكون جملة
فانه قيل لم لا يكون متعلقه باللام وصدر الصلة محذوف قلت ذكر في الظرورة وآليه اشار
فلا وفيه بحث سيجيء بيانه في الباب الثالث (ش) اعلم ان النحو بيانه لم اي لذكر اللام الموصول
لانه ابهام يحتاج الى مبيّن وانه اعني من النحو ظرف مستقر وهو كاه متعلقه متضمنا معنى الافعال
العامة غير مذكور اللغوة ومقدرا بكاين مستقر الحاصل انه المستقر انما يوجد بوجود هذه الشرائط
واللغوية بعدم احدها وقيل الظرف المستقر ما لم يذكر متعلقه واللغو بخلافه فهو للاول فقالوا
حظ ومحل من الاعراب بعد ان لم اجد في كلامهم ما يحققه ويبيّن غرضهم منه حتى لا يرد
عليهم الاكاه في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد في نحو مررت بزيد في محل النصب فاجازوا
في المعطوف عليه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا على فضله ان مرادهم
بذلك ان لا محل آخر للاعراب غير هذا المحل لانه لا محل لما من الاعراب اصلا والمستقر ذلك
الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب من حيث تعلقه بالخبر الحقيقي
ومحل آخر غير من حيث انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه فلم يحل آه من
الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له
محلا واحدا منصوب المحل جزء بعد جزء وصفة هي الاضافة اللفظية على انه حال من الاسم
الموصول او من الضمير المستكن في فيه عايد الى الموصول وليتامل في هذا المقام حتى لا يتوهم
التناقض بين قولهم ظرف مستقر وبين قولهم حال من الاسم الموصول او من المستكن فيه لانه
قد يقدر عندهم اه العامل في ذي الحال هو العامل فيها والعامل فيها اي في من النحو على تقدير
الاول اتقن او الظرف المستقر اعني فيه على تقدير الثاني اي شيء كاه المعنى فاجاب قائلا
عما قبلها كاه المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو او بزيد في صورة الاضافة تفسير الى الحالية
في من النحو او تصريحا بالبيان المقصود منها على معنى الابتداء والتبعيض المستفاد من البيانية
فلو قال كاينا من النحو لتوهم التخصيص بالتبعيض او بالابتداء ولو قال هو النحو كاه
مجرد البيان وانه اعني من النحو اه كاه حالا لانه يفيد غناء التميز بالفتحي فايدته
ونفعه كذا في الصحاح في دفع الابهام لا يقال اذا كاه من النحو تميز كان بيانا لم في يكون المعنى

اتقن لفظ النحو ومعناه لانا اذا كاه المبيّن هو المبيّن في من البيانية وهذا ظاهر الفساد وايضا
في التبيين جعل كاه حالا ولم يحكم بزيادته لانا نقول المراد من التحليل ما يشمل لفظها ومعناها
لانها مكتوبة في هذا المختصر وجاريتي على لسان الولد الاعز على ظهر القلب وقد ثبت النقص
بعدم زيادته من في التمييز فلهذا لم يحكم بزيادته وجعل حالا لانه قال بعض المحققين انه
من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها اه كاه نكرة والا فالحال يرجع الى الابتداء وفيه معنى
التبعيض ثم كلامه فان كاه المبيّن هنا معرفة جعل اه ان دعي حالا ولا اشكال اه ابتداء
اتقان الولد الاعز في المختصر من النحو واه ما فيه بعض النحو لا كلها لانه من فيه للبيان فاقلت
هذا السؤال وارد محل كون كل من النحو ومعنى ولفظا غير ان تقدير اه احد التمييز مستدرك اذ
الغرض وهو ازالة الابهام حاصل باحدهما فلا حاجة الى الآخر فعلى هذا يكون الاستفهام
في قوله اي فرق للانكار اي لا فرق بينهما اي بين من النحو في دفع الابهام وهنا اي في قوله ما فيه
من النحو وبين التمييز الكاين بعده اي بعد من النحو اعني معنى ولفظا قلت تقدير الجواب
لانهم اه احد التمييزين مستدرك بل هما واقعان في محلهما قوله اذ كاه الغرض ازالة
الابهام قلنا سلمنا قوله وهي حاصلة باحدهما فلا حاجة الى الآخر قلنا لانهما وانما يكونان هذا
اذا كانت ازالة الابهام عن شيء واحد وليس كذلك الا بري لجواز الابهام المزيل احدهما عن شيء
ليس بشيء يزيل الابهام عنه الآخر اذ الابهام الرافع اياه غير هو الابهام الكاين في الاسم الموصول والابهام
الرافع اياه التمييز هو الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله ومن المعلوم ان
ما رفع الابهام عنه الاول هو الذات المذكورة وما رفع عنه الثاني الذات المقدرة وهما غيران فلا يحصل
الغنية بهذا تقدير معناه واما الفاظ فالابهام مبتداء والرافع صفته الجارية عليها الثابتة لعينه لانه
في الحقيقة حال من الذي هو فاعل الرافع المعقود على الموصوف الناصب اياه وهو اما ضمير فصل لا محل له
من الاعراب على رأي واما ضمير عاد محله الرفع على الابتداء على رأي والابهام جزء وهو مع خبره خبر المبتدأ
الاول وانما قلنا ان التمييز الكاين في مضمون الجملة الذي وهو وقوع الاتقان
على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون باتقان لفظه وحده وقد يكون باتقان معناه وحده وقد يكون
باتقانهما جميعا الى غير ذلك من الحامل اي ذا سبب الى غير ما ذكر من اتقان اللفظ وحده واتقان المعنى وحده

حيًّا لم يت أبدًا والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح لكن الفتح افصح لانه
يجمع على افعال دون فعول وقال الفراء وهو جبر بالكسر وقال الاصمعي لا ادري وقال ابو عبيدة
والذي عندي بالفتح كذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح **قوله** حتى يعلق منصوب باة المقدرة
لان حتى حرف جر او عطف على المظم لان حتى يجيء للعطف وعلى كلا التقديرين يعلق واة لم يكن
جزءً مما قبلها الا انه يلاقيه لان من لوازم التلبيط والقوة مفارقة اة العلق بالطبع اقوى
من التلبيط فالجنى اردت اة المظم كلام الامام شيئًا فشيئًا يومًا فيومًا الى اة يحصل بالتدريج
العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما في قوله وكنت فتًى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى
صار ابليس من جندي بطبعه اي يطبع الولد الاغر وهو قوة للنفس تحكم الاحكام من غير فكر
وتظر فالاصل البعيرة التي جيل عليها الاثاة من لفظ الحلوقالات دع من لفظ ظرف مستقر
منصوب المحل على الحال من ضمير فاعل يعلق وهو اللام الموصوف عليه ما يتفجر ولما بقي احتمال كون هالا
من الضمير المجرور المتصل عن العايد الى الموصوف ابطله بقوله ولا يجوز اة يكون من ذكر الظرف المستقر
حال من الضمير المجرور المتصل عن لان اة شيئًا مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصوف يعني لفظ
من شيء مما في حيز الصلة وهو لا يتقدم على الموصول لان بمنزلة الجزء من الموصول فاذا وقع
الحال منه يكون هو ايضًا في حيز الصلة اذ هو تابع المجرور وهو لا يتقدم فلما تقدم علم انه
ليس حالا منه وفيه خلاف ابن كيسان ويجيء ويجوز اة يحمل على الصلة والموصول الاعتبارين
فالصلة هي والموصول الضمير المجرور ولا يلزم هذا على تقدير اة يكون من الفاعل اة حتى الحال التاء حيز
عن ذي الحال فيكون في حيز الصلة لان امتناعه حينئذ كان من تتمة الصلة والحال من المجرور
وتابع له دونه فافترقا فامتنع هذا دونه ذكك **قوله** فوجدت قيل بمعنى صادفت وقيل
بمعنى علمت اكثر ما اي اكثر كتبه تعاورها بين الائمة المحل والثقة يريد اة تداولها هذه الكتب
الثلاثة اكثر من تداول الباقية من مختصرات قال الثاني هو التعاور التداول ويقال اعتوروا الشيء
وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم اي بينهم فما زايدة وفي الوجه الذي يفهم فما موصولة
والتداول هو الاخذ مرة من هذا ومرة من هذا وانتصابه على التمييز من اسناد اكثر لا من تعلق
الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت الا اة اذا كان بمعنى الاول فلا يتجه

واتفاقها جميعًا فيكون الحاد والجروهي الجيم كذا في محل النصب على الحال من الضمير المتكن في يكون وفي
الحامل بيان لذلك من اتفاق أحدهما الاعلى التعيين واتفاقه لغته واتفاقه تركيبه واتفاق بعض لفظ
وبعض معناه او كلهما واتفاقه بعض معناه وبعض لفظه او كلهما واذا مر في بعض النسخ فاذا بالفاء
اذا قلت معنى ولفظا ارتفع الابهام وتبين المراد لانهما مطلقتين ينصرفان الى الكمال ويذكر من الحامل
يندفع ما قيل لا يمكن ههنا قسم رابع فكيف قال الجيعي ذلك من الحامل **قوله** ان المظم قالت دع
اي اطعمه واذ يقضي الاصل تتبع الاة من تتبعت الشيء تتبعًا اي تطلبت متبعاله فقوله
بقيته بالنصب مفعول لاغير وبجيء باقي من الطعام وهو ما يؤكل ودرعا يحقن بالبي ويقال
بقي من الشيء بقيته وبها يتعلق بيذهب من الفم بعد الاكل من لحظ يلحظ بالضم لحظًا اذا تتبع بلسانه بقيته
الطعام في الفم او اخراج لسانه مسيح بمشفته وكذا التلمظ فقوله تتبع الاة ليس على ما ينبغي
ولا يناسبه وقد يكنى به عن الاكل الاة المكنى به عنه اللحظ والتلمظ لان من دأدأ من توالبه فاطلقه
واراد به المردوف وهو كل من الكناية المطوبها المصنفة دون التلميح لانه لا يكنى به عن الاكل بل عن الاكل والطعام
ولو اريد به كذلك وهو بعيد لا يرفع الاجنبي هو مستعار للافهام وشبهه بقدرة الاستعارة في فعل
على راي اكثر القوم وامّا على رأي السكاكي فاستعارة بالكناية واثبات الاطعام استعارة
تخييلية فمن الداخل على المشبهة اعني كلام الامام المحقق زايدة او للتبعيض وفي اللفظ اشارة
على ما لا يخفى كانه اشار الى المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام المحقق فعلى هذا المعنى
يكون صفة لموصوف محذوف مفعول وقيل بمعنى الاعطاء يقال فلان لحظ فلانا من حقه
اي اعطاه بعض حقه فمن للتبعيض وقيل بمعنى التمويك لان من مرادفة للتلميح فاستعير للتعليم
ومن للبيان اي اعلمه شيئا من كلام الامام المحقق وفيه بحث وانت اذا كشفت الغطاء عن
عينيك واخذت الانصاف بين يديك وجدت قول الثاني هو اقوى القولين قول الله والاتبة
في البين **قوله** والحبر المدقق قال الثاني هو الجبر في الاصل واحد الاحبار لانه ما على فم او فعل يجعى
على اضافة الرجل العالم بتحبير الكلام اي بتزيينه وتحسينه جبر قال الاصمعي يقال للطيلسان
الغنوي ذي الجاه يلية محبر لانه كان يجسن الشعر ويزينه وقيل مقلب بحر كالاة البحر يجمع الماء
فكذلك العالم مجمع العلم وهما سببان للجميع فلذلك استعير البحر العالم واحسن بقوله من صار علمًا

أي بالمفاد أما الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد أو كل من يسيفد منه واللام للجنس
ونظيره قوله خطرت لذكره يا قيس خطر ببالي لقلب يحلب غيني المشاق واكتفى بعض الذي
لكن بينهما فرق وحيث انه لا يفيد التوقيف قبل يجيئ الصلة بخلاف اللام على اداة وكذا الاعتبار
ممكن في الموصول وكونه بهما وللجنس الاتم لا يدفعه **قوله** غير مذكر قال الرضي انتصاب
غير على انه حال من الضمير المتصل باستثنيت وهو صفة في الاصل فضناه المغايرة اي
مغايرا المذكر اي في حال كونه مغايرا ويستوي فيه الاحوال كلها الا فيه معنى النفي يجري مجرى
حرفه في عدم التعرف وجاز فيه ثلاثة اوجه الاول مذكر بالدال اي بادغام الذال المعجمة
في الدال المهملة بعد الانقلاب والثاني مذكر مع الذال المعجمة اي بادغامها في الدال
المعجمة بعد الانقلاب والثالث مذدكر بالباء لعدم الجنسية في الذات والذال المدغم
فيه منقلب من تاء الافتعال والاصل فيها تاء الفاعل اذا كان ذالا او زاء تقلب تاء الافتعال
دالا ويجري الادغام فاه اذا كان والفك لعدم الاتحاد كما عرف في موضعه ومثله اي
مثل مدكر اذكر بالدال واذكر بالذال المعجمة وقد حكم البياء اي فك الادغام ايضا لما
ذكر نحو اذكر **قوله** الا ماندر قال الرضي اسم الموصول ههنا وفي بعض النسخ هنا
اما منصوب على الاستثناء المنقطع لانه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر او
على البدلية من ذكر شيء بدل البعض من الكل اي لم اطود ذكر شيء الا ذكر ما ندر بحذف المضاف
متعلق بمنصوب المقدر بين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف
المضاف لانه لو ذكر لكان ذكره واجب النصب على الاستثناء وانما فتر قبل ذكر المتعلق
للتنبيه عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلقا بهذا التقدير من جهة المعنى واما
مجرور على البدلية من شيء بدل البعض من الكل قيل وهذا سهو لان البدل في غير الموجب
وشبهه وسيأتي ما موجب الجواب انه المنفي الذكر المتعلق بشيء هو من المبادئ فرجع اليه
فان التهوين في قوله لابن اخت خالته او مجرور على البدلية من مبادئها عطف على شيء
لا على عليه والمعنى على الاول الا اطود كر ما ندر لكن من هذا الذكر عين الذكر الذي هو ذكر وعلى
الا اطود ذكر شيء ما ندر وما كان ههنا اعرابا كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء بتفصيل او لا بأما

النصب والجر

قد تعلق منه الان واللام يجيء الذي وفي
ذلك ما فيه على وجه لا يخفى وانما
جاز ذلك وبعده ما الموصولة وهو باب
لانها مشتقة من الذي والتي
وذهب الفراء الى ان اللام فيه
للزائدة وزيدتها
للايذان بانها اسم
حلبي

قال الكسائي قالت العامة لو قال لغير مكلف بيتي فاطلقه
واسم بيته عايشة فاه اراد علقت البياة صح الكلام
لان التعلم يقع في معتقد الكلام واه اراد البيد لم يصح
لان الغلط وقع في معتقد الحديث
حلبي

الا مفعولا واحدا وهو الكل والبقية ومعطوفا ما بدل منه واذا كان بمعنى الا فمفعول الا الاول والثاني
البقية ومعطوفا ما الانتفاء والبقية وما بعدها بدل كما ظن **قوله** كراهة تسامحا قال الرضي انتصاب
كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ايجابها
فحي يتحقق شرط انتصاب المفعول له **قوله** ونفيت عن كل منهما قال الرضي اي عن كل واحد منهما
ما ذكر والتنوين عوض عن المضاف اليه الاولي ايتاء الفاء مكان الواو مكاني قولهم وكلا
آتيناه حكما وعلما اي كل واحد وليس ما تكرر مصدريا والضمير المتكلم فيه اي في تكرر ضمير كل اي
نفيت عن كل تكرر وما كان احتراز كونه موصولا فانه يرد بقوله والا يكن اه يكون ما موصولة
اي واه سلم جواز ذلك لكن لا يجيء لان كتاب الحذف لا تبقى لحن لا يستلزم نفي الجواز نظيره
ليجزيك اجرا سنفيت لنا لان الاجر المعلل اللهين لان المنفي هو التكرر دون المتكرر والا كان نفس
المسئلة منفية قيل ولقائل ان يقول ليس انتفاء المجموعي يكفي انتفاء واحد من اجزائه وانتفاء
الصفة متعينا قول نعم الا انها اذا كانت موصولة فالمتوهم ان يتوهم في بادي الرأي اه النفي
هو المتكرر لو هو النفي عليه ظاهرا بخلاف ما اذا كانت مصدرية فلما كانت الاولى مظنة
التوهم دون الثانية كان هو حينئذ دون الاولى ولا كان جائزا ان قلت لا يتم عدم جوازه
بل عدم حسنه **قوله** استثقالا للمعاد واستقلالا للافادة قال الرضي انتصاب استثقالا واستقلالا
على انهما مفعول لهما نفيت في قولي ونفيت عن كل منهما ما تكرر ولا انتصابهما على الحال من الضمير
المتصل بنفيت بمعنى مستثقلا ومستقلا اي حال كونهما بمعناهما فهو حال من ضمير المصدر لا من فاعل
معنى ايضا من المفاعيل المطلقة التي حذف فعلها واجب اي امض ايضا بمعنى ارجع رجوعا واجب
وارادة بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر الاولي ايتاء الفاء مكان الواو وهو اسم المفعول المثل ما
تقدم فيما تكرر من اداة المستقل هو التكرر دون المتكرر وانما قال كذلك لما تقدم لان العلة ههنا
تغاير ما عدة لكن تشابههما والمفاد لم مفعول فاه قيل لا يجوز اذ لا يكون المفاد لم مفعول
لان الاستقلال عد اثني قليلا وذا لا يتصور في المفاد فالصواب اذ يجعل كالمعاد اجيب
باه هذا انما يرد اه لو كان مفعول الاستقلال الذي لحقيقة هو المفاد وليس لان مفعوله
محذوف تقديره استقلالا لافادة المفاد وفيه تامل والمراد من المفاد في بعض النسخ والراد

وجه ان لا يكون فاعلا استقلالا ومفعولا بعد وجود تقدير مستقلا في فاية التكرر عن يستبعده

وأوثانيا ايضا اما وأو ولما كاه احتمال كغيره البدل من الضمير المجرور في مسألها ابطله بقوله ولا يجوز اه يكون مجرورا على البدلية من الضمير المجرور المتصل بالمسائل لفساد المعنى اذ يلزم كون اذكرتكها بالمسائل وليس كذلك والحمل على مسجد الجامع حمل على غير وجه وقيل يلزم الا يكون التسمية بين المضاف والمضاف اليه اقول بعد التسليم يمكن الذاب عنه على الوجه الاول ولم يبق تقديرا استغناء عند بذكر تقديرا الى آخر القسم الاول اعتمادا على فهم المتعلم وكذا اي مثل محلا ما في قولك الا ماكاه محل ما في قولك الا ماكاه بالزيادة مرتبا منصوب جزم محل وكذا حالا او صفة مصدر محذوف او كذا خبر لمحل منصوب جزم مبتدأ محذوف وهو قطع استينافا كاه قيل لذا اي بشيء تشبهه فاجاب بانه منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من شاء بدل البعض من الكل اي الا زدت فيه كاكاه بالزيادة حرفا وهو منصوب على الخبرية كاكاه وبالزيادة متعلق به قدم للسجع قوله ويستفيض بغانم اتاه قال الدماميني اي يقتسم الولد والمغانم بمعنى الغنائم واضافته الى الاتاء اضافة تجنيس مني لانه من باب خاتم فضة اي مغانم من اتاه وهو كلاة المغانم هي الاتاء كاكاة الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاتمية جواز كون المضاف اليه محمولا على المضاف وستقف على ذلك في بحث الاضافة انتهى اي الثمرات الحاصلة منها كالمال من الاتاء والثمرات الحاصلة من المختصر قوله وكسرته قال الدماميني اي طويته طيا وهو ضد النشر على كسر عبد القاهر وكاة الثياب المفولة اذا انشرت طويت على كسر القصار كاكاة المصون شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجعلته شاملا حال كونه مفولا كناه عليها مستعارا جبر قوله وكسرة من كسر الطائر يكسر جناحيه اذا ضمها اليه اي نفض للوقوع وانقض يقال انقض الجدار اذا سقط عطف على ضمها قيل على وقوع وهو ليس بجيد لعلة نفسير الجوهري وتخيير الصحاح حيث قال كسر الطائر اذا ضم جناحيه حين انقض لانه في الليل والظلام فالاستعارة بتبعية قرينتها الفاعلة وجوزاه يكون استعارة بالكناية واثبات الكسر تخييلية فالمصنف شبه نفض الطائر ثم اثبت ما هو من لوازمه يعني كاه المصنف طائرا في جو العلم قبل هذا فجمع حينئذ من الطيران كما ان الطائر يجمع جناحيه ثم شرع شرع الخطيب حامدا لله ومصليا على رسوله واقول قبل الشروع في المقصود ولا بد بصيرة من تقديم فيها بيان الموضوع والمبادي والمسائل وما هيتها اللغوية ليكون الشروع على بصيرة فاعلم ان موضوع

كل علم ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية في مباديه التصورية او التصديقية المتوقف عليها اثبات المسائل المتعلقة فيه المقصود من ذلك العلم اثباتها فموضوع النحو الكلمة والكلام حيث يبحث عن اعراضها الذاتية فيه ومبادية التصورية المتعلقة فيه مثل تعريف الفاعل والمفعول وغيرهما ومسائله التصديقية كقولك كل فاعل مرفوع والمفعول منصوب واما تعريفه فهو آلة قانونية تعرف بها الاحوال الثلاثة اي الكلمية هالة التركيب من حيث انها اعرابية او بنائية وعلى الكلام من حيث انه جملة فعلية او اسمية او اضافية او انشائية وغير ذلك فالالة تشمل على المقصود بالذات فقولنا المعبود مستعينا بالله المعبود قال المصنف الباب بالباب سمي به لانه لا يدخل فيما بعد شمولية الابعد المجاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل ابواب الاول يقفى الآخر اصله أوب على وزن انعل على اي مهموز الاوسط قلبت واوا وله فعت بدليل الاول منك وجمع على اوبال واوالي او وول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة فلم يجمل عليها واول للاستثقال ثم هو ممنوع عن الجر والتنوين اذ لم يضف ولم يعرف باللام صفة دون غيرها تقول لقيته عاما اول لا اول تاء نيئة الاولى وجمعها الاول مثل الاخرى والاخريات الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو في اللغة معروف وفي العرف عبارة عن اتفاق طايفة على اداء شيء باسم منقول عن موضعه الاول اللغوية المناسبة بين المعنيين في الاصل القصد والطريق وفي الاصطلاح ما مر ذكره وافرادها مع جمع الموصوف لجواز كل من الوجهين مع كاه الاختصار وقدم هذا الباب لما مر قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع هي كلمة في الاصطلاح وانما في الاصل نبي ماء خرج من احد الجرحين يعني الجرح فلتاشي تاء في النفس عند حصول معنى ما منها عند الملاقاة وتخيلها سميت بها وفيها ثلاث لغات كما القراء فعلة بفتح الفاء وكسر العين مثل تبنة وهي لغة الحجاز وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كسدرة وهي لغة تميم وفعلة بفتح الفاء وسكون العين مثل جفنة ثم في اطلاقها على ثلثة اقسام حقيقي لا بد من التعرض لم فلذلك لم يهملها احد ومجازي ستعمل في عرف النحاة لاطلاقها على احد جزئي العلم المضاف قد يتعرض به كما يتعرض به ابن مالك بقوله تعذرا وقد يتاه كه منهم المصنف ومجازي مهمل في عرفهم لا يتعرض فلذلك تركوه كلهم وانما قدرها اما على الكلام فلكونها جزءا منه وبه قدم عليها نظرا الى تاء نيئة الكلام فيها من حيث اه الانتقال من حال الى حال انما هو بسبب التركيب واما على غيره فلتوقفه عليها وقدم تعريفها

لان معرفة المعرف لا يحصل الا بمعرفة ما قدم عليه نظرا الى ان المقصود بالمعرفة ذلك وواسطة المعنى للتخصيص قال الثالث ذي لفظ كل هنا اي في التعريف غير واقعة موقعها لما فيها اي في لفظ كل من التوفيق لاحالة الافراد نظرا الى وضعها والموقع موقع التعريف لان الكلام مسوق لبيان ما هي الكلمة الاصطلاحي والتعريف انما يكون للحقيقة لا الافراد فيه اي هذا الموقع موقع التعريف الذي يكون للحقيقة لا الافراد وفي لفظ كل نوقش لها فلا يجوز اخذها في المعرف والباقي المعرف فهي غير واقعة موقعها فالاولى ان يترك لفظ كل والجواب باة كل لاحالة الاجزاء هنا والتعريف لا يكون الا بها وباة التوفيق قيامة حد وكم فالحد لا يكون الا بها لاجزاء فاورد ما يدل على ان هذا التعريف حد وباة في ذكرها فايدة وهي دفع توهم ان مجموع الافراد لا كل واحد كالمة ليس بجواب حيث يجوز التعريف بجزء واحد ولكن فاة قلت المراد الحد التام فقد ضاع جواب الة واة اردت تغيير العبارة فذا التعريف على ذلك ممنوع والتوهم باة بعد اتباة كل اذ الا ينحصر في كونه للافراد الجواب ان عبارات ارباب المتون لا يلتفتون فيها الى عبارات اصحاب المعقول بل الى صحة تراكيبها وكونها على قوانين النحو واساليبها ولذلك وقع كثيرا لفظ كل في تعريفات المتقدمين فالمقصود بياة الة الكلية في عرفهم اي شيء يسمى بها وعلى اي شيء تطلق فالموقع ليس موقع التعريف قصدا الا يرى ان جعل الكلمة محمولة وادخال الفاء والمقول باة التعريف تجر بالافراد عنه وارده قيل لاة اللام قد يجيء لمعنى الباء والاحسن انه يقال اة اللام على معناها فيوقف باة التعريف اذ كاة بالافراد يكون للافراد بالضرورة وقد اشير الى جواب بوجه آخر هنا تقدير كلام الشارح في توجيه اشكال التعريف مشتمل على فوائد لا بد من معرفتها اولا لاتها اجزاء المعرف الموقوف معرفة المعرف على معرفة المتوقف عليها معرفتها احدها كونها ملفوظا بها اشعر بياة اللفظ ما مخفي في التعريف بمعنى الملفوظ وهو اي اللفظ لغة مصدر لفظت الرحى الدقيق وعرفا الصوت المشتمل على بعض الحروف المتقدم على الخارج وعرفه بعضهم بما خفق به بزيادة العقد وقيل ما تلفظ به الانسان قلت حروفه او كثرت وعمم بعضهم بقوله او كالة في حكم مهملا كاة او مستعملا واورد عليه بمنع صدق ما التلفظ به الانسان على اللفظ كونه بمعنى الملفوظ وباة دورية لوجوب تقدم المتقن منه على المتقن ورد باة اللفظ بمعنى الملفوظ واكاة في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق وهذا واة كاة مجازا كثر مشهورا واما اللفظ فكاللفظ في الغير وانما اختار المصنف

لغاية باي ذكرنا قبل اختيار اللفظ اولى لانه اخصر وادفع للاجمال واما اللفظية فاة اريد بها اقل ما ينطلق عليه كضرب ففاسد لاة اقله حرف واحد واة اراد عدة مخصوصة ما ينتهي اليه ففيه اجمال اذ لا يشعر به واة اراد مع اللفظ فاللفظ اولى لما ذكرنا ولا يعارضه باة فيه اجمالا من وجه اخر هو انه للمصدر او للمفعول وثانيها انه لو اريد الجمع لاة الاول مشتركة الالتزام فيبقى الاخيرة سالمة عن المعارض على اة فيه اشعارا باة للمفعول كما اة فيه اشعارا بعدم جمعيته لاة الموقع موقع التوفيق تصدا وضمنا فحصل الجواب عن الاول نعم اذا اريد بالوحدة الوحدة التي اعتبرها الواضع في الدلالة واشعر بها هنا ترتب الدلالة على الوحدة المفيد للسببية اندفع الايراد وقيل لاة الدلالة المصدر على المفعول المعهود فيما طلاقه فيه محدود بالتاء لكن الاختيار ككثير الاعلام المضافة عيوكلة دعاه الى اختيار اللفظة ثم اذا اخذنا اولى من المنطوق لكونه اخص ومن النطق لكونه اطلاقا على الملفوظ غير شائع في عرفهم ولاة يجيء الادراك الحكمي كما يكون بمعنى التلفظ والتكلم ومن القول لكونه مقولا غالبا على المركب واحترازا في التعبير بكناية على اة لا ثانيا ولا مهملا فخلافا اللفظ لاة اخص كما قال ابن الحاجب اة القول لا يدل من دلالة اما وضعية كما في المفردات الحقيقية او عقلية كما في المؤلفات والمجازاة كما فعل بعض ليس باولى لما ذكرنا وقد اختار المصنف بها باللفظ عن الاقوال الاربع وهي موجودة للاقوال الغير الملفوظة فالاقوال النفسية احد اللفظ والبواقي هذه الاربعة المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى هي الاشارة والعقد والنصب واللحظ فاحترز بها عنها وقد اعترض باة التعريف غير جامع لاة المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس الملفوظ به فلا يصح اة يكون اللفظ قيدا والا يخرج مثل هذا عن كونه كلمة وغير جامع اة الياء في البصرة لفظ دال على معنى مفرد بالوضع وليس بكلمة واجيب عنه الاول باة اللفظة في التعريف بينا ولما كاة ملفوظا بها حكما كالفعل المستكن والمنوي في زيد ضرب واة لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة التاكيد عليه وصحة العطف عليه مثال الجميع قولهم اسكن انت وزوجك الجنة ومثال التاكيد قولهم قاة فواديي عند الدواجي ومثال العطف قوله عفيف ورحمة السلام الى غير ذلك من البدل كقولهم قاة والوزه يومئذ الحق للفصل ولزوم تعلق الظرف

بالمحلي باللام والحال كقوله تع وأما الذين سعدوا ففي الجنة فالذين فيها هو داخل في التعريف
وليس بمجاز اصطلاحا فيكون جمعا بينها وقول ابن مالك في تعريف الكلمة او منوي بناء على اصطلاح
آخر وعرفت باة فيد الاستقلال مراد وقد صرح به ابن مالك حذار عنه وليس سلم فليس بلفظ
دال بالوضع بل الدال المجموع فهو ويا زيد سواء في انتفاء الوضع عنها القيد الثاني من المعنيين
الاربعة كونها اي كون اللفظ دالة على معنى اشار اليه بقوله دلت على معنى فالدلالة وهي كون
الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وعرفها البعض فانها فهم المعنى من اللفظ عند العلم
بالوضع والاولى اعم للقسم الى عينية لفظية اما عقلية او وضعية ولفظية اما طبيعية او عقلية
او وضعية اما مطابقة او تضمن والتزام والمعنى في الاصل مصدر عنيت اي قصدت بمعنى
المفعول لا المفعول له الا كاة شدة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لفظا كاة او غير
لفظ وقد احترز به اي بهذا القيد عن الالفاظ المهملات جمع المهملة وهي التي اسلفت
من الحروف غير موضوعة بانا معنى الخ كاة للكلمة في كونها لفظا فذكر نحو ضرب ومحسب
وجسق مثلا مضاف الى المصدر اي اشل مثله وشلم يذكر اذا قصد التفهيم فله حاجي الى
وغيز ذكر من الالفاظ الة لا معنى لها مثل ديز وبيز وكص فاة امثال هذه المذكورات
واكاة الفاظا لاجتماع هذه الحروف لكن لا دلالة لها على معنى اة اراد عدم دلالتها على
معنى اصلا فمنوعي واة اراد بالوضع فلا يسلم انهم اة كل واحد من القيدين اعني اللفظ
والدلالة يشبه لم يجزم قطعا لاعتراض من قال لم انهما جنساه او فصلاه او اشاة الى
انها ليسا جنسين ولا فصلين حقيقيين لاة الكلمة ماهية باعتبارية واجزاؤها لا يكون الا
بالاعتبار اة يكون كل منها اي من القيدين هذا من وضع الظاهر موضع الضمير حيث الكلمة
بالنسبة الى ما يشاركها فيه اي في كل واحد منهما وفصلا لها ايضا بالنسبة الى ما يشاركها
فيها فاندفع ما قيل اة الجنس لا يذكر للاحتراز بل للدلالة على كمال الجزء المشترك وكذا الفصل
لا يذكر لتلك الدلالة بل الدلالة على الذاتي المميز فما يكون جنسا او فصلا لا يكون فصلا او جنسا
وذلك لاة كلام في الشيء بما هو خوض في التعريف اذ كاة احتراز من الاخر من وجه يجوز
ذكره وللدلالة والاحتراز حيث الامتياز يحصل بهما فكذا بهما لاة اللفظ لا يلزم اة يكون

دالا او بالعكس ويجوز اجتماعهما فذكر اللفظ جنسا للكلمة بالنسبة الى المهملات وفصلا لها
بالنسبة الى الدوال الاربع وكذا الدلالة جنسا لها بالنسبة الى الدوال الاربع وفصلا بالنسبة
الى المهملات القيد الثالث من القيود الاربعة كغيز ذكر المعنى الدلالة صفة لمعنى جارية على ما هي
في فاعلها لاعتماده على الموصوف اي كغيز ذكر المعنى الذي وقعت اللفظة عليه مفردا او مركبا
ما يستفاد من اللفظ المفرد الذي لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه لا يكون لجزء اول جزء
لمعنى له اول معنى ليوجد في المعنى المقصود او جزء المعنى المقصود ولا يكون له الة عليه مقصودة
هذا ما ذهب اليه المنطقيون ويلزمهم اة كخضارب ومخرج وسكاره مما لا ينحصر مركب
واما بعض النحاة فليسوا بقائلين بهكذا ويستقف عليه والي هذا القيد اشار بقوله على معنى
مفرد وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف الدال عليه الالف
واللام وثانيهما المذكورة مع الادمية الدال عليها لفظ رجل وهي كناية عن الذكورة مع مجا
وز
حذ البلوغ فاندفع قول من قال فيه تسامح لاة معنى رجل ذكر بني آدم جاوز عن حد الصغر
وذكر عند البلوغ والصواب اة يقيد بهذا القيد واذا كان الالف واللام في الرجل دالا
على التعريف ورجل على الذكورة مع الادمية فهو كلمة لا كلمة واحدة لكونه دالة جزء لفظ
على جزء معناه مقصودة هكذا ذكر الزمخشري وفي بعض النسخ جار الله وفي بعضها صاحب
الكشاف والكل بمعنى في حواشي كتاب ذاه اسمه فاة قلت أليس قد خرج عن التعريف
امثاله هذا اي الرجل بالاقراد الموذه بالتاء بالرفع على الفاعلية للموذه لاعتماده على
الموصوف في لفظ وللالتزام في اليس إما للاكاد وللتقدير اي قد خرج امثال هذا
بذكر افراد اللفظ يستلزم افراد المعنى لاة الكسوة الواحدة لا يكسو الا الواحد فذكر المفرد
في قولهم يعني منهم مستدركه قلنا اة ذكره انما يكون مستدركا لو لم يكن للاحتراز وليس كذلك
اة مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف فيه بالاسم واتصاله به ومجاوزة العامل اياه اي
من الحروف اليائي اللام قد تنزل لاة اي اللام والحروف وهو جزاه وهي لاة لشدة متعلق
وقد قدرنا فيه فيه الراجع ضميره الى مثل ويجوز اة يقدر بعده اي تنزل لاة فيه منزلة
لفظة واحدة عرفا بحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج امثال هذا بقولهم

لفظ بناء على ان التاء فيه موضوعة بالافراد فلا يتم التعريض في تعريف الكلمة لذكر المفرد احترازا عنها اي
عن تاء الرجل وعلى هذا اي وعلى ان حكمها حكم سيضرب يعني مجردا عن الفاعل وضرب وضربنا وكونا تاجري
فيه الكلمة مجرى كلمة واحدة فان كلا واحد منها كلمتان في حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال والامتزاج فان
اللفظة باطلاقها يتناول ما كان واحدا وما هو في حكم الواحد وليس جمعا بين الحقيقة والمجاز لانها
حقيقتان مندمجتان تحت الواحد المقول عليها بالتشكيك ودعوى الحاجة الى قيد المفرد في المعنى
دفعا ايضا والى الامر لهذا السؤال فانه قلت اليس التعريض لذكر المفرد يغني عن التاء نحو اللفظتين
ان التاء تدل على اللفظة وان لم يغن عن ذكر المفرد في المعنى كذا يغنيها اذا المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا
للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد وفي بعض النسخ لا ان مثل عبد الله
اي لا يكون التعريض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة لان مثل عبد الله الخ حاصل السؤال
ان التاء في اللفظة ليست في محلها اذ يفيد ما يفيد المفرد المتفق المعنى فاذن اللفظة ولي
اللفظة وحاصل الجواب انه افرد المعنى لا يستلزم افراد اللفظ فان مثل عبد الله علما معناه مفرد
مع ان لفظه متعدد فلا يلزم من افراد المعنى افراد اللفظ ان اراد تعدده علما متضمنا والا فلا
دلالة على المفرد فانه قيل عبد الله يجب ان يكون كلمة اذ لو كان كلمتين كان كل منهما جزءا
معنى معتبرا حالة العلمية وليس كذلك بالاتفاق اجاب بقوله ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم
اعربوا الاول يعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله ولو كان كلمة واحدة لما اعرب
باعرابين مختلفين اذ الكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين مختلفين حاصل الجواب المعاد
تقديرا ما ذكرتم وان دل على ان كلمة واحدة لكنه عندنا يدل على انه كلمتان وباقي التقدير مر ذكره
واستدل بانه لو كان كلمة كان اما فعلا او حرفا او اسما والاول باطل وكذا الثاني
لانه ليس ثلاثيا ولا رباعيا ولا خماسيا وليس ابنية الاسماء سدايتي ان اراد له الاسدايي
مطلقا ممنوع وان اراد اصيله مسلم لكن لا ينافي انه يكون اسما لجواز ان يكون غير اصيل وايضا
يلزم انتقاض حد الاسم والاشك انه اذا كان معناه مفردا فاذا افرد المعنى مع تعدد اللفظ يكون
ممكنا فلا يكون التعريض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء الموذنة بالا
الافراد في لفظ احترازا عن مثل عبد الله علما فان تقدير ما ذكروه اثما يجري في جنس كلام العرب وليه

عند بعض طريق آخر في التوقف بيانه على مقدمة وهي ان اللفظ الواحد ما لا يقصد بجزئه الدلالة على
جزء معناه او يقصد لكن بلا جزئية شدة اتصال وامتزاج والمفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة
عليه فهو واحد قسمي الواحد فكل لفظة مفرد واحد من غير عكس وكل معنى مفرد واحد من غير
عكس لانه الخ المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والواحد من الواحد واذا تقرر هذا نقول لما
قيد المعنى بالمفرد اخرج المثل الرجل قال السائل لا حاجة اليه لخروجه بتقييد اللفظ بالتاء ولما قيد
بها قال فلا حاجة اليه ايضا للاستغناء عنه بتقييد المعنى بالمفرد وتوهما بان التاء للافراد او
للوحدة الملازمة فالجواب لانا ان التاء للافراد بل للوحدة او لانها للوحدة ملازمة له فلا يلزم
من وحدة اللفظ افراد المعنى فانه قلت وحدة اللفظ واحد لم يستلزم افراد معناه كما ان افراد
المعنى يستلزمها قلت مسلم لكن لا بد ان يكون اللفظة كلمة من وحدته وافراد معناه فذكروها
وذكر القيود جميعا ليس بواجب لانه يكون للاحتراز عن دلالة افراد المعنى على افراد اللفظ الزامية
وهي الجود في التعريفات واما قولك زيد في مثل عبد الله فقد تم الكلام عليه والاعراب
بالمختلفين يكون اذا يكون باعتبار المنقول عنه وبنيته قال ابن الحاجب اللفظ المفرد هو
اللفظ بالكلمة الواحدة اي الملفوظ الذي لفظ بكلمة واحدة وهي معلومة عرفا واما عدد
عن اصطلاحهم لما ثبت من اجزاء الالفاظ المنقول بحسب الاصل المنفوس عنها ولا يخفى
انه نحو بعلبك وتابط شرا وغلام زيد اعلاما كل منها كلمتان في الاصل فيكون كلمتين بعد
العلمية ايضا فاحتاج الى اصطلاح يلزم منه كونه كلمتين والحق انه في مثل عبد الله اعتباريتي
اعتبار المنقول اليه واعتبار المنقول عنه فبالاعتبار الاول كلمة واعتبار الثاني كلمتان و
الاختلاف في حال العلمية بانه كلمتان حقيقة باعتبارها سخف من القول فانه قيل المركب
ليس بلفظ فخرج بالملفوظ وعلى التقدير بالوضع لعدم وضعه قلت لا بالاول على ما مر
ولا بالثاني لوضع اجزاء المركب لاجزاء المعنى وقولهم من قال انه الخ منقوض بالهاء والالف
لانه ما من اسم الا وهو ينطوي تقديرا الواو وبعد الالف كيد الحكم المطابق ثم لفظ كان في
محل الرفع والاكاد كما في قولهم من بارحد الاول طمعا وحسد ومنه قوله ما من اسم الا وهو
ينطوي اي يشتمل على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف والتنكير

الطارية عليه وكذا الفعل ينبغي على معنيين احدهما الحدث وثانيهما الزمان الدالة على الحدث
بمادته وعلى الزمان بصيغته غير وارد جزء قوله وقولنا من قال الآية مدلول اللفظ الذي هو المركب
معنى مفرد وهو المستفاد منه بطريق المطابقة وبسط الضمير وعرف الخبر للقصد دعا على السائل
القائل باية المراد في الجنس إما بطريق المطابقة او بغيرها فهو قصر تعيين والمعنى آية مدلول اللفظ هو
الذي يستفيد من اللفظ بطريق المطابقة لا بطريق التضمن او الالتزام والمستفاد منه بطريق المطابقة
لا تقدير فيه فمدلول اللفظ لا تقدير فيه بل التقدير لو كان اي لو ثبت في ذلك المدلول لكان اي
لثبت كائنا في اجزائه اي اجزاء اللفظ لكن لا تقدير فيه فلا تقدير في مدلوله من حيث انه مدلوله
وكونه مركبا بالنظر الى نفسه لا يدافعه فاندفع ما قيل في النقض بالكلام والخبر والقضية والجملة الموضوع
كل انسان زيد قائم وقد اجاب البعض بانه غير موضوع لذلك بل المفهوم صدق على كل زيد قائم وهو
مركب غير مفتقر ذاته يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وقيل الضمير في اجزائه راجع
الى المستفاد منه بطريق المطابقة فحينئذ يكون معناه بل التقدير لو كان في المستفاد منه بطريق المطابقة
كان في اجزاء المستفاد منه بطريق المطابقة لكن لا تقدير فيها لان المستفاد منه بطريق المطابقة من حيث
هو كذلك لا تقدير فيه وان كان اجزاؤه متعددة اذ لا يتعدد المفهوم المطابقي بواسطة تعدد اجزائه
وهذا الوجه وان كان قريبا من الاول لكنه يكاد يعد نافرا عن السمع وابعد عن الطبع من جهة
لزوم اتحاد الشرط والجزاء وبخروجه عن الغاية وقيل الى اللفظ كما سبق في معنى الباء لاحاجة اليه
على الوجه الذي قدرناه واما الذي يفهم منه عن اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه
بحسب الوضع والكلام فيه اعلم ان دلالة مدلول اللفظ الوضعي ينقسم انقسام الدلالة اللفظية
الوضعية الى المطابقة والتضمنية والالتزامية فالمدلول اما مطابقي او تضمني او التزامي
فان دان دع اليها على الترتيب مختارا منها للاول دون الباقيين فان قلت فعلى ما ذكرت
يكون قوله فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع قلت الشيء اذا اطلق ينصرف الى كامل فالوضع
ههنا هو الوضع بلا واسطة وهذا هو الحقيق بالقبول فلا يلتفت الى ما يقال المراد من اللوازم
الداخلة والخارجة التركيب والصفات الباطنة والظاهرة لتخصيص الجواب
وعموم اللوازم الخارجة والدين وعامهم الى ذلك الاحتراز عن اطلاق اللازم على الجزء الداخل

فحفظوا

فحفظوا اشياء وغابت عنهم اشياء على اية الطلاق اللازم عليه لغة شايع ذايع فيما بينهم واما الفعل
واذا كان احد جزئيه والآخر على الآخر كالمركب من الاجزاء المترتبة المسموعة
والهيئة مع المادة ليست كذلك فانه قلت أليست القضية يحصل عند ذكر المفرد بالتكلم القايم اي
الثابت في متن بحيث يحصل اذا هو اسم واحد فيه تنكير والتنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فما
التنكير فيه يقتضي الافراد فانه لقايل على معنى علم اية ذلك المعنى لا يكون الا واحدا فثبت ان ذكر المفرد
مستدرك قلنا نعم اعلم ان نعم لتقرير الكلام السابق وتصديقه موجبا كان او منفيا طلبا كان او
خبرا من غير دفع وابطال كذا في صورة الكلام المنفي المصدر بهمزة الاستفهام الكلام المقدر هو المحال
عنه ولهذا قالوا اذا قيل في جواب قوله أليست بربكم نعم يكون كفرا واما بلى فلنقض النفي
المتقدم لفظا كان او معنى مع حرف الاستفهام او لا هذا قول المتقدمين من البصريين وقد ذهب
بعض المتأخرين الى انه يجوز وقوعه نعم مكان ما يقع فيه بلى وهذا مخالف لما نص سيبويه
والذي يحكى ان يحمل عليه كلام المتأخرين اذ نعم لفا وقعت بعد النفي الداخل عليه حرف
الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد النفي تقرر الاثبات وفك لا النفي لفا وخل عليه حرف النفي
للانكار والتقدير ينقلب اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم ان قولنا نعم في جواب اذا يحمل على قول
المتقدمين فيقدر قوله اذا قيل على معنى علم اية ذلك المعنى لا يكون الا واحدا ويكون اذا يحمل
على قول المتأخرين فيقدر الايجاب المنقلب من النفي في ليست الغنية فالمعنى نعم لفا قيل على
معنى لا يكون ذلك المعنى الا واحدا لكن لا بد من ذكر المفرد لعدم استلزام وحدة المعنى افراد
او نعم الغنية حاصلة على تقدير كون المفرد والواحد مترادفين الا ترى كلمتها ليست كذلك لفلان
اية المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا
انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد حيث كانه لفظ واحدا
الا انه ذلك المعنى الواحد لضربت مركب غير مفرد لكونه مدلولا للفظ مركب غير مفرد فذكر
المفرد احتراز عنه اي ضربت وعن نحو غلام زيد ضارب ابنا وسيضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب
عما قيل بين قولك في معنى قولك نعم وقولك الا ساقيا لا الا اقل يقتضي عدم حصول الغنية وانها
حصولها تقديرا نا لانا نقول التقدير ليست الغنية يحصل الجواب اذا يكون التقدير قولك اذا قيل

اعلم ان الرفع فيما بعد لا يتعلق على انه مركب
مع لا وبني معها على الفتح كما في لا رجل
بل على انه مبتدأ خبره محذوف وجوبا
لدلالة الكلام عليه والجملة اسمية
وكذا النصب فيما بعد لا يتعلق على انه
مركب مع لا وبني معها على الفتح كما في
لا رجل بل على انه اسم لا وخبرها محذوف
وجوبا لدلالة الكلام عليه والجملة فعلية
وكذا الجر فيما بعد لا يتعلق على انه
مركب مع لا وبني معها على الفتح كما في
لا رجل بل على انه مضاف الى زيد
مقدر بالتنوين لانه اسم لا

قال الشريف قدس سره في شرح المفتاح
ويجب ان يعلم ان تقدير اذ ثم

على معنى على اة فذلك المعنى لا يكون الا واحدا سلفناه كان لتقدير الايجاب الحاصل منه بواسطة همزة الاستفهام
لا سيما لا ينفي الجنس والذي يحفى المثال الاصلي شوي وما انا كاتم سرها او موصولة حذفت صلتها بحذوفة اي
لا مثل شيء اولا الذي خلقه والحال انا قد ذكرنا انه اي مثل الرجل لا يخرج بقولك لفظة مع قوة دلالته على الوضع
فكيف يخرج بقولك معنى مع ضعف دلالته عليها والمقيد الرابع من القيود الاربعة المار اليه بقولنا
بالوضع كون الدلالة بالوضع احترازا فيه فقيل هو تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الثاني اة وقيل تعيين اللفظ للدلالة على معنى وقيل جعل اولا يحفى من المعاني مع قصدهم
اه يصير متواطئا عليه وقيل جعل اللفظ دليلا على المعنى قالوا لانه احترز عما يغلط فيه العامة و
يصحفونه مثل قولهم بيشوم للشؤم وعيوك كذلك عما يجري دونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز
عن الخرس فانه يدل بالطبع لا بالوضع على الوجع وكذلك اخ اخ بالهاء الغير المجتمعة فانه يدل على
التضجر بالطبع لا بالوضع فانه امثالهما لا تعد كلمات والاولى اه يقال انه احتراز عن الحركات
وعما يدل بالطبع او بالعقل ولقائل اه يقول معترضا على الاول اي على كون ذلك الوضع للاحتراز
عن الحركة اما اذا كانت لم تدل على معنى ما وكانت لم تدل عليه فانه كذلك الاول والتنبيه
على انكاه ناقصة فانه كاه الواقع الاول وبالرفع على الابتدائية اي فانه ثبت الاول ويعني
عدم دلالته على معنى ما وقد خرج بقولنا دلت فانه كذا لا يعني دلالته على المعنى فدلالته اما بالوضع
او بالطبع لا سبيل الى الاول فانه قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى وهو فتحتين الاول فيكون
كلمة لصدق تعريفها عليه فلا يصلح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب انه الحرف له دلالة على
معنى لانه لفظ كرفهم منه وذلك المعنى فيكون مرادا على اذا الدلالة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ
وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه مخرجا عنه اي عن الوضع ولا بالطبع ايضا بل بطريق
استعمال الخطاء وفي بعض النسخ الاستعمال الخطاء بالتوصيف ولما كان الفهم اي فهم معناه
من لفظ حاصلا كانت الدلالة حاصلة لما ذكرنا واه كاه وذلك اللفظ الحرف خطاء فظهر
انه الحرف لا يخرج بقولنا دلت على معنى واه ذكر الوضع لا بد منه حاصل للجواجلة انحصار
الدلالة اللفظية في الوضعية والعقلية والطبعية ليس بدليل قطعي بل استقرائي فثبوت دلالة
اخرى غير هذه جائز لجواز اه يكون غير تام هكذا قيل انما يصح اه لو حصرت تلك الدلالة

في هذا الاقسام وليس كذلك بل في الوضعية والطبعية فتقديم اللام لزوم كونه والا بالوضع فهم
كونه دالا بالطبع لجواز اه يكون بالعقل فعبر عنه بطريق استعمال الخطاء وتنبيه على اة ما يدل بالعقل
قد يكون باستعماله خطأ اي محرفا فارغ وضعه كلمة بقي شيء وهو اة غلط العامة ليس في الوضع فيحترز
عنه بذلك في الموضوع فلا شك اه مر قال يوسف ط يقصد ما قصد يوسف وهذا اي ما ذكر
من المباحث الى هنا شرح المتن المذكور في هذا التعريف اعلم اة الالحاد فيها عاد عن يعلى الشرط
كزيد فلم يدخل الفاء خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش كمن يط على الزيادة
فلا خلاف بينهما وما دعاه اليه ورده ذلك عنهم كثيرا وأما قولهم حوالاة فانكي فعلي هو حوالاة
فانكي فنحن اتيان الفاء وبيتقيم نقل بسيبويه حيث قال قد يجيء وبيتقيم اه ينوي عبد الله
فاضربه اذا كاه الجنى مبنيا على مبتدأ اما مظهر نحو هذا زيد فاضربه او مضمر نحو الهلال والله
فانظر اليه لا على اة الكلام خال عن الشرط بل على اة في الكلام شرطها مضمرا فادخل الفاء ليدل عليه
ومنها ما يتم عليه بتضمنه معنى الشرط او بشابهته للشرط فالواقع خبرا عن الاول واجب فيه دخول
الفاء عليه بخلاف اة وذلك المشابهة باة يكون ذلك المبتدأ موصولا او نكرة لابهامها مع الكلفة
الشرط والصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا بالتعلق بالفعل على الاصح وهذا
دليل على اة لدى مرتبة عنها وجواز تركه الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وبجواز
ذلك المشابهة لا يكون مشغلا على معنى الشرط بل لفظا لم يوجد ما نع عنه وهو واية ولعل واما لكن فلا اتفاق
واه اختلفا وقيل اتفاقا وكذا اة المفتوحة واذا تقرر هذا فنقول واما وخلت الفاء في قوله
هي كلمة لانه وقع خبر المبتدأ المتضمن وفي بعض النسخ بمبتدأ متضمن لمعنى الشرط والمبتدأ
اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في جزء لانه المراد بالتضمن ههنا بثبوت معنى الشرط بالكلية
بدليل ما بعده وهو ذلك على قيد ين لانه اما اة يكون ذلك المبتدأ اسما موصولا كالذي والتي واخواتهما
صلة فعل او ظرف كقولهم في الدين موصول صلة ينفقون وهو مع صلته في محل الرفع مبتدأ امواله
بالنصب مفعول ينفقه بالليل ابي في الليل والنهار اي يعمون الاوقات سرا وعلانية اي في حالتين
مصدرا في موضع الحال اي يعمون الاموال بالصدقة لحرمهم على الخير وكلما نزلت لهم حاجة
محتاجا لم يؤخذوا قضاءها ولم يعملوا بوقت ولا حال وقيل نزلت في ابي بكر الصديق حين تصدق

وقد وقع في بعض النسخ الصحيحة بعد قوله ما يدل بالعقل ما نصه وقد يكون باستعماله خطأ اي محرفا فارغ وضعه كلمة بقي شيء وهو اة غلط العامة ليس في الوضع فيحترز عنه بذلك في الموضوع فلا شك اه مر قال يوسف ط يقصد ما قصد يوسف وهذا اي ما ذكر من المباحث الى هنا شرح المتن المذكور في هذا التعريف اعلم اة الالحاد فيها عاد عن يعلى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش كمن يط على الزيادة فلا خلاف بينهما وما دعاه اليه ورده ذلك عنهم كثيرا وأما قولهم حوالاة فانكي فعلي هو حوالاة فانكي فنحن اتيان الفاء وبيتقيم نقل بسيبويه حيث قال قد يجيء وبيتقيم اه ينوي عبد الله فاضربه اذا كاه الجنى مبنيا على مبتدأ اما مظهر نحو هذا زيد فاضربه او مضمر نحو الهلال والله فانظر اليه لا على اة الكلام خال عن الشرط بل على اة في الكلام شرطها مضمرا فادخل الفاء ليدل عليه ومنها ما يتم عليه بتضمنه معنى الشرط او بشابهته للشرط فالواقع خبرا عن الاول واجب فيه دخول الفاء عليه بخلاف اة وذلك المشابهة باة يكون ذلك المبتدأ موصولا او نكرة لابهامها مع الكلفة الشرط والصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا بالتعلق بالفعل على الاصح وهذا دليل على اة لدى مرتبة عنها وجواز تركه الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وبجواز ذلك المشابهة لا يكون مشغلا على معنى الشرط بل لفظا لم يوجد ما نع عنه وهو واية ولعل واما لكن فلا اتفاق واه اختلفا وقيل اتفاقا وكذا اة المفتوحة واذا تقرر هذا فنقول واما وخلت الفاء في قوله هي كلمة لانه وقع خبر المبتدأ المتضمن وفي بعض النسخ بمبتدأ متضمن لمعنى الشرط والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في جزء لانه المراد بالتضمن ههنا بثبوت معنى الشرط بالكلية بدليل ما بعده وهو ذلك على قيد ين لانه اما اة يكون ذلك المبتدأ اسما موصولا كالذي والتي واخواتهما صلة فعل او ظرف كقولهم في الدين موصول صلة ينفقون وهو مع صلته في محل الرفع مبتدأ امواله بالنصب مفعول ينفقه بالليل ابي في الليل والنهار اي يعمون الاوقات سرا وعلانية اي في حالتين مصدرا في موضع الحال اي يعمون الاموال بالصدقة لحرمهم على الخير وكلما نزلت لهم حاجة محتاجا لم يؤخذوا قضاءها ولم يعملوا بوقت ولا حال وقيل نزلت في ابي بكر الصديق حين تصدق

أربعين الف دينار عشرة الآف في الليل وعشرة الآف في النهار وعشرة في الستر وعشرة في العلانية
ابن عباس فنزلت فيه على نفسه فانه لم يحكم الاربعة دراهم فتصدق بها هكذا فلهم اجرهم عند ربهم الجملة
في محل الرفع على الخبرية للمبتداء ودخلت عليه الفاء وقوله بما اسم موصول بكم ظرف مستقر صلته
وهو مو ما يصلته في محل الرفع على الابتدائية من نعمة بيانه لما وجرور من الله ودخلت الفاء لعلة
اة الجزاء لابد واه يكون جملة فالمسبب اما مضمونها او الخطاب بها فالاية الاولى من الاول والثانية
من الثاني وذكر الآية جيء بها الاخبار قوم استقرت عليهم نعم جهلوا مبعثها او شكوا فيها فاستقرارها مجهولة او مشكوكة بسبب الاخبار بكونها من الله فالشرط والمشروط على بابهما فاندفع
الاشكال باة الشرط وما يشبهه يكون الاول سببا للثاني فالآية الاخيرة على العكس او يكون نكرة
موصوفة باحد هما اي به بالفعل او بالظرف نحو كل رجل يأتيني فله درهم في التوصيف بالفعل
او كل رجل في الدار فله درهم في التوصيف بالظرف وكل مبتداء نكرة موصوفة بالفعل او بالظرف
فله درهم جزم مع الفاء وفي قوله كل لفظة دلت على بقية من قبيل الثاني وهو كون المبتداء نكرة موصوفة
باحد هما فاة قولهم كل لفظة نكرة وقعت مبتداء وصفت بقولهم دلت على بقية فاه قبل الوكاه
الامر كذلك لقائل ان يقول قد بالتذكير اعتبارا للضمير الى كل المذكر اجاب بقوله وانث الضمير المتكون في دلت
واه كاه لفظ كل مذكر اعتبارا لمعناه اعلم ان لفظ كل له اعتباران اعتبار اللفظ واعتبار
المعنى وباحد الاعتبارين مذكر وبالآخر مؤنث يجوز اجراء الحكم على حسب كل من الاعتبارين وكل
تمام اعتباراه لفظ ومعناه مذكر بالاول مؤنث بالثاني فانت ضمير في الوصف اعتبارا للمعنى
لانه ابدل ياء حذف حكم المضاف اليه كاه مذكرا يذكر واذا كاه مؤنثا يؤنث ومثنى يثنى وجمعا
بجمع وانما اضيف اليه كل هنا وهو لفظة مؤنث فاخذ حكمه ومهذا اي قوله وفي كل الى هنا كلام
وقعي البين لبياه شرط تضمن المبتداء معنى الشرط فقوله فدخل الفاء في الجزاء متصل بقوله
لانه وقوله جاز ه فصل الفاء بينه وجزم ليتجه له وايذانا بفاية قال وايذانا باة استحقاق
اللفظ لتمتها كلمة انما هو بسبب لتمامها على معنى مفرد بالوضع كاة استحقاق الرجل الدرهم
في قولك كل رجل يأتيني فله درهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق ذلك الرجل
الدرهم قطعا جزما وفي بعض النسخ لما علم استحقاقه قطعا لانه لم يأت حتى سيبه ولو تركه الفاء

فهما افاد الكلام لهذا المعنى وهو العلم بالاستحقاق قطعا حاصله انتفاء دخل الفاء علم قطعا اة
الاول سبب للثاني لانه انضم القرينة اللفظية الى القرينة المعنوية وهي ترتب الحكم على الوصف
والا يحتمل اة يكون واه لا يكون لامكان الفعلية من القرينة المعنوية فعلم اة الفاء حجة قاطعة
ودلالة ساطعة على حصوله كما ان الحي لما في الفاء من معنى السبب وقد يدخل الفاء على خبر كل
مضافا الى جزء موصوف نحو اجمعون من الاذكار المأثورة عن بعض السلف كل نفسة من الله
او الى موصوف بغيرهما نحو قوله كل امرئ مما عداوه آته مخفوظ بحكم المتعالي قوله وجمعا كلمات وكلم
اعلم اة لا بد قالاه يكلم في انه جمع او اسم يتفرع عليه اة جمع كثرة او جمع قلة فنقول اختلفوا فيه
فقال بعضهم انه جمع كثرة وتمرة وقال بعضهم ليس بجمع بتذكير ضميره ووصفه ورد بجواز في الجمع والفرق
بينه وبين واحده الفاء وحسن ايراده واه لم يكن جمعا وضايف لهذا لفظ ووهما لتوهم اة الكلام
والكلم والكلمات من جنس واحد من اصل واحد الى شيء من قول بعضهم الكلام ثلث وبعضهم الكلم ثلث
وبعضهم الكلمات ثلث اسم وفعل وحرف واو تصديقا لقوله عز من قائل فضل التفضيل وكاكاه الى
من القائلين لجميعه كلم الله موسى في تفريعه فقال الكلم جمع كثرة بنينا ولما فوق العشرة بالاتفاق
والكلمات اصله كلمات فحذفت تاء المفرد ضرورة الالتباس والرقوم ابطال الاعراب المقطع
جمع قلة بنينا والعشرة فما دونها الى الثلاثة بلا قرينة ووجه ذلك كون كلم تماما عدا واذاه
القلة والجمع السالم مذكرة ومؤنثة وانما كاه ذلك مرجوعي القلة لوجوه صيغة المفرد بعينها
قوله وبي رابعها الكلمة باعتبار اتها حقيقة كلا باعتبار اتها اسم فالمعنى الكلمة جنس تحته ثلاثة
انواع او ثابت في ضمنها فاندفع الشك باة الكلمة اعم من واحد انواعها فيكون اعم من الاسم وبي
اخص منه لانها اسم فيكون اعم واخص من وجه واحد وباة تقييمها الى هذه الاقطاع تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره والثابت في ضمنه ليس واحدا منها بل لها والا لكانت الجنس غير النوع ولا يرد
اة هذا الثابت مغاير لها اذ الجنس باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الموجود فهو امر متعقل
قابل للمقارنة فصول متعددة يكون باعتبار كل فصل تحقيقه غير اخرى واه اشتركتا في الامر
الكلي فالحاصل اة المغايرة بحسب الخارج ممنوعة ولها بحسب الذهن فلا استحالة وقد عرفت
معنى الجنس واما النوع فهو ما يكون تحتها شخاص اسم هو لغة يطلق على الكلمة كرجل وضرب

اعلم اة الكلمة سوء الكلم مثل تمرة وتمر وليس الجمرة من الفاء
لهذا النوع جمعا الذي الفاء كما تحققته
بابه بالجمل هو جنس حقيقة بنوع على القليل
والكثير كالعسل والماء كذا الكلم لم يستعمل
الا على ما فوق الاثنين بخلاف الكلمات عشرة و
ضرب وقد تطلق الكلمة مجازا على
القصيدة والجملة كالكلمة
اة شاعرة وقعت كلمته بكذا

وفي تخصيصه تعاليس نعلا او حرفا اصطلاح طاهر كذا قاله الراغب في تفسيره وفيه اربع لغات السِّم
وتسم بالضم والكسر فيهما اصله سمو عند البصريين فحذفت الواو وعوض عنها بحركات الاعراب
ثم نقل السكون الى السين ليتوصل الى الميم القوي ثم اتي بهمزة الوصل لضرورة الابتداء مكسورة لانها
الاصل او كسرة السين في الاصل وسم عند الكوفيين بمعنى العلامة والتعريف والجمع والتقريب
تدل على ان الاول اصل وما نقل من اعتقاد الكوفيين انه من الحلو بانقلب فاؤه الى موضع لامه حتى
صار وزنه علقا بناء جمعه وتصغيره وتضريفه على ذلك بعيد فحتى يتم كونه سامیا على النقل
او كونه علامة التي يعرف بها وفعل سمي لكونه فعل الفاعل وحرف سمي به لانه الحرف
بمعنى الطرف والحرف يأتي بمعنى الطرف او لانه من الاحراف وهو مخرج تارة الى الفعل وطورا
الى الاسم قال الرماني وجه الانحصار اي انحصار الكلمة في الثلثة اه يقال كل كلمة اما ان يكون دالة
على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والمستقبل دلالة وضعية او لم تكن دالة
عليه والاول اي ما يدل على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة الفعل والثاني اي ما لم يدل عليه
إما اه يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن له ذلك والاول اي ما يكون له ذلك الاعلى اسلوب الحكيم وهو
هو الحرف وقد علم بذلك حد كل واحد منها والتمثيل يلاحظ من اثناء هذا اطلعت على انه لا يرد
نحو القوم والعبوق وليس كالافعال المضارعة لان عدم الدلالة فيها توجبي لوقوعها قبل
عند عدم القرائن لوجوه اثنا عشر بوجود الدلالة وضعية بخلافها فانه لا دلالة لها على
احد الازمنة لا بتعيين ولا باشتراك بل احتمالها وجودي وغرضه الدلالة اللغوية لا الاحتمالات
الوجودية ولا الافعال الغير المتصرفة لدلالتها على احد الازمنة في اصل الوضع دلالة تقديرا
في بعضها وتحقيقا في بعضها وخروجها عن الدلالة الاصلية لعرض آخر من الدلالات لا يخرجها ذلك
عن حدها بذلك عليه بعت وانشاء وما احسن زيدا معجبا كما لا يخرج ضاربا عن حقيقة الاسم
دالة على الزمان بحسب العارض وشمل المستقبل لانه برزخ بين نفس الزمان لانه دال على الزمان
فعل مستقبل برزخ من مستقبل زمانه ثم حذف واو جعل للفعل فدلالته عليه من حيث المعقول
كقولك الانتقال والماضي للحاصل اه وضعف بما للزمان الآتي ولا دلالة له على الحدث او للحدث
المطابق له ولا دلالة له على الزمان الا بالفعل قرينة لكن كان الحصر بحسب المفهوم كالتعريف

فتدبر

وان الصحيح ان الملفق لا تعتبر اصلا
وانما يتبع فيما عرض عليه

فقدم فيه ما هو وجودي محض وهو الفعل وآخر ما هو عدمي محض وهو الحرف لان الوجود
سابق على العدم في التصور لانه ليس عدما مطلقا بل عدم الوجود ولهذا دل عليه اقترانا دلالة
العمي على البصر فاقتضى المتوسط التوسط والاولى على حدث مقترن به لانه هو المدلول جميعا ولم
جعل الاقتران مدلوله يخرج ذلك عن المدلولية لانه لا يستلزمه لجواز اعجبني اقتران زيد وعمرو
دونهما لكن لما كان غرضه التمييز مطلقا بدليل ايراده الاعراب فيه ولا شك انه من لوازم الاسم
قال فكذلك لانه من لوازم الفعل المدلول عليها دلالة واحدة لا يعقل الا على الاقتران وقد قالوا
في بعض النسخ او يقال بالنصب عطفا على يقال المتقدم في وجه الانحصار كل كلمة اما ان
يكون مستقلة بنفسها او لم يكن كذلك والثاني اي ما لم يكن مستقلا بنفسه هو الحرف والاول
اي ما يكون مستقلا بنفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن بذلك والاول اي
المقترن به هو الفعل والثاني اي غير المقترن به اللهم اذكر كيف تحمل بالنظم العقلي بتقديم العدمي
المحض وتوسيط الوجودي المحض وتاخير المتوسط ثم فسر وابدل على اولوية التقدم
الاولى المستقل بانه الذي يتم الجواب به فالاسم والفعل مستقلان لانه يتم الجواب بهما لجواز
زيد وقرا في جواب من جاء وما فعل وعمرو في جواب اين قراء بالخ الدار مثلا وعلى هذا
التفسير يأتي انهم اه يعدون الاسماء الموصولة من قبيل الحروف لان الجواب لا يتم بها بل يحتاج
الى الصلة الا ترى انك لا تقول الذي في جواب من جاءك بل تقول الذي عرفته الجواب لان
الوضع له واقتضاء الموضوع لا بحسب الاستعمال كالفعل فلا يخرجها عن الاستقلال ولا يخرج
الفعل عنه وليس كذلك وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تعريف النحو وقالوا الوجه اداة البيان
على حسب المعنى عنه وهو ثلاثة ذات وحديث وواسطة بينهما لايجاب او سلب فقط
او شك فيكون العبارة ايضا ثلاثة عبارة عن الذات وهي الاسم وعبارة عن الحديث وهي
الفعل وعبارة عن الواسطة وهي الحرف لان الحروف وصل وروابط تتسلاقى بها المعاني الابتة
والفعلية وقالوا الوجه لا وجوه لرابع والا لكان في القلب معنى لا يمكن التعبير عنه ولا نم
نتف واثبات ارباب المعقول قسما رابعا سموه كلمة وجوهية لا بناء في لان ارباب المعقول
اعتبروا مع الفعل قسما واحدا ولا بعد فيه كما لا بعد في تسمية اللام اداة عند اختلاف

جهتي البحث لايلزم تطابق الاصطلاحين على ان المقسم يراعتبارهم اللفظ المفرد دون الكلمة وقد يجعل القاف
على ذكر وقالوا الوجه فيه انه اذا يكون ركنا للاسناد واولا والا فالحاء يقبله بطرفيه اولا والاول لايس
الالم والثاني هو الفعل والثالث هو الحرف وقد اجمع النحاة على ذلك فمن اثبت رابعا وسماه خالفه وقد
خالفا جماعهم فلا عبرة به قوله الالم لما جاز فيكون عنه بعضهم جعلوه حدا واجابوا عن ورود
اذ واذا باة هذا الحديثان ولها بتعميمه باة جواز الحديث عن بعض الالم سواء كاة مع لفظ الخاص
اولا وقال بعضهم جعلوه كما لانه ينعكس لامتناع كل ما لايجوز اه يحدث عنه فليس كل كلام كما في مثل
المثالين المذكورين فيكون التحديث خاصة غير شاملة بجميع افراده لاذا يتاله والجواب عن الاول
باة معناه الوقت مع تضمن في والحديث عن مثله ممتنع لاة الالم اذا تضمن معنى في يكون لازم الظرفية
الذي يكون منصوبا ابدا والاخبار عنه يستلزم اجتماع الرفع والنصب معا في حالة واحدة بخلاف شيء
لاة التضمن لايستلزم اللزوم كم لم نر نظايره تطلع عليها لو تتبعت الالفاظ المنصوبة على الظرفية في
تراكيبهم ولو قلنا اذا تضمن في يكون منصوبا والاخبار في هذه الحالة لايجوز اذ كان لكان له وجه وبعضهم
جعلوه حدا وزادوا عليه شيئا يجمالا منهم المصحيح قال الالم ما جاز اي كلة جاز اه يحدث عن معناه
بلفظ الخاص له او كاة في معنا يحدث عنه اي في معنى الم يحدث عنه بلفظ ذلك الاسم او في معنى من المعاني
يجوز اه يحدث عنه بلفظ موضوع له وفيه ايضا النظر المذكور وفيه سيأتي وبهذا سقط قول الزمخشري
في تسهيله فالالم كلة يسند ما بعناها الى نفسها او الى ظرفها وكل منهما لم فصل على الآخر من وجهة الا الاول
فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوي واعتبر ابن مالك احترازا عن الاسناد اللفظي لعدم اختصاصه بدون
ليس كذلك اذ كل اسناد لفظيا كاة او معنويا يختص بالالم لاة المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظوا هو
اسم لايدل على الحدث سماه ضربا الدال على الحدث والزماة واما الاة ظانه اخذ لفظ الاسناد الاعم من
التحديث والحق انه ليس بجيد بل هو كم لاة صحة الاخبار عنها وعن معناه ليس ذا بتاله بل خاصة
ولهذا قال صاحب الكشاف في مفصله ومن علاماته جواز الاسناد اليه وعم الشارح دفعا الاشكال
فقال عرف المصنف الالم لاة التعريف اعم من الحد والرسم بصحة جواز الحديث عنه والمراد بجواز
الحديث بدليل ما سيأتي بعد اة شاء الله فلا وجه للاعتراض عن ارتياد الصحة انه جعل المعرف للموصول
الذي لابد فيه من الاتصال انه يذكر له صلة جملة صحيحة لكم معلومة الصدق وتلك الجملة هنا جاز اة

يحدث عنه فلا اراد الشارح الاعتراض على المصنف بتعريفه اخبر عنه بذلك على الوجه الذي اورده
التعريف عليه ثم لما علم المصنف اة من الاسماء ما لايجوز الحديث عنه كاسماء الافعال والاسماء المختصة
بالنداء والمصادر الآزمة للنصب على المصدرية وكالاسماء الآزمة للظرفية اي الآزم ظرفيتها على
زيادة الالم شارد فكم ويجوز اه لايكون ذا بتة لاة ما لم فهم الظرفية ليس مطلق الالم بل الالم المعتبر وقوعه
الفعل فيه وبهذا المفهوم معتبر في الظرفية دايما فيكون ما لم ذكر الالم اورد ضرب جواب لما بقوله
اي اورد عقيبه قوله او كاة في بمعنى ما يحدث عنه بتنوين بمعنى او بالاضافة وقد اوضحت معناها
فيما مر فيكون ذلك التعريف شاملا للاسماء الآزمة للظرفية مثل بينا وحيث فانها واة لم يصح
الحديث عنها لزوم ظرفيتها الا انها في بمعنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك فتى طلوع الشمس
كاة في توكيد هذا في بمعنى اتيك وقت طلوع الشمس وكذلك الا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس
وفي بعض النسخ حيث جلس زيد وكلتا هما صحيحتاة لانه يجوز اضافة حيث الى الجملة الاسمية والى الجملة
الفعلية اذ معناه اجلس في مكاة جلوس زيد والوقت والمكاة ما يحدث عنه بخطاب الوقت
واة الوقت حدث عنه في هذا الموضع باة طب واتسع المكاة واة المكاة فيه حدث عنه بانه
متسع وانما مثل ذلك بما لاسماء الآزمة للظرفية بحيث وفتى ويركه التمثيل باذ واذا ايخالفا الوصف
لانه في ايراده اي يجب ايراد المصنف اذ واذا مفعول لايراد ه من قبيل اللف اي من قبيل الاسماء الآزمة للظرف
تتعلق به وهو جاة حتى مبتداء هو نظر لانهما اي اذ واذا لايانا ة الظرفية لانه نص سيبويه على
ذلك في الكتاب ايجيء على عدم كونها لازمتين للظرفية فاجاز اي سيبويه اخبر عن زيد اذا يفقد
عمرو بجعل في وقت قيام زيد وقت فقد عمرو وفاقا اي سيبويه اذا سنا اي في المثال المذكور مبتدأ
في المصدر وخبرا في الآخر وذلك لايتاتي الا اذا جعل ظرفيته غير لازمة ويدل عليه قوله في اذا وقت
الوافعة في قراءة من قرأ خافضة ورافعة بالنصب فانه مبتدأ خبره اذا رجت الارض وليس
في خافضة ورافعة احوال ثلاثة فالمعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوما رافعة
اخرين وقت رجت الارض ويمكن تخريجها الآتي على وجه لايخرجه عن اصلها والجواب فاصحاب
اي اصحاب اليمنة ما ادراهم واعظمهم واصحاب اصحاب المشئمة ما احقرهم وما اشقاهم وجملها
الزمخشري معمولة ليس او محذوف اي اذا وقعت كاة كيت وكيت او معمولة اذكر المقدرة فاصحاب

فيه بحث ايضا قال الشارح المحقق قوله الله اعلم (حيث يعمل صلة الالم حيث مفعول به)

اليمنة تصير لقوله وكنتم ازواجا ثلاثة واذا رجعت اما بدل من اذا وقعت او منصوبة باخافضة واضمرة
وانشد اي قاله شعر غيره ويقال استنشدت فلانا شعره فانشده وهذا يشعر بخلافه عيني اي غير سيبويه
وبعد عديا لهوى ليف بالكسر الليف اي حزن وتحسر نفسي والهف نفسي اريد به لهف مضافا الى
شيء متعين كلمة يجتزء بها على ما مافات قال فلست بعدرك ما فات تبتغي بلهف ولا ليت ولا لو ان
يفاد لهفا من غد متصل بقوله يا لهف نفسي اذا راح يقال راح يروح روحا نقيض غدا
يغدو غدوا فالرواح مصدر وقد يكون اسما للوقت من زوال الشمس الى الليل نقيض المقباح اي
ذهب بني هذا الوقت اصحابي جمع صحب وهو صاحب كركب لراكب وصحبته مثل ذرقه
لفارة وصحبا مثل حياع لجايع وصحباة كشباة لشباب لا اصحاب بل هو جمع صحب مثل
ذرح واذراح ولست بليحي بذا مهب ما قبله الا علا اي قبل نوح النوايح وقبل ارتفاع النقس
بين الجوايح الا للتنبيه العل فعله يتعدى ولا يتعدي وكذا التقليل سيحي بعد بيتين والمعني
المراد اصلاحابي وهو خطاب لجيبة والتثنية على عادة العرب مثل قفا نبك يقال ناحت
المراة ينوح نوحا ونياحا والاسم النياحة ونساء نوح وانواح ونوح ونوايح ونايحات
الارتقاء مثل الرقي المصعوم مزاد رقيت او رقيت في السلم بالكسر ارتقاء ورقيا ورقيا
اذا صعدت النفس على معاه منا الروح وهو المراد والجوايح جمع جايحة وهو الاصلاع
التي تحت الترايب وهي متمايل الصدر كالطاوع عما يلي الظهر وبين الجوايح ظرف مستقر في موقع
الحال من النفس او صفة على تقدير المتعلق به الحامرة فاعلى ما قيل في مثله للاستشهاد باذا في اذا راح
وجهان قالوا اذا ههنا اي في هذا البيت بمعنى الحين على البداية من غد يحتمل ان يكون غد
يبعد غد واه يكون غير غد والاوجه الاخير واورد ابن مالك تما وقعت مفعولا قطعا
لعايشة نم اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى وبقاء اذا على بابها محتملا ومنه
قوله تم اذا وقعت الواقعة على ما مر وخصص ابن مالك الجر بحتى في مفارقتها الظرفية
مثل تولهم حتى جاء ما خلا فالا يجي البتة وصاحب البسيط وجوز الزمخشري الوجهين فلا جواز
لها وفتحت اتيناف فتقدير الغاية وسيق الذين كفروا الى جهنم الى وقت مجيئهم وعلى ما
ذهبا اليه يفتح ابوابها وقت مجيئهم وهو مجاز لانه ما ورد من ذلك مع ما ظاهره انه

جواب

جواب اذا فدل على انها شرطية كما دل اتفاق النحويين على ذلك في قوله تع حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها حتى اختلفوا في الجواب هل هو فتحت على زيادة الواو وحذوف وبه قال الاكثر او اذا جاؤها
بمعنى الفاء كما جعلوا في قولهم سرت حتى ادخل المدينة بالرفع وتقدير كونه قد وقع حتى قالوا
التقدير سرت فدخلت المدينة لان الحرف غاية حتى لكن اصالة اذا باقي الظرفية لانه واقع غير ظرف
مرفوعا على المبتدا ومجرورا بالحرف الجر او بالاضافة ومنصوبا على المفعول به وكل منها ينافي اعتبار
وقوع الفعل فيه فلا يكون ظرفه فضلا عن الزوم وكذلك اذ غير لازم للظرفية فانهم حملوا عليه
ما تم منصوب المحل على المفعول به لوقوع الفعل عليه في القراءة متعلق بحكموا لا بوقوع عيني واياد
القضض بدل من القراءة بدل البعض القضض بالفتح اسم للمصدر غلب استعماله في موضع
المصدر يقال قض عليه الخبر قضا وبالكسر جمع قضة وهو المراد هنا وهو اي الفعل الواقع
عليه اذكر مضمرا كاه او ظاهرا مثالا للمضمر نحو واذ قال ربك اي اذكر وقت قوله ربك واذ
قال الله اي اذكر وقت قول الله ومثال الظاهر نحو قوله تع واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون
في الارض وقوله تع واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وعيني ذلك مما ذكر نافي الامثلة ثبت
منها ان الفعل واقع عليه وكل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به وبجعله كبري كل ظرف لازم
لانه ليس بمفعول به فانه ليس بلازم الظرفية وهو الملط او نقول المدعي انه اذ عيني لازم
للظرفية لانه لو كان لازما لما وقع عليه الفعل لكنه وقع بالدليل عليه فلا يكون لازم للظرفية
وهو الملط هذا مذهب جماعة من البصريين ومنهم الاخفش والزجاج وتبعهما كثير من المتاخرين
لكن قال بعض الافاضل لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد مما توهم ذلك كما لا يخفى على
حذف المضاف بقرينة الحال اي اذكروا خانكم او قضيتكم او امركم فقرينة المقال نحو قطع
واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ولا شمس هنا الا اذ كاه متعينا للظرفية وليس
كذلك لوجود محل آخر فالظرف للازم ما لا يستعمل الا ظرفا وغير اللازم ما ليس كذلك فلا
يقال اذ لازم للظرفية الا اذ اضيف اليه او يقع مفعولا به الا اذ يقال اصطلاحي
على ان الظرف لازم ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة واذ كذلك لانه لا يقع فاعلا ولا مبتدا بخلاف
اذا فلا شاحة فيه على انا لو اصطلحنا عليه لم يلزم ان يكون حين من الظرف للازمة لانه حين

اقول لعل هذا ليس بمنزل الانهار من الظروف اللازمة
الظرفية وانما عدها هاهنا لكونها ذات شبه بالجوامد
عند نحاة ظرفيتها في بعض المواضع ٩

أضيف إلى الخ لا يجوز أن يكون غير ظرف وقد غفر من بعضهم على هذا التعريف الاعتراض بنقض أجمالي تقديره
ما ذكرته من التعريف لجميع أجزائه غير صحيح وإلا لما يختلف وقد يختلف نحو صوم اسم الفعل يا سماء الآتي
فإنها اسماء لا يصح الحديث عنها والعزم عليها الدالة هي عليها لخصه بعضهم أسكت وهمة بهمة الكف
فإنك للتحدث عند أي عزم كفها والعزم معناه الدال هو أي كل واحد عليها أي على ما ذكر الفعل فإن صه
مثلا يدل على أسكت ولن يتأتى الإخبار عن أسكت كما لا يتأتى عن صه الدال عليه وعلى هذا سائر
أي جميع الأسماء الأفعال الجواب ما أرادوا بقولهم هذه الأسماء يدل على الأفعال أرادوا أن تدل عليها
عقلية أو وضعية فإن أرادوا الأول فلا كلام لنا فيه وإن أرادوا الثاني فما أرادوا بوضعها لها
حقيقة أو مجازا والأول ممنوع لما أنهم وإن قالوا هذه الأسماء موضوعة مواضع الأفعال إلا
أن ذلك القول يجوز منهم أي كلهم منهم بالمجاز فإن هذه الأسماء حقيقة موضوعة مواضع مصادر
سادة بالجر صفة لمصادر في بعض النسخ مصادرها فالنصب على الحال مسدا فعالها أفعال
تلك المصادر نصب سادة فإذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب كأنه قيل ليفي أسكت
سكوتك لأن النصب لا بد له من ناصب والأصل في الفعل فيقدر فيه ما ينا سب المقام وهو فعل
الأمر ثم حذف أسكت لقيام القرينة ثم حذف سكوتك ثم أقيم صه مقامه بضم الميم من لقام أو بالفتح
من قام وكلا هما له وجه أي مقام المصادر طلبا للإيجاز ورومًا للاختصار وسيأتي بيانه
والحاصل أن كلا من صه ونحوه لما كان موضوعا موضع المصدر وهو أي المصدر سادا مسد الفعل
والتا مسدا تا مسد الشيء سادا مسد ذلك الشيء عند النحويون جواب لما من عبتني عن فلان
إذا كلمت عنه عن هذا مجازا بأنه اسم للفعل قصرا للمسافة شبه الكلام بالمسافة في احتمال
الطول والقصر أي اقتصارا للكلام وإلا أي وإن لم يكن تعبيرهم هذا بناء لطلب الاختصار فهو في
الحقيقة اسم للمصدر لما مر مسد الفعل وفي كلام ابن الحاجب تقريبي به ولا يجب الاستعمال في
الحقيقة كسبحان الله ونحو التعجب ومن هنا حكموا بأنه ليس يجب أن يكون الكل مجازا حقيقة وأيضا حكموا
بأنه مفعول مطلق فكيف يمكن لمن ذهب إلى أنه مبتدأ وأيضا إذا كان مبتدأ يجب أن يكون
محدثا عنه وليس كذلك وأيضا إذا كان مبتدأ فإن الخبر والأشك أن القول بأنه فاعل
سد مسد الخبر تكلف وسيجيء إتمام تحقيقه وتفصيله في بحث أسماء الأفعال إن شاء الله

وهذا

وهذا يحتمل الرفع على الابتداء أي كونها موضوعة مواضع مصادر خبره الذي تحقق تسميته لأنها
لو كانت موضوعة مواضع الأفعال لدلت بالذات لما كانت أسماء لأن الاسم لا يكون فعلا
إذ هما حقيقتا مختلفتان وفيه نظر وإن أوإختلاجا قد يكاد يختلج في صدري يتعالج بتقلم
تجالج في صدري منه شيء إذا تشككت هذا الماء ويل أي تاء ويلا بأنه واقع موقع المصدر
وقولهم لام للفعل مجاز منهم وهو أي هذا الماء ويل فاعل يختلج وهو مع فاعله في محل
النصب على الخبرية كأنه قيل ليفي أسكت صه ويجوز أن يكون من قبيل تنازع الفعلين
وأعمال الثاني والأول على اختلاف الرأيين في صدري يتعلق بيعتلج أي في قلبي من قبيل
ذكر المحل وإرادة الحال وحتى في حتى ظرفت ابتدائية للتدريج وبظرفت يتعلق بنصن
باستقصاء هذه المسئلة من تقصصت الرجل إذا استقصيت مسئلته حتى تستخرج ما
عنده من قبل أي لسماحة الرجاج يتالي قبل فلانة حتى أي عنده فإنه ذكر في أبين بدا لألف
وقبرها قال يرحم الله عبدا قال آمينا وقال آمين فراد الله ما بيننا بعدا نه اسم موضوع
موضع الإجابة وفي بعض النسخ كلمة وفي بعضها هي والأولى والثانية ظاهرتان وأما الثالثة
فغير نوعي خفاء فلا بد من أن الله أعلم أن الأول فلانة اسم لأعين فكيف يقال عليه الحرف وأما الثالثة فإن
الإطلاق عليه لمفهوم اللغوي وهو طرف الشيء وبه يجوز إطلاق الحرف على كل من الأقسام كما أن صه موضوع
موضع السكوت قوله والسكوت عما يحدث عنه فعلك التكلم حتى من تتمة الجواب
لأن ذكر أي أسماء الزجاج بدليل فإذا الفرق بينه أي بين صه وبين فيه في أن كل واحد
منهما أي من صه وفي في معنى ما يحدث عنه أعلم أن ههنا مقامين أحدهما هذا التعريف إما حد
أو رسم وكل منهما إما تام أو ناقص لأنه تركب عن الجنس والفصل القريبين فقط فحد تام
والأفاة تركب منها وشيء خارج أو عن الجنس القريب والخاصة فرسم تام وإما تركب عن الجنس
البعيد والفصل القريب فحد ناقص والأفاة أولى بالفصل وحده فحد ناقص أيضا وإما
تركب عن الجنس البعيد والخاصة أو أولى بالخاصة وحدها فرسم ناقصه وثانيهما أنه لا بد في
التعريف من تميز وهو تارة داخلي أو خارجي والأول يسمى بالفصل المتقوم بالنسبة إلى الماهية
النوعية وبالمقوم بالنسبة إلى الماهية الجنسية والثاني يسمى خاصة وهما وسائر أن

محمد الفضلي

وقوع الفعل فيه مما يستشفى القلب اي يرقه من شق عليه الثوب يشف شفوفا وشفيفا اي رق
حتى يرى خلف الضعف الذي مبتداء فصول من وراء الاعتراض من حيث ورود به بوجه آخر وهو جار
او من اجل جهته وهذا يرد على اداة هذا الوجه من وجوه اعتراضه اقول الحاصل اداة هذا التعريف ليس
على ما ينبغي لوجهين احدهما انه اخذ فيها والكاهة وثانيهما انه انما اخذ ليدخل فيه الاسماء للازمة
للظرفية حيث لا يجوز الاخبار عنها بالزمان التي هي عليها اي في الوقت وفي المكان
توجيهه ما اردتم بكون ذلك مضافا اطلاقا ومع اعتبار وقوع الفعل والاول لم يشاركه
بقوله فان الاسماء للازمة للظرفية ليست في في الوقت والكاهة مطلقا والثاني لم يشاركه
بقوله بل في معناها مع اعتبار وقوع الفعل فيها ولكن غير مفيد اذ الوقت والكاهة اذا تقيدا بهذا
القيد اي اعتبار وقوع الفعل مما لا يصح الحديث عنه وذلك لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه
محلا للفعل والا اي فانه لم يمتنع كونه مخبرا مع ذلك يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا والازم بطل وبطلانه
يدل على بطلان الملزوم فظهر انها اي الاسماء للازمة للظرفية ليست في في ما يحدث عنه الجواب
انا نختار الشق الثاني قوله غير مفيد قلنا لم قولك اذا الوقت والكاهة الخ قلنا يجوز اداة يكون مرفوعا
لازم لوازمه فاذا عبر عنه بإذا ومتى اعتبر ذلك واما اذا اعتبر عنه بلفظ الوقت والكاهة ظاهرا
يخرجها عن كونه معناها مع عدم اعتبار وقوع الفعل فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه واشار
الى جواب آخر عن اعتراض مزيف عنده فقال فان قلت اداة الاسماء للازمة للظرفية اذا كانت
في في الوقت والكاهة مقيدين بهذا القيد فقد اشتمل معناها اي معنى تلك الاسماء على معنى مطلق
الوقت والكاهة اذ كل تقيد مطلق والدال على المقيد دال على المطلق بالجملة فيصح اداة يقال انها
في معنى ما يمكن ان يكون في معنى ما يحدث عنه في الجملة وهو المراد منه قلنا فعلى هذا اي على اعتبار كونها
في معنى ما يحدث عنه على اشتمال معناها المقيد على المطلق يلزم اداة يكون علامة الافعال اي كاشفا
عنها اذ عن الافعال الناقصة والكاهة المراد كلما اذا فعل الآن ويدل على معنى يصح ان يحدث عنه في
الجملة اسماء وللازم بط اما الملزوم فلانه لو كفى في هذا الاشتمال المقيد على المطلق لكفى في الافعال الكونها
مشتملة على معنى المصدر الكامن فيه زاداة كونها مشتملا على معنى المصدر في الجملة والمصدر مما يحدث
عنه فصدق عليها انها في معنى ما يحدث عنه مثل تلك الاسماء الجواب انما يلزم لو اخذت جهة الاشتمال

انتفاء تمامية انتفاء للماهية للعرفة وما لا يلزم منه ذلك لا يكون فصلا ولا خاصة واذا
عرفها فاعلم اداة تعريف اللام يجوز الحديث عنه مما لا ينقدح عرض ولم يعرض فساد لانه لو كاه
تعريفيا للام فائدة مزاده يكون احد اقسامه وليس كذلك فاداة صحة الحديث ليست من الفصول
المقومة اي ليست معدودة منها للام وما يقال انه يوهم اداة يكون له فصول وهو محال
اذ لا تعدد لها كما يتبين في موضعه يرده انه اعتباري فيكون حدا والامر لوازمه فيكون
رسما حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الماهية كما في الامثلة المذكورة فيما سبق وتقييد
الفصول بالمقومة على تقدير عدم الاغناء احترازا عن الفصول المقسمة لعدم كونها من
الفصول المقسمة لا يورث الضعف في التعريف فيرد عليه وعلى تقدير الاغناء دفعا
للابهام الحاصل في الفصول بتساويهم في استعمال الفصل في كل مميز داخلي كاه او خارجي
فاداة قلت ما جعل للصنف المميز صحة الحديث فقط بل احدهما واحدهما اعني صحة الحديث
او كونه في ما يحدث عنه من لوازمه وخواصه انا سلمنا لانفراد اللام على سبيل التقابل
لامتناع تحققها اي تحقق اللام بدون احدهما قلت واداة كاه له وجه لكن التعريف باحد
الشيئين ايضا غير مناسب كما فيه في التعريف باحد الشيئين من الكاهة عدم البياة
المنافية للتعريف اما الاول فلوجوه احدها التي للترديد بين الشيئين المتلازمين للابهام
واما الثاني فلان التعريف يستلزم التعيين وثانيا للازمي يدل على تنافي المالفين وهو باطل
غير جايز لاداة التعريف باحد الشيئين انما لا يجوز اذا كاه الترديد لتقسيم الحد واما اذا كاه
لتقسيم المحدود مثل ما يتركب من جزئين او اكثر في تعريف الجسم وما ناسب مبني الاصل او
وقع غير مركب في تعريف المبني فلا وهذا الترديد ايضا في تقسيم الحدود اذا لم يلزم منه
ما يجوز اداة يحدث عن مفاده بلفظ ومنه ما يحدث عن مفاده بلفظ اخر لفظ في في الكاهة
من ابهام الكاهة على اداة وقع كثيرا في اشعار العرب وكلامهم لاستزادة والاحقاز
عما توهم من الكلام السابق فهنا لكاه الكلام السابق عما توهم كون الفاظ مقصودا على
ما ذكر من التعريف باحد الشيئين وليس كذلك بل فيه فساد آخر فقال تعالى اداة يقوم الحكم
على الاسماء للازمة للظرفية بانها ليست في معنى الوقت والكاهة مطلقا اي عاريا عن اعتبار قيد

وقفت

وهو عدم فلا يلزم من الاول الثاني وما قيل فيه اداة الافعال ليست في معنى المصدر مطلقا بل المصدر مع الزيادة
في معنى الفعل فلا يكون الحديث عن المصدر حديثا عن معنى الفعل ليست بشيء الا ورود المنوع على تقدير
المثال فهو معترف به فكيف يكون جهة الورود وجهة الجواب عنه فافهم واعلم ان التحقيق في معنى
هذا التعريف ان يقال معناه ما جاز ان يحدث عن معناه المعتبر بلفظ او بلفظ آخر مثل ما لم يجز عنه
غير ذاتي لان معنى او كان في معنى ما يحدث عنه او كان في معنى نظر وهو ما يحدث عنه بلفظ
فتدبر فان هذا المقام لا يليق بالتدبر حتى لا يزول قدمك عن سنن التحقيق قوله كزيد والعلم
والجهل قال الآن ره في ايراد الامثلة الثلثة غير مكتف باحدها ايراد هذه الامثلة ايذانا ان اعلام
معاني الحروف باداة الاسم ينقسم الى عيني وهو الدال على معنى يقوم بذاته صفة كراكب او غير صفة
كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته صفة كان او غير صفة سواء كان معناه وجوديا وهو
ما لا يكون في مفهومه نسبة وهذا مفهوم اصطلاحي لا مفهوم لغوي والمقصود انتفاؤه فيه لا في
الاول كالعلم والمفهوم او عدميا وهو ما يكون نسبة في مفهومه نسبة وهذا مثل الاول كالجهل والمعدوم
قوله وعلاماتها الملفوظة اي بعض علامات الاسم الملفوظة دخول الالف واللام ذكرهما دون
حرف التعريف او الالف لو اللام اما الاول فلكون اللام يمتاز على اخويه بقلة استعماله وعلى الثاني
بزيادة امتياز امتياز في اسفر وهو بالنسبة اليه قليل واما الثالث فلان الاول شامل
لهما بخلاف عكس فيختل المذاهب الثلثة ويحتمل كلام الشارح وهو قوله لانها يفيد اداة التعريف
على المذهبين الاخيرين على اداة الحكم بحيطة الشيء بجميع ما يغايره الغير المنفك عنه ولو قال دخول
حرف التعريف كما قال الشارح لكان اخصر قال الشارح واغا اختص دخولهما باللام ذكر الدخول ولم يقل واغا
اختصا الوجود المفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال واغا اختصا لفهم مشاة وجوه
خاصة للاسم وليس كذلك اذ يجب ان يكون مطردة وهذا لا يطرد لوجودهما بلا اسم
لانها يفيدان التعريف على ما سيجيء في بحث المعارف ان شاء الله تعالى والتعريف يمتنع الا في
الاسم اي لا يوجد ان في الفعل والحرف لان الافعال والحروف اغا تدل على معان لا يتصور فيها التعريف
ورد صيغة الجمع لانه لو افرد ربما سبق الى الفهم ان المعنى الاصطلاحي هو المراد وهو ليس بمقصود
بل المقصود المعنى اللغوي بخلاف صيغة الجمع لانه يعلم من اولى ان ادعاء الرأي ان المراد الجزئيات فعلم

من ان المعاني معان لغوية وهو المقصود والا نقض جمع الافعال والحروف فيقتضي ذكر جمع المصابيح
بجمع وعدم تصور التعريف فيها معلوم بالوجدان غير محتاج الى البيان وقد بينوا بان الفعل
يدل على معنى عرضي والتعريف يعني عرضية ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحرف اولى بهذا وفيه منع
واغا ذكر اذ كان المراد بالقيام التبعية في التخيل لا يكون اداة بل لمعنى الاختصاص النعت
ولو قيل في الحرف لو قبل التعريف يكون في غيره لقلنا لا بعد فيه كما لا بعد في
معنوية وباة الفعل والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وهي موضوعة لتعيين الذات
الدال عليه النفسي بنفسه بالمطابقة واذا اريد بالذات ما يقابل المعنى فلا نسلم انها موضوعة
لتعيينه واذا اريد ما عم فلم كان لازم انه لا بد من دلالة اللفظ عليه بالمطابقة فكم من لفظ يدل على الذات
مجازا وانها منزلتها منزلة الصفة حتى ان قولك الرجل عندك رجل معهود اذ لولا معهوديته
وبين مخاطبك لم يكن قولك الرجل بعد رجل معتدا به والصفة لا يكون الا للاسماء وهذا معنى ما ذكره
ابن الحاجب فيما ذكر بعد والدليل عليه يحتمل على اختصاص اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص
الصفة بالاسماء لان العرب وضعت الاسماء وضعا عاما وهو كونها يخبرها وعنها فيحتاج في
الاختصاص باحدهما الى مخصص والافعال وضعت وضعا خاصا فلم يحتج اليه على الاحتمال
الاول واما اخبر عنها وبها فكذلك يحتاج الى الصفة والفعل المتم يقع مخبرا عنها لم يحتج على الاحتمال
الثاني قوله في كل منهما بحث اما الاول فلان المخصص صفة كان او تعريفا لا يبين الاخبار عنه واما
الثاني فلان الجزء قد يحتاج الى الصفة اذا كان المقصود بقرينة الغاية وباة الفعل جزء خفة فاكتفى
بذكره فلا يتصور فيها التعريف وفيه نظر لانه اذا اريد بالحق الواجب منعنا ان الجزئية يفيده والا
لما وقعت الاسماء معرفة اخبارا واذا اريد ما عم فلم كان يفيد عدم تصور التعريف فيها وباة
حرف التعريف يعرف وفيه تخصيص فيكون مخصصا ولن يدخل التخصيص الا على ما هو قابل له
والتفهيم وهو اللام ليس الا في الجملة لما امتنع التعريف الا في الاسم امتنع دخول الالف واللام
الا فيه والا لاختلاف الحرف الموضوع له بالعلة فان قلت نحن نجد ها داخلين على الفعل
والحرف فاه كانا دالين على التعريف فقوله والتعريف يمتنع الا في الاسم غير فيكون معارضا منقضا
بالنسبة اليه ومناقضة بالنسبة الى دليله والا فقوله لانها يفيد اداة التعريف غير فيكون مناقضا

ويحتمل ان يكون نقضا لجاب بقوله وامّا قوله الشاعر وسيخرج اي الصياد اليربوع بالنصب على المفعولية
من نافقائه احدى جحرة اليربوع لكثرتها وليظهر غيرها وهو موضع ترفعه فاذا اتي من قبل القاصاء
من باب الافتعال براد منه فانفق اي فخرج ومن جحر وعطف على من نافقائه وهو واحد الجحرة و
الاجحار والمراد منه القاصعاء وهي جحرة من جحرة اليربوع الذي يتقمع فيه اي اذا دخل لانّ له
جحرين ولانّه موضوع بالتقمع بالثنية اي بسيرها وواسطتها وهي بت التقمع اي الذي
يدخل فيه اليربوع صفة جحرة مما لا يعتد به جواب اما بدون الفاء وفي بعض النسخ لقلته
وندوره قال في اللباب شاذ فكانه لم يفرق وليس كذلك اوطلق النادر واراد به الشاذ
او يحمل هنا على انه مأوّل وبائمة يحاله غير مأوّل وقد شرحه بعض من تصدّى لشرحه
بوجه فرق بينه وبين المأوّل والنداء ويل ما يدلّ عليه قوله والذي شجعه اي جعل الشاعر
مقدّما بجرارة على ادخالها يتقمع وهو فعل مضارع جملة حالية والموصول مع صلته في
محل الرفع على الابتداء خبره قوله انه الشاعر وادخالها الالف واللام في الصفة بمعنى الذي نحو الضارب
غلامه بالنصب زيدا اذ الضمير في غلامه راجع الى الالف واللام فاستقام على هذا المعنى اي مبنى
الذي في هذا الفعل لانّ بين الفعل والصفة مناسبة ظاهرة فيكونان في الحقيقة اسمًا لا حرفا والكلام
فيه كما مرّ انفا شاكلها منعا عن صورة الفعل حفظا للتشاكل اللفظي ومثل قوله يقول الخنا وابصفها
الجمع ناظرا الى رتبنا صوت الحمار اليجدع اراد الذي يجدع وانشد الهرّ ماوّلا بانه اسم وبهذا
شدّد هو قوله وحرف الجرّ قال الشارح وانما اختص دخول حرف الجرّ اورده بالدخول لانّ الكلام
انه معطوف على الالف واللام لانّ حرف الجرّ انما دخل الكلام غير زايد ليجرّ الافعال التي لا يتعدّى بنفسها
الى الاسماء اي معدية الافعال سواء كانت مستفادة من الفاظها او من الفاظ ما يشابهها او ما يؤدي
معانيها الى الاسماء لانها انما وضعت يريد لانّ حرف الجرّ واحد من افراده انما دخل في الكلام المشتمل
على اركانه ليجرّ طرفه المسند الذي لا يتعدّى بنفسه بعد تعلقه بالطرف المسند اليه الى الطرف الآخر
المجعول ركنا له باعتبار المفعولية التي لا يكون الّا لاسم حقيقة او تقديرا باعتبار اقتضاء
خصوصيته بعض المسند به مع ذلك الحرف نحو صوت بزيد واخذت منه وغير ذلك من نحو
ذهبت اليه الا يرى انّ الفعل في الكلام الاوّل الذي قصد اتصافه بزيد يقتضي باوّه وفي الكلام

الثاني الذي قصد ابتداؤه منه يقتضي مع الابتدائية وفي الكلام الثالث الذي قصد انتهاؤه اليه
يقتضي الى الانتهائية لانّ كل فعل وكل حرف ومن ههنا تزيد انّ ما قبل الّا حرة لجرّ الزايد ليجرها
والّا هذا الاستدلال ليس بسديد لانّ الذي جعل سببًا لدخول حرف الجرّ هي الكلام دون الفعل
يقتضي العكس لانّ ذلك تغيير يقتضي لحوقه للفعل دون الكلام وانّ الحرة فيه لا تتعلّق لانّه بالاسم
اذا تعلّقه بالفعل اقوى فهو اولى لم يقتض امتناع دخولها الّا على الفعل فلا اقلّ من انّه يجوز دخولها
فيه اولى لا وجايز فانّى له انه يمنع دخولها على الكلام الا يرى انّ دخول الهمزة والتضعيف
كيف يحققه بالفعل ليصحّ جعلهما لا يتعدّى الى شيء متعدّيا الى شيء كحرف الجرّ ام تفرق بينهما
وبينه بانّ يجري الافعال الى الاسماء دونها مندفع لا يخفى على المحصل والى هذه الدقيقة اشار
الشارح بقوله انما دخلا الكلام دون الكلمة فانّ قلت فما الوجه في الزايد قلت الالحاق وهو
وهو على جايز فيما بينهم فامتنع دخولها اي فظهر مما تقرّر انّ دخولها امتنع الّا على
الاسماء بعد مجيء فعل لفظا او تقديرا قيدا كليهما لا لمجيء فعل فقط كما توهم مثال التقدير
قصدت اليه ليقوم وزيد في الدار فانّ الجرور هنا في الاوّل ليس باسم لفظا والفعل
في الثاني محذوف وانما عملت حرف الجرّ لانّها لما لم يتصوّر دخولها الّا على الاسم عملت الحركة
التي لا يكون الّا في الاسم وهو الجرّ اذ الم يعارضه مشابهة الفعل فلا نقض بالحروف المشبهة
بالفعل لانّا اختصاص حرف الجرّ بالاسم من الدليل وبحسب الوضع دون ان استدلّ لانّا بعلها
في الاجناد الجامدة كما توهم اذ الفعل ليس فيها حقيقة بل في الاسم المفرد المسبوك منها على ما تقدّر
فيما بينهم وهذا الاستدلال اولى من الاستدلال بالعكس وانّه بتأويل في الفصحة لانّه
استدلال من التأثير على الاثر وليس بانّ الجرّ قد يدخل على غير الاسم كما توهم لانّ الجرّ الداخل
على غير الاسم داخل عليه في الحقيقة وانّا لانه غير معتبر كما سيذكره الشارح ولا يقال هذا الوارد
وارد على قوله انّ حرف الجرّ هو الحركة التي لا تدخل الّا على الاسم تقديره ايراد مطلقا صورة
وعلى التقديرين فلا اختصاص له بالاسم اثر لانّا نقول بقوله انّ الجرّ قد يدخل الفعل
لوقوعه مضافا اليه للماء الزلال كقولهم يعجبني قيامك اي قيامك فعل فقط فعل في محل الجرّ والى الله
بقوله وانّه اردت صورة الجرّ فهو ايضا مما يدخل الفعل لحمله على الذين كفروا لانا نقول

في الفعل بالحركة المحلية بل هو راجع بعدم الاعتداد اذ الاصل في الاعراب الاسم والفعل متحمل
فيه عليه والتحقيق كما اشرنا اليه فيما مبتدا بالبحث انّ الجرّ مطلقا لا يدخل في الفعل فجواب
ان يقع على طريق التسليم مبالغة في الترفع وسيشير اليه فيما بعد فانّه قلت اذا كان الجرّ لا يوجد
الّا في الاسم فلم وجد حرف الجرّ في غيره وهل هذا الّا وجود المؤثر بدون الاثر نحو على بئس الغير
قلت انه اسم ولئن سلم فمحمول على غيره مقول فيه ذلك فالدخول فيه في الحقيقة الموثر
بمقول البئس فوردوه عليه على طريق الحكاية وهو ليس بممنوع نحو زيد مرفوع بتمام
لانه حينئذ يكون داخلا على الاسم تقديرا قوله والتنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت
التنوين وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الآخر للتاكيد وضربها غنة على ما ذكر
بعض النحاة فهم انّ ما الاولى الدالّ على الكمانة اي على ما دخلت عليه لم يشابه الفعل با
الوجهين المذكورين في منع الصرف او على انه لم يشابهه والحرف نعنا على الاولى والثانية
التمكن وقيل هو اما لاشبه الحرف فقط والامكنية انه لاشبههما والاول اعم واختصاص
هذا التنوين بالاسم باعتبار دلالته عليها وذلك قال الشارح وانما اختص لحاق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل الكلمة امّا فرقا بين المنصرف وغير المنصرف وستعرف مفهومهما انشاء الله
اشارة الى الضرب الاول ولن يتاتى هذا الّا اذا كان دالا على الامكنية المعتبرة بالصرف
والتمكن اصطلاحيته لا لغوية نحو زيد وهو علم وتنوينه يعلم انه منصرف ورجل
وهو نكرة تنوينه للتمكن لا للتنكير كما ظن والّا لقط عند العلمية وستعلم عند لام
للتثنية في حسن بقلة علما وذو الّا معرفا باللام فدلّ على انه منصرف مطلقا والتنزيل
في نوع اللام لانه كل قوم من افراده بدليل قوله وذلك اي دخول التنوين الفارق بينهما
لا يتصوّر الّا في اللام لانّ الفرق امر نسبي لا يتصوّر الّا بين شيئين وهذا لا يتصوّر الّا في
الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الّا في الاسم والضرب الثاني الدالّ على انّ ما دخل عليه نكرة وسيجيء
تنوين التنكير اشارة اليه بقوله واما فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف مفهومهما انشاء
شاء الله تعالى وذلك مثل التنوين الداخل على اسم الفعل في نحو صه ومه التنزيل في الصرف
هنا ممكن لانّ من الالفاظ لفظا يستعمل تارة منونا واخرى غير منون فاذا دخل التنوين

كلامه شامل للجرّ الذي هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد ان لم يكن الذين كفروا الّا لانتفاء ان كينفكوا
واذا لم يصرح به كان في كلامه اشارة الى انه الاعراب يصرف بعضهم الى مطلق الاعراب فمعناه
انّ الاعراب له اعتبارات ثلاث اعتبار انه يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وفي بعض النسخ
صورة ليس معها وتقديرا فقال على النسخة الاخيرة توجيهه نظرا الى النسخة الاولى فنوجيهه
انما ذكر الاعراب في الجاية فرجيث الصورة يصح تقييد وجوهه وانما قريب مما قاله المنطقيون
في النطق وبودظ لا يخفى على المحصل وعندي انّ المراد من الاعراب ما هو مقابل للبقية بقرينة ان
السؤال فيه وله اعتبار آخر انك احد انه يظهر الاعراب في بعض الاحوال صورة وفي بعضها
تقديرا مثل النقوص وثانيها انه يظهر تقديرا ولا يظهر صورة لحركة بناء حال من الاحوال لامتناع
حرف الاعراب عنه مثل المقصور فانه قلت في بعض النسخ نحو مررت بفتاي وهذا ينافي ما ذكرتم
قلت على تقدير لا ينافي لانّ قوله لامتناع حروف الاعراب عنه ليس علة للقسم الثاني بل هو علة
للتقدير في شمله ويشمل التقديري من القسم الاول فهو ليس مثالا للقسم الثاني بل هو تمثيل
لامتناع حرف الاعراب عنه ولصعوبة هذا جملة على ارتكابه ذلك الوجه البعيد والله اعلم بالصواب
ومعلم بطريق السداد وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وثالثها انه يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا
اي كان في محل لوكان فيه عين من المعربات لظهر تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته فانه مرفوع المحل
مجرور المحل لانه وقع في محل لو وقع فيه زيد مثلا نحو مررت بزيد لظهر فيه حركة الجرّ واذا تقرر
هذا الاصل فنقول الجرّ المستفاد من العامل يمتنع على الوجهين الاولين اي الوجه الصوري و
التقديري والوجه التقديري دون الوجه الثالث وهو الوجه المحلي حاصله كلا منافي الجرّ
على الاعتبارين الاولين لانّ مطلق الجرّ فلا يرد الجرّ على الاعتبار الثالث ولئن قلت لم خصصت
كلامك فنقول اذ العبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث ثم يوضحه بقوله الا ترى انهم حكموا
على شان وما والذي وغيرها مثل هذا وسائر المبنيات المكتسبة للاعراب المحلي فانه مبني مع كونه
الضمير راجعا الى مثل من البتة مرفوعا على المحل اما على الفاعلية او على الابتدائية او على الخبرية او
منصوبا على المفعولية او على البدلية او مجرورة بالاضافة او بحرف الجرّ فلم يعتدوا اي لم يعتبروا
بالحركة المحلية اذ لو اعتبروها لحكموا بانه معرب فكذلك اي فكما لم يعتدوا بها في الاسم لم يعتدّ

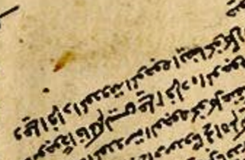

قالوا انه للتنكير وحكوا بانه نكرة واذا لم يدخل حكموا انه معرفة فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه
افعل السكوت الآن واذا نونت اي ادخلت عليه التنوين وقلت صه كان المعنى اسكت سكوتا
والتنوين الداخل على الصوت تكون سيبويه على وقف حامرة والتنوين الداخل على العلم المنكور نحو عمرو
وحمد يكونه معرفة من حيثية ونكرة من اخرى فلا تنافي وذلك اي الفرق بين المعرفة والنكرة
لا يتصور ايضا اي كما يتصور الفرق بين الحرف وعدمه الا في الاسم اذ المعرفة والنكرة لا
يتصور الا في الاسم والضرب الثالث الداخل على الكلمة بعد انقطاعها عن الاضافة عوضا عنها
وسمي بتنوين العوض اشارة اليه بقوله واما عوض عن المضاف اليه في نحو اذ ومرجع اي
اذ كان وحين اذ كان كذا منه قوله تعالى وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعض وغيره
والاضافة لا يتصور الا في الاسم فكذا ما عوض عنها والضرب الرابع التنوين النايب مناب
حرف الاطلاق وهو كل تنوين جعل بكاه حرف المد واللين في القواعد المطلقة واشار اليه
اما التنوين اللاحق قافية الشعر القافية هي آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحركة
الذي قبله وعند الاخفش آخر كلمة في البيت كالعتابا وتابا منه والشعر كلام موزون
مقفى صار عن قصد وارادة يدل عن حرف الاطلاق الالف والياء والواو ويسمى تنوين
الترنم لانه بجيئه انما هو للترنم واستعمله في القوافي انما هو للمتكلم بينه في نحو قول جرير رائيا
خطاب لعشيقته انا من الاقلال هو والتقليل يعني اللوم الذل لانه على كذا لومته ولوعاد لعدنا كيف
هو هم بحذف الالف حذف حرف ندائم العاز لتوهمي الاية لانه العذل هو اللوم والعتابا عطف
على اللوم مخاطبة الاذلال ومذاكرة الموجدة من عاتبته عتابا ومعاتبة قال ويبقى الوقف ما
بقي الغيات فقولي اه اصبت اي وجدت الصواب اذا قلت الصواب نقيض الخطاء عطف على
اقلي لقد ما بان مفعول قولي واللام للتاكيد وجوابه اه على عدم الخلاعة عن بقية الشرط للحالية
محذوفة يدل عليه فقولي القدم الخبر بالاية اترك اللوم ولا تزجري ودعي العتاب وتفاكري
حتى تتبين لكي صواب امري فقولي ما نقولي على ظن وتخمين والتعريف باللام في الموضعين يحتمل
التعويض والعهد والاستغراق نظرا الى المقام فالاصل عتابا وفي بعض النسخ فاة الاصل واصابا
فحذف حرف الاطلاق وهو الالف منها وناب التنوين منابه وقوله اصبت أروي والديمن

يقيم واشار الى الضرب الخامس بقوله واما التنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة اي
الساكنة يسمى به لثقله وجعل عرضة للوزنة لزيادته على بناء البيت ولهذا لم يدخل في التقطيع في نحو قول
رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق القاتم المغبر الاعماق النواحي الخاوي الخالي من خوت المراة
وخويت ايضا اي خوي اي خلا جوفها عن الولادة ومنه تولد وتلك خاوية بيوتهم اي حالية
المخترق بفتح القاف لختمها وكسرها لانها حركة الساكن اسم موضع من احترق الديار ومورد
اي خالي الهتماما مشبه الاعلام لماعي الخفقن مشتبه اسم فاعل من اشتبه على اثنين الاعلام
جمع علم وهو العلامة والجبل الماعي مبالغة لامع من لمع البرق لماها وكما اي اضاء الخفق السير
سمي به لاضطراب المعالم موضع مظلم الاطراف بكثرة العباد خلي الطريق عن ان يكون ملتبس الاعلام
لماعي السراقلعت فاة الاصل المخترق ساكنا لحقه التنوين للترنم ولهذا جعلها بعضهم تنوين
الترنم حتى يتبع القسمة وانما اثبتا الاخفش من اصحابنا ودون غيره فلا اختصاص لها بالاسم
جواب اما الاولى فلما يقتضي الاختصاص بل لما يقتضي التعريم لان حرف الاطلاق في آخر
بيت يحتقن في آخر كلام وكذا الحوق الساكن لولا القافية ليس بواجب اه يكون من الاسم
بل يجوز اه يكون منه ومن غيره ولهذا لم يذكر اكثر النحاة مع تنوين العوض عن الحركة او عن الحرف الا انه
من تنوين جعلوا على الاثنين تنوين المقابلة فالاوجه ذكره كما ذكر بعضهم لانه عدم وضعه
في غير تنوين الصرف نظرا لاستقيم دخوله فيه والا لوجب اه لا يصرف جمع المؤنث بالالف
والتاء اذا سمي به مؤنث لانه فيه العلمية والتانيث فلو كان تنوين التمكن لم يجز بقاؤه الا على
بعض بحذف التنوين مع بقاء الكسر ولا مع بقاء ما بناء على انه للتمكن فلما ان يرجع اخذه فيه
قال صاحب الكشاف عرفات علم للموقف كاذرعات انصرف لانه لا تانيث فيه لانه لا سبيل الى
التانيث بالتاء التانيث لانها علامة الجمع ولا بالتاء المقدرة يمنع حذف التاء لاختصاصها
بالمؤنث تقديرا كما في بنت وفيه بحث لانه يلزمه نحو مسلمات لانه لو كان كذلك لما انث ضميرها
تقول هذه عرفات مباركة فيها ويمكن اه يقال انه تنوين التمكن ولم يمتنع لئلا يؤدي الى خلاف
وضع جمع المؤنث بالالف والتاء وقولهم التنوين يختص بالاسم واه كان حاتما وتالجميع اقسام التنوين
كذا اراد بقوله الثلثة الاولى يعني تنوين الانصراف وتنويني التنكير والتعويض من الاخيرين

اقافية المقيدة هي التي يكون رويها ساكنا
عاريا عن الوصل والوصل هنا التنوين الكائن لغة
ويريد بكونه وصلا ان البيت الاول
يقوم البيت بدونه والقافية المطلقة هي
التي يكون رويها متحركا ح

سيكه

ان التنوين الذي هو في عرفات مع اشباه الالف والتاء يث
والتنوين يدل على قولهم ذا جائني قول الجميع
من عرفات مباركا فيها الطلاقة لا للتنكير حسيكن

بعد التنوين التنوّم والتنوين العالي لما ذكرنا من الدليل على اختصاص الأول والآخرين والتقليل العام
يجيء في موضع تطلع الكلام عليه ولو فرضا كما تريد في غلام زيد والقطع الحقيقي لا يتصوّر الا
على الاسم لأنّ الفعل تنقضي بذاته ظاهرًا او مضمرًا وكذا الحذف لأنه تتعرّف آيا الى الفعل او الى الاسم
والفعل ما دخلته قد والسين عرفت لتبيّن أنّ المراد سين الاستقبال الذي كما سيجيء لتبيين مثل التوعّد
والطلب وسوف لم يعرفه لأنه لا يجيء الّا للاستقبال فصار علمًا لهذا الحرف فلا يعرّف وفلانٌ يقتات
السوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد لأنه ليس وقوف هذا لأنه ليس يعلم لسوف الدالّ على الاستقبال
لا يعرّفون البصريون غيرهما وكلامنا اصل وحكي الكوفيون وحكى الكسائي عند بعض الجازمين سوف
وحكى صاحب الكلم سه وهي اعربين وهذه الثلثة متنوّعة على سوف اتفاقًا وقيل السين ايضًا
زعامة هذا التكلف ودعوى بجردة عن الدليل ولا يستدلّ لكثرة استعماله لأنّ النوعي قد يفوق
كنعم وباس ولا يتفاوت من التسويف لأنّ التسامح وكذا القياس يرده لجيئه على خلافه في قوله تع
سوف يؤتي الله المؤمنين اجرًا عظيمًا وسوف يتيم اجرًا وقوله وما حالة الّا سيصرف حالها الى
حالة اخرى وسوف يزول فليقابل الماضي والمستقبل فلا يقصد بها لا مطلق الاستقبال كما لا يقصد
بالماضي الا مطلقه من غير تعرّض لقرب وبعد وعندي انّ هذا ليس بتكلف ولا دعوى بجرّدة وما
اوردوه مما من التسامح والقياس لا يدلّ على انها بمحض فتقدير تعلّقه وانّ كثرة استعمال السين دالة
ظاهرًا على اصالته وكثرة استعمال النوعي في بعض الصور انما تدلّ على احتمال انّ لا يكون اصلًا ولا
يترك النظر بالمحتمل وقد تعرّض في الماضي لقربه وبعده حتى وضعوا قد لتقريبه من الحال فهذا القياس
يدلّ على انّ يكون في مدّة التسويف تفاوت كما في مدّة المضي فتوضع السين للاستقبال القريب من الحال
وهذا التعريف ليس بتعريف حدّي بل هو تعريف العلامة فلذلك قالوا في علامة الفعل انها
وهو قولهم الدالّ على ماهيّة الشيء حقيقيّة او اضافيّة وعلامات جمع علامة والالف والتاء للخاصّة
وحدّها على ما ذكره ابن الحاجب ما دلّ على معنى في نفسه مقترنه باحد الازمنة الثلثة وكذا حدّه
انّ مع بعض يادة وكذا صاحب الكلم مع زيادة تفرّق تدفع به الاسئولة الواردة عليه وعلى
ما ذكره الزمخشري ما دلّ على اقتران حدث بزمان اي كلمة دلّت بجنس يشتمل انواعها وقوله اقتران
حدث بزمان يخرج الاسم والحرف واطلق الحدث ليدخل الافعال الناقصة والزمان ليدخل خلق الله الزمان

وما اورد

وما اورده عليه بعض الافاضل بانّ الحدث والزمان خارجان عن الدلالة وكون ما متعلّق الاقتران غير دالّ
لدلالة تعلّق لهم بالمضاف دون المضاف اليه والمقصود من الحدّ التمييز والاقتران ليس مدلولًا برأسه
لانّ دلالة على الحدث والزمان دلالة واحدة وان سلّم فالتمييز به ليس بذاتي والتمييز الذي لا يحصل
الّا بها فحابق عن قانون التوجيه لأنه مشترك لخروج الزمان بهذا البيان على انّ هذا اصطلاح مدّعاه
اليخرج الافعال الناقصة عن الحدّ واطلاق الحيّ في حدّ هذا الفاضل لا يدفع لمدافع الدلالة اياه
فليتامّل واما العلامات بالمختصّة بالفعل فنحو قد فقد لشدّة اختصاصه به
وعمومه حيث يدخل على نوعيه الماضي والمضارع بخلاف السين وسوف وقد وهو ساكن الآخر
دايمًا محفّفا حرفا الفاجعل اسمًا فلا لعلامته التشديد مثل لوا الامانيّ آخره النون لا
فانه ضمير آخره وانما قدمك فنواسم اصيل واغا اختصّ دخوله بالافعال وهي لدخوله كما عرفت
على نوعيه ويرد عليه قوله لأنه وضع لتقريب الماضي من الحال كقولك قد ركب الامير فجيء بالاسم
لعموم ينتظر وزعم الخليل انّ هذا لمن ينتظر الخبر مثل توهّمك قدمات فلان والاغمات ومنه نحو
قولهم المتوضّئ لمنتظر الصلوة قد قامت الصلوة اي قرب قيامها ولمكانة هذا المنتظرين المتوقّعين
لوقوع ما يكون وهو مقتضى لأنه يكون لتقريب المستقبل من الحال دخل في الماضي الدالّ على الوقوع جدًا
فقيل انّ تقريب الماضي من الحال على معنى انه لو قيل يقوم قد لاحتمل انه يكون قد ما مضى وبعيدًا عنه
هكذا سيفي اذ محقّق وسيجيء زيادة كلام فيه او لتقليل عطف على تقريب الماضي اي لأنه وضع ايضا
لتقليل الفعل في المستقبل مثل الصباح وقد يكون بمعنى ربّما كما قال قد اترك القرن مصفرًا انامله
كأنّ اثوابه مجّت بفرصاد وبراده لتقليل الفعل المستقبل كأنه لكونه قد يصدّ فيه خيفة
الموضع او خصوصيّة المحلّ تدلّ على ذلك وكذا قالوا انّ قد يفيد جزئيّة الحكم قالوا ايضا يجيء
للتحقيق نحو قد سمع الله وقد يعلم الله واذا كان وضعه لما ذكرنا من احد المعاني الثلثة فيقتضي
دخوله الّا على الفعل الماضي ناظرا الى معنى التقريب والتحقيق او الفعل المضارع بالجزء ناظرا الى
معنى التقليل والتحقيق والّا لم يكن موضوعًا لما قلنا انه موضوع لهم ومنها اي بعض علاماته
دخول السين وسوف وانما اختصّ دخولها بالفعل اي بجنس الفعل ولهذا افرده على خلاف
السابق لأنهما وضعا للاستقبال الّا انّ اهل اللغة قالوا انهما لخلاصة الفعل للاستقبال فجاز

انها موضوعاة له والالما اختصاه فلا يجوز دخوله على الاسم واة كاة مستقبلا والاستقبال
ممتنع الايذ الفعل الاة من الزيادة الذي له فدخولها ممتنع الايذ الفعل والا لتخلف عن الموضوع له
من غير داعي نحو يضرب جوسوف يضرب جو وفي سوف زيادة تنفيس وتاء حيث لانهم لما زادوا
على الذين غيروا جعلت الزيادة دليلا على زيادة المعنى لانهم يستفيدون من زيادة المعنى من زيادة
اللفظ من غير موضع وقد سبق الايراد عليه والجواب عنه ومنها اي بعضها دخول الجوازم يدخل
تحته كل جوازم اسما نحو من يضرب اضرب كاة او حرفا نحو لم يخرج ولما يضرب وان يضرب زيدا
اضربه لاة كل جازم لا ينفك عنه معنى الاستقبال ذاتيا كاة او عرضيا وذلك كما عرفت
لا يوجد الا في فعل والا لانفك وقد كاة غير منفك خلف وهذا استدلال سيئ فاعلم لتتوقف
به لخفايه لا لدقيق لصعوبة فهم المتعلم المراد بواسطة فاختار الاستدلال الآتي فقال ولانها اختص
دخولها بالفعل افرده علامة الاختصاص الجزم به اي بالفعل اختصاص اي اختصاص مثل اختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء بعد ويلزم منه اختصاصها به والا لزم احد الامرين المحذورين اما
عدم اختصاص الجزم بالفعل واما تخلف الاثر عن المؤثر والاجماع منعقد على خلافها فيكون
هذا استدلالا سديدا والقول بانه غير سديد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو
اكرمت اكرمنا اكرم ولم يكتف بواحد اشارة الى مسئلة عربية آنية وهي اختلاف الاواخر باختلاف
الضمائر واحترز بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما يستكن في الافعال ويقال زيد يضرب اي يضرب هو
واما البارزة فلا يتصل الا بالفعل لاة الضمير البارز فاعل ولا يكون مبتدأ ولا اقتضاء الحقيقي
بدله فناسب اة يختص جاز ذلك الامتزاج وتقيد دون غيرها اعتناقا للالف واللام ولاة مثنى
الاسم وجمع السلامة بالالف والياء او الواو والياء وهذه الضمائر منها الواو ومنها او ومنها
يا مغلوبا لحقها هذه الضمائر لا يخفى الخفاة الساكنة فاة هذه احد هما الذم الاثبتي والا لزم
الاشتقال فحمل البليغ عليها طرد الباب ولم يتعرض الحمن لذكر البارزة كاة اعتراض عليه ورجا
منه الجواب عنه فقال متوجيها ولعلها اي لعل الحمن اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير
المرفوع الاتصال العرفي اللغوي دون الاتصال العرفي النحوي وهو اي حيث اذا اريد بالاتصال

المذكور الاتصال اللغوي لا يتاة ولهذا الاتصال اة الضمير المرفوع البارز لا يوصف انك اذا قلت
ضربت وضربنا فمع اذ يقال قد اتصل بهذا الفعل لاة ث هذا بالبراحا الباء والنون اتصل بهذا
الفعل بخلاف ما اذا قلنا زيد يضرب فانة يمتنع اة يقال اتصل هذا الفعل شيء باصطلاح ما الا باصطلاح
اللغوي لاة الحس البصري يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد اختير لها عن الضمائر المجرورة
عن الضمائر المنصوبة فاة المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا لانه لا يضاف ابدا
وانما يتصل المجرورة بالاسم اذا اضيف وللحرف الجار نحو غلامك في مجرور الاسم ومررت بك
في مجرور الحرف واما الضمائر المنصوبة فلا اختصاص لها بنوع من الانواع فقد تتصل بالحرف
نحو انني وانك وكذا اخواته نحو اياي وانك ولعلك وليتك وكنك وتتصل بالاسم ايضا
عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضارب كل والضارب به فالضمير هنا ضمير منصوب
على ما سيجيء انشاء الله تعالى في باب ان لا يقال انما ذكر هم لجميع مقدماة غير صحيح اذ لو صح لما
دخل غير الفعل وليس كذلك لاة اسماء الافعال قد تتصل بها الضمائر المرفوعة البارزة افاد
قدر جزئية الحكم اولي اتصاله بكل اسم فعل بل بعضه نحو هاتوا قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم نحو هلم
اوا ياتا وتا يين وبهذا اولى يدل عليه كلامه آخرا لا تقول للاتم اة ما اتصل به من صورة النقض
اسم محض بل هو فعل كما توافقوا قيل آتى فالهاء بدل من الهمزة وتب الى الخليل او جانب فعلية
غالب كما نقول بوبي ثم كهلوا فلا يكون ما اتصل به من الضمير متصلا الا بالفعل ولئن سلمنا ولكن
لكن لا نسلم اة ما اتصل بها اي بالصورة المذكورة من هم توا ونحو من الحروف ضمائر بارزة مستندة
الى اليها بل اي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وفيه اختلافات كثيرة والقيل هنا
على مذهب الاخفش وسيأتي في بيان المذاهب واة الحق منها مذهب الاخفش يوجب
الضمائر اة شاذ ان تقع وتاكيد بمعنى حدة كاة الكاف في حدكه ليس بضمير فكذلك الكاف ثمة
ورأيتك زيدا ما تضع بفتح التاء فاة هذه الكاف حرف لا محل لها من الاعراب بل المجرد الخطاب
وهو بمعنى اخبرني لا يخفى الرؤية قلبية او عينية كما قالوا في قوله ارأيتك هذا الذي كرمت
علي وقوله تعالى ارايتم اة اهلكني الله وقوله تعالى ارايتكم ان اتيكم عذاب الله او اتتكم الساعة وقد يجيء بمعنى انتبه
نحو ارايت زيدا فاة ايتا احبه اي انتبه له فاة ايتا احبه والتاء في انتِ فاة بعضهم ذكر اة الضمائر

والتاء لحرف الخطاب والكاف لمعنى الاعراب الحاصل ان هذه الحروف بحيث تارة حرفا وتارة اسما فاذا ذكر ان لا يكون هذه الحروف ضمايرا في صورة النقض كما جاء في هذه المسئلة وانما اسندت الى الضمائر المتصلة فيها لابد لانها لو كانت ضمايرا لفاعليتها لوجب ان يكون اسناد هذه الافعال اليها كما الى الضمائر في الافعال واذا كانوا نوائب عن يا هؤلاء هلم وياقوم صه ونحوها ولا شك ان اسناد الى ما استكن فيها كذلك فانها مسندة الى ضمير مستكن فاذا قيل الفاعل لا يكون الا ضميرا ظاهرا يجاب بقوله وانما الحق الواو والالف كبرت ضمير ايذانا بان الكلمة فيها يجيء الجمع للواحد فهو كقولهما الواحد قم ليقل كما في الفاعل في الكوفي البرامكة مظهر والفاعل على توجيهه المذكور في انها مستكن وكلاهما مشترك في انه المقتضي لاسم علامة للاشارة فاعلم جمع ولواحد العبارة المناسبة له نحو فلم يجد كاكاة العبارة المناسبة كنحو وحقه الكلية كون لداعية الاكل المختص بضبعهم واكل السنور الفارة والذئب الشاة مجازا عن تقدير كاكل فلان جاره والواضع قد تتبع واستقرأ النحوي الذين ظفروا استنبط بعض احقوه النحوي كلهم من الشاهد في خفاء مضاه بالفوقية في اخفائها او كتموا ما تناجوه بحيث لا يفطن له ولا يعلم انهم تناجوا واظهر انتاجهم الذي تناجوا بينهم للناس الذين ظاهر في محل الرفع اما على البدلية او على التتم او على الفاعل على زعم بعضهم وهو لغة رديئة قال وقوعها في محل القرورات كليف وقوعها في القرآن الجر او على الابتداء فالاصل هم اسروا النجوى فوضع الذي موضع الضمير تسجيلا على ظلمهم بانه ظلم ثم اخر وا الى محل النصب على التتم او محل الجر على الوصف للناس فالوجوه ستة فقوله على احد الثلاثة (اول الآخر اقترب للناس حسابهم) محمول اما على انه لم يطلع الا عليها او لم يقبل من الستة المذكورة الا اياها او على اداة المراد التاء ويليات في الرفع لانه البعض في المرفوع والبدل من الفاعل فاعل مبني ومنها اي من العلامات المختصة بالفعل (جواب دفع مقدر) لحوقه تاء التانيث الساكنة في اصل الوضع ساكنة في الحالات واحترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها يختص بالاسم نحو سالمة وقائمة واما ساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت فاطمة اتفاقا ونعمت وبئست فانهما فعلان على مذهب البصريين والكسائي وسيجيء تحقيقه في موضعه اه تامل مع وانما اختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل ولم يكن لثقل الفعل فيناسبه السكون لخفته وخفة الاسم فيناسب الحركة لثقلها للتعادل بينهما ولم يؤخذ طريق الشاكل والتناسب كيلا يؤدي الى بطلان اعراب الاسم قوله ولثلثة امثلة المفتوح الآخر والمضارع والموقوف

الآخر لانه اما لانشاء او اخبار والثاني اما ماض او غيره الاول الموقع الآخر والثاني المفتوح الآخر والثالث المضارع والاولى اما ان يتالى ما اخبار ليس له مشابهة تامة بالاسم اولا او انشاء وبيقى المفتوح الآخر الماضي قال الثاني الماضي هو الدال بنفسه على زمان وغيره على اقتران حدث بزمان فصل بعيد يخرج الاسم تبارزا نكل فصل قريب يخرج الموقوف الآخر والمضارع ولم يقل بزمان ماض لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه وهو مبني على الفتح هذا مستقل على ثلثة اشياء البناء والبناء على الحركة والبناء على الفتح فذكر كل واحد منها سببا على حدة فقال اما سبب بنائه على ظهورا كسبيا او بدريا وعلى كلا التقديرين يجوز التشبيه عليه وهو انه فعل وهو فظ والاصل في الافعال البناء لانه العلة الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها اي في الافعال الثابت فيما بينهم مرارا انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فبالحري ان يبنى الملتزم ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل اي والحالة الاصلية في البناء السكون لانه الاصل ضد الاعراب والاصل فيه ان يكون بالحركات واما لانه الحركة في الكلم الحاجة اليها لاعرابه ولا حاجة في الافعال البناء فهو اولى لما فيه من الزيادة مشابهة بالاسم وهو اي ادناها وقوعه اي وقوع الماضي موقعه اي موقع الاسم في نحو مررت برجل قام فانه قام صفة لرجل كما تقول مررت برجل عالم فتوقع قام اي صفة رجل وقيل شبهة المضارع في الوجوه الى الاصل واحدها في الوقوع صفة للنكرة وشرطها نحو اه ضربت ضربت واما تضرب اضرب وليس لفعل الامر شابهة بالاسم بوجه ففضل اي لما مضى بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الكلم بوجه من الوجوه والحاصل ان جملة الكلام في اعراب المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على السكون ان المضارع لما ضارع مضارعة تامة من غير وجه اي من وجوه كثيرة تسلط عليها عوامل تورد اعرب لمكافاة مضارعته بالاسم عن تمام لم يدرك ولكن عدل عن اصل البناء وهو السكون الى الحركة لان البناء عليها من الاعراب والامر لما لم يضارعه اي الاسم بوجه ما تركه على اصل البناء الذي هو السكون لانه فيه بعدا عن الاعراب وعلى ما قيل ان شابهة الماضي بالمضارع بالوجوه المذكورة يقتضي اعرابه وفوات الموجب لبنائه على السكون مما ذكرنا فعلنا بالوجهين وقلنا بالبناء على الحركة لا بالاعراب على السكون للتساوي بينهما او لانه مفضل عليه لحاجته من الابقاء على الاصل ولا يخرج عنه الا بدليل قوي وشبه المضارع لكونه دخيلا في الاعراب

والماضي

يكون فيه على قلق واضطراب فكيف يكون عليه الى ذكك البناء واما اختيرت الفتحة من بين الحركات
الثلاث لخفتها لانها جزء ما هو لازم السكون وهو الالف وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان
المتجدد المتصرم للتفاوت بينهما واذا اقتضاه وهو ثابت دايما فهو مفتوح ابدا الا اذا
يعرض آخر ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند عروض الاعلال كخوف عاين الواو
ورمى في الياء ي والاصل فيهما خوف ورمي وقد بينت من اصول التصريف ان الواو والياء
اذا تحركتا وانفتح ما قبلها انقلبت الواو والياء من قبيل وضع المظهر موضع المضمر الفاء والتاء
لا يقبل الحركة وكذا السكون واجب عند لحوق بعض الضمائر وهي الضمائر المتحركة المرفوعة
اعني ضمير المتكلم الغايبة وضمائر المواجهة وضمير الحكاية واما اسكن آخره عند لحوق هذه الضمائر
فرارا عن توالي الحركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل كالجزء من الفعل
على ما سيجيء انشاء الله بدليل وقوع الف الضمير وواوه وياءه بين الفعل واعرابه نحو
كداد زيد ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا او كان فتحة مصوبا ولئلا يلتبس الفاعل بالمفعول
نحو ضربنا واما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان واو الضمير اذا كانت مدة فاقبلها مضموم ابدا لتجانس
الواو ولانه اذا كان بينهما اشد الامتزاج جعل الضم دليلا عليه قوله والا ما يتعاقب على
اوله الزوايد الاربع اي والمثال الذي من امثلة الفعل فعلكان اوله احد الحروف التي تسمى
في الاصطلاح الزوايد الاربع وهي التي تجمعها اليتمونيها ويسمى ايضا حروف المضارعة لخصوص
المثابة بينه وبين الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكره المصنف بعده وهي الياء للغايب
اي الياء للغايب والتاء للمخاطب والهمزة للمتكلم وحده والنون للمتكلم ومعه غيره
احترز باذا عن ياء النسبة في زيادة الشيب خضبته بالحناء ومن التاء تكلم ومن همزة
اكرم ومن نون نرجس الزوايد اذا جعل فيه نرجسا اعلم انه لابد من بيان ان الفرق بالزيادة
دون النقصان وبيان ان الزيادة من الحروف ومن اي الحروف في الاول دون الآخر فقال
انما اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع بلفظ مجمعا مستدلا على كل واحد
بقوله لان اي لان ان يلي لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع لاختلافهما معنى
والاصل ان يوضع لكل معنى لفظ على حدة خصوصا في الافعال اذ كثيرا ما يقع المخاطب في

بياه الاحوال وتحقيق الامال ولهذا اختلف العلماء في وقوعه على المشكوك واورد كل على مدعاه حججا
كثيرة ولو لا ان الاصل ما ذكرنا لما وقع فيه الاختلاف وكان الفعل اي الحدث اما صادرا عن المتكلم
وحده او صادرا عنه اي عن المتكلم مع غيره او صادرا عن الغايب او صادرا عن الحاضر لم يذكر
المؤنثات اما لانه ليس لها صيغ غير صيغ المذكرين واما لانه غلب المذكر على المؤنث
على الانفصال الحقيقي طلبوا جواب لما اي بزيد وفي الاول حروف الكلمات آخرت دالة على الفضلة
اذ ذاك اي على علة الزيادة في الاول وكون الزيادة من الحروف بيانه ان لوكان الفرق بالنقص
او بزيادة غير الحروف او بزيادة الحروف في غير الآخر لما بايت المضارعة من الوجوه الآتية
ولا دي الى الوسوسة الآتية من تراكم الزيادات وركاكة العبارة افراد واحرفا التدل على
المضارعة وعلى هذه المعاني اعني وقوع الفعل من المتكلم وحده او مع غيره او من الغايب او من
الحاضر الآخر فاخرت دالة على هذه الثلاثة جريا على سنن الهاء لغير فيما بينهم في طلب الايجاز الغير المخل
والهرب عن التطويل المخل لانه مما يرغب فيه الطبايع ويشتاق اليه لادراك السامع بخلاف التطويل
اذ هو شيء لكنه عند الامتناع كثر الحروف كثيرة ولا بد في تخصيص بعضها بالزيادة دفع بعض
من يخصص لامتناع الحكم فوجدوا اولى الحروف بالزيادة لدلالته على المقصود حروف المد
واللين الواو والياء والالف كثرة دورها على السنتهم في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها اي عن تلك
الحروف او عن بعضها اعني الحركات اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن بعضها فيكون زيادتها باعتبار
جريانها مجرى النفس الساجي والصوت الساري ولما ناسب المسمى باسمائهم الخفة الجايزة للثقل الناشي
عن الزيادة عمدوا اي قصدوا الزيادة هذه الحروف ما يليق اولا الى زيادة الالف لانها
اخف الجميع فوجدوا ساكنة يتعذر الابتداء بها فحركوها بالفتح لانها بناء على اتم بينها
من قرب المخرج ولهذا بدل كل منهما بالآخر والهاء واي كاه مثلا في وكك لان الالف بين الهاء
والهمزة الآتية ميلا الى الهمزة لكونها من الطرف السفلي اجد راتصاعد من السفل الى العلو بناء
على ان الحروف المبسوطة من انفاس يتصاعد من الرية الى الحلق وخصوصا بالمتكلم وحده لمواصلة
اولا انا ولانها اي الالف في الاصل اي ساكنة اخف فاستعوض المتكلم بالاخف لان ابتداء
الكلام منه وكذلك ابتداء الخايبة منها ثم عمدوا الى زيادة الواو لانها طرف من الالف فوجدوها

زيادة تا او لا يقتضي الا الابتشاع من أستبشح اذا عدّه بشيعا وهو كهية الطعم ياء خذ بالحاق
فاستعمل في معنى الانتفاع لمناسبة بين نباح الكلب لاة الفاء ربما يقع واوا كوجل فلو زيدت عليها
واو اخرى للعلامة ثم ادغمت الواو الساكنة في هذه ليس بلازم بل يجوز ان لا يدغم ويحصل الابتشاع فرقا
بيانه بلوغ الابتشاع نهاية في بعض المواضع الا ترى انه لا يجيء الا اجتماع الامثال الذي هو الوكوا
المؤدي الى حصول الالتباس وكاة الصوت الحاصل من اجتماعهما يشبه نباح الكلب من نبح الكلب
ينبح بالفتح والكسر نبحا ونبيحا ونباحا بالضم والكسر اي صوت صوتا فيه حصر فالابتشاع كما
فعوضوا عنها اي عن الواو والتاء اي دعا هذا الى تعويض التاء عن الواو اذ الاة لهذا الابتشاع
لانها اي التاء كثيرا ما تبدل منها اي من الواو نحو تراث بمعنى الميراث وتجاه تقول لفقد تجاهك
لمعنى تلقائك والاصل فيهما وجاه وورات كذا ذكره الجوهري في الصحاح وجعلوا اي التاء
المقلوبة عن الواو علامة للخطاب والتاء بنيت في الماضي
نحو ضربت وضربت فعل المضارع علة وليس لم يفرق بينهما كما يفرق في الماضي اجاب بانه
لم يفرق بينهما لانه لم يمكن الفرق ههنا اي في المضارع باسكانها اي باسكان التاء في احد الموضعين
اما في الخطاب او في التاء بيت لوقوعها اولا الامتناع الابتداء بالساكن بيدء بالنكرة او علة
للجمع على خلاف الماضي لانه يمكن الفرق فيه باسكان التاء لوقوعها آخرا وليس قيل سواة الفرق
بالاسكان لا يمكن كسر الفوقية بالحركة اما بالضم او بالكسر يمكن فلو لم يفرق اجاب بقوله وضمها
ضمها ايضا للتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول فانه لو ضم حرف المضارعة
في يعلم مثلا لم يعلم انه مجهول او معلوم فحمل مضارع ضم عينه او كسر عليه ليطرد الباب
ولا يمكن كسرها ايضا لانه ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فتقول انعلم ولتبقوا
بلغة تقلم نعم في الفتح ايضا للالتباس لكنهم اكتفوا ههنا بالفرق التقديري باء بكون التاء
في المخاطب تدل على الواو دون المؤنث كما اكتفوا بين الاسم كفلك مفردا وجمعا مع ان تاها
في اخواتها مفتوحة والحقه مطلوبة فلا سبيل الى الضم والى الكسر ثم عمدوا الى الياء لانها وسط
بينهما ووسط التاء فلم يجدوا ما فتحا يمنع من زيادتها اولا فزادوها وتعينت للغايب اعني
غير المتكلم والمخاطب لان ذكرهما يزيلهما فيكون وسطا قبل الاولى لغير المتكلم والمخاطب لمختار يفعل

الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق على الله وفيه نظر لان الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغايب
في منع التوفيق له ثبت لانا نقول لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول في
باب اثبات الصفات يثبت السمع له حتى قياسا للغايب على الشاهد فقد اطلق عليه ولا بعد
فيه اذ تقدير له الغايب عن حواسنا ومن قولهم غيب مغيبون بالغيب على وجه وايضا بالجملة ما المانع
من جهة اطلق لفظ الغيب عليه ثم طلبوا للمتكلم مع غيره صورة تعظيما كقولهم ونريد ان نمن
او مشاركة نحو انا وزيد نفعل او انا حقيقة كالمثال الاول او اعتبارا لان هذه الصيغة انما تستعمل
المعظم نفسه في الغايب لان لما يتاعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا للنفس
منزلة الجماعة مجازا ظاهر فلا يلزم في اول الفعل فوجدوا اليق للحروف بذلك الموضع النون لانه علم
للمتكلمين في الماضي نحو ضربنا فحمل المضارع عليه ولانها اي النون اقرب الحروف تنبيها نصب
على التمييز من حروف المد واللين متعلق باقرب تعلق التعدية بافعل التفضيل اما لكونها غنة
في الخيشوم وهو اقصى الانف وليس فيه مخرج معين بدليل انه لو امسك انفه
لم يكن النطق بها فاذا فيها غنة تمتد في الخيشوم ولهذا لقبوها بالحرف الاغن وهو الذي يتكلم
من قبل خياشيمه واما لانها يكون فيها نحو ضربن كما يكون هذه الحروف كما انها اي حروف المد واللين
متد بالحاق فيكون تشبيها بها من حيث الخفاء والمد والغنة وايضا انها اقرب الحروف من حروف
المد واللين مخرجا ولهذا يدغم بالواو والياء نحو يدق ويرمي اصله يدقو ويرميو بدليل قلبها واوا وياء وتقلب
منها الالف نحو ضربت زيدا ولنسفعا وتقلب في الواو نحو يرمي اصله يرميو بدليل قولك الرامي ومدة
اخرجته عن سائر الافعال ولا يجري على سننها في لحاق علامة التثنية والجمع في الآخر فان قلت
علة الحاق العوض من الحاق هذه الحروف الفرق بين الماضي والمضارع فاذا كانة كذلك فلم لم يكن الالف
حتى اختصوا المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي مع ان ذلك حاصل به قلنا انما اختصوا
المضارع بالحاق الزيادة لانه الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة وهو هبوط والزمان الماضي
والمستقبل الدال عليهما المضارع بعد الزمان الماضي الدال عليه الفعل الماضي فجعلوا الصيغة التي بعد
وهي الصيغة المجردة اعني صيغة الفعل الماضي للزمان الذي بعد وهو الزمان الماضي وجعلوا
الصيغة اللاحقة وهي الصيغة المزيد عليها اعني صيغة المضارع للاحق اي للزمان اللاحق وهو

الزمان الحاضر او المستقبل طلبا للتناسب ودرءا للشكلة قوله ويسمى المضارع اي يسمى ما يعتقب
على اوله الزوائد الاربع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه واشتقاقه الضرع اما لان الشيئين
اذا شابها كانا متضارعين ضرعي واحد واما لان بين الضرعين اتصالا ونسبة وذكر اي مضارعته
للاسم من جهات ثلاث من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة الاستعمال اما مضارعته من حيث اللفظ
فلانه تسلم الفاعل في حركاته وسكناته وتعدله حروفه نحو ضارب ويضرب الى آخره
ومدحرج ويدحرج واما المضارعة من حيث المعنى فمن وجوه احدها انه اشاع في فيختص من اعني
انه صالح للزمانين الحاضر والمستقبل اي صالح لان يراد به احدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما
على التعيين اي بالحال بدخول اللام عندالكوفيين فلتقوية امر المضارع اخذ بقولهم او بالاستقبال
بدخول السين كما انه اسم الجنس شايع في امته اي في جماعته كرجل يقع على آحاد متعددة على سبيل
البدل ثم يختص ذلك بواحد منها بعينه اي بعين ما قصد مما يطلق عليه بنفسه بدخول لام التعريف
على البدل وفي بعض النسخ لام العهد ايضا فتعين ان امر المضارع انما يتقوى بذكر اللام لانه لو
لم يكن صالحا لانه يتميز بالحروف كل واحد من مدلوليه لان ذلك التعيين حتى لا يلزم خروج الانتساب
والتعيين لاحد مدلوليه دون الآخر وليس كذلك تقول جاز يضحك الآن والساعة فيستغني
عن اللام للحال لانه المشابهة انما وضعت في شايع وتخصصه لا نفس احد مدلوليه بقرينة
من خارج وتاتي انما اي المضارع بذلك اي كونه صالحا لاحد الزمانين المذكورين لا على التعيين
واختصاصها باحدهما على التعيين قد تثبت بسبب اللام في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة
يريد كل واحد واحد واختصاصها اي اللام بواحد منها اي من الفاعلية والمفعولية والاضافة
عند دخول احد العوامل اي بالفاعلية عند دخول عامل يقتضيها كغلام زيد ومررت بزيد كما
انه المضارع صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي لاحدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما على التعيين
اذا دخل عليه ما يقتضيه من اللام او سوف وتاتيها اي المضارع بالشيوع قد تشبه للاسماء المشتركة
كالعين ونحوه من القرء والشمس والامكاة وهذا الوجه ناظر الى اشتراكه وليت شعري لم لم يذكر
الاختصاص وهو تصور بيد المشترك عند وجود قرينة التعيين فانه العين مثلا مشترك بين الباصرة
والذهب والفوارة والشمس والك تخصص لي عينك ثم تعين لاحدها بارادة عند القرينة

ورابعها

فيه بعيد ذكره ابو علي حيث قال لا يوجد الآمر في الحال وقال ابن ليس بمخلصه لجيئه في الاستقبال
كقوله تعالى يعني اي تذهبوا به وآية ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ونقل ابن الربيع عن سيبويه
انها يوجد مع المستقبل قليلا ولا نأبى ان يقع مستقبلا بانه حكاية حال وفي ليعني نبي
وجه آخر وهو جواز حذف المضاف وايضا يجوز ان يكون للام للتأكيد كما في الآية التي الذكر ربين
في اليتيم فان قلت اذا كانه للام للحال فكيف خلصت حرف الاستقبال لكانه الثاني بينهما وقد
جاء معنى قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف اخرج حيا الذي يقول الانسان اذا
مت ابعث دل عليه لسوف اخرج كأنه قال رجعا اي سأخرج حيا من الارض أو من حال الفناء
حين يتمكن في الموت والهلاك على وجه الانكار والاستبعاد ويجوز ان يكون اخرج حيا قولهم
خرج فلان عالما او شجاعا اذا كان نادرا في ذلك بحيث اخرج عن نظايره واقرانه فعلى هذا
مضى الآية سأبعث حيا بليغة بحيث يكون خارجة عن نظايره اعني الحيوة الدنيا اي حيوة ابلغ
من الحيوة التي كان الآه عليها على سبيل المهزء فعلى هذا يكون الهمزة للتقرير في قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك فترضى هذا موعد من الله لرسوله شامل لما اعطاه اياه في الدنيا من الظفر
باعدائه ودخول الناس في دينه افواجا والخلفاء الراشدين الفتوح في ايامهم والاقطار والارضين من الممالك
والهدم بايديهم من ممالك الجبابرة والنهب من كنوز الاكاسرة والقذف في قلوب اهل
الغرب والشرق من الرعب والمؤمنين بعدهم من الاستيلاء على الكفرة الملعونين
الى انقراض الدنيا وعلى ذخره عليه والمؤمنين من الثواب ما لا يعلم كنهه الا هو قلنا انه
اللام يفيد معنيين الباء والحال في الآية التي اعني لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك ربك
قد تجرد بمعنى الباء كيد لوجوه حرف الاستقبال ونظيره اي ونظير اللام في افادة المعنيين
ثم تجريد احدهما لمكانه المعنى في حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض
عن همزة الهمزة يفيد به انه يفيد التعريف والتعويض ثم تجرد ذلك الحرف في النداء للتعويض
عن الهمزة مضمحلا اي ذاهبا عنه التعريف لمكان حرف النداء والا لزم الجمع بين اللامين
وانه عوض من اضمحل الشيء اذا ذهب فلهذا اجيز ندائه الاصل اجيز ندايا ولهذا كان ما قدم الجار
والمجرور عليه المجرد ميلا الى الاختصاص ادخل الفاء عليه ليدل على شرطه فتقديره واذا

جاز

جاز ذلك اجيز ندائه ولهذا مع اداة الجمع اي مقارنا باداة الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء
ممتنع اذ لو اذ لك لما احتيج الى تجريده عن معنى التعريف ولهذا اي لجواز ندايه بعد ما صار معللا
معنى التعريف بناء على امتناع الاجتماع بين حرفي التعريف قطع همزته اي همزة حرفي التعريف
نحو يا الله ليدل على زوال معنى التعريف لان زوال اللازم يدل على زوال الملزوم يريد انه لما
خلع معنى التعريف بناء على الامتناع جعل نفس اللفظ ما يدل على ذلك الخلع كما جعل انفراد
جعل علما ليدل على انه ليس باقيا على اصله فمعنا مع اداة العلم كابن واقع البتة واداة حرف
لمصلحة فان قلت في يكون لام الابتداء وهي لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما الوجه في دخولها
على الفعل قلت لانها دخلت على الفعل ولان سلم فصدر الجملة محذوفة فالتقدير لانا سوف
اخرج حيا ولانت سوفة يعطيك اولهو قوله الثالث الموقوف الآخر وبيانه ان الامر
فهو صيغة ساكنة الآخر يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوايد فخرج عنه الفاعل الغايب
المغلوب المخاطب او المتكلم والفاعل الغايب او المتكلم وصدر وتنزل الاخير بحذف الزوايد معلوم
انه على طريقة افعل من يفعل فليس مثله بداخل في التعريف كما ظن وهذا اصطلاح باداة الامر الفاعل
المخاطب كيف لا ستعمال الامر غيره قال الشارح اعلم ان صيغة الامر تؤخذ من المستقبل للفاعل المخاطب
دون الماضي لان بينهما من التأخي في افادة الاستقبال المخالفة بين صيغتيهما وهذا ما قال صاحب
الكشاف وهو الذي على طريق المضارع للفاعل المخاطب للمخالفة بصيغته صيغة فقوله
صيغة الامر تؤخذ من المستقبل اشارة الى حقيقة الامر وقوله للمخالفة بين صيغتيهما اشارة
الى تغييرها اشتمل عليه الحد فحقيقة هذه الصيغة عند الاصوليين والنحويين واداة العبارة
عن الامر مقدرة لان هذه الصيغة لا يكون ظاهرة الا للامر بخلاف تلك الآلة ينزع عنها الزوايد بعني
للمخالفة بينهما في شيء الذي نزع الزوايد لانها لما كانت المضارع فلا بد من ازالتها فاذا
اردت صيغة الامر ينبغي لك اولا استخراج صيغة المضارع المخاطب للفاعل ونزع الزوايد
عنها ثم بعد ذلك النزع اداة كانه ثانيه اي ثاني المضارع وهو ما بعد حرف المضارع ساكنا
تجتلب بالجزم والرفع همزة الوصل بالنصب مفعول تجتلب ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
برفعها الاستناد تجتلب اليها مجازا من قبيل الاسناد الى السبب لانتصابها على المفعول لتقدره

وهو طريق سلوكه فيما بينهم اذ لا شك اه اتحاد الباب اولى من اختلافه بل هو اي الاتحاد واجب
عندهم ثم اعلم اه الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لاه الاصل في الافعال البناء على ما سبقت
اليه الاشارة في بحث المفتوح الآخر والاصل في البناء السكون لاه الاحتياج الى امارة يدل على شيء
ولا يدل في المبني على شيء يقتضي كاه اولى لا سيما انه اخف فكاه ينبغي اه لا يدل عن هذين
الاصلين الا اه يكون مقتضى امالة كما في الماضي والمضارع واما التقاء الساكنين او كون الحركة
على حرف او غير ذلك قالاشارة واما اعرب منها ما اعرب ضمنا منها راجع الى الافعال وما اعرب
منها هو المضارع واما بني على الحركة منها ما بني على الحركة وهو الماضي لحصول المشابهة بينه اي بين
ما اعرب وبين الافعال وبين الاسماء كما سبقت اليه الاشارة ولا مشابهة بين فعل الامر والاسم
بوجه من الوجوه فبالحري اه يكون الامر باقيا على اصل البناء التام الذي هو السكون الى اه تقتضي
الورود عنه ببنية تمام ذكرنا ولاه يكون الا مبني لقيامه مقام الامر اجماعا فلو لا اه مبني
لما ينبغي مناسبة والكوفيون على اه اي الامر مجزوم لاه الاصل في افعل التفعل وهو معرب
كقولهم في امر الغايب ليفعل وهو معرب جعله مقيسا عليه لكونه معربا بالاتفاق وعلى ان
الاصل قراءة النبي عم بذلك فلتفرحوا وهذا دليل على اه الاصل فيه ما ذكرنا اذ لو لا اه اصلا
ذلك لما كاه الامر واردا في قراءة النبي عم على هذه الصيغة فالقياس فافرحوا وانما جاء
على الاصل في قراءة النبي عم لاه عليه يبعث اي الغايب والحاضر فجيء في امره ما يدل عليهما
كذا قيل وانما خص بالنبي عم هذه القراءة مع اه جميع القرآت كذلك لاه اراد بها اه قراءة
يعقوب واسند روايته الى النبي عم ولم يقرأ من اختياره نفسه لاه على خلاف قياس مشهور
في العربية وبالقراءة يقرأ من اختياره انفسهم بالياء لاه على قياس العربية فحذفوا اللام
جريا على استنهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله وامر الحاضر مما يكثر استعماله لما بينا
ولهذا لم يحذف في امر الغايب والمتكلم معلوما ومجهولا الا في موضع الضرورة كما في قول محمد نفسه
نفسك كل نفس خلافا للفراء حيث حذف كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة
لاه الاصل ليقيموا لا جواب للامر له استبعادا اه يكون القول سببا للاقامة وفيه ما فيه
اذ يكفي في الشرط توقف الجزاء عليه واه شاركه غيره في المعنى فيه كما في قوله تعالى

الشرط زيدت الهمزة لافتقارهم الى البداء بالمزيد واختصاصها بالمبتدا في الخبر مضمومة اذا كانت
فتحة اصلية بعد لاستثقال الخروج من الكسرة الى الفتحة والا مكسورة لاه التوصل بها الى الابتداء بالساكن
من طبيعة النفس فزيادة الهمزة المكسورة مناسبة للامر المطيع فيكون اسهل واسهر فزيادة غيرها
واه كاه في المضارع متحركا تركنه على حاله اي تركه المضارع على حالة عليه فخيفته حتى توازي
صيغة المضارع بحيث لا اختلافه بين صيغتيهما الا في نون الزوايد ولم يذكر تسكين الآخر لانه
سيذكر في بناه الاختلافة فيه بين البصريين والكوفيين فتقول من تضرب اضرب وزيد اضرب
ومن يقم اقم ومن يقعد عدو من تحاسب حاسب وهذا اي ما ذكرنا من استحقاق صيغة المضارع
ونزع الزايد على الوجه الذي ترتضيه قوله اي قول المصنف المتن وكذا كل ما كاه مشتقا على طريقة
افعل وفي كذا اشارة الى اضرب اي كاضرب كل ما يشتق عن مضارعة لطلب الفعل من الفاعل
المخاطب كاشتقاق افعل من تفعل واتما قيد بقوله لاحتمال ان يكون الامر له صيغة
اخرى وهو اه يكون على صيغة افعل ولا يجوز ارادته والا يخرج كثير من الاوامر واحترز بقوله مشتقا عن نحو زيد
على طريقة افعل من يخوز السفاة قلت ما ذكروه من الاصل في بناه كيفية اخذ الامر من مقرون
بام من زيد الثلاثي الرباعي من باب الافعال فاة ما بعد حرف المضارع ساكن وبعده كرة
وهمزة مفتوحة مقطوعة اجاب بقوله واما قولهم من يكرم اكرم بقطع الهمزة فاة الاصل في
تكرم تاكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم لاه حرف المضارعة سوى حروف المضارعة
من حروف الماضي بدليل جميع الافعال فوجب اه يكون الاصل كما ذكرنا فجاؤ بالامر على الاصل
المفروض تفاديا اي احترازا او تحاميا من تفاديه فلاه عنه كذا اذا احترز عنه وتحاماه
بذلك اي يجيء الامر على الاصل المفروض عن وقوع الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه
اي بين الامر المزيد فيه مثلا لو قيل من تضرب اضرب بكسرة الهمزة لم يعلم اه امر من تضرب الرباعي
او من تضرب الثلاثي فاة قلت فلم حذفوا ما بعد حرف المضارعة اجاب بقوله وانما حذفوا
الهمزة من المضارع في باب الافعال فرارا عن اجتماع الهمزة في فعل المتكلم وهو نقيل جدا فاة قلت
اجتماع الهمزتين لا كاه في فعل المتكلم وحده فقط لنم اه لا يحذف في غيره لعدم اجتماعهما
فيه فلم حذفوا في غيره اجاب بقوله وقد حذفوا الهمزة من الحكم اجرآه للباب على وتيرة الاطراد

ثم حذفوا حرف المضارعة تخفيفا بذكر الحذف من وقوع النون بينه اي بين الامر وبين المضارع ولا يحصل الفرق بسكون الآخر اذ قد يجيء المضارع ساكن الآخر بالجازم كقولهم اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فيبقى الفاء ساكنة واجتلبت همزة الوصل وابتديء بها فثبت من هذا انه تقطع المضارع فالخلاف هنا في الموضعين وفي شيء آخر غيرهما وهو اعراب الفعل عندهم بالاصالة لا بالمضارعة بناء على ما يقتضيه الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود في الفعل فاذا قولهم فاصحانا ذكر والي جواب الكوفيين بانا علة الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارع ثابتا كانت العلة الموجبة اذ المتبادر عند الاطلاق ليس الا هي ثابتة حال كونها سليمة عن المعارضة فيما لم يتصل به نون جماعة النسوة ونون التاكيد اذ ثبوت العلة الموجبة ليس الا في هذه الحالة وقد خفي هذا على كثير من المتصدقين على درس هذا الكتاب فقالوا الا ترى انه يقال فمتى كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا ولم يعلم ان هذا الوجه مزيف وانما نشاء عنهم هذا الجهل سليمة حتى بعد جزم وما دام العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا فكان اي فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكمها وهو الاعراب ثابتا لان ثبوت العلة يستلزم ثبوت الحكم ولهذا اي ولان علة الاعراب وجود حرف المضارعة كان قولهم ان كان الامر في قولهم فبذاك فلتفرحوا مثال من في قوله عز من قائل في بعض معاذيره ولتناء خذوا اي مضاجعكم ولتفوموا مصاكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة والماضي مبنيا بالاتفاق لعدم وجود حرف المضارعة محذوف في محل التزاعي وهو الامر الحاضر فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا معناه حذف حرف المضارعة سبب لانتفاء العلة وانتفاؤها علة لانتفاء الاعراب فحذف حرف المضارعة سبب لانتفاء الاعراب وهو المطلوب وبهذا خرج الجواب عن حمل الامر على النهي في الاعراب واه اجابوا عن جوابنا هذا بان عمل الرب مضمرا واعمال الجار ايضا كذلك واعمال الجازم بعد حذف المضارعة بعد جواب الامر قليل والدليل على الحذف كانه عين محذوف بخلاف اللام في الامر هذا لا يكون جوابا عنهم الا بعد الجواب عن اصلهم والاولى في الجواب ان يقال ان دخول على الامر الغايب يوجب اه لا يحذف اللام ولو كان الحذف كثيرة الاستعمال لما حذف فيما يقل استعماله قياسا على حذف النون فيما لم يكن دون لم يبن وحذف الالف في نحو لم يا لك دون لم ال

وحذف الالف والنون في لم صلحا دون لم فما بالا وحذف الهمزة في ويلمه دون ويل امه وايضا لو كان الامر كما ذكروا والتضمن الامر انما تكون مبنية كالاسم وليس لهم اه يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة التضمن كيف الفاعل فلا يقدر كما لا يقدر فيه الحرف ما جاء لمعنى ليس في اسم ولا فعل المعنى ما ذكره المصنف الحرف ما لا يكون الحديث عنه ولا عن معناه ولا يدخل السين وسوف وعني بها من علامات الفعل قالت في الحرف ما دل على معنى في غيره اي لا في نفسه والغير المضاف اليه لغير معادة اما اللفظ فمعناه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ آخر اليه او المعنى فالمراد بغيره تام في نفسه اي لا يحصل من اللفظ الا بانضمام آخر اليه فالحاصل انه لا يستقل بمفهوميته المعنى منه وبينات آت في بقوله وذكر اي دلالته على معنى في غيره لا تلائم الحروف باجمعها عرفت بحروف الاضافة كما ظن وصل جمع وصلة وهي السبب الذي لوصل الى المراد ورواط جمع رابط وهي الذي تربط شيئ بشيء تتلائى بها المعاني الاسمية والفعلية لولاها لما تلائمت بخلافها وتحقيقه اه الخ قد يكون افرادا وتراكيبا هو مدلول اللفظ بانفراده وقد يكون تركيبيا يحصل من اللفظ عند التركيب لكن مضاف اليه واه كان معناه عند الاطلاق الافرادي لا غير فالمعنى التركيبي يشتركه فيه انواع الكلمة اذ انه لا يحصل الا بانضمام الغير اليه واما المعنى الافرادي فيختص الحرف من بينها لانه لا يحصل بدون الانضمام باشتراكه الواضع في اول وضعه تنصيصا او دلالة على ما شهد به الاستقراء وهذا معنى قوله ولا عبرة بمفهوماتها على الافراد اي لا يتحصل مفهوماتها من الفاظها بدون ضميمة معينة ثم او ضمه بقوله لا يريد اه معنى فيه مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين كزيد كان في الدار وعلى هذا سائر الحروف جاء او غيبا فالتوسط بين كلمتين اعم من اه يكون لفظيا او تقديريا فاعتبره في هذا فانه موضع اعتبار ثم اورد على ايضاحه ايرادا على صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال لانا نقول في وكذا غيره من الحروف يدل على معنى لا يتحصل على الانفراد بل انا نقول اما في قد يدل على الاتصال وعلى يدل على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه اي الاتصال والاستعلاء والانتهاء كلها معان متصورة بانفسها لا يحتاج تصورها لا غير الى انضمام لفظ آخر اليه وفي وعلى والى يدل على المعاني المذكورة اي الاتصال والاستعلاء والانتهاء بضمائر ذكرت ينضاف بالمذكورة من ان في تدل على الاشتمال لا يدل لفظ الى اذ لا معنى في

انتهاء

لفظه ولكن عند انحيازها اي انضمامها يريد ان فيه تنزيلا على الاشتمال لا على الانفراد بل عند الجماد
الى الاسماء والافعال لفظا او تقديرا كنعم وبلى وما زيد وقد ولا يدل عليها دلالة الاستقلال بل
مشروط بحسب الموضع فيه دلالتها على معناها ذكر متعلقا اذ لا يصح اه يقال فيه واقع ولكن
دلالته على الاشتمال على طريقة الاستقلال المعنى ذكر كما يقال الاشتمال واقع فيه لفظ لم يدل
على معنى الاشتمال على الاستقلال لم يصح الاخبار عنه ولما كان لفظ الاشتمال يدل على معناه
بالاستقلال صح الاخبار عنه وعلى هذا اي وعلى حكم في سائر الحروف اي حكمه وهذا اي ما ذكرنا
ان الحرف معنى قوله اي المصنف المتن والحروف اداة بينها اي بين الاسم والفعل لا يكون حديثنا
ولا محدثا عنه وههنا سؤالان لا بد من التعرض لهما الاول ان كل عنادا واو اي وبعض وفوق
لا عزهك مما لا يجيء لانه لم يجز الوضع لاستعمالها الا بمتعلقاتها وصلاته غير مشروط في
دلالتها على معانيها الانفرادية واذا لم يتفق استعمالها الا بذلك الامر عارض لا يزيل له
ذوا بمعنى صاحب ويفهم منه عند الانفراد لكن وضعه له لغرض تام وهو التوصل به الى التوصيف
باسماء الاجناس فهذا هو الذي اقتضى ذكر المضاف اليه لا انه لم يدل على معناه لو ذكر دونه
غاية ما في الباب انه لا يحصل الغرض من وضعه وهو لا يستلزم عدم الدلالة اذ فرق ظاهر بين
عدم فهم المعنى وبين عدم فائدة الوضع مع فهم المعنى قيل واشكل منه نحو على وعن والكاف في
الآية اذ معناها في كلتا الحالتين واحد واجيب بوجوب الرقي في ذلك واه لم يقع اذ التفاوت
فيما جرأه للبابين على ما علم من لفتهم فيها وفيه تحمل الحكم اما الاول فاظهر اما في الكاف حرفا
واسما في زيد كعمرو وجاءني الذي كعمرو واحد فلحكم باه الاول والثاني حرف محض غني مستقيم
واما الثاني فلانه قاطع عن باه ذكر المتعلق مشروط فيها بحسب الاستعمال ولا دليل على ان ذلك
في احدهما بحسب الوضع وفي الآخر بحسب الاستعمال فاذا اردت حقيقة الحال في ذلك
فليكن هذه المقدمة على ما ذكرناك حتى يحصل لك الجواب الحق عن كل ما اورد من صورة النقض
وهي ان نظر الواضع في وضعه قد يكون الى خصوص اللفظ الخصوص المعنى وقد يكون الى
العموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به شخص بعينه وخصوصه لا يكون حقيقة فيه وقد يكون
الى عموم اللفظ الخصوص معناه باه بلاحظ امرا كليا يندرج فيه كثيرون الالفاظ كضع المشتق

وقد يكون

وقد يكون الى اللفظ الخصوص باه بوضعه ملاحظة امر عام لافراده الخصوصية تارة قد يكون
الموضوع له تلك الخصوصيات لكن بملاحظة ذلك الامر الكلي العام كتعيين لفظ هذا لهذا الرجل
ولهذا الفرس الى غير ذلك بملاحظة امر كلي وهو مفهوم المشار بالخصوص حتى اذا اريد به الخصوص
كان حقيقة ولا يراد به العموم اصلا فلا يقال هذا والمراد واحد مما يشار اليه واذ قد تحققت
فنقول الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوعي من النسبة كالابتداء مثلا كلي ابتداء
موجود بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه فالابتداء الذي للبصرة لا يتعين الا
بالبصرة فما لم يكن متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي في العقل والذي في الخارج وانما يتحصل
بالمنسوب اليه فيتعلق بتعلقه بخلاف الاسم فانه ليس وضعه للنسبة بخصوصها بل قد يكون
لنفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبة وقد يكون لنسبة لا بخصوصها كالابتداء
والفعل فانه لنسبة الحديث الى موضوع ما ففعل وعن والكاف مرادا بها علق وتجاوز ونشبيه
مطلقا من غير ملاحظة الخصوصيات اسماء مرادا بها كذلك خصوصيات اي بملاحظة خصوصياتها
حروف فلا تحل بيوه بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة فلا يحكم وتاينها اه الحرف
لا يكون حديثا ولا محدثا عنه جزء المخبر عنه اما اسم او حرف واياما كان يكون كاذبا اما الاول فلانه
لا يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه فيلزم التناقض واما الثاني فلان التحديث عنه بانه لا يحدث عنه
فبعض الحروف يحدث عنه وقد كان لا شيء من الحروف يحدث فيلزم التناقض الجواب عنه بمنع
بتمهيد مقدمة وهي ان التحديث عن الحرف اما عن لفظه او عن معناه الاول لجاز عنه بمعنى اللفظ
مع صفته او مجردا عنها او بغير مثل من كلمة ولفظة من غير مركبة والحرف يعم كل ذلك لا يخالف
عنه بلفظه او بغير لفظه والاستثناء في ان نحو في الحرف غير مقترن بالتاء والاول اما اراده يكون
بلفظ مع صفته ولا امتناع فيه ايضا كتوكيك مني من غير مني ايا ومجرد لفظه وهو ممتنع وانما
تمهد هذا فنقول المراد لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وهو مختار والشق الثاني قوله فبعض الحروف
يحدث عنه فتناقض قلنا لا نم وانما يلزم لو كان المراد من الحرف معبرا عنه بمجرد لفظ الحرف
وليس كذلك بل المحدث عنه معنى الحرف وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الحرف ولعلك تقول
لو صح ما ذكرتم لصح ما لا يحدث عنه لانه من حرف وكل حرف لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه

نقول لان التحديث عن لفظ مزلا عن معناه والاكاه الذي معنى وهو بط ولئن اعنت وقلت
معنى ما يحدث عنه بمجرد لفظ فقد حدث فيه عن معنى الحرف نقول احدث هنا عن معنى الحرف لا بمجرد
لفظ بل مع صيغته اسم فلا تناقض ولو قيل موضوع لمقتضة اسم من وجه وحرف من وجه فعدم
التحديث من جهة الحرفية والتحديث بعدم التحديث من جهة الاسمية فلا تناقض كما لا تخفى
اذ فاعل المنع قوله واذا قد عرفت ان كلا اي كل واحد من هذه الانواع الثلثة اي الكلم والفعل
والحرف تسمى كلمة فاعلم ان اي اذا اتلف من اي هذه الانواع الثلثة اسماء او اسم
وفعل سميا اي المؤلف من اسمين او المؤلف من اسم وفعل كلاما وجملة مركبة من هذه الثلثة
لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد دلالته على ما ذكر عليه مما ذكر فلذلك لا يكون كلام من هذين المؤلفين
نوعا من الكلام الا بعد الائتلاف وحصول الصورة الوحدانية بين الكلمتين لان الواحد لا يطلق
على المتعدد وسر شاه الجنس اطلاقه على النوع فاذا اما متعددين يطلق عليهما الكلام فدعت
الضرورة الى الائتلاف وجعله شرطا كما مر غير مختص لكونهما ملفوظين فنعم فرينة في الجواب
كلام والحيوان الناطق ينتقل ذهنا قديمة والجملة الشرطية ايضا فاذا الاحاجة الى تخصيص المدعو
بالقول الجازم كما لا يخفى قال الشارح اعلم ان الكلام وهو في اللغة يطلق على قيس الدوال الابعة لخط
والاشارة وما يفهم من حال الشئ مجازا وعلى التكليم كذلك وعلى ما في النفس من الحاجة التي يعبر عنها
وعلى اللفظ المركب افاد او لم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق
حقيقة الا على الجملة المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في النفساني وهو احد المذاهب
قيل هو حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخلاف
قالب ابن الحاجب والخلاف في مصدريته وعدمها مبني في مصدر الكتاب وفي الاصطلاح انما يطلق
على ما يحسن السكوت عليه من لفظ او فوذ اكم كلمة الاولا بد لها من تاليف المهملة والباقية
متماثلة في عدم تمكن لما كان القول واقعا في بعض المواضع على الرأي والاعتبار مجازا
شايعا كان حقيقة دون الكلم كان بيانا ما بالكلام اولى وذلك اي كون الكلام بحيث يصح السكوت عليها
لا يتاتى الا بعد الاسناد بينهما لما ذكرنا من ان الواحد لا يطلق الا على الواحد فالكلام ما يفيد
من الكلم المؤلفة على وجه الاسناد المستفيد على وجه يصح السكوت عليه كذا قال ولم اختصر

كيلا يذهب الى المفهوم هذا المشترك اللفظي وحدا هذه بن مالك حيث قال الاسناد مفيدا لاة المفيد مطلق
بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى وعلى المفيد فائدة جديدة من غني ما يدل على تعيين المراد فتحتاج تعريفه
ولما كان هذا التعريف لا يتضح الا بعد وضوح معنى الاسناد وعرفه فقال وهو اي الاسناد في عرفهم
اي اصطلاح النحاة يتدبر لا تضي اللغة الاضافة من السند ومن الاسناد باكسر عبارة عن ضم احد
الكلمتين الى الاخريين ولجميع الاقسام الستة المعقلة على وجه الافادة التامة خرج بقيد
قيد التوعين ولما كان مطلقة على المعنيين بالاشتراك اللفظي قرانه بقوله الاتي على وجه يحسن
السكوت عليه اي لا يفتقر في الافادة الى انضمام لفظ آخر منتظر لاجله افتقار المحكوم عليه
الى محكوم به وقيل هو الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه على الجزء الآخر فاورد عليه الجملة
الجزائية واجيب بتعميم المراد كما مر في بيانه خلل وايضا يرد عليه ما يرد على ابن مالك وقيل
هو تعليق خبر بمخبر عنه وطلب بمطلوب منه فاورد عليه نحو بعت من الالفاظ الانشائية
والاعتذار عنه باعتبار اصل الوضع واختار الاسناد ليعم الانشاء فدخل تحت الكلام نحو التمر
قوتا وكلام سادا وغالط وكلام رجلين والجملة الموصول بها والمضاف اليها وبعضهم اخذها
في تعريفه فقيد اخرجها والحاجة به وان اصطلحوا على سبب بتجوزه فيها والا فاصطلاحهم عبث
وبانبوا سببا كله مدفوع والاسناد اي الاسناد المعرف لا مطلق الاسناد لاة المعرف اذا اريد
معرفا كان عين الاول وسيما يدل عليه لا ينعقد بين الفعلين لاة الاسناد امر اضافي فلا يتصور
الا بين المسند والمسند اليه فلا بد ان يكون في كلام فيه مسند ومسند اليه فلا ينعقد الاسناد
بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ما لا ذا لا مسند اليه واما لاة العرض لا يقوم
العرض ولا ينعقد ايضا بين حرفين ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف واسم لما عرفت
اة دلالة الحرف ليست بدلالة المستقلة واغا هي اي واغاد لالته عند انضمامها الى الاسم
والفعل فلا يكون مسندا ولا مسندا اليه فبين الحرفين لا يوجد كلاهما وبين حرف واسم لا يوجد
احدهما وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا يرد النقض بالنداء لانه في تقدير الفعل ولا
بانه لو كان في تقدير لاحتمل الصدق والكذب ولجاز ان يكون خطابا مع ثالث لاة الفعل المقدر
كذلك مدفوع بمنع الملازمتين غاية ما في الباب انه اخبار في بعض موارد استعماله وهو غير

مستلزم لان يكون اخبارا في جميع موارده لم لا يجوز ان يكون من المعنى المشترك فالاسناد الصحيح انما ينعقد
بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص الذات اعم من الشخص والفعل هو الدال على المعنى
اي الحدث والنسبة اي نسبة الحدث الى موضوع فمعنى الاول الما ان يكون مسندا اليه والا لان يكون مسندا
فاذا الاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة لوجود تمام مقتضاه اي المسند والمسند اليه وكذا ينعقد
الاسناد الصحيح بين الاسمين لان الاسم وضع وضعا تاما ليسند ويسند اليه لكن بشرط ان يكون في
احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون دلالة على المعنى النسبي والدال باحدهما هو المسند وليس
في اسم فائدة وبهذا اي وقولنا بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل يفي قولهم ان الجزئين ابدا
يكون فعلا او في فعل اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعنى فعل ما يشتق منه كاه نحو قض زيد
اخوك اجاب بقوله وقد ينصبوا اي صرحوا اي او قعوا تنصيصهم وتصريحهم على ان زيدا اخوك في تاويل
مواخيك وعمرو غلامك مؤتمما لوكك كاه المهنى يكون بمعنى فعل قراءهم بمعنى فعل فعل تحقيقا
او تاء ويلا وتنبه بايراده المثالين على ان ما او ليهم من معنى فعل جاز ان يكون من لفظه كاه لا يكون
ويدل عليه تعلق الجار والمجرور بالجزئ الجامد وارتفاع الاسم بالفاعلية وانتصاب الحال بعده ولولا
انه ماول اعتق لما جاز ذلك كله وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور وروي ان اللائي
لم تؤول اعتق وانما جاز تضمنه الضمير ورفع الاسم بعده بدونه واستبعد البعد اطلاقه وعمل علاة
مراده الحكم بذلك في جامد عرف لسماه ما لا تفكاه لم يعهد من معنى الفعل كما لا قدام والجرئة والقوة لاسد
والجارة والحمرة للنار والحق اة التقييد تاء ويل والمشتق فاذا الحكم المذكور تنافي الاخلاق فيه ونقل
صاحب البسيط هذا القول عند الكوفيين وكذا ابن الحاجب حيث قال زعم الكوفيون اة كل جزئ غير مشتق
ما ولا اعتق ثم قال صاحب البسيط وهو دعوى لا دليل عليه وابن الحاجب يعتضد بما يحتاج اليه
فمن هذا اي تحقيق مفهوم الكلام عرفت اة الكلام يفتقر الى ثلاث شرايط احديها التاء ليفيد تحقيقا
كاه او تقديرا مثال الاول يخور زيد قايم ومثال الثاني اقوم فاة في تقدير انا اقوم والشرطية الثانية كون
التاء ليف بين الجزئين او بين اسم وفعل كما مثلنا المذكورين والشرطية الثالثة كون ذلك التاليف
التقديري او التحقيقي الكايئين بين اسمين او بين اسم وفعل على وجه الاسناد لا على وجه التقيد
او الاضافة او التقييد اعني التوصيف او غيره كذلك من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالتسكين

فيهما ناظر الى التركيب التقديري او غلام مضيفه بجرد زيد ناظر الى التركيب الاضافي او الرجل
الذاهب ناظر الى التركيب التقييدي وبعلمك في التركيب المزجي وقوله اي قول المصنف في المتن
اذا ائتلف اشار الى الشرطية الاولى وهي كون التاليف تحقيقا او تقديرا وقد احترز بها عن الجزئ
به اي بهذا القيد عن افراد الكلم اي مفرداتها من غير انضمام احديها الى الاخر وقوله لجملة اكلم وفعل
اشار الى شرطية الثانية وهي كون التاليف لاسمين او من فعل واسم وقد احترز بها عن الاقسام
الاربعة الباقية وهي التاليف لحرفين والتاليف لحرفين من فعلين والتاليف من حرف واسم
والتاليف من حرف وفعل وقوله وافادا اشار الى الشرطية الثالث وهي كون التاليف على
وجه الاسناد وقد احترز به عن التقييد والاضافة والتوصيف ونحوها فاة كلا منها احترز عنه لا
يسمى كلاما اعلم اة هذا التعريف شامل على العلل الاربع على ثلثة بالتصريح الحادية وهي الكلمات
اشار اليها بقوله اسماة اكلم وفعل والصورية وهي التاليف اشار اليها بقوله اة تالف
والغائية وهي الافادة اشار اليها بقوله وافادا واحده وهي الفاعلية وهي المتولف
بالدلالة الالتزامية دل عليها بقوله ائتلف لاة كل متولف لا بد له من متولف ثم لما اراد اة يبين
وجه المغايرة بالجملة اياما في التسمية وهو بحث آخر جعل تغايرهما للبحث الاول عنزلة تراخي
زمان فاستعمل ثم اعلم ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين يريد
اة النحويين كما سيجئ ما ائتلف من نوعي الكلمة على وجه الاسناد بالمعنى المذكور كلاما كذلك
يسمى هذا المتولف جملة على وجه الترادف بين النحويين ولا ينافيه تسميتهم بعض ما عرض
له عارضا بجملة دون كلام لاة الكلام في الخالي عنه على اة عدم اطلاق الكلام عليه بالمعنى
المذكور في محل المنع وشرط التراد ف الاتحاد في المفهوم لا في الانفعال فلا بد من وجه المخالفة
في الانفعال الذي ذكروا احدهما كلام الله دون جملة الله وثانيهما كلام صدق دون جملة
صدق وجمع الجملة دون الكلام الا يرى اة وزيدا يراد فتكه مع اة نحو عنه مستعمل فقه والجمل
اربع كذا قال الزمخشري والاصل ان يكون اثنين كما اعترف به في صدر البحث فاخذ ابن الحاجب
وصاحب اللب وابن مالك ذلك فقسموا الى فعلية وهي كرم الص والزمخشري الخفاً
اعتبارين آخرين وجعلا هما قسمين آخرين لها بيانه اة الجملة الفعلية ان تجرد فعلها

عن الشرط ولزوم الاضمار في قسم ... تضمن الشرط سموها شرطية وان لزم الاضمار فظرفية قال الشيخ وهذا الكلام والجملة لا يتأتى بدون الاسناد اذ هي الجملة بناء على ان الكلام والجملة شيء واحد فنقول ليس بدليل انحصار الاقسام الاربعة اذ المسند والمسند اليه اذا لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحيتهما لكونهما عليهما وجوهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ما ذكرت قال اي الكلام الذي عرض للمسند والمسند اليه فيه ما يسلب عنهما صلاحيتهما لكونهما عليهما هو الجملة الشرطية نحو ان جاءني زيد اكرمه فان الشرطية عرضت تاء تجيء زيد فسلبت عنهما صلاحيتهما لكونهما عليهما واوجهما الى جملة وهي اكرمه والاولى اي لم يعرض لهما ما ذكر العارض لا يخلو اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا ولا تقديرا او يكون المسند مؤخرا عنه اي عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا فالاول هو ما يكون المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم فالمؤخر لفظا او قايم زيد فالمؤخر تقديرا فان قايم وان كان مقدما لفظا فهو مؤخر تقديرا والاول اي ما لا يكون المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه لفظا ولا تقديرا لا يخلو اما ان يسند المسند وما جرى مجراه اولى فالاول اي ما لا يكون المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه لفظا ولا تقديرا فلم يسند المسند الظرف فالمراد بما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان فعل المسند فيه فعلا او اسما او اسم فعل مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثاني نحو قايم الزيدان ومثال الثالث نحو هيهات الامر ونحو ذلك من نحو زيد وما قايم الزيدان وشتان زيد وعمرو وعندك زيد والاول اي لم يعرض له عارض مذكور ولم يكن المسند مؤخرا عن المسند اليه ويسند مسند المسند ظرف او ما جرى مجراه هو الظرفية نحو في الدار زيد وما ممك بكاو نحو مثالين الاول للجار مجرى الظرف والثاني للظرف اعلم ان دليل الحصر مشتمل على التقسيم والتعريف باعتبار الذات والمفهوم فلما كان اعتبار الذات يعني ليل هكذا جاء بالضرورة فلا تترتيب المن فقدم الشرطية ثم الاسمية ثم الفعلية على الظرفية وخلاف ترتيبه في لبابه وكم خالف طريقة المسلوك في آخر التقسيم وليس لها جدوى واعلم اذ ذلك اهمامه بشأن الجملة الفعلية حيث خالف غيره من النحاة في ذلك حيث جعل اقايم الزيدان وهيهات الامر من الجملة الفعلية لهذا غاية ما ذكره الشارح

ولا يخفى ما فيه والاولى اه يقال انما اخرت في الاربعة لانها الفاكهة في اولها ظرف او ما جرى مجراه كانت ظرفية والا فاكهة في اولها اداة شرط كانت شرطية والا فاه وجب تقديم المسند على المسند اليه لفظا وتقديرا كانت جملة فعلية والا فاسمية فالظرف وجودية محضة والاولية عدمية والشرطية والفعلية وجودية وعدمية فقدمت الظرفية وتاخرت الاسمية وتوسطت الشرطية والفعلية والشرطية اقل عددا فلذلك قدمت على الفعلية هذا بحسب التعريف واما بحسب التقسيم فتقدم الفعلية لانه مسندا فعل اما لفظا واما معنى وهو اصل في الاسناد والاصل في المسند اليه الفاعلية وتقدم الاسمية لانها بمنزلة الجزء من الشرطية وتقدم هما الظرفية على الشرطية لانها ينا سبها في عدم الاحتياج وان ريد في لبابه الشرطية على اعتبار تحقق صورة الجملة فيها لفظا واما في الظرفية تقديرا وقد يكون بعض فتحقق صورة الجملة فيها اظهر فلها اعتبار اه اعتبار يوجب التقديم فاخذ المن فقدم واعتبار يوجب التاخير فاخذ ان ... فاخر فاه قلت هذا مناقشة في المثال تقديره اه هذا المثال للظرفية غير مستقيم اذ قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء وتاخيره لتاخير والظرف المقدم عليه اغنى عندي مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها اي هذا المص الفهيم المنصوب لعندي على تاء ويل الجملة جملة ظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الذي سد مسد الفعل فتره دفعا لطن من قال الظرف المستقر سمي بذلك لانه مقدر بمستقر وليس بل لكون ساد مسد الفعل فكانه استقر في موضعه والمراد من الفعل اما فعل اعم مطلقا او فعل مطلق مطلقا والا يرد كون العامل مذكورا نحو فيها زيد فانه مستقر عنده لان الاستقرار هنا بمعنى الكون وثمة بمعنى السكون بعد الحركة اذ الاستقرار جعله بمعنى الكون ارادة لامر اللغة ولامر الاصطلاح غاية انه يناسبه بالاداة ذلك ليس على سبيل الوجوب بل الغاء حذف سد مسده واعطى حكمه والا فلا وعلى كلا التقديرين فالتفوه خلافه وقيل المراد من الظرف المستقر ما يكون جزء من كلام اي يكون له محل من الاعراب والتفوه خلافه وهو ظاهر لا يخفى جفاة مزاة لا يعتد على احكام الاشياء الستة التي هي المبتداء والمفعول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي حاكون كل منها ثابتا قبله او اعتقد على احدها والتاء اي المعتد عليه يعلم جعلها لنفي الكلام العاقع بعده عمل كل فعل في قلم

وهو الرفع وفاقا لآة الظرف المستقر هنا اي في صورة الاعتماد لنيابته عن الفعل يعمل عمله لانها
وقد اعتضد اي يقوي بالاعتماد وفي بعض النسخ وذلك وذلك بناء اعتماده بالمثال نحو قولك
في الاعتماد على المبتداء زيد في داره عمرو فآة في داره ظرف مستقر وقع خبرا لزيد فيقوي به
فرفع عمرو بالفاعلية كما رفعه حصل النايب عنه الظرف وفي الاعتماد على الموصوف نحو جاءني الذي
في الدار اخوه فآة في الدار ظرف مستقر وقع صلة للموصول فتقوي به فعمل في آخره عمل ما ناب عنه
وهو الرفع وفي الاعتماد على الموصوف مررت برجل في داره كتاب فآة معه ظرف مستقر في محل الجر
لكونه صفة لرجل فيقوى به على عمل الرفع في كتاب وفي الاعتماد على ذي الحال لعيت زيدا عليه
جبنة وشيء فآة عليه ظرف مستقر وقع حالا من زيد فاعتمد عليه وبه يقوي على عمل الرفع
في جبنة وشيء وفي الاعتماد على حرف الاستفهام اي في الدار اخوه فاخوه مرتفع بفي الدار لاعتماده
على همزة الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها ابوه فآة فيها لما اعتمد على حرف النفي وهو
ما اعتمد على رفع ابوه بالفاعلية وجه الاعتضاد اما في الاول فلان المبتداء يقتضي الحكم عليه
بشيء واصله في العمل فيرفع كانه فعل وينجح رايحته واما الثاني فلانه يقتضي الموصول اذ يكون
صلته جملة مشتملة على حكم معلوم واما في الثالث والرابع فكاني المبتداء واما في الخامس فلان
الاستفهام حري بان اذ يكون عن الاحكام واما في السادس فلان النفي متعلق بها بالذات واما الاول
وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة كاين قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو اما
يكون حدثا او غير حدث اي المصدر او غير مصدر فالاول اي الظرف الغير المعتمد على شيء قبله
الواقع بعده غير حدث لا يعمل في الاسم الظاهر بعده الكاين غير حدث عندنا صحابنا بل ارتفاعه
اي ارتفاع ذلك الاسم الظاهر بالابتداء والظرف المقدم عليه محتمل الضمير وهو اي الظرف
المقدم عليه مع ما تضمنه الظرف من الضمير مرفوع المحل بالخبرية لذلك المبتداء نحو عندي مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم اي عند اصحابنا وفي الظرف المقدم جملة وهو عندي ضمير له
وهو اي الظرف معه اي مع ذلك الضمير واقع خبرا لمال اي المال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم
بعده اي بعد الظرف الغير المعتمد بالفاعلية حال كونه مثله اي مثل ارتفاع الاسم بالفاعلية
اذا اعتمد اي الظرف على شيء فانهم لا يشترطون لعمله اي لعمل الظرف الاعتماد على شيء قبله

كما لا يشترطونه اي الاعتماد لاعمال اسم الفاعل والمفعول وافقهم اي الكوفيين الاخفش
مثالي المثالين اعني في اعمال الظرف هذه مسئلة واعمال الصفات هذه مسئلة اخرى من غير
اعتماد متعلق باعمال وهذا اي ما ذكرنا من ان آة الظرف الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم الظاهر
بعده عندنا ويعمل عند الكوفيين والاخفش مثالي كما آة اللام الواقع بعد الظرف الغير المعتمد
غير حدث فآة كان ذلك اللام حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وآة لم يعتمد الظرف
في محل النصب على الحالية اي حال كونه غير معتمد على شيء لانه كما آة اداة شيء على الفعل لانه حدث
بموضوعه جزاء مفهوم الفعل بخلاف ما كما آة جامدا سواء كانت ذلك الحدث لفظا او معنى فولك
اي بياء وقوع الحدث بعده قولك يوم الجمعة الخروج وانا مك ما الوقوف في الحدث لفظا آة
الخروج حدث وقع فاعلا ليوم الجمعة والوقوف ايضا لانا مك ومنه اي ومن وقوع الحدث
بعد الظرف الغير المعتمد قولنا ومن اياته انك ترى الارض لآة التقدير ومن اياته رقودك
وقولنا ومن اياته آة تقوم السماء اذ التقدير بقيام السماء في الحدث معنى ولذا فضلت
عما قبله فتقدير الحدث في الاول بواسطة آة المثقلة وفي الثاني بواسطة آة المخففة وعند
الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد بزيادة الظرف اذا لم يعتمد على شيء منها
لا يكون عاملا في الواقع بعده حدثا او غير حدث فارتفاع هذه الاسماء وهي الخروج والوقوف
رقودك وقيام السماء عنده اي عند الخليل بالابتداء لا بالظرف وهو اي ما ذهب اليه
الخليل من ارتفاعه بالابتداء اقرب الى القياس مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تقليل الاقسام
وهو اقرب الى الضبط ولآة الابتداء عامل باتفاق الحصيين والا فليس الابتداء عاملا
على الاتفاق لآة فيه احتمالا كثيرة سنقف عليها في باب آة انه وانما تلخص هذا الاصل
فنقول قوله عندي مال جملة ظريفة عند الكوفيين والاخفش لما عرفت في المقدمة آة الظرف
يعمل فيما بعده وان لم يعتمد وعند البصريين جملة اسمية لآة الجزاء في الظرف وهو عندي مع ما
تضمنه من صيل المبتداء جملة عندهم لكونه مؤولا بالفعل نحو استقر وحصل دون اسم الفاعل
وقد ذهب قوم الى آة المقدر اسم فاعل وهو مختار ابن مالك بناء على آة الاصل الجزاء الافراد
وآة تقدير الاسم صالح لجميع المواضع بخلاف تقدير الفعل فآة قد يكون في موضع يكون تقدير الفعل

ممتنعا نحو انا عندك فزيد وجئت فاذا عندك زيد فانه دليلا على ان الفعل مقدم بقوله بدليل
وقوع صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة والظرف لا يكون جملة الا لكونه
متعلقا بالفعل ويلزم من هذا ان يكون متعلق الظرف في محل النزاع الفعل لان تعلقه بالفعل التعلق
بين نفس الامر والا لزم ان يشرطوا في الصلة خلافا لما في نفس الامر فاذا يكون متعلقا به
في محل النزاع وعلى كلا المذهبين اي مذهب البصريين ومذهب الكوفيين او الجزء الثاني عندنا
على مذهب البصريين لانه ثاني في الرتبة واما كان او لاني الذكر جملة ظرفية بلا شبهة اعلم ان
كلام الشارح المحقق يدل على ان اسم الفاعل مع فاعله جملة عند الكوفيين لان عندهم متعلق
باسم الفاعل فاذا كان عندهم مع فاعله جملة يكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لان جملة الاول
مرتبة على جملة الثانية وسيصرح عن قريب انه مع الضمير ليس بجملة وهل هذا الا تناقض

قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا قال الشارح اعلم ان الجملة كما تقوع
مقام المفرد اما للحاجة اليه توسيعا للعبارة في التعظيم والتنزيل ونحو ذلك من الفوايد التي يتكفل بها
علم المعاني فيقدر في محلها اعراب المفرد الواقعة هي مقامه الضمير المنفصل للجملة والمنفصل للمفرد وهو
اي تقدير اعرابها في محلها المعنى بالتشديد بعض المراد من قوله اي تقوم المفرد فتكتسي اعرابه محلا وقوله
اي قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابها في محلها بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ
نحو زيد ذهب ابوه فزيد مبتدأ وذهب اخوه جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية على معنى انه
لو وقع موقعه ما يظهر فيه الاعراب لدفع وقدمها على الجملة الاسمية لانه اد اخر عن الاسناد الذي باعتباره
كون الجملة جملة وزيد اخوه ذاهب فزيد مبتدأ واخوه مرفوع بالواو ومبتدأ ثان وذاهب
مرفوع على انه خبر مبتدأ ثان والمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسمية محلا على المعنى المذكور على الخبرية للمبتدأ
الاول وقدمها على الجملة الشرطية لانها منها بمنزلة المفرد من المركب وبكان تقطع بشاكر فانه بكر مبتدأ
والجملة من حرف الشرط وقوله وجوابه جملة شرطية في محل الرفع على الخبرية له على ما ذكرنا من المعنى
وقدمها على الظرفية لانها جملة بلا خلاف بخلاف الظرفية كما ستقف عليه ان شاء الله وخالد في الدار
فانه خالد مبتدأ وفي الدار محلا الرفع على الخبرية على المعنى المذكور فقولهم في الدار جملة عند اصحابنا
لم يستقر استقرارا بناء على ما ذكرنا آنفا من دليل وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين هو لان

التقدير

التقدير فيه مستقر عندهم واما اي مستقر وهو اسم الفاعل مع الضمير المستكن فيه الراجع الى خالد
ليس بجملة على ما سنبينه ذكر في موضعه ان شاء الله وقد بينها اي ثلثة المواضع الستة الخبر في باب
ان وهو مشتمل على الحروف الستة انّ وأنّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ فاعتبرت معها بفتاحي
الجمل الاربع اخبارا على سبيل الانموذج ومناسبة لطيفة فانّ وصلها الجملة الفعلية نحو انّ خالدا
ذاهب ابوه فزيدا اسم انّ وذاهب ابوه جملة فعلية مرفوعة المحل على الخبرية لها على ما هو دابه
في تقديم الجملة الفعلية على عينها وأوردها ايضا على ان المفتوحة نحو بلغني انّ عمرا قد ذهب
فانّ عمرا اسم انّ وقد ذهب اخوه محلها الرفع على الخبرية لها وهي مع اسمها وخبرها في محل
الرفع على الفاعلية لبلغني ايما على انه لا فرق بينهما في افادة التاكيد والتحقيق واوردها الثانية
في خبر كانّ نحو كانّ عمرا واخاه راسدا ما على دابه واما كانّ من الالفاظ التقديرية في كانّ زيدا كعمرو
انّ زيدا كالاسد واوردها الجملة الفعلية في جزء كان نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء لانه لا يجيء
الا بين كلامين مختلفين نفيا او اثباتا لا يكونان اللذين الحكم الثابت على التحقيق في الفعل واوردها
الجملة الشرطية في جزء ليت نحو ليت زيدا ان تاته تكرمه فانّ زيدا اسم ليت وان ياته تكرمه
المجموع جملة شرطية في محل الرفع على الخبرية لليت لان التي والشرط مناسبة ظاهرة على انه
مر ذكره في الجملة الظرفية فاذا اوردها خبرا للعل فقال لعل زيدا في الدار فانّ زيدا اسم لعل
وهو في الدار خبرها وثالثها اي ثالث المواضع الستة الخبر في باب كان نحو كان زيدا قام ابوه
في الجملة الفعلية او كان زيدا ابوه قايم في الجملة الاسمية او كان وزياده نقطه يشاكر في الجملة
الشرطية او كان زيدا ما مكث في الجملة الظرفية فهذه الجملة منصوبة المحل على الخبرية لكان وقس عليه
غيره من باب كان ورابعها اي رابع المواضع الستة المفعول الثاني في باب حسب نحو حسبت زيدا
قام ابوه وابوه قايم اواه نقطه يشاكر او اما مكث وهذا بيني قوله على ما تقدم فهذه الجملة
منصوبة المحل على انه مفعول ثان لحسبت وحكم هذه الثلثة اي الخبر في باب ان والخبر في باب كان
والمفعول الثاني في باب حسب حكم جزء المبتدأ لانها في الاصل خبر المبتدأ ثم لو خل عليها هذه الافعال

مل

برجل اعجبني كر مر في الجملة الفعلية او مررت برجل ابوه كريم في الجملة الاسمية او مررت برجل اة تراه اعجبك
حسنٌ في الجملة الشرطية او مررت برجل في حسبه شريف في الجملة الظرفية فهذه الجمل التي هي محل الجر على الوصفية
لرجل ونكرة وانما وسم الموضع الذي وصفة النكرة اذا الجملة لا يقع صفة الا بعد نكرة لوجوب التطابق
بين الصفة والموصوف تعريفًا وتنكيرًا والجملة بعد نكرة تكون خبرًا شيئًا لا انشائيًا فيها ما ينافي الحمل
كالفعل والاة وصفيتها باعتبار الحكم ولهذا اشبكت منها المفرد شبكة من الحكم لا من الاسم وسمي
المحض نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم فيكون نكرة ولذا كانت نعوتها لا يكون الا نكرة
لما ذكرنا من وجوب التطابق بينها وسادسها اي سادس المواضع الستة الحال سميت بذلك لما ان صاحبها
وتمام ابحاثها في الباب اة لكن اة اشارة نعرض هنا ببعض ابحاثها المتعلقة بهذا الموضع فنقول اما قولنا
الاولى في قوله اعلم اولا اة الحال لاستغناء صاحبها عنها اي صاحب الحال عن الحال فانت تصير اة
الحال سوف سماعي وثبوتها لم اي لصاحبها في حال دون حال اي لعدم تقرره بانه ثبت له في حال
دون حال وبيانها فضلة يتم الكلام بدونها بحيث لم يثبت لها اة يكون ركنا من الكلام الاصلي ابدًا
لم تتعد اي الحال بصاحبها اة كذلك الاتحاد الذي بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف هذا
مع فاعله جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية لاة قوله لاستغناء صاحبها مع المعطوف فانه تعليل لقوله
لا يكون الا متقرا او قع في النفس وذلك الاتحاد مفعول المطلق واذا لم يتحد الحال بصاحبها كما يتحد
الصفة بالموصوف والخبر بالمبتدا فاقتضت الحال ذلك اي لعدم اتحاد المذكور اة يؤكد شجته اي
عرة الالتباه اي الاختلاط بينهما اي بين الحال وصاحبها قال الجوهري الوشيجة عرة الشجرة بزيد
معدرة ميمي ربط وذلك اي اقتضاء زيادة ربط عندكونها جملة او وصفة هذا الكلام لازالة توهم
يورد وهو ان ما ذكرتم يقتضي زيادة الربط في اخوات الجملة كانت او مفردة فما زاله باة ذلك هند
كونها جملة واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظي المفرد على نسبة وتعلق بناه اي في
المفرد معنوي لم يتقرا اي كلف تعلق آخر اي تعلق لتعليق بزيادة ما يدل على الربط لفظا وتحقيقه
اة الاعراب علامة يستدل بها على ثبوت وصف في الكلمة مقتضاه لما استعرف ان تعلق الفعل
او ما اشبهه بالاسم الممكن بوجه سبب لثبوت ما يقتضي الاعراب وهو كونه معقولا ليس للحق
مرخا يستدل نصب علامة ظاهرة تستدل بها على ما علية فظهرة النصب هنا يشعر في غير

احتياج الى امر آخر باة بينها نسبة وتعلقا معنويا لا تتم به الغرض فلا يحتاج زيادة الربط
بخلاة الجملة لفقداة ما يدل على التعلق المصنعي فيها فافترقا والثانية قوله ثم اة بالفتح عطف
على اة الاولى اي ثم اعلم اة الحال اصلا واسلوبا ونصبا في الاستعمال ملحوظا اي ظاهرا مستقيمًا
من التعب وهو الطريق الواضح ويقال الجبة اذا مرت مرورًا مستقيمًا والفرق بين الاصل والنهج اة
الاصل مدلول الدليل والنهج مدلول الاستعمال للعرب واما الاسلوب والنهج فهما واحد فذكرهما لمزيد
رعاية التجمع اما الاصل فنواة يكون صفة منتقلة اي في شانها الانتقال من الوجوب الى العدم
دالة على الحدث والتجدد كاسم الفاعل والمفعول فيمتنع جاءني زيد طويلا اة الطول معنى
منتقل وكذا قعيدها واسوة الآباء ويل اللهم لفظة يقال متصلة بالاستعاذة في الاكثر لينفي الاثم والخطأ
الحاصل بينفي الكل واثباته والواقع خلافه نحو جاءني اوجاءني القوم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني خذني
يا رب اة كلامي الاول عيني تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند السامع كانه قال
ايها السامع اعلم اة له عوائد ليشهد على كلامي اذ حق وانشاء صدق واصله يا الله امنا اي اقصد
لنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه وانتصل به فصار اللهم
اذا قصدتها او لا ينبغي له الانتقال كما في الحال المؤكدة فاة اتيانها اما للدلالة على دقم وشفقة
لازمه نحو جاءني ابوه عطوفا فاة عطفا حال مؤكدة او للاشعار بالخصلة التي دلت عليها الحال
وهو ما فخر نحو انا قاتم جوادًا او تفخيمها نحو انت الرجل كاملا او تحقيرها نحو انا المكين رجلا
او تمديد نحو انا الحاج سئالا كالدماء والعامل فيها محذوف حذفا لازما مقدرا بعد جزء الجملة
الاسمية فتقدير المثال المذكور زيد ابوه احقُّ عطوفا وكذا الكلام في غير اذكاة اصل الحال ما ذكرنا
فلا يتصرف بها على صيغة المجهول واذكاة من باب الانفعال الذي يلزمه التزوم لتقدينه بالهاء
التي هي مجرورة في محل الرفع على الفاعلية لذلك فليس فيه ضير عن ذلك الا مقارنا بتاء وبل
يرد على الاصل كما في الصفة الثابتة نحو جاءني زيد اسوة على تاء ويل لها في الصفة الثابتة باة
ماكاة اواسه او ابيضّ ثم صار لعرفي او مرضي فيكون كالصفة العين الثابتة فانه لم يكن
ثم حدث وفي الاسماء الجامدة العاصية حالا عن تاء ويل لها بالمشتقة نحو زيد باعلى تاء ويل سبوبا له
وارجاع الضمير الى الحال المؤكدة وتاء ويل لها بتاء ويل يرد عليها الى اة يكون صفة منتقلة واة كانت

ممكنا الا ان مرجوح واما النهي في الانتقال فهو ان يستعمل مثبتا المقاطبة حرف نفي ولا يمتنع وقوع
الصفة الدالة على النفي حالا فذلك لان المنفي في الحال انما هو تعرف السامع الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العامية اي الجهال وكلام المولدين وهم
العرب الذي ولدوا في العجم وبالعكس يقال جاءني زيد غير راكب والتالية ثم آه بفتح الهمزة
ايضا عطفا على آه الاولى ايهم اعلم آه الجملة الواقعة موقع الحال التي سيقت مساق هذا الاول
والنهي آه كانت صفة منتقلة دالة على الحدث والتجدد عادية عن حرف نفي جرت مجرى المفرد
في استغنائها عن رابطة يجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق اما بانتفاء
او بانتفاء احدهما فانها اي تلك الجملة الحالية المنحرفة عن هذا الطريق يتوسط ما يدل على الربط بينها
اي بين الحال وبين صاحبها حقيق اي جدير بحرف او به يتعلق الجار والمجرور في قوله يتوسط ولفا
تمهد هذا اي ما ذكرناه من القواعد الثلثة فنقول اما الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فانحرفها ان تصدر بما يدل
على الربط وهي واجبة لها بتاء ويا الرابط الواو والواو موضوعة للافادة فيجيء الجمع وكون العطف مسلوبا
عنها لا يخرجها عن كونها رابطة بين الحال وصاحبها كما لفاء بين الشرط والجزاء لكونها مفرقة عما هو اصل
الحال اعني التقدد والانتقال لكن الجملة الاسمية في الامر العام اي في جميع احوالها من حيث هو هي ظاهرة
احتراز عن شيء واذ كاد بعض في الامر الغايب يكون احترازا عن الجملة الاسمية التي جزاها غير فعل او اسم
فاعل عامل او غيرها غاية ما في الباب آه الدوام في الجملة الاسمية التي جزاها غير فعل او اسم فاعل غير في
الجملة الاسمية التي جزاها احدهما نحو جاءني زيد وغلامه مركب وقد يحذف في الندرة نحو كلمته فوه
الى في ورجع عوده على بدئه استغناء عنها بالضمير وقالوا فاه الى في على الحال بمعنى مشافها على
آه فاه لم نايب عن مشافهته بمعناه عند كثر اصحابنا واما الكوفيون فهم ينصبونه باضمار جاء
او ملاحقا كافة قيل كلمته جاعلا فاه الى في وعوده مبتداء وعلى بدئه خبره والمبتداء مع خبره جملة
اسمية في محل النصب على الحال بدون الواو وقد يروى منصوبا اما على المفعول به على رجوع كما يجيء
لازما يجيء متعديا نحو اثنى رجعك الله اليك طائفة منهم على ما قال الانباري في الاضداد او على الظرفية
على معنى رجعني الطريق الذي جاء منه على ما قيل في القماء ونحو قولك عمرو لو اجتناه الذل
اي ظالمته مآب اي رجوع عام لهم رجل الى جعفر لهم رجل ايضا سربالهم اي قميصه لم يمزق

سربالهم مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبر والمجموع جملة اسمية وقعت حالا بلا واو
او وتمزيق الستر بالكناية عن الطعن لانه مزيطعن يمزق قميصا المعنى ولعل اظلام الليل الذي
يمنع الناظر عن النظر واخفى الخصم المحارب عن البصر حاب عامر الى جعفر ولا يرجع طرفه
الى المنظور اليه الا آه لم يمزق سربالهم في مضايق الحرب ولم يكدر حاله بانواع الطعن والضرب
هذا ما ذهب اليه صاحب الكشاف وهو يحكى عن الفراء اما مذهب الجمهور فهو آه انفراد
الضمير في الجملة الحالية ليس بنادر بل هو كثير فيقيد بل هو في بعض المواضع واجب وذلك
اذا عطفت على حاله كقوله تعالى اوهم قائلون وقال ابن مالك عندي آه انفراد الضمير اقوى
من انفراد الواو والا يرى آه يوجد بينهما وبين المجرد والنفت وقيل اذا كان الجزء في الجملة
الاسمية اسما مشتقا متقدما لا يجوز دخول الواو عليه وآه تاخره جائز وهو مذهب ثالث
لآه الحسن الاخفش وعلى هذا المنوال استقر الحكم وهو آه الحال عن زيد ربط حقيق لفا
كانت الجملة الاسمية الحالية منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له فحمل الواو اخرا بعد على قوله
وعلى هذا الحكم اذا كانت منفية آه ليس الحكم ما ذكر بل الحكم آه الواو هنا لانحرافها عن اصل
الحال لانها اسمية وعن نهجها في الاستعمال لانها منفية او وجب بحبر قوله الواو والمفضل عليه
محذوفة اي من الواو في الجملة الاسمية المثبتة الا ترى ان لا يكون الحال مشوكرة نحو هو الحق لا شبهة
فيه فآه لا شبهة فيه جملة اسمية منفية وقعت حالا مشوكرة لآه الحق هو الامر الثابت
الذي لا يسوغ انكاره فلا يكون فيه شبهة وقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه
وهو آه لا ريب فيه حال مشوكرة لآه معنى ذلك الكتاب ذلك الكتاب الكامل وكامل بالغ
لا شبهة فيه وبقية الوجوه آه لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك وآه جملة مستانفة
لا محل لها من الاعراب والاولى آه قوله الم الى هذا المنتهين جملا اربعة مستقلة تقرر للاحق
منها ما تقدم ولذلك لم يعطف واحدة منها فالم جملة دلت على آه المتحدي هو المتوالف من الحروف
التي يركبون كلامهم منها وذلك الكتاب جملة ثانية لجملة التحدي بآه الكتاب المنعوت بغاية الكمال والاعجاز
جملة ثالثة مقدرة لذلك الكمال ينفي الريب عنه لانه لا كمال اعلى مما للحق واليقين وهو دي للمتقين مما يتقدم
مبتدء جملة رابعة اكدت كونها حقا لا يجوم حوله الشك وكل واحد منها يستتبع ما يليها استتباع الدليل

واذا لم يوجد جريان عليها فلا يجب فيها الواو نحو جاءني زيد لا يركب بدون الواو وجاءني زيد وهو
يركب بالواو وقوله ومالنا لا نؤمن بالله ومالي لا اعبد الذي فطرني وقول الشاعر يمضوا ولا يردون الدواهي
وغالهم وقول آخر ولواة قوما لا رتماع قبله دخلوا التمار دخلها لا العجب وقوله تع واستقيما
ولا تتبعاه بالتخفيف وقول الشاعر حقاني مصوب وهو والله فابن اجيدعم لا اجيدا فادني
من ذيي وتوعدوني وكاه وما نهيي الوعيد وقول آخر اكتبها لورة البيض ايا ولقد كاه ولا
يدعو الاب وكاه اي فعل الجملة الفعلية ماضيا فذلك اي كما الفعل الذي فعلها مضارع منفي بـ لم
اي يجوز الامران تركه العامل ورد ها على اصل الحال والواو لا خراجها عن تهمة في الاستقبال مثبتا او منفيا
اي لا بد فيها من في الماضي لانتفاء هم في الظاهر الجمع بين لفظي الماضي والحال من قد ظاهرة او مكانت
او مقدرة مثبتا حال من الضمير المجرور المتصل بفي الا لفكاه بعدا لما نحو ما لقيتها الا اكرمني وهذا مذهب
الفراء وابو علي وابي عبيدة المبرد وجماعة من المتاخرين ورده ابن مالك وقال ولمن دعوى مجردة
لا يقوم عليها حجة لانا لا نسلم التقدير ولا نسلم في وجه قد مع الفعل المذكور لا يدعي في نهم
بد اذا لم يوجد وفق المحذوف المقدر بثبوته اه يدل على ان لا يفهم بدونه والتقدير المستغنى عن قد مثبتا
عنه دلالة السياق عليه فلهذا اختاره وكذلك اي كما انه لا بد فيه من قد مثبتا لا بد فيه من حروف النفي
اذا كاه منفيا لفظا او معنى فحي لا يكون جاريا على ما قبله من الحال التي هي حال كونه منفيا فظ وانما
في حال كونه مثبتا فلانه لا كاه لا بد فيه من قد التقريبية ليدل على المقاربة وكاه قد حرفا وفي التقريب ففي
لنفي الاستقبال كانه حرف نفي بهذا الاعتبار ولم يوجد استعماله في الكلام مثبتا بدون حرف نفي نحو جاءني زيد
قد ركب بدون الواو الا في قد ركب بالواو وقوله تع او جاءوكم حصرت صدورهم اي ضاقت قلوبهم
عن قتالكم وقتال قومهم وهم الذين عاهدتم اي وقد حصرت وقول الشاعر عرفتها دمية الصبح
قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل وقوله تع انى يكون لي غلام وكانت امراتي عاقرا
وقول الشاعر فحيث وقد نضت لقوم ثيابها الذي اليسر البسته المفضل وعلى هذا الكلام قولك
في الماضي كنت لسعيد في امر كاه اي انا كاه امر قبيل تنازع العاملين يفنيني السعي والا يغنيني
بدون الواو وكاه يفنيني التسجي بالواو ولم يكن الماضي المنفي معنى فكانه لما دخلت المضارع
المنفي فحكمه كحكم كاه فتاة العهن في كل العهن من لم تزل لين بدعجب العالم لحظم وقال الآخر

الدليل ينا فيه انه تعالى لا بد وان يعلم الاجناس المتحدي بهم حيث انه مرسل من كلهم وقد عجزوا عن معارضته
لستفتح مما انا البالغ حد الكمال واستلام ذلك ان لا يثبت الريب بالطرف والا يلزم ان لا نقص مما يقرب به
الشك والريب والالهي مما يتوجه ذلك الغيب والكاه كذلك كاه لا محالة لهذا المعنى فهنا اي
في الحال المؤكدة المنفية لا يسعها واو يتوسط الواو وهي الحال تامة التعلق بصاحبها بل جيت الحال المؤكدة
مجردة الخبر لان الحال المؤكدة عبارة عن ثبوت وفهمت من فحوى الكلام لو سكت عنها وهي كونه لتحقيق
الجملة وبقيان ذلك قال ابن الحاجب اه يتضمن مضمونا جزئيا جملة اسمية هو صاحبها في الحقيقة فتفعل الفاء
هنا اي في حال المؤكدة كتفعل اي كتفعل الفاصل بين العصا وملقفها اي تقفها وهذا فعل يجري بين تحلك
واجنبي بين المتحدين غاية الاتحاد ففيه اشارة الى غاية القرب بين الحال وصاحبها هنا واما الجملة الفعلية
الواقعة حالا فلا يخلو اما ان يكون فعلها مضارعا ماضيا او لم يقترن باحد الامرين اي في وقوعها هذا
الموقع اي موقع الحال لكونه طلبا غير ثابت في نفسه فمحال خبر لقوله اه يكون ثابتا لغيره وهو ذو الحال
خلافا للفراء نحو تركت عبد الله تم البيت وغفر الله له وقول ابي الدرداء وجدت الناس اجناد تغلف
ومن لم يحوزه يؤول بما يكون اخبارا وهو مقول فيه وكاه فعلا مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا
او منفيا واذا كاه مثبتا فهو دليل على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وبجرده عن الاثبات والا يجوز
الواو نحو جاءني الامير تقاد الجنايب جمع جنيبة وهي الدابة التي تقاد والتركب بين يديه واذا تقاد
الجنايب جملة فعلية فعلها مضارع مثبت وقعت حالا من الامير لا يجوز بدون الواو ووجوبا لانه لتجرده الحال
المجردة التي دخول الواو عليها كالتقائل بين العصا والحائها كما سبق ولذلك وجب تاء ويلما وقع حالا
بالواو وبما يخرج عن الاتية كقولهم قمت واصك عينه حكاه الاصمعي وقوله خطا خشنت اظافيرهم
نحوت وارهنهم مالكا على الاصح الا لفا قصد باعتبار لطيف كما قال الشيخ عبد القاهر من ازالة الواو من
الحال بالعطف فاة الاصل صكت فعدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية وقيل الاوكد اذ واو الحال
ضرورة وليس بسديد لجيئه مثلها في التنزيل كقوله تع لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اي وانتم تعلمون ولم يوجب ابن مالك القراءة عن الواو لانه اصدق بقد واذا كاه منفيا فقد جاء
فيه الامران الواو وتركه لورودهما اي لورود كل منهما الفعل المضارع الواقع حالا حي على اصل الحال الدال
على الحدوث والتجدد الدالين على الانتقال دون تجرده في الانتقال لعدم استعماله في الكلام مثبتا

فقالت له العينا سمعًا وطاعة وصدقنا كالدر ما يشقب اقوالك الآخر لاتاء خذيه باقوال الوشاه
ولم لذب واه كثرت في الاقاويل وقول الآخر بات قطام للحظ دومقه منها بوصل والانجاد سيما
واما الجملة الظرفية الواقعة حالا فالظرف فيها اما ان يكون عاملا فيه في الحال المتكون فيه اي
في الظرف اي في اسم نظرف بعده اي بعد الظرف اما الاول فنحو ان يكون الظرف فيها عاملا فيه في
الحال فيغيره والبتة لاخراطها اي الجملة الظرفية بحسب الظاهر في سلك المفرد عند من يعتد العامل
في متعلقه بل هو مفرد عند بعضهم لكونه متحدا بالكلام عندهم على ما سبقت اليه الاشارة في بيانه
الجملة الظرفية الواقعة موقع المفرد نحو جاءني زيد على فرسه وما جاءني منه بالواو فما قوله وكلتا
وهو اذا يكون الظرف فيها عاملا فيه اسم مظروف بعده فاعل فيه الواو وتركم نحو جاءني زيد على كتفه
سيف او وعلى كتفه سيف وفكك اي جواز الامرين لا يتجاذبها الضمير المتكن راجع الى ما
والبارز الى الجملة الظرفية من شبهي الجملة بياه لما كانا ظرف مستقرة في محل النصب على الحال منه
الاسمية بالجر على البدلية او بالرفع على الخبرية اي لعدها الاسمية او بالنصب على المفعولية اي اعني الاسمية
والفعلية عطف على الاسمية لفظا ومعنى تبيناه واصلة على سبيل اللف والنشر فقوله لفظا
متعلق بقوله الاسمية لانه الظرفية شبه الاسمية من حيث اللفظ لاشتمالها على الاسمين ومعنى متعلق
بالفعلية لانها شبه الفعلية من حيث المعنى لتعلقها بالفعل المقدر فالشبه الاول يجذبها الى
حكم الجملة الاسمية وهو الواو والشبه الثاني الى حكم الجملة الفعلية وهو تركه الواو اذ لا فاكاه
منها صنيع ذي الخال لما لم يكن قالوا وقال الشيخ عبد القاهر في المقتصد الاولى ترك الواو
اكثر والمختار تقدير اسم الفاعل اكثر التقدير بفعل ماض مع قد جايز لا بفعل مضارع لما
الاول فلعدم رجوع الحال حينئذ الى اصل في الافراد ولهذا اكثر مجيئها بلا واو وما الثاني فلقلة
قليل واما الثالث فلزوم امتناع مجيئها بالواو وفي الكل بحث واما الاول فلان الواجب اذ يكون
مشابهة يقتضيها اختيارا لا فرق في الحال على المنصوص دون الجزء والنعت واما الثاني فلانه لا وجه الى
ذكر قد واما الثالث فلانا لم اد التقدير بالفعل المضارع موجب امتناع الواو والجواز اذ يكون
المقدر عند وجود الواو والمضارع لا يدري ان التقدير بالمفرد جايز مع انه لا يوجب امتناع
الواو فالحق ما ذكره الشارح واما الجملة الشرطية فلا يكاد يقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد

ان تسئل يعط على الحال اي على تقدير ان يكون يعط حالا بل الوارد فيه ذلك اي جعلها حالا لا يجعل الجملة الشرطية
خبرا عن ضمير المبتدا العائد عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسئل يعط فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة
هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزء من تلك الجملة الاسمية الحالية ولعل التنوين في
عدم وقوع الجملة الشرطية بتمامها موقع الحال الجملة الشرطية لتصدرها بالحروف المقتضي لصدر
الكلام وهو اذا الشرطية لا تكاد ترتبط بشيء قبلها بهذه الجملة في محل الرفع على الخبرية لاذ وبه يتعلق
قوله لتصدرها على وقت اذ الاوقات الا في وقت اذ يكون هناك اي في الشيء الذي قبلها فصار قوله
ومزيدا تقضاء لذلك اي لارتباطها بشيء قبلها كما في الجزء والصفة فاذ الخبر عنه لعدم استقلاله
عن الجزء لانا الكلام انما ينعقد بهما ظاهرا كون احدهما بدون الآخر يصير في النفس الجملة اعني يصير في نفسه
ويتعلق به قوله لعدم استقلالها تماما وقع بعده بياه لما في قوله ما اينه لفي صلوح اي شيء تام الصلاحية
وهو اعني ما فيه في محل النصب على انه مفعول ليصرف لذلك اي لكونه خبرا بخلاف ما الم يكن اذ
ذلك كالانشاء فانه لا يصح اراه يقع خبرا وكذا اي كما الخبر عنه الموصوف يصرف الى نفسه لعدم
استقلاله عن وضعه ما فيه ادنى شيء من صلاحية كونه صفة له تما وقع بعده لما بينه اي
بين الموصوف وبين الصفة من الاشتباك اي الاختلاط والاتحاد المعنوي بحيث انها جعلا
شيئا واحدا في عيني موضع كينه بخلاف الحال فانها تنفطع عن صاحبها جدا
اي انقطاعا حتما ولذلك سموها اي الحال فضلة فلم يسوغوا فيها ما سبق انهم لم يسوغوا
وقوعها حالا الا بعد ما ابرزوها اي اظهروها في معرض الجملة الاسمية التي ليست بتلك
المثابة اي بمثابة الجملة الشرطية في عدم الارتباط فاذ قلت ما ذكرتم عين صحيح بتمام
مقدماته للتحلف في قولك اكرمك زيد وان اساء اجاب بقوله نعم قد وقعوا الجملة
المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة
اي الجملة المصدرة بحرف الشرط التي اخرجوها عن حقيقة الشرط فاوقعت حالا لم يجز ان
يعطف عليها ما ينافضها ولم يعطف والا لتركه الواو ومستمر فيه نحو ائتيك ان اتيتني
واكرمك ان اتيتني فانه ان آتيتني جملة شرطية وقعت حالا بعد ان خلع عنها معنى الشرط واستمر
في مثله تركه الواو والا نه عطف عليه ما ينافضه اذ لا يخفى ان التقييض من الشرطيتين

وهما اذا آتيتني وان لم تاء تنبي لا يبقيان على معنى الشرط لامتناع ذكك لتاديته الى الجمع بين المناقضين
لانه اكاه كل من الشرطين المتناقضين مستلزما لارتفاع الآخر لاستلزام وقوع ما جعل شرطا للوجود
وقوعه لاجتماع النقيضين او نقول تحقق المشروط من حيث هو مشروط يستلزم تحقق شرطه فلو اراد
كاه الفتح ونقيضه شرطين لاجتمع النقيضان وهكذا ينبغي ان تقدر هذا الموضع ولا يلتفت الى
ايقال الاداة الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتياه المخاطب تحقق اتياه المتكلم واذا انتفى اتيتني
فلو كاه اتياه المخاطب علة لاتياه المتكلم يلزم وجود الاتياه وعدمه فظاهر انهما لا يبقيان على معنى
الشرط وقيد اداة الشرطين باتياه على معنى الشرط لجواز ان يكون شيء واحد لازما للنقيضين كما هو مبين
في شرح المفتاح للمص والحق انه لا يبقى معنى الشرط حال عدم اعتبار خصوصيته اذ الوفاء ببيع
وقوع المشروط على جميع التقادير فيؤول المعنى الى التسوية بل يتولاه الى معنى التسوية المقتضي
الدال عليه متساويا وسيا وي بناء على ان الاصل الافراد او ما هو في حكمه وكل منهما لفا وقع
حالا لا يستتم فيه ترك الواو وخطر ان الاولى تركه الواو مستتم فيه وهو المط ثم اراد ان يبينه
بما له نظير من كلام رب العزة فقال كالاستفهام في المتناقضين الواقعين فيه نحو قوله
عاذنت لهم ام لم تاذن لهم والمستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم فان المفسرين ذكروا بان الهمزة
وام جردتا على معنى الاستفهام لمجرد التسوية كما جردتا عن معنى النداء لمجرد التخصيص في قولهم
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة يريد جريهما هذا على صورة الاستفهام والاستفهام كما جرى ذلك على صورة
النداء والاذاء واما الا وهو لم يعطف عليه ما ينا قضه فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك واداه لم
تاء تنبي واكرمك وايا آهنتني فان كلا من واداه لم تاء تنبي واداه آهنتني جملة شرطية وقعت حالا
من كاه الخطاب المحذوف جريا عن حقيقة الشرط وسماها بالواو لئلا توهم الالتباس بالشرط حقيقة قيد
للشرط لا لقوله التبس وفي ايراد المثالين تنبيه على انه لا بد من الواو منفية كانت او مثبتة
هذا مذهب الجمهور وقد ذكر الجزري في مسايله العشر ياداة الواو وهنا اي فيما لم يعطف عليه
ما ينا قضه للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير في الاول اداة آتيتني واداه لم
تاء تنبي وفي الثاني اداة لم تنبي واداه آهنتني ففي التقدير الواقع حالا الشرط المتناقضان لا الشرط الواحد
محتجا نقض على الحال من الجزري بان الشرط الواحد لا ينافي عن معنى الشرط لعدم عطف المناقض

فلا يقع وقوعه حالا لاداة ح للمستقبل لعدم انسلاخه عن معنى الشرط والمستقبل لا يقع حالا فلا يقع
الشرط الواحد حالا فاذا دخلت الفوقية اي جعل الواو للعطف وهو مع المعطوف عليه المحذوف
شرطا متناقضا فحينئذ يقع حالا لكن لم يخل زاده يكون شرطين متناقضين ملفوظين او
شرطين متناقضين مقدرين بحذف احدهما لدلالة الثاني عليه والجواب عنه اي عما ذكره الجزري ظ
فان الجملة المصدرة باداة لم تجعل حالا الا بعد انسلاخها عن معنى الشرط ولو كاه كذلك اي فاذا كاه الامر
كما ذكرنا من انها لم تجعل حالا الا بعد الانسلاخ لم يبق لاداة دلالة على الاستقبال كونه دالا على الاستقبال
لازم كونه للشرط واستفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين
حالا انخلعا عن معنى الشرط مع انه يحتاج الى تاء ويل فليجز ذلك في الشرط الواحد وليس الانسلاخ
بسبب العطف حتى لا يوجد بدونه بل بقصد الحالية وهو حاصل عطف المتناقضين او لم يعطف قصدي
الفرق انما يرد عليه في الاول عطف المناقض وفي الثاني الواو وعلى انه قوله اي قول الجزري اداة
المستقبل لا يقع حالا ممنوع اذا سئوال آخر بعد التسليم تقدير وليتني سلمنا انها عن معنى الشرط عند
عنها واداة دالة على الاستقبال لكن قوله اداة المستقبل لا يقع حالا اداة ثم انه لا يقع حالا الا اصلا فنوع
اذ يقع وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاء ويل منه مسئلة الكتاب اي الكتاب سيبويه واي
اي تلك المسئلة مررت برجل معه صقر صايدا به غدا فاداة صايدا مستقبل التقييد بغدا وقع
حالا من رجل على ضرب من التاء ويل وهو انه وقع موقع ما هو حال عن التحقيق اي مقدر الصيد
غدا كما في قوله تعالى فادخلوها خالدين جواب قسم مذكور او محذوف على اختلاف الاعتبارين فيه بالحق المجد
لهم ما شاء الله تعالى عاقبة العزة بالمشيئة او تعليقا للعباد او اشعارا بانه بعضهم لا يدخل الا بمؤنة
او بغيبة او كما يتم لما قالم ملك الدنيا والبنيه عم لاصحابه آمنين حال من فاعل لتدخلن فالشرط
مقرون محققين دونكم ومقدرين حالا بعدها او من فاعل المتكلمين مع انهما مستقبلان على ضرب
من التاء ويل وهو انهما واداة كانا حاليا لظاهرا الا اداة الحال التقديرا وقع موقعها فتدبر ان تدع
بقوله اي مقدرا التعليق والتقصير على معنى مقدرا بعدم التعليق وبعدم التقصير فوضح مسئلة
الكتاب وفي كلام رب العزة اداة المستقبل لا يمنع وقوعه حالا في الجملة واداة ثم انه لا يقع حالا الا
من غير تاء ويل فلم لكن لا يجديك نفعا لجواز وقوعه على ضرب من التاء ويل كما قرعت بي سمعك

وزيادة التقدير وقعت على انه حاصل جواب اما جوابا منعيا وتسليميا لاجوبة ثلثة منع اداة حرف الشرط
هنا للاستقبال والتزام اداة الشرط الواحد جايز وقوعه بطريق الاولوية وتسليم انه للاستقبال ومنع عدم
وقوعه حالا كما توهم فهذه اي المواضع المذكورة من خبر المبتداء والخبر في باب انّ والخبر في باب كاد والحال
الذي باب حبذا وصفة النكرة والحال هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف ان الجملة فيها تقع موقع المفرد
ليست بمقصودة عليها بل وراءها اشياء اخر منها كالمشبهة من المفعول الثاني في باب اعلمت وهو كالمشبهة من
المفعول الثالث في باب اعلمت وهو كالمشبهة من المفعول الثاني في باب علمت نحو اعلمت زيدا عمرا
شرف ابوه او ابوه شريف واداة ناديته يا كذا او عنده مال فاداة هذه الجمل كلها منها في محل النصب على انه
مفعول ثالث لاعلمت ومنها اي من الاشياء الاخر خبر الذي لتلقي الجنس نحو لا رجل شريف ابوه على
قياس ما تقدم من ايقاع الجمل موقع خبرها اياه يقال لا رجل ابوه شريف واداة تاء تنبيه يا كذا او عنده مال
فاداة هذه الجمل في محل الرفع على الخبرية لله وهو كالمشبهة في خبر باب انّ لاداة اعمالها اياه تشبيها لها بها
ومنها اي من الاشياء الاخر خبر لا المشبهة بليس نحو ما زيد ولا رجل قائم ابوه على قياس ما تقدم
في ايقاع بقية الجمل موقع خبرها كاداة يقال ما ابوه قايم واداة نزع يعبيك عندا او عنده مال فاداة هذه
الجمل منصوبة على الخبرية لما او لله كالمشبهة من خبر باب كاد وتجمع هذه المواضع الستة
التي ذكرها المصنف والثلاثة التي ذكرها الشارح بقوله انما تقع موقع المفرد لفظا كانت جملة
للابتداء قبل دخول العوامل اللفظية وبهذا شامل لخبر المبتداء فقط او بعده اي بعد دخول العامل وبهذا
شامل للمواضع الستة اي الجنس في باب انّ وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر باب كاد وخبر ما ولا المشبهتين
بليس والمفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت او صفة للنكرة او حالا بهذا موضاه
فكملت المواضع التسعة وقد يظن انه منها اي من الاشياء الاخر التي كالمشبهة الجمل المضاف اليها
اسماء الزمان والمكان قوله الجمل منصوب لكونه اسم ان واسماء مرفوع لكونه فاعل المضاف نحو
يوم يقوم زيد بدا اضافة اسم الزمان التي الجملة الفعلية واذ الخليفة عبد الملك في اضافته الى
الجملة الاسمية ولعل هذا الظن بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذا الموضع هي الجملة الحقيقة التي لا تكون
في معنى المفرد بل واقعة موقعه فالجملة الحقيقة هي الجملة التي تكون جملة ولفظا ومعنى والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان ليست جملة حقيقة اذ هي جملة في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية

لا تقع مضافا اليها لان الاضافة من خواص الاسماء فاذا كانت الجملة المضافة اليها جملة حقيقة كانت
الاضافة لما غير الاسم لان الجملة كما انها ليست بفعل ولا حرف كذلك ليست باسم لا لفظا ولا معنى بخلاف الجملة
المجازية فانها وان لم تكن اسما لفظا لكنها اسم معنى فيكون الاضافة اليه الاسم في الجملة ولهذا
اي ولاجل ان الجمل المضاف اليها جمل في اللفظ لا في المعنى قالوا اداة المضاف اليه مثل هذا الموضع
اي في موضع اضافة الزمان والمكان الى الجملة هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون جملة مجازية
لا جملة حقيقية فصل فيكون في ما ضيفه ما يدل على الاسم الاول قال الشارح والسبب في اشتراط الضمير
في هذه المواضع لفظا كقولك زيد ابوه قايم او تقديرا كالذي بين الشرطين فيفيد على جواز حذف الضمير
اذا كان معلوما وفيه كلام طويل الذيل اطنبي لقوله والسبب لكنه يجوز اداة يفقل عنه فنبه عليه
بقوله اذ لولا ذلك كانت الجملة منقطع التعلق عما قبله بالكلية يريد لم يبق لها تعلق اصلا
لا بالذات ولا بالرابط لم تعلق شيء بشيء اما بذاتها او برابط فاذا فقدا لم تعلق بينهما اصلا فلا تصلح
اي تلك الجملة خبرا او وصفا او حالا له اي لما قبلها فاداة قلت هذا اي اشتراط الضمير في الجملة الواقعة
في هذه المواضع يشكل بالجملة الحالية عن الضمير لفظا ومعنى نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة بل كل جملة ابتدئت بالمبتداء معنى نحو قل هو الله احد
على احد الوجهين فاداة قيل الضمير اما الثالثة فيكون الخبر الله لعدم عايد والما سيأتي عنه اي الذي
سألتم عنه فهي يكون الله خبرا وأحد بدلا عنه او خبرا ثانيا يدل على مجامع صفات الجلال كما يدل
الله على جميع صفات الكمال بدليل يا دوي اداة قريبا قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه
وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وهذا الملائم لتحقيق نقض اجمالي تقدير ما ذكرتم من الدليل على
اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في مثل هذا الموضع غير صحيح بتمام مقدماته والا لما تخلف في
هذه الصور قلنا كلامنا باشتراط الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد لا في كل جملة وقعت موقعه
اولا وما ذكرتم من الجملتين اي الجملة الحالية والجملة الخبرية على ضمير اداة والقضية غير واقع موقع
المفرد فلا يرد علينا نقضا اما الجملة الاولى فغير واقع موقع المفرد فلاداة الحال المجردة عن ضمير صاحبها
لا يكون الا جملة والحال المفردة لا يتجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول جاءني زيد راكبا هو مثلا فالجملة
الحالية عن الضمير غير واقع موقع المفرد اصلا بهذا ما ذكره في معرض البيان كانه شكل رابعي فيكون نتيجته

اي لانتهابيان المكنى عنه بالضمير واه كانت الجملة عبارة عما كني عنه بالضمير فهي اي الجملة هو اي ما كنى
عنه بالضمير نحو الذي قام بحري فوك زيدا خوه كنى عن الخبر وهو المبتدء فلا يفتقر اليما يصل بينهما كما
لايفتقر اليه قولك زيدا خوه كه اعلم اه هذا الكلام منك لم يمكن اه يجعل على مذهب سيبويه لايرى التاء ويل
في الخبر الجامد فلا ينافيه قوله فيما تقدم زيدا خوه كنى في تاء ويل مواخيك فيكون ذلك شبها لذلك
الظرف بما هو حال عن الضمير على اه كون في تاء ويل مواخيك لابد ان يعود على اه فيه ضميرا والذاهب الى
التاء ويل المذكورة اه ما يتكنى فيه الضمير لابد واه يعود على المضمر المنسبق وايضا فذكر التاء ويل
لايوجب اه يكون فيه ضمير لعدم الفينة واختلاف قاعدة مقدرة عندهم وهي اه الضمير لايتكنى
الا في المشتق فثبت اه الاضمير فيه فيصح التشبيه قوله وستري ذلك مبتدء خبره وعذ بياه
هذه الاشياء اي خبر المبتدء والجهذ في باب اه والجهذ في باب كاه والمضمر الذي في باب حسبت وضيفه
التاكد والحال بالتفصيل وقوع الجمل الاربع هناك اي في هذه المواضع اذ ليس في الكتاب اي في المتن منه
اي من ذلك التفصيل عين اي ليس ذلك التفصيل بعينه مذكورا فيه والا اي ليس ذلك مذكورا
على وجه يستغنى منه ولقد صدق اه شاه في هذا الكلام حيث او ضح في هذا عن المباحث الكثيرة
المتعلقة بالجمل الاربع الواقعة في هذه المواضع على وجه ليس عينه مذكورا في المتن والا على وجه يستغنى
منه ولما كان من شان المصنفين الطالبين للايجاز اه يجملوا كلامهم ويتركوا بيان حكمه اشار
اجمالية لاقتضاء التفصيل الى خلاف ما قصد وان شاء اه شاه حيث اه يفصلوا تلك الجملات الواقعة
في متونهم اشتغلوا بتفصيل وقوع الجمل في المواضع الستة التي اشار اليه المصنف اجمالا ولكن لما
توغل فيه وارتكب الطويل عينه ولا الزم في الكتاب فيكون آتيا بفعل مرضي من وجه غير مرضي من آخر
استعذر عن فعل نفسه بعض الاستعذار فقال وهذا اي وعد المصنف بيانها لا بتفصيل وقوعها هناك
الذي يبسط من بسط العذر اذا قبل من عذره اي بعض عذري في بسط الكلام اي نشر من بسط
الكلام اذا نشره في هذه المواضع فيكون من على هذا الوجه تبعيضية وحمل الكلام على هذا
اولى من حمله على الزيادة لانها هناك خلاف فيه بخلاف التبعيض ولا تقف فيه اذا التفصيل الواقعي
على المنوال المذكور محل الاستعذار عن مجموعه كان محل القبول التفصيل الكائن على المنوال المذكور فتبصر
المقدر عنه لم يحصل من كون وعد المصنف بالبيان لا بالتفصيل قادرا وعاجزا قابلا فقال وقد ثبت

فالجملة لايكون حالا مفردة وهي ليست بعطف بل بالمطابقة الجملة الحالية عن الضمير لايكون واقعة موقع المفرد وهو
ضمير لانم فلا يحتاج كلامه عليه بل على اه ذكر هاتين المقدمتين لبيان الدليل المضمر الذي يثبت المدعى تقديره
لو كان ما ذكرتم من الجملة الحالية عن الضمير واقعة موقع المفرد كان في الوضع حال مفردة مجردة عن ضمير
ذي الحال كائن التالي بلا اه الحال المجردة لايتجاوز عن كونها جملة لا بين الافراد والتجرد تنافيا ولذا
لايقال جاءني زيد ركبا عمرو مثلا وهذا تقديم مناسب لهذا الموضع لكون في الملازمة بحث لانا
انما نمنع اه لو كان الحال مفردا موقع تلك الجملة وهو ممنوع وانما الجملة الثانية اي وانما الجملة الثانية
من الجملتين المذكورتين اعني الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان غير واقع موقع المفرد فلا اه ضمير الشان
لايخبر عنه بالمفرد البتة لانه كناية عن الجملة فاذا اجنبر عنه بالمفرد يكون مخالفة لوضعه من غير داع
الى ذلك واذا كان ضمير الشان مما لايخبر عنه بالمفرد فالجملة الواقعة خبره لا يكون واقعة موقع المفرد
فالحاصل انا قد سلمنا اه الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع فلا
يلزم من حكمنا هذا اه كلما هو الواقع في هذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد لاه المهملة او الكلية لايتكون
الاجزئية ثم اه قلت سبب اه هذه الجملة غير واقعة موقع المفرد لكن الجملة من حيث اي جملة مستقلة
بنفسها منقطعة التعلق عما قبلها فلا بد من ضمير يصل بينهما فالسبب في جواز خلو الجملة الحالية عن الضمير تقول
ثم السبب في جواز خلو الجملة الحالية عن الضمير حين يجري الظرف لانفقال الشبه بينه اي بين الظرف
وبينها اي بين الجملة الحالية ولهذا قالوا اه لها شبها خاصا بالمفعول فيه الا يرى انك لو قلت
آتيتك والجيش قادم كاه المعنى آتيتك هذا الوقت اي في كلمة تقدير قولنا جاء زيد اليوم جاء
زيد فيه فاذه لايكون بيانا لهيئة الفاعل او المفعول بل بيانا لزمانة صدوره الفعل عن الفاعل ووقوعه
على المفعول على انه في تقدير اتيتك موافقا قدوم الجيش ويؤيده اه سيبويه شبه واو الحال باذ وقد عما
بها من حيث اه ما بعدها لايكون الا جملة كما بعد اذ والظرف لايفتقر الى ضمير عايد منه الى ما تقدمه لشدة
اتصاله بالظروف فكذا ما جرى مجراها من هذا مذهب الجمهور وقد اجاب ابن جني الى تقدير الضمير في مثله
فالتقدير في المثال المذكور آتيتك والجيش قام وقتها اتيتاني واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
فانما جاز خلوها عن الضمير بل وجب لانها اي الجملة بعد عبارة عما كني عنه فيه محل الرفع على انه
قايم مقام كني والضمير المجرور عايد الى الموصول وبالضمير تعلق بكني وبياه له عطف على عبارة

بحذف المفعول قصدا للتعميم والاقتصار هنا اي في تفصيل وقوع الجمل عاريه وموقعه خلافا عزما الاصل المنتخب منه
وهو المفتاح قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل الاعراب لغة اما الاحالة يقال
اعربت الدابة اذا هالتها في مرعاها واعرابها اي احوالها او التغيير مزاعربت الشيء اذا غيرته واما
التغيير يقال اعربت المعدة اذا غيرتها والابانة واما ازالة الفساد وقد ذكرها ثلاثتها بقوله ومنه
واما سمي الاعراب لانه يبين المعاني المقصودة من الكلام ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته
اذا بين لم اوضحها ايضاحه للمعاني المقصودة بقوله الا يرى انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون
فلم تعرب لم تعرف امتعجب انت من احسانه ام نافٍ انت الاحسانه عنه لم مستفهم عما هو الاحسن
متعلق باحسن من الاوصاف والاعضاء بياه لما تقدم الاخبار دلالة المقتضى الاستفهام عنها الاعن
اصحابها يريد بهم انه لما لم يعرف لم يعرف جواب هذا الاستفهام فاذا نصبت زيدا بينت انه المراد عنده اي
من هذا القول التعجب عن احسانه واذا رفعت زيدا فانما اردت انه المراد عنده بنفي الاحسانه عنه واذا جررت
زيدا علم ان المراد عنده الاستفهام بما هو الاحسن عنه من الاوصاف فيزول الالتباس وتبين المقتضى
اعلم ان الظاهر من هذا التقدير ان المراد من المعاني المقصودة النفي والتعجب والاستفهام ويجوز ان يراد
بالمعاني المقصودة المعاني العارضة عند التركيب اي الفاعلية والمفعولية والاضافة بيانه انك اذا قلت
ما احسن زيد بالسكون لم يعلم انه زيد فاعل احسن او مفعوله او مضافا اليه له فاذا رفعت تعين
انه فاعل فيكون المراد بنفي الاحسانه عنه واذا نصبت تعين انه مفعوله فيكون المراد التعجب واذا
جررت تعين انه مضاف اليه فيكون المراد الاستفهام وقيل انه ما خوذ من عربت معدته اذا فسدت
واعرابها اي ازالة فسادها فالمراد بالسلب واتما سمي الاعراب بهذا لان ذكر التقدير اعرابا لانه الاكثر
كما تري في المثال المذكور اذ الفرق للبس اي الالتباس المقتضى بغير المقتضى والا فلا يحتمل الكلام على
خلاف المقتضى بهذا هو معناه اللغوي واما معناه الاصطلاحي فقد اختلف العبارات فيه فمنهم
من عرفه بما يجيء على كونه امرا معنويا او منشاؤه الاختلاف في المعرب فمن جعله
المعرب الذي لم يشبه مبنيا الاصل جعل الاعراب الحركات او الحروف والاختلاف حكمه ومن جعله
ما اختلف آخره باختلاف العوامل جعله اختلاف آخر باختلاف فلذا ذهب الاولون الى ان مثل
زيد قبل العقد مبني لسكون بناء والآخر الى انه معرب لسكون سكون وقف ومنهم الزمخشري

والمعنى

والمعنى دليل انه لو بني لحذي به حذو كيف اين ولم يحمل التقاء الساكنين عفو كما يحمل في اين
ولذا بني على الحركة وايضا لو كان مبنيا لكان بناؤه اما لازما او عارضا فان كان عارضا لزم
ان يكون فيه شيء جعلة مبنيا وليس فيه ذلك والا لكان معربا في الاصل وان كان لازما يلزم ان يكون
معربا اصلا لان ما كان بناؤه اصليا لا يزول بالعارض فظهر ان الاعراب ليس بسبب ان يحصل
في المعرب بالفعل فليس مرادهم به الا انه لو اختلف العوامل في اوله لاختلف آخره وبهذا يندفع
كثير من الاسئلة منها ان الاعراب في جاءني زيد موجود دون الاختلاف ومنها خروج ما
هو لازم وجها واحدا كالاسماء المنصوبة على المصدرية دائما ومنها لزوم كون مثل يا زيد معربا حال
البناء ومنها لزوم ان لا يكون الاختلاف في الماضي او الحال اعرابا فلا يكون اسبابا للعدول عن جعل
الاعراب اما معنويا وكذا قولهم انواعه رفع ونصب وجر لانها معان هي انواع الاختلاف
فضلا عن الطعن فيه بانه وهم وقولهم حركات الاعراب وحروف الاعراب وكذا التناسب
بين المعرف والمعرف دليل واضح على كون الاعراب الاختلاف المذكور دون الحركات وعدم
تعرض الثاني لهذا البيان مع انه جديد به كانه لتوقفه منه هنا ثم تعرضه لبيان القيد
فقال واما جعل الاعراب الاختلاف آخر الكلمة دون اولها واسطها فلان الاعراب كما عرفت
علم احوال الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل يفصح عن قوله
بقوله حيي كيف ثم بعد ما قلت فهل صرفتنا عن كيف ولان الاختلاف تغيير والآخر
اقبله لاحتماله الحركات والسكون دون الصدر والوسط على انه لا يوجد في كثير من الكلمات
وقيد اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر نحو قولك
اخذت من زيد بالسكون ومن ابنك بالكسر ومن الرجل بالفتح وكذا في آخر نحو اخذت وكم
ابنك وكم اخت وكذا في مد بالحركات فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحروف
وكذا الامر وكم لاحظ لها من الاعراب آنا ولا حظ وانما الثالث فلانه ولان كان الا انه مبني
والمبني لا حظ له من الاعراب المعتبر وانما الحركة في نحو من وكذا بكم وهذا مد لالتقاء
الساكنين قوله وما في آخر الف لا يظهر فيه الاعراب قال الثاني اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية
والجمع على حدها اي على حد التثنية احترازا به عن الجمع التكسير فان حكمه حكم المفرد اما ان يكون

وجوه الاعراب هو تضاعف الثقل لانه فى الحركة لانه عروضها هو الحطب المسلم فلا يوجب تركك
الامر المهم وان كان ما قبله ساكنا فهو جرى مجرى الصحيح فى تحمل الحركات الثلث سواء كان ما قبلها
حرف صحيح او حرف علة لحصول الاجحام بالوقف على السكون فلما حصل فيه ذلك الاجحام زال
ما ذكرنا من الاجحام فحركت لانه الاصل لانه لا بد لها قوية وقد وهن وهنا لما ذكرنا والا انما سكن
ما قبلها فارقت الالف لزوال المدة ح فلا يمتنع من الحركة لما انه ذكرنا ان الالف فى كونها مدة
نحو هذا ظبي وكرسي بالرفع ورايت ظبيا وكرسيا فى النصب ومررت بظبي وكرسي فى الجر
وهذا التفصيل مخصوص بالياء لانه ما قبل الالف لا يكون ساكنا وما قبل الواو لا يكون الا ساكنا اما
فلالتقاء الساكنين واما الواو فلما سيجيء عن قريب وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح لما ذكرنا فى الياء نحو دلو وظبي لو فككت لرفعهم اى لتركبهم فى الاسماء
المتمكنة احترز بهذا القيد عن هواه ينظر فى واو قبلها حركة وقلبهم مبتدله واوا نحو دلو بالنصب على التشبيه
للمصدر وعصو فى الجمع اى فى جمعها على افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين نحو ادل واحق
اصلها ادلو واحقو قلبت الواو ياء لما ثبت انه لا يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو قبلها حركة
نقلبت الضمة كسرة لاجل الياء فاعل كما علال قاض مما يحقق حبر البتداء المذكور والضمير المنصوب
للرفض اذ لو لا ذكر الرفض لم يكن لتغيير صيغة افعل وجه قوله واصل الاعراب بالحركات لان الاصل
فى اواخر الكلم السكون لخفته المطلوبة الا انه عارض عند التركيب لمعان يبين بها احتاجوا عند
الى ما يدل عليه وهو اما كان ممكنا بالنقصان الا انه لا يناسب ذكر العارض لكونه زيادة فتعين الزيادة
وهي بالحركة اولى من الحروف لمناسبتها للاصل اكثر من مناسبة الحروف لمن جهة العرب لان الحركات هي
اقصى فى الخفة لانها اجزاء الحروف التى هي اخف من سائر الحروف فعلم ان الاصل فيه اما يكون بالحركات
فى الحالة الثانية كما ان الاصل ان يكون فى الحالة الاولى والا انما احتيج بالضرورة كما فى ضرورة الاحتياج
يندفع بما هو اخف واقل فليس بنا حاجة الى كلف زيادة ما هو ثقل واكثر منه لان الضرورة تتقدر
بقدرها ولان الانسب ان لا يجعل العلامة غير المعلم كالطراز للثوب فوجب ان يكون هناك غير الحروف
لان المعلم الكلمة المركبة من الحروف وهو الحركات قالت ان اعلم ان الحركات هي التى يحصل دلايل الاعراب
اذ الاعراب عبارة عن الاختلاف وغرضه من هذا ان يقول الحركات هي الاصلية فى الدلالة على الاعراب

صحيح الآخر او معتله الآخر فالاول اعنى صحيح الآخر يختلف لفظا بحركاته فى احوال الثلثة حال الرفع وحال النصب
وحال الجر نحو جاءني زيد ورجلي فى حالة الرفع ورايت زيدا ورجلا فى حالة النصب ومررت بزيد
ورجل فى حالة الجر واما الثانى اعنى ما يكون معتل الآخر فلا يخلو اما ان يكون آخره الفا او واوا او ياء
فلما كان الفا لاختلاف تقديريا فى الاحوال الثلث لاستثقال الحركة على الالف والا لما كان الفا نحو هذا
عصا فى الرفع ورايت عصا فى النصب ومررت بعصا فى الجر وبيقى مقتضى الحجة على الحركة من
الفتح وهو الجنس فوقع بينه وبين المبنيات اشتباه لان كلا منهما يحيوى عن الحركة بنى الاحوال الثلث
فازالة بالفرق بينهما فقال والفرق بينه وبين المبنيات اى اعراب اى اعراب ما آخره الف تقديري
فرجيث اى الحركة تقدر فى آخر الكلمة يعنى اى اختلاف آخر باختلاف العوامل فى التقدير اذا اختلاف
الآخر انما هو باختلاف حركته وذكر انما يكون بعد الحركة وهي موجودة هنا فرجيث اى الحركة
تقدر فى آخر فى الرفع ضمة منوية وفى النصب فتحة منوية وفى الجر كسرة منوية ولو لا ذكر
اى تقدير الحركة فى الآخر لما انقلب الياء والواو فى عصا وظبي الفا لما تقدر فى علم التصريف انهما انما
تقلبا الفا بعد حركتها وانفتاح ما قبلها واعراب المبني محلي والتقديري واه كما آخره ياء نظر فاه حركة
ما قبلها بالكسر كالقاضي والفتح كالمعطى فاد تفاعه تقديري وكذا بجراره لاستثقالهم الضمة والكسرة
على الياء المتحركة ما قبلها قيد بالحركة لانه كما سيجيء اذا سكن لم يمتنع واحد منهما اما الضمة فلكونها اثقل
الحركات واما الكسرة فلاقتضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعنى الياء وكسرة وكسرة ما قبلها وانما علل الاول
تقديريا فالاستثقال لانه سبب للحذف اما السبب التقديري وسبب السبب سبب واما انتصاب فلفقدي
لعدم ما يمنعه اى الآخر من الفتحة لانها ليس فيها استثقال ولا يلزم منه توالي الكسرات وذكر نحو جاءني
القاضي فى الرفع التقديري اصله القاضي فحذفت الضمة للاستثقال ومررت بالقاضي التقديري
اصله القاضي فحذفت الكسرة لتوالي الكسرة ورايت القاضي بالفتح اللفظي وطريق آخر امت
فى حالة الرفع والجر تضاعف الثقل بحركة المقتل فاجتمع الضمة والكسرة فى الرفع والكسرات فى الجر
واما النصب فلا يضاعف للثقل لخفة الحركة الملوية فتعين ان الموجب لتركه الاصل وهو استيفاء جميع

يرد كما مر له ذلك على حقه والا لما صح جعل قوله وذلك مرتبطا بلاة عدم عدولهم الى غيرها ليس لاجل انهم جعلوها دلايل الاعراب والحركات مختلفة بهذا الجعل بل لكونها اصلية في هذا الجعل لانواعهم يعدلون منها الى الحروف الا عن ضرورة لان الاصل لا يعدل عنه الا لاقتضاء ما يقتضيه فالاستثناء عن الرؤية المنفية وفي بعض النسخ تراهم لا يعدلون فحينئذ يكون الاستثناء عن العدول المنفي فكلا الوجهين صحيح كلمة الترجي بلا فرق فاعتبار الكاف دون الاول لم يصبها وفي بعض النسخ لانواعهم لا تعدلون وهذا عن الرام غير داخل وذلك اي العدول لضرورة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء الستة المحتملة مضافة ومبنية كما ان يفيده بو فاعلم ترك اعتماد اي على ما يفهم من الثلثة هكذا قيل وفيه ما فيه واعلم اولا انها اي تلك الاسماء الستة محذوفا الاعجاز جمع عجز وهو مؤخر الشيء اي محذوف اواخرها حالة الافراد اي حال كونها غير مضافة فيه بياء اصولها فالفاء في فاصل للتسبب اذ اصل اب ابو كعصو بدليل ابوان والواو في التثنية ابوان كعصوان اذ التثنية ترد الشيء الى اصله فكان اليتاء ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقر بذلك في علم الخرق كما كان القياس ذلك في عصا وكذا اصل اخ اخو بدليل اخوان وهن وهنوان بدليل هنوات وهم حموان بدليل حموات وذو ذو ف بدليل ذوي كعصوي ثم حذف من غير عوض الفعل لكثرة استعمالها والواو في الاب انما حذفوه حذفا غير قياسي اسماعا قال الزجاج حذفوه اي آخر الكلمة هنا ولم يحذفوه من غيرها فرقا بين المتمكن اي المتعلق بشيء آخر هو المضاف وغيره اذ هو من المضافات الشهورة وغير المتمكن كعصا لا ترى عادتهم انه اذا كان بين المدلولين تفاوت اثبتوا ذلك التفاوت بين دالهما فان قلت التفاوت بين الدالين حاصل بهذا الحكم فلم لم يكتف اجاب بقوله والحذف بالمتمكن اولى لما فيه من النقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه الغير المذكور النزاما لا مطابقة لان المضاف اليه ليس تمام ما وضع له ولا تضمنا لانه ليس بجزء منه وهو ليس من الغير الحوجة بل من الغير المظروف فهذا الغير ظاهر ما في الواقع من الدلالة والا فغير ليس بمقر اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ما ذكر وفي تعريف الابن من انه حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر ليس تعريفا حقيقيا بل تعريفا اضافيا اي بياء لمفهوم العارض بسبب عروض الامر الاضافي وهو الابوة للازم لها الابن فيكون لازما لما وضع له لان لازم

للازم فظهر ان في قوله تضمنا الاضافة ليس لان الاضافة مدلولها التضمن حقيقة بل باعتبار كونها منسبة للمضاف اليه خوفي المفهوم المذكور العارض له والا يلزم من الجزئية للعارض الجزئية للمعروض ولهذا فسره بدلالته على المضاف اليه الغير المذكور على طريق العطف التفسيري فيكون المتضمن بالحقيقة هو المضاف اليه الغير المذكور وبواسطة الاضافة لانه لا كان متضمنا للمضاف اليه كان متضمنا للاضافة العارضة له كذا قيل وفيه تعسف والحق ان يحمل التضمن على التضمن الاصطلاحي وحمل الاضافة على الاضافة النحوية فالكاف فيه زيادة الثقل طلبا لزيادة التخفيف فحذف اعجازها دون اعجاز غيرها فاذا وفي بعض النسخ وانما اذا اضيف الى غير ياء المتكلم حفظ الاضافة بكون ما لي ياء المتكلم بعد حكم الاضافة الى ياء المتكلم كذلك لان الحكم الآتي انما يترتب على هذه الاضافة لا على الاضافة مطلقا وبهذا غير داخل تحت هذا الحكم الاضافة الى المظهر فلا يدخل الثقل اذ الاضافة التركيبية ازالة التضمن اي تضمن الاضافة الضمنية اذ المتضمن الحقيقي هو المضاف اليه كما بينا وقد صرح به اي بالمضاف اليه الجار والمجرور احتراز عن بيني في كل الرفع على المفعول علم فيتم ما علله لصرح واذا كانه مصرحا به لم يكن متضمنا وله لم يكن متضمنا لم يكن الاضافة الضمنية فحينئذ لا يظهر اذ الثقل المعنوي كما كانه زايلا وهو بعض الثقل ففي ابو كما قدر ثقل القطع وهو كونه على صفة فعل يتحرك العين وبهذا زال الاقدام وموضع تحيير الاوهام فوقه ما حذف منها اي من الاسماء الستة لاجل الثقل المعنوي الحاصل الموجب التام للحذف الثقل المنقطع والثقل المعنوي اي مجموعهما فاذا زال الثقل المعنوي زال الموجب التام فيعود المحذوف اذ السقط يعود عند ارتفاع المانع واذا ردوا المحذوف فلم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بوندة الواو كالاستثقال عليها يعني لو جعل اعرابها بالحركات بوندة الواو لوقعت الحركات على الواو وقد وقعت عليها لزم الاستثقال المستبشع لاستثقالهم الحركة عليها يتجه لو جعل اعرابها بالحركات بعد لزوم الاستثقال لكن لا سبيل اليه اذ لا يصار اليه مهما امكن ظاهر سبيل اليه المقتم فان قيل فليعد مع بالقلب كما في عصا وهو مؤيد بما روي عند ابي حنيفة وسيبويه اجاب بقوله ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تنبيها لما نوقوه اي قصدوه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما يجيء بعد هذا البحث فاعربوا بهذه التثنية من الاحاد بالحروف ايقاعا للاشتباه اي بسبب الحروف

والاستقامة اي اعتدالا من استقام له الامر اي اعتدل للطبيعي الى قاعدة الاعراب قال الله تعالى فاستقيموا
له اي من التوجه اليه اي تعديلا للطبيعي من التوجه الى قاعدة الاعراب بالحروف بالتثنية والجمع
لئلا يبقياه كالمتوحشين في محل النصب على الحال من ضمير التثنية في يبقيا بل نظر لهما متعلق ببقيا
معناه بسبب عدم نظر لهما في الاتحاد لو لم يكن لهما نظير في الاحاد لبقيا كالواحد فيفزاه عن
الطبيعي ولا يا لغاة الاذعاة والاسماع فاه قلت فلم عيت هذه الاسماء للاعراب بالحروف لما ذكرته
من استقامة الطبع واعتداله السمع الى الاعراب بالحروف في التثنية والجمع اجاب بقوله وانما خصوا
هذه الستة للاعراب بالحروف لما ذكرنا لانها مشتقة للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاءت
اي ثابت التثنية في كونها فرعا على الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه والاصل
ابوه وابوه وابوه بالحركات الثلث في الواو ففيوت الى ابو بلغم الباء وجيء من اباه وابيه ولهم
في هذا في بعض النسخ في ذكر التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث
الرفع والنصب والجر واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ذلك الاتباع في ادمي وابيم في الاحوال الثلث
فجاء النقل ثم اسكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا وازالة لذلك فصار ابوه في الرفع فصار فيه
اتباع وتخفيف وايد بعد الانقلاب اي انقلاب الواو الساكنة ياء في الجر وهو كما قلبت في ميزاد لوقوعها
ساكنة بعد كسرة فيه اتباع وتخفيف وقلب وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
فيه قلب هذا ما فهم القوم من بيانه هذا الكلام فورد عليهم انه لا حاجة الى الحذف والاتباع في حالة
النصب والا لزم تحصيل الحاصل اقول يمكن التقدير على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل الدليل على ان اصل
هذه الاسماء ما ذكر كحاة القياس من قلب الفا وبجعل الاعراب كاعراب المقصور ولكن لم يقلبوا
بل غيروا الى هذا النمط ليكون اعرابا بالحروف تمهيدا لما نوع من اعراب التثنية والجمع بما ذكروا الذكر التغيير
لاجل التمهيد والتقدير سطر يقتضي احدهما انهم لما حذفوا اي اراد واحذف حركة ما قبل الواو في الاحوال
الثلث واتباعها حركة الواو لما وجدوا ذلك الطريقة المسلوكة فيما بينهم ولم يكنهم ذلك في جميع
الاحوال بل في حالي الرفع والجر فعلوا ذلك فيهما كما فعلوا في ادمي وابيم ثم سكنوا الواو في حالي الرفع
تخفيفا الا انهم بعد ذلك قلبوا الواو في حال الجر ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في ميزاد وانقلبت
الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه ويرد عليه عدم ذكرهم في الاحوال الثلث

في امر ما وانهم مع انهم لا اتباع فيها فاذه اندفع المقال فالحمد لله الواجب المقال على ما اشرنا
الى حقيقة الحال ويمكن ان يقال في دفع بعض اجزاء الكلام على ظاهره لما اتبعوه في الرفع والجر
لامكانه قدروا في النصب ايضا ذلك الاتباع ليتوافق الاحوال فيكون الاتباع في هذه الحال
تقديريا وفي الحالتين تحقيقا لاجل التوقف المذكور فعلى التحقيقي على التقدير فقالوا واتبعوها
والطريق الاخر في طريق التغيير انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته
وقلبوها الفا في حالة النصب لما ذكر من تحركها وانفتاح ما قبلها ونقلوا حركة هذه حالة الجر
الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا من سكونها وانكسار ما قبلها ففيها ايضا في هذه الحروف النقل
لاغير هذا الرفع النصب والقلب والنقل معا حال الجر وذكر جد بحر هو الجزري في تعليل
اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى لانه زايد
عليه بواحد والواحد من الاثنين نصف والمفرد اعني غير المضاف من هذه الاسماء
على النصف من المضاف من هذه الاسماء وكذلك الحركات الضم والفتح والكسر على النصف
من هذه الحروف اي الواو والياء والالف لان الواو ضمة ومدة ومدة ومدة الضم ضمتة
فالواو اذة حاصله ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة والياء كسرة
ومدة ومدة الكسرة فالالف من فتحتين والياء من كسرتين فلما جعلوا اعراب الواحد
والمفرد الناقصين عن المثنى والمضاف بشرط بالحركة الناقصة عن الحرف بشرط لزم اعراب
المثنى والمضاف الزايدين عليه اي على كل من الواحد والمفرد بشرط بالحروف الزوايد
على الحركة بشطر اي بنصف لان رعاية التناسب من مستوجبات هذا الفن فاه قلت
لنا غير هذه الاسماء من المقتضيات للاضافة المحذوفات الاعجاز كيد فلم اختص هذه
دون غيرها فهل هذا الا حكم اجاب بقوله واختصوا من بينها هذه الستة دون سايير
المقتضيات للاضافة المحذوفات الاعجاز بالاعراب بالحروف ولخاطر ردها الى الاصول
في التثنية اعني يقال مطرا ابواه واضاه وعلى هذا غيرهما ولا يقال يداه الا في ضرورة يقول
في الواحد يدي بسكون العين على وزن فعل او يدا كرها قال الجوهري تشبيها على هذا التقدير بـ
كدجاة بارياه بارياه مبسوطتاه والاولى ان يمثل بابن لانه من المقتضيات للاضافة المحذوفة

والقلب لاغير حالي

لغتان وقد يشدد باؤه حكاه الاز هري يقال استناء بيّنت فلانا بيائين اي اخذته اباوا علمت اباة
صنوه وهذه لغاة مشهورتاه وهي كلمة كناية وبمعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه او يمال التفريق
اصله هنو على وزن فعل بدليل هنوات وهناة لكن الاكثر النقصه وذكر من هذه الاسماء مذهب
سيبويه حيث قال ومن العرب من يقول هناك وهنوك وهنيك ولم يحفظه الفراء ولهذا لم
يعده قوم من هذه الاسماء وكذلك حموه وحمه لغتان مشهورتاه ايضا ذكر الضمير والمصنف
لاة الحم يطلق على اقارب زوج المراة كالاب وغيره كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكره الجوهري
في الصحاح واصله حمو على وزن فعل كما اة اصل اب ابو عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء
فانه يقول اصلها واخ فعل بالتكين ونوع وفه لغتان مشهورتاه ايضا ثم شرع ان يوضحه
بايراده الامثلة على الترتيب المذكور فقال ومصداقه في الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه معنى الحديث من انتسب بنسب الجاهلية اي افتخر باباة وقبايله الكفار فقولوا
اذكر قبايحي قبايلك واباءك من عبادة العنم والزنا والضرب اوعدوا انتم ياسلميين قبايحي
اباة فمكافاة قبايحي الافعال كيف يفتخر به ولا تكنوا اي ولا تذكروا قبايحه وقبايحي اباءه
على الكناية بل صرحوا بها فاطلبوا تحمي من الافتخار باباة فيكون من الراد بالمة القبيح من الفعل والقول
والمقصود من ايراده لفظ هذا فانه مضاف الى ابيه ومعرب بالحركة ومصداقه ايضا من ابيات
الكتاب اي كتاب سيبويه دُحِتِ وفي رِجليكِ ماينها وقد بدا هنك من المِيزر دحت بكسر التاء
خطاب لامراة من الرواح ضد الصباح وهو اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون
مصدر قولك راح يروح رواحا والهنك كناية عما يكره التصريح به عند اصحاب الحياء الميزر
مهموز الفاء اصله ماء زر على وزن مفعل بكسر الميم بمعنى الازار والعرض من ايراده هنك فانه
منقوص اعراب بالحركة قال سيبويه انما سكنه للضرورة وهي مصداقا مجيئ هم مقصورا في كلام
قلت لبواب لديه دارها تيذن اي اعلم امهما من جزف اللام قال ابو جعفر جاز حذفها لالة
الضرورة وكسر التاء على لغة تميم فاني هما وجارها والمعنى ظاهر والمقصود منه هما فانه مع انه منقوص
اعراب بالحركة ويروى بجلها بكسر الجاء وسكون الميم مهموز اللام وبجيئ مع مصاحبة الحرفين في
الحديث لا يدخلان رجل على امراة واة قيل حموها الا حموها الموت الحرفين منه حموها فانه الذي

الاواخر بدون زيد اعلم ان التابع ذكر في اعراب هذه الاسماء وجوها ثلاثة حال كونها مضافة الاول
اة يكون اعرابها بالحروف يريد انه يجعل الحروف دلايل الاعراب كما اة الحركات دلايل الاعراب لقوله في صدر
البحث اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب ولذلك لا توا هم يعدلون الى الحروف لاة الاعراب
عند المصنف هو الاختلاف والحركات دلايله فيكون الحروف ايضا دلايله فيكون هذا المذهب مذهب المصنف
وهو محقق كلام سيبويه لانه ذكر في بداية الطريق الاول من الطريقين فظاهره يريد انها على لغة من
اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف فلانة قدّر الحركة في الواو انهم ضموا ما قبلها للاتباع
ثم سكنوا للاستثقال وقالوا في الواو علامة الرفع نحي يرى عليه انه تقدير لم يعهد مثله وليس مراده
ذلك بل ما ذهب اليه المصنف وقال سيبويه انه حرف اعراب لانها قضت لاة حرف الاعراب يطلق على
حرف يتعوه الاعراب لفظا كدال زيد وتقديريا كالف عصا وعلى حرف يتغير للاعراب فيجوز اة يحمل
على الاعتبار الاول الذي لا ينافي اة يكون دليل اعراب فيكون من هذه الحروف دلايل الاعراب كالحركات ومن
جعل الحركة نفس الاعراب جعل الحرف نفس الاعراب وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي
من البصريين وابن مالك لاحروف الاتباع كما هو مذهب المازني والزجاج لاة باب الشعر والبقاء
فيكون ذي مالا على حرف واحد وليس الحركات التي قبل هذه الحروف المنقولة عنها اليه وهو مذهب
قوم فهم الوبيحي لاة شرط الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول عنه واللزوم غير
الاخيرة اعراب مع بقاء الاخرا وغيره المنقولة وبهذا مذهب قوم من المتاخرين منهم الاعلم وابو
علي الفارسي لاة هذه الحروف واة كانت زايدة فهي مذهب الثالث والايلام ما يلزم الدبيقي ولا
اي مع الحروف ومذهب الكسائي والفراء لانه لا نظير له والذي بعض الاسماء وهو ابوه واخوه وحموه
هي يكون فيه حركات مقدرة في الحروف لعدم اطراد الباب والدليل على ما مضى اة حرف اعراب يدوم
واة اة يكون اعرابها بالحركات من غير زيادة حرف ان راليه بقوله ومن العرب من يقول يجعل في
بعض التثنية من يجعل فعلى الاول مصدر وعلى الثاني فعل مضارع اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير
ياء المتكلم بالحركة مثلها بالنصب حال من الاسماء اي حال كونها مثل الاسماء حال كونها مفردة
احتراز عن الاعراب بالحركات في المذاهب الثلاثة ذهابا بالمضاف مذهب الخوفتقول
جاءني ابوه ورايت ابه ومررت بابيه قال ومن يرث ابا به فقد ظلم حكاه الفراء فيكون في الاب

مع مصاحبة الحرف ومصداقا مجيئ ثم مقصورا في قولهم الحوت لايروي شيئا بالمرة يصيح ظمآن وفي البحر
معنى لايروي لايستقيه وبالهمز من الباب الرابع يتلعه ويصيح بدخول الصباح وظمآة عطشاه
انتصابه على الحالية في البحر فجملة حالية وبجيئه منقوصا ومصاحبا بالحرف قوله وفي فمي ماء وهل ينطق
مرئ فيه ماء فانه اعرابا بالواو بالحركة وفي الآخر بالحروف قبلها قالت القصد عن قولا شهته الحكاة
واصل هم فوهي على وزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فاه عنده
على وزن فعل بالفتح والسكون بدليل افواه وفوية فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة
بشابهتها اياه الهاء في خفاتها اياها اي حرف العلة فبقي فو وهو مستقيم لو لم يكن في كلامهم اسم
متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الميم لقرب مخرجهما لانهما واو كانتا شفويتين
الآة اليم يحتاج الى ضمها واو وكذلك الفتح والهمز والضم حكاه الثيباني والفراء والكسر
حكاه الثيباني ايضا وحكي في تثنية فواه وفياه وقد يضعف مع التثليث شيء فالفاء بدليل الافواه
فدل على انه لغة الآة ابن جني رده حكاه صاحب التوابيب وتجوز الاتباع حكاه فانتفى بهذه الوجوه
آة لاربع مواد فوه وفم وفاه مم فلما اضيف رد الى اصله ذا بابه مذهب اخواته والثالث ان
يجعل هذه الاسماء مقصورة فتقول ابامي الاحوال الثلث كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر
ابا هاو ابا ابا هاقد بلغني المجد غايتاها فانه قال ابا ابا هاو لم يقل ابا ابيها قصدا لان جعله
مقصورا وثنى الغاية بالالف في حالة النصب على لغة بني الحارث باعتبار اداة للمجد صاحبين اعني
الاب واب الاب معناه قد بلغ الابن في المجد غايته واب الاب ايضا غايته وتاء بنت الصغيرة فايتا
تا على تاء ويل للمجد بالمهملة وقول الحجاج من نشأ اعنه هل يجب القود على مرتدي انسانا بالحجر فقتله
لا اي لا يجب القود ولو رماه بابي قبيس وهو جبل بمكة وارد بالترقي على انه جزء لقوله وقول الحجاج على هذا
ابي على القصر فانه لم يقل بابي قبيس بالمد مع انه في موضع الجر ولم اظفر بمثاله فتصريح الآالفم
فانه حكاه الفراء وانشد بابتداعينا سليما وانما وانشد الكوفيون للعجاج حالط رسليحي
فياشم وانما خرجه ابو الحسين وتابعه ابن مالك على حذف المضاف وبقيه اراد حياشمها وفاما
وابن كيسان على انه موضع لا يلحقه تنوين فجذفه مفرقا على حرفين ثم رد هذه الاسماء حتى اضيف الى ياء
المتكلم لم يرد حرف العلة خلافا للمبرد استدلالا بقوله وابي مالك والجارين ابي وهو مردود باحتمال

الجمع اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع كخواتي واخي فانها قبل الاضافة ابون واخون لانه الا
يجمع على ابون وكذا الاخ على اخون يدل عليه قوله وقديت بالابينا وقراءة بعضهم آله ابيك ابينا
واسمعيل والحق فاضيفا الى غير ياء المتكلم فحذفت النون للاضافة فاجتمع الواو والياء الاكن سابقتها
قلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار كما ذكرنا فلو ردت
الواو في مفرده المضاف الى ياء المتكلم لاجتمع الواو والياء الاكن سابقتها فاذا اعل على
المنوال المذكور يعود الى ما ذكرنا فيحصل الالتباس ولما لم يأت ذلك اي الالتباس الواحد بالجمع
في فم حيث لم يكن لجمع سلامة ردت اي حرف العلة فقيل في وفداه فمي بالحركة كما جاء فمه
في الاضافة الى غير الغائب غير اختصاص بالضرورة خلافا لابي علي الفارسي فانه لم يجز الا الميم
كما يثبت الا في هاء وهذا من محكمات العادية على الدليل لدلالة النظم والنثر من كلام البلغاء عليه وقد
سمعته واعرب في هذا قوله واقبح من ذا كله تشديد بهمة كقوله يا ابنتها قد خرجت من فمه
وقد سمعت امة لغة اماد وافاصله دوو بالتحريك عند سيبويه والبصريين او بالتسكين عند الخليل
من رباب فوه وعند ابن كيسان اه يحتمل الوزنين اوزوي قال ابن بعيش الاشبه الاول لانقل
ولهذا كان الاكثر والحمل على الاكثر اولى فحذف الجوهري على الاول فانها لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف العارض
بالجمل على ما عرف بمحله الباب الرابع فليس هو وصفا بل هو ما اضيف اليه فلا يكون من الاسم جنس مظهر
والله لو اضيف الى المضمر بالنوع الذي في بعض المواضع شاذا كما حمل عليه ليستتم الحكم في الكل حذف
الهمزة من اخوات اكرم وبخوا بادة من البراري وهو الهلاك اي اهلك ذوي ارومتها وهي بفتح الاصل
ذووها اي اصحابها الضمير الاول للخزرجية والثاني للمرهفات في المصراع الاول وهو قوله صبحنا
الخزرجية مرهفات صبحنا من الصبوح وهو الشراب بالغداة يقال صبحته اصبحته صبحا اي سقيته
وارده بالخزرجية قبيلة الخزرج وهو من قبيلة الانصار امة قبيلة وابو حارثة بن ثعلبة من اليمن
والمرهفات جمع مرهفة بضم مرقق شبه السيوف بالشراب في الوصول الى الباطن في الضرب كما الرشاش
استعارة بالكناية وصبحنا استعارة تخييلية او الايصال باتي كما الاستعارة في صبحنا وقوله
المفعلاة لاة الحي سقينا قبيلة الخزرج بدل الشراب سيوفا مرهفة للحرب حتى بلغت كيفية الحال

ايّاه اهلك اصحاب تلك الستيوف اشارة تلك القبايل حتى كانه ذكك اليوم يوم ايادٍ ويقال ابادٍ
بخناباد وابادة بمعنى فصل رؤسهم من اجسادهم شذ خبر قوله ولكن جواب عن سؤال مقدر وهو
انه يقال ما ذكرتم من انّ ذو لا يضاف الّا الى الاسم الجنس الظاهر منقوض بذو وهن في قوله انّا ارد وبكر
ارد وعتاد وهطاة ذو وجمع ذو وقد اضافت الى الضمير فاجاب بانه شاذ والحق انه لمّا كان
المرجع اسم جنس فهو وضمير في حكم كونه مدلولهما واحدًا فيكون كانه مضاف الى الاسم الجنس الظاهر الّا
يرى انّ الامام عبد القاهر قال في قولهم انما يعرف ذا الفضل من الناس الاذو وهذا وبمن اضافته
الى ضمير زيد وعمرو وانكر من الواضح الثلثة الّتي عدلوا بالحركات فيها الى الحروف التثنية والجمع المصحح
انما جعل اعرابهما بالحروف لانهما شفعا على الواحد لانّ الخصوا احد التحقق بآخره الف او ياء او
نون والجمع احد التحقق بآخره واو وياء او نون والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
وقد عرفته فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل رعاية للتناسب هذا مذهب الجمهور
اكثر اللغات وبعض العرب يجعل اعراب مثل سنين وعشرين من المعتل اللام في النون فهم من ينوّنها
وهم بنو عامر ومنهم من لا ينوّنها وهم بنو تميم فطاهر كلام ابن مالك ابن بجر بالكسر وطا هو كلام الفرّاء
بالفتح لعدم انصرافهم حيث قال اذا لعنت بني تميم الالف واللام من ثلثين لم يجروا اي لم يصيروا كما
هو واجب الكوفيين وعلى كلا التقديرين لا يسقط نون لاضافة لانه بمنزلة نون مسلمين وبالهاء
لشبهه بمسلمين ولانّه لا يجتمع اعرابان في كلمة واحدة قال ابن مالك ولو عومل بهذه العاملة مخيرين
لجاز قياسًا واذا لم يرِ به سماعٌ وقد فعل ذلك بسنين وكذا لو عومل بها عشرون واخواتها ثلثين جموعًا
انتهى ومنهم من يجعل اعراب هذا الجمع في التنوين المقدر وغيره وانما اختصت التثنية بالالف والجمع
بالواو والتشريك في اليا هذا يشتمل على مطلوبين الاوّل اختصاص الواحد من هذه الحروف بالتثنية
والواحد بالجمع وكون الواحد بينهما والثاني كون ذلك الواحد في التثنية الالف وفي الجمع الواو و
المشترك بينهما اليا فاثبت الاوّل بقوله لانّ الحروف ثلاثة ومحلّ الزيادة اثناه وتمام بيانه انّ التثنية
والجمع لابدّ وانّ يكونا بتغيير الواحد دفعًا للالتباس بالزيادة لزيادة المغني في الآخر لانه لم يسبق الى
الاواخر من الحروف علة تلزم الثقل اعني حروف المدّ واللين لكونها حقيقة لذواتها واحاد يكون فيها واو
من الاعراب ليكون جمعًا بين الفرعين على طريق الايجاز والاختصار وكون هذه الحروف ثلاثة ومحلّ

الزيادة

الزيادة اثناه واحوالها في الاعراب ستة فيلزم الالتباس في كلّ من تلك الحروف وهو خلاف الاصل
فيجب انّ يكون في بعض تقليلا لخلاف الاصل تقديرًا لامكانه فاختص واحد هذا اي الالف بالتثنية
وواحد بذاك اي الواو بالجمع واشتركا اي التثنية والجمع في واحد وهو اليا، ضرورة لانه لا يقبل
التوزيع بين المحلّين واثبت الثاني بقوله ووجب اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع اي
انّ التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور اسمًا كانا او صفة بل
لانّ اسمًا يختص كما يختص بها العلم واذا كانا صفة فبانّ لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى
ولا مذكر اي في لفظ التاء وكذا في تقدير وغرض الناظم بيانه كثرة التثنية في الاستعمال بالنسبة الى
الجمع وهذا القدر كاف فيه ولذا اختص على ما ذكر بخلاف التثنية فانه لاختصاصها بالعقلاء والالف
اخف من الواو لانها مدّة هوائية لا يحتاج الى تحريك الاعضاء بخلاف الواو فانه يحتاج الى تحريك
الشفتين فاختص الاخف اي الالف بما هو الاكثر في الاستعمال اي التثنية والاثقل اعني الواو بما
هو الاقل فيه اي في الاستعمال وهو الجمع على ما يقتضيه طريق التعادل ويمكن انه يثبت بطريق التشاكل
وهو مبني على انّ الزيادة في المباني تدلّ على الزيادة في المعاني فخص الواو بالجمع ليدلّ بثقيل البناء
على تكثير معناه والالف بالتثنية ليدلّ بتخفيفه على تقليل معناه ولا يخفى عليك ما فيه وانما جعلا
اي الالف في التثنية والواو في الجمع علامتين للرفع لانّ الواو هي اخت الضمة لما سمعت
تمامًا ولو ناعليك من زيادة الواو وضعفة ومدّة والضمة يناسب الرفع لانه ضعة مع زيادة معنى الانتصا
واذ كانا الامر كذلك فهي اي الواو على الرفع ادلّ منها اي من الواو على جر وهي النصب والجرّ
معناه دلالة الواو على الرفع اكثر من دلالة عليها فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت
بمنزلتها اي بمنزلة الواو في كونها علامة او في كونها ضمير الفاعل في الفعل مثل يضربون ويضربان و
في التثنية حملت عليها اي على الواو في كونها علامة للرفع فان قلت هلا عكسوا الامر بان جعلوا
الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة فهي على النصب ادلّ منها على غيره وحملوا
الواو في الجمع عليها لكونها بمنزلتها قلنا لعلهم يعكسوا لما في ذكر العكس من وقوع النكرة بين الرفع
والجرّ لانّ محلّ الاعراب ستة وحروف الاعراب ثلاثة فلا يمكنه ان يوزع الثلاثة على الستة بحيث
ما يستحق كلّ منها واحدًا منها للزوم الالتباس واحدي الثلثين دون الآخر لبقائها بلا اعراب

فاذه دعت الضرورة الى جعل الحرف الواحد علامة للرفع والجر فيهما وهذا اي وقوع الشركة بينهما
على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر دون الرفع لما سيأتي كما شركة بينهما
اي الجر والنصب في الحكم اي في جعلها علامتين اولي ولما جعلا اعني الالف والواو علامتي الرفع
في التثنية والجمع الالف في التثنية والواو في الجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما والا لبقي احدهما
بلا علامة لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبل الياء في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما فان قلت الفرق
حاصل بفتح ما قبل الياء في الجمع وكسره في التثنية فما الترجيح في هذا اجاب بقوله والفتحة خفة اولي
بالتثنية لما مر من زيادة التثنية اكثر في الاسم فلم يبق للنصب علامة فيها فحملوه على الجر
دون الرفع من وجوه احدها ان الجر لازم للاسماء من الرفع لان الجر لا يوجد الا في الاسم لانه لا يدخل
القبيلتين اي الاسم والفعل بخلاف الرفع فانه يدخل القبيلتين فالحمل عليه اي على النصب على الجر
اولي من حمله على الرفع لان من الظاهر ان الحمل على ما هو على قراءة واحد قريب من الطبع لا سيما
في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء لكثرة المناسبة والوجه الثاني ان الجر اخف من الرفع لان الجر
اخو الياء والرفع اخو الواو والياء اخف من الواو والاحتياج الى تحريك الشفتين دون الياء
فالحمل عليه اي على الجر اولي من الحمل على الرفع لكون الخفة مطلوبة والوجه الثالث ان بين النصب
والجر تناسبا ما من حيث ظرف مستقرها من الموصول في قولهم ما ليس بينه وبين الرفع الا تركهما اي النصب
والجر في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه لان النصب علامة للمنصوب والجر علامة للمجرور
والكلام يتم بدونهما بالمرفوع فيكونان فضليتين فانه يكفي النصب والجر فضليتين بخلاف الرفع
فانه علامة للمرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم الكلام بدونه واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضرب زيدا
ومررت بزيد فانهما بمعنى واشتراكهما في الكناية نحو رأيتك ومررت بك فان الكاف في مررت بك
ضمير مجرور والكاف في رأيتك ضمير منصوب وهما متحدان صورة ولفظا والوجه الرابع ان النصب والجر
اقرب منه الى الرفع في المخرج فحمله عليه اولي وذلك اي كونه اقرب في المخرج لان النصب من اقصى
الحلق لكونه آخا الالف والجر من وسط الحنك لكونه آخا الياء والرفع من الشفتين لكونه آخا الواو
ولا شك ان الحلق الى الوسط اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا في ان هذه الحروف في انها حروف
الاعراب ام دلايل الاعراب ام نفس الاعراب فذهب الخليل وسيبويه وهو مختار الاعلم الى انها

حروف الاعراب لانه قد قرر في سمك فيما سبق ان حروف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتقب الاعراب
وعلى الحرف الذي يتغير لم فهذه الحروف وان لم تكن حروف اعراب بالمعنى الاول لانها حروف اعراب
بالمعنى الثاني وقال الاصحاب سيبويه انها حروف اعراب مقدر ووجهه انها حروف لحقت آخر الاسم بعد ما
كان الالف والياء ثنية وياء النسبة وذهب الاخفش والمازني والمبرد والزيادي الى انها دلايل الاعراب
والاعراب مقدر في مثلوها فعلامة الرفع في قام الزيدان ضمة مقدرة في الدال منهما على ظهورها
الالف فيكون الالف دليل الاعراب وهو ضعيف من وجوه الاول انها مكملة للاسم فلا يكون ما قبلها محلا
للاعراب كالف التاء بنت والثاني انه لو كان الامر كما ذكروا لم يحتج الى التغيير كالمقصور وان ثبت انه
انما جيء بالاعراب لبيان ما يحدث بالعامل فهو الحرف محصلة لذلك فلا يعدل عنه وذهب الكوفيون
وقطرب والزجاج في الزجاجي وهو اختيار ابن مالك والصحيح انها نفس الاعراب ووجهه
ما ذكرنا ورد قوله بان الاعراب ما لا تختل معنى الكلمة بسقوطه فلو كان هذه الحروف اعرابا لما اختل
معنى الكلمة بسقوطها واختار ان مع مذهب سيبويه فقال والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو
انها حروف الاعراب على ما ذكرنا وما اوردوه عليه من انه يلزم ظهور علامة النصب في المجموع كما
في المنقوص وقلب الياء الفا في التثنية فهو مردود بانهم لما حملوا النصب على الجر سووا بينهما في تقدير
الحركة ولم يقلب الياء الفا في المثنى فرقا بينه وبين المقصور وقد لاحظوا الاصل بنو الحارث وزان انتم
فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فيه اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاصه الضمة بالفاعلية
الفاعلية لا بمنزلة الدال المحركة بحركة الضمة والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب والمجرور من زيد
اي بمنزلة الدال وفيه اختصاصه الفتحة او الكسرة بالمفعولية والاضافة وذهب الجرمي وهو
مختار ابن عصفور الى ان الاعراب هو الانقلاب فالانقلاب علامة النصب والجر فاذا دخل عليه
عامل الرفع لم يغير شيئا ووجهه ان الالف والياء ثابتاه قبل التركيب وقبل دخول العوامل وذهب
بانه ترك العلامة لو توجه علامة للاعراب لكان النصب بواو لي لان الجر له الياء والرفع له الواو
وان تقدير الاعراب لفا اكمن راجح على عدمه وقد امكن ههنا بالمغايرة التقديرية كما في نعم الزيدان
انتما يا زيداه ونعم الزيدون انتم يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مثلهما لما كان في آخر التثنية
والجمع زياده وبقيا ان احدهما حرف اعراب وجب عليه ان يبقى الى الآخر لان وجد زيد فقد

واما النون فهاهنا عوض من الحركة والتنوين الثابت في الواحد لاة الالف مثلا في زيدا كما عرفت حرف
اعراب كالفاء في قاعة والياء في هاهي وفيها حركة وتنوين كاللام فوجب اة يكون لها كما في الدال فلما
منعنا جعل النون عوضا منها لاة ما يعرى عن البناء من الاسماء لا يكون له ما يعرى عنها ايضا لان الحركة على
المخ الطاري عليه والتنوين على تمكنه وما يدل اة الدليل سقوط النون حال الاضافة وثباتها حال الالف
واللام فيصح لاة الدليل على السقوط كونها عوضا منها فيكون دورا واعلم اة التنوين يقتضي السقوط
والحركة يقتضي الثبوت فلكونهما من المتضادين لا يمكن العمل بهما فوجب المصير الى العمل بالجهة الراجحة
وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع بين الوصل والفصل وبين الزيادة ونقيضه دون السقوط
نعم عمل بجهة الثبوت في التعريف نظرا الى جانب الحركة ولم يكن لما ذكرنا وهو معنى لما ذكر فيه ولاة
ثبوت التنوين مع التعريف يؤكد معناه لانه يفصل الكلمة كما يفصلها النون ولاة الاضافة في الآخر
محل التنوين بخلاف حرف التعريف ولاة الحرف معه يؤدي الى التبس في بعض المواضع فيما
يلحق من الواحد المنصوب الاطلاقين المقولين في اواخرها الآتي وهذا مذهب ابن دلاد دوارى
على اويل ظاهر وفيه مذاهب اخر الاول مذهب الزجاج وهو انها عوض من الحركة لثبوتها مع اللام
والثاني مذهب ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوين الواحد لحذفها في الاضافة والثالث مذهب
احمد بن يحيى وهو انها عوض عن تنوينين في التثنية وعن ثلاث فصاعدا في الجمع والرابع مذهب
الفراء وهو اة التنوين للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في زيدا والحاصل ما نقله هيثام
عن الفراء وهو اة هذا النون هي نفس التنوين وانكره مذهب ابي الفتح وهو اة عوض منها
فيما وجد فيه وعن التنوين فقط نحو عصا فانه وعن الحركة فقط فيما لا ينصرف وقد لا يكون عوضا عنها
ولا عن احديهما في نحو هذا جيأ وهو مختار ابن الحاجب وصاحب اللب وانا بحي مذهب ابن عم ماكر وهو
انها لدفع توهم الاضافة والفرق فجملة المذاهب ثمانية وما ذكره ان يؤول ويلوى من عيني واليه ذهب
صاحب الكشاف فاة قلت لم كانت الالف في زيدا بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تمس
الى زيادة النون بدلا من الحركة اي لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال والحركة فيكون الحركة
ثابتة عن زايدة قلت ليس معنى قولنا الالف في زيدا بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة
الدال المحركة بحركة الضمة على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال فيه اختصاص الضمة بالفاعلية

الجملة

الجملة الظرفية حال من المكونين بمنزلتهم ففي هذه الحروف لا بد واة يكون هنا دليل وهو الاختلاف على
يعني اختصاص الحركة اي معنى هو اختصاص الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون حال كالمفعولية كما
في آخر زيد للحاصلة فيه ثلاث اشياء حرف الاعراب الذي هو نفس الكلمة ولفظ الحركة وما
اختلاف هو الاعراب ولما ثنى خرج الدال عند عن كونه حرف اعراب بزيادة الحرف وكانت حرفا اعرابا
لانه من نفس الكلمة وقد حصل فيه الاختلاف الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة فمست الحاجة اليه
زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لاة ذكر البدل يقوم مقام ذكر المبدل منه فاة قلت الموجود
في آخر زيد حرف وهو الدال واعراب وهو الحركة فلما كانا الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون بدلا
عنها لزم اة يكون لها اعرابا اجاب بقوله ومعلوم اة الحركة تغاير الاعراب اي لانا اة الاعراب هو
الحركة لانكم من حركة لا يكون اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف والحركة دال عليه فلما كانا الالف بمنزلة
الدال وليس فيه لفظا الا اختلاف وجب اة يعوض عن الحركة الدال عليه النون ليكون زيادة عن
زيد في استيفاء الاختلاف والحركة والتنوين اقول كاة ان يجاب ما ذكر فيما تقدم من
قوله بمنزلة الدال المرفوع من زيد الى آخره والا فلا حاجة اليه واضيف قوله ومعلوم اة الحركة تغاير
الاعراب لا مدخل له في الجواب بما ذكرنا واما فتحتا نون الجمع وكسرها نون التثنية للفرق بينهما
فاة قلت البنية الغير قد حصلت عندك عن الفرق بينهما بالحركة باختلاف صيغتيهما فاة صيغة
التثنية تخالف صيغة الجمع لاة ما قبل الياء مكسورة في الجمع ومفتوحة في التثنية قلت اة التغاير
قد تحقق في بعض الاسماء المعتلة فيكون ما قبل الياء مفتوحا في الجمع بالاعلال فلا يظهر الفرق
ثمة الا باختلاف حركة نون بينهما نحو المراميين والمعليين والمصطفين فاة كلامنا يحتمل التثنية وهو
يحتمل جمعا فاصل مراميين مراميين فاعل فصار مراميين وكذا الباقيتان اعلم اة بناء هذه الصيغة
من مباحث الصرف لكن اعتبار الاعراب من مباحث النحو فلا اعتبار بحركة النون ايضا لحذف
النون في الاضافة فيالم الفرق بغير حركة النون فاة قلت الفرق حاصل بالعكس فلم يعكسه
اجاب بقوله ووجها اختصاص الكسر بنون التثنية والفتح بنون الجمع وهو اة اصل هذه النون
اة يكون ساكنا لانها حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين حرف
العلة والنون والاصل في تحريك الساكن الكسر لاة حركة لا يكون الا حركة بناء روما للمناسبة

بينهما فاوثرها اي للحرف الذي هو ابعد الحركات عن المعربات وهو الكسر اذ قد وجدناها الاثر النوعين من المعربات وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها وهي الضمة والفتحة لانهما تدخلان عليها فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتحوا نون الجمع فرقا بينها فان قلت الفرق حاصل بالضمة فلم لم يضم اجاب بقوله ولم يضم لثقل الضمة ومن العرب من يجري ياء التثنية لغير الاضافة مجرى كيف واين فتقصرها في حالة النصب والجر وتضمها بعضهم في حالة الرفع وحكى بعضهم ضمها وكسرها ذا شاة وذك وجه آخر في هذا الاختصاص وهو انة نون التثنية انما وقعت بعد الالف في حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر فلم يثقل فيها الكسر واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في النصب والجر فاستثقلت الكسرة فيه اما التوالي الاجتماعي النصب والجر واما الخروج من الضمة الى الكسرة في الرفع ففتحت النون تخفيفا ووجه ثالث وهو ان الجمع اثقل من التثنية ووجه رابع وهو ان التثنية اكثر من الجمع وخصوا الاثقل بالكسر حفظا للتعادل والموضع الثالث من المواضع الثلاثة التي كانت الاعراب فيها بالحروف كما اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى يعني بالالف حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر لوجرين احدهما قول المتقدمين وهو انة كلا واي كان اسما مفردا والفم منقلبة جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المستكن في كاة اة قوة منقلبة بالرفع واة قوة بالنصب كاة الفة معطوفة على اللام والجر على الواو والياء على احتلاف فيه ايضا اصلها قال ابن جني عن الواو لقولهم كلتا بالتاء اذ هي اما للتاء بدل من الهاء او بدل عن الياء او عن الواو والاسبق الاول لانها لا تكون وسطا ولا الى الآن ولا تقلب في التثنية كما تقلبي لاكلوي فتقلبي الثالث بل قلبة الفا الا الواو كثيرا ما تبدل عن التاء لا عن الياء وقال ابو علي عن الياء بدليل انا لم نجد ايا هاذ لا يعلون بنفسها ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات التاء فوزنة فعل كذري وبدليل قولهم في التثنية كلوي كما قالوا ذكري وذكروي وهو احسن من انة يكون مجيئا بين العوض والمعوض عنه واما كلا فوزنة فعى كاة الا ان الالف بقي في جميع احواله اي في الاضافة الى المضمر والاضافة الى المظهر على الالف لفظا على ما ثبت في علم التصريف كعصاه وعصاي زيد قوله فكاة الا ان خبر اة والفاء زايدة الا انة يشتبه بالي وعلى للزوم الاضافة لزومها ما يدخلان عليه من الاسماء فاعطي حكمها فقلبت

الفها ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك بدون القلب في الاحوال الثلاث وكلاهما بالالف في الرفع اذ لا حظ لاليه وعليه في الرفع فجعل كلا عليهما بخلاف النصب فانة قد يكون في صورة الجر وهو الياء فباعتبار الاتحاد صورة كاة لها حظ في النصب في الجملة وتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك لان القلب في الي وعلى لانهما اسمان والي وعلى يفتقران الى ما تتم خلاة عليه لاة الحرف لا يستقل بالافادة بل توجد الاداة اظهر في على واظهر في الضمير المجرور وتحتاج الى ما يتصل به فلا يكاة ان يكون مبدوءا به فلما دخلت الي وعلى على الضمير المجرور كاة الاقل في الافادة محتاجا الى الثاني والثاني في وجود الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد في اة احد الشطرين لا يستقل بدون الآخر فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لاة المظهر مستقل بنفسه غني عما يتصل به احتوا اة ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لاة مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم اما الياء في ظبي فجار مجرى الصحيح وفي غلامي ليس من نفس الكلمة ثم بانة لدي فكاة الواجب ان يذكر معها واما توجد كيف اي في اواسط الكلم كسيد وميت وذيل وعيب وخوف كذلك من بين واذا لم يوجد هذا الامتزاج في المظهر لاة الاحتياج فيه من جانب واحد فقط لم يقلب الفه ياء فان قلت ان هذا الاتحاد الذي في الي وعلى يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر لاة ما من حرف الا وهو محتاج الى ما يدخل عليه والاسم متصل يكون مبدوءا به فيكفي الاحتياج من الطرفين فوجب ان ينصب هذه العلامة في الكل قلنا نعم اة هذا الاتحاد حاصل في الكل لكن لا يلزم منه اة ينصب علامة في الكل لانة قد امكن هنا اي في الي وعلى نصب العلامة لانة في آخرهما الفا يمكن قلبه ياء بخلاف البواقي لان بعضها عاري الآخر عن الالف وبعضها واة كان في آخره الفا لا يدخل على المضمر فعملوا هنا دون ثمة لاة الميسر لا يسقط بالمعسر اعلم اة ما يلوح في كلام ابن جني ان من جعل انقلاب الفه في كانقلاب الذال في علي يجعل اعرابه بالحروف وليس كذلك بل الحركات وهو مذهب سيبويه ومن وافقه والوجه الاول وهو ما ذكره المتأخرون لانة كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى يدل عليه لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة ولو كاة مثنى لما لزم خلافا للكوفيين فانهم قالوا انة مثنى واستدلوا بالاعراب وهو يحتمل اة يكون للعامل او بالاخبار عنه بالمثنى مع احتمال كونه

باعتبار معناه واما كلت في قوله كلتا رجليها سلامي واحدة كلتاهما مقرونة بزيادة فرد وهو
لم يسلم لزم اه يكون معربا بالحروف مطلقا الخ اصلا اراد واحد لو له فصحيح واه اراد والعظم
ايضا فاسد الا لو اسي فثبت اه اسم مفرد اللفظ مثنى الخ فجعل حكمه عند الاضافة الى
المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على اعتباريه اي
اعتبار اللفظ واعتبار المعنى حقهما كما هو العادة المستمرة عندهم في كل شيء كذلك وهذا اولى من الاول لان القلب في الى وعلى عيني وقاس وايضا ان الالف في مبنية فلا يلزم مثله
في المعرب فان قلت لم يكسر التثنية وتوفير الحق عند اعتبار ذلك حاصل فيه اجاب بقوله
وانما لم ينكس التثنية اي لم يجعل حكمه عند الاضافة الى المظهر حكم المثنى وعند الاضافة الى
المضمر حكم الاسم المفرد المقصور لان المظهر هو الاصل والمضمر فرع لانه قد
لا يستقل بنفسه والمثنى فرع فجعل الفرعي كون مثنى واعرابه كاعراب مع الفرعي اي مع المضمر
والاصل اي كونه مفردا واعرابه كاعراب مع الاصل وهو المظهر اي مع اضافته الى المظهر لما فيه
من رعاية الجانسة والجنس الى الجنس كما قيل اميل وهذا ما ذكره في الوجه الثاني في قوله اي قول
المصنف في المتن ولما اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا في هذا القيد وجوه الاول قطعا
كما انه لفظ العصا لا تتغير في الاحوال الثلث فكذا لفظ كلا لا يتغير فيها واما في لغة كنانة
فحكمه في كليهما واحد ولهذا نظير صحة قول الشاعر سما جعل كلا من العرب بحرف لا بحركة وزعم
الفراء انه قد يضاف الى المضمر ويكون بالالف كما في الظاهر وعنه قول العرب كلاهما وتمرا
ففيه ثلاث لغات وكذا في كلتا والوجه الثاني قوله ويقال اه قوله لفظا احترازا عن الخط
فليس حكمه حكم العصا خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا
وفي كلا اختلاف كما عرفت فمن جعلها منقلبة عن الواو ويكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن
الياء كان ينبغي ان يكتبها بالياء والوجه الثالث قوله وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف
وفي الجر والنصب تكتب بالياء لضربها اي ميلها بعرق اي سبب عرق وانتصاد من المناسبة
القوية الى اليا في الحالتين اي في حالتي النصب والجر دون الرفع اذا اضيف الى المظهر يقال
خربت فيه فلانة يعرف معناه اي هذه بيناسبها مناسبة قوية مؤكدة يعني ان كلا اذا اضيف

يتبع الخ

٧٩

الى المضمر يكتب بالياء في حالتي الجر والنصب علامة النصب والجر فدعت المناسبة القوية
بين كلا المضاف الى المضمر وبين كلا المضاف الى المظهر اه يكتب بالياء ايضا بينهما اذا اضيف
الى المظهر قوله ويستوي الجر والنصب في تمت مواضع قال ابن مع قد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم فلا يعاد هذا عن
التطويل واما جمع المؤنث بالالف والتاء اي بزيادتهما ولم يحتج الى التقريح بهذا القيد
لاضافة الجمع الى المؤنث واما من اطلقه فهو محتاج اليه احترازا عن نحو قضاة وابيات وقد
الاطلاق ليتناول مثل دريهمات سموه جمع المؤنث تغليبا فعلى هذا قال جمع المؤنث
سواء غير بناء واحده نحو غرفات او لم يتغير فاعلا استويا اي النصب والجر اجراء للفرع
وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر واه لم يعم فيه اي في الجمع المؤنث العلة التي اقتضت
الحكم وهو الاستقراء هناك اي في المذكر ولهذا اي وللاطراد المذكور نظائر لا يخفى مثل
اعلال يعد غير يعد على يعد مع انها لم تعم فيه العلة التي توجب الاعلال مع انه لم يكن فرعا
عليه فحمل جمع المؤنث الذي هو فرع على المذكر على جمعه واما ما لا ينصرف فانما استويا
فيه لانه لما منع الجر لشبه الفعل على ما سبق بيانه ذلك في بحث غير المنصرف كان حق الحركات
اه يقوم مقام الكسرة المفتحة لما بينهما من التاخي والتكمل واما التسوية في الضمير بينهما
فسيجئ من بعد اه شاء الله في بحث الضمائر قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في
يفعلان وتفعلان اعلامة اعراب الاسم كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف
وكذلك اعراب الفعل قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف فاراد اه يبين ذلك فقال
ومن قيام اه قال ابن مع اعلامة النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين عوض من الحركة في يفعل واما عوضوا اي النون عنها اي عن الحركة
لانها اه لما وجب اه يكون هذه الافعال معربة لبقاء مضارعتها بالاسم بعد لحوق
هذه الضمائر وعلة الاعراب موجودة وهي وجه حرف المضارعة سالمة عن المعارضة
ولم يمكن اه يجعل للام متعقب الاعراب اي محلا لان هذه الضمير بعد اي بعد اللام او
جيت كونها اي كون اللام على وجه واحد اي الالف او جيت كونها مفتوحة والواو كونها

مضمومة والياء كسرة ولاة بعض انحاء اعراب الجزم فلو اجري عليه لزم التقاء
الكنين ولا يجوز حذف احدهما ولم يمكن ايضا اذ يحمل الضمايرحروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل قال السيد الحقيقة لانها من نفس الفعل بالاعتبار فلا يكون محل الاعراب لاذ
اعراب الكلمة يجب اذ يكون فيها الذي عينها ولاة محل الاعراب يجب اذ يكون محل الاختلاف
وكل واحد منها لا يختلف لزم جواب لما زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجد والواو والياء
الحروف بذلك اي بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها
هنا لكان الضمايراي لاجلها فالكاف مقحم يعني اذ هذه الظمايرحين زيادة تلك الحروف
لتأديها الى اجتماع الكنين فيلزم حذف احدهما اما حذف احد الضمير او حذف الاعراب
فزاد واحرفا شبيها وهو النون قد وقت بعادتك في بحث المضارع فاخرجها عن الضمير لانه فاعل
فيكون آخر جزء وحرف الاعراب لابد واذ يكون في الآخر واختصت بحال الرفع لانه اي الرفع اول
احوال الاعراب فاستوثرها اي فاختير الرفع بثبوت النون دون سقوطها لسبقه عليه كما
اذ الرفع سابق على النصب والجر باعتبار انها محتاج اليه لا يدري انك لا تقول عمرًا بالنصب
وعمرٍو بالجر الا بعد سبق المرفوع ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي اي النون عوضًا
عنها اي عن الحركة يعني جعلوا سقوطها في هذه الافعال علامة الجزم كما فعلوا سقوط الحركة علامة
الجزم قبل حروف هذه الضمايرو جعلوا النصب على الجزم لانه اي الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما
جعلوا النصب على الجر في الاسم حمل على الجزم في الفعل ولاة الجزم اخف فالحمل على الاخف اولى ولاة
النصب يشبه الجزم في اذ كلا منها يفيد الخفة وفي اذ كلا منها بعامل لفظي فقيل مما يفعلان
النون في الرفع ولم يفعلا ولن تفعلا بسقوط النون في الجزم والنصب وكذا البواقي اي لم يفعلن
وانتم تفعلون وانت تفعلين ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولم يفعلا ولم تفعلا
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل الآخر مجرى هذه النون في اذ حذفوها في حال الجزم
واذ كانت من نفس الكلمة في الحقيقة لانها اي هذه الحروف اشبهت الحركات من حيث انها
اي من حيث اذ هذه الحروف مركبة منها اي من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة من بين هذه الحروف

والحركات فيحمل في الحذف عليها وايضا الحركات لا تقوم بانفسها كما لا تقوم بانفسها فالمناسبة
بين نفس الحركة وبين هذه الحروف في عدم قيامها بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز في
حذف الواو ولم يرم في حذف الياء ولم يخش في حذف الالف اثبت ساكنة في الرفع لاستثقالهم
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي ونبت الالف في النصب
تنبيها في الرفع لاستثقالها من الحركات اعلم اذ كلام اثر يوهنا يمكن اذ تحمل على اذ هذه الحروف
بالجوازم ويمكن على انه عندنا والمشهور فيما بينهم هو الاول مقتضى النظر هو الاول ووجه الاولاة الرفع
اولا لان هو الاصل هو محذوف قبل دخول الجوازم فلما دخل الجازم لم يحذف الآخر علة شبهة للحركة
فحذفها حذف الحركة ووجه الاولاة الثاني لما كان هو حذف الحركة الجازم الحركة المقدرة فلما كان
الاقتصار عليه ملتبسا بالرفع حذفها الجازم وحذفت ضمة لئلا يلتبس وحكي عن ابن الدهان
انه شبه الجوازم بالدواعي والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الداعي كما ان الدواعي اذا صادفت
فضلة حذفها واذا لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل اذ وجد
حركة اخذها والا اخذ من نفس الكلمة وضعف الحكاية اذ صحت بعض الاول اعلم اذ ههنا مسئلة لا بد
من معرفتها وهو اذ هذه الحروف اي حروف العلة لما كانت بدلا من الهمزة لم يجز فاعند دخول الجازم
اذا قدر قبل البدل دلالة الجازم فدعا على في حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال والا جاز الحذف نظرا
الى اللفظ وجاز الاقرار نظرا الى الاصل ومنع بعضهم الحذف وقوله جود حتى يظلم تعاقب بظلمت
سريعًا واذ لا يبد بانظلم يظلم لا يحتج به الاحتمال اذ يكون على لغة من يقول بدري يبدي مثل يبقى
يبقي او على الضرورة وهذا الحكم اعني حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكور فلهذا قد شرحناه قوله والسماء على ضربين قال الشارح لما كان المعرب هو ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو الذي لا يختلف آخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره وسكونه لا بعامل او وجب ذلك بل هو اي المبني عليه اي على
كل من الحركة والسكون قوله ثم المعرب على ضربين منصرف قال الشارح وانما جعل التنوين علامة
الا نصراف لانه اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس
الواقع بين الواحد والتثنية والجمع مثلا لو زيد الالف للتثنية ولو زيد الواو للجر بالجمع

ولفارنه الياء التي بالتثنية والجمع لاة التنوين غير لازمة لها سقوطها عند الاضافة فزادوا لها عوضا
وهو التنوين لان التنوين هي النون الساكنة وبينهما مناسبة كما عرفت **قوله** وغير منصرف وهو الذي لا يدخل
الجر مع التنوين قال ابن هشام اعلم ان مذهب سيبويه ان علة غير المنصرف لما شابه الفعل وكانه
التنوين علامة للتمكن ولم يكن في الفعل لانه لم يوجد التمكن فيه اولم يكن ثابتا فيه قصدوا جوابا لما
انه يمنع ايا ما اي اي اي يمنع الاسم عن التنوين او على العكس اي اي يمنع عن الاسم لوجب الشبه قيل
الموجب الذي هو الشبه وقيل الكون ما يكون موجبا للشبه مرتبا عليه وجوزا نه يراد لا يجاب الشبه
انه يمنع ايا ما ولم يكن الجر مقصورا بالمنع لانه في الاسم بمنزلة الجزم في الفعل فلا يمنع غير المنصرف ما يمنعه
الجر في الفعل لان منع تعالى ليعلم ان سقوط التنوين يمنع الصرف لا لغيره لانه كثيرا ما يحذف لغير ما حتى
الى نصب علامة يستدل بها على ذلك فمنعوه متعالى لمناسبة بينهما وذلك لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم بيني كما ان التنوين خاصة الاسم كذلك الجر خاصة بخلاف الرفع والنصب فانهما تبعث
الخاصة قال ابو علي لو دخل الجر غير المنصرف مع عدم التنوين لخرمورت باحمد وابراهيم كما انه مشابه
بالمبنيات نحو امس وجير فلذلك حذف من الاسم فانه قلت كما ان الجر مشاركا التنوين في الاختصاص
كذلك غيره من خواصه شريك لها مما الذي يسقوط الجر بالتبعية دون غيره وما ذكرت الا يحكم
اجاب بقوله وقد حصل له اي الجر انه قيام مقام التنوين وعاقبته الاضافة تفسير الجملة الاولى
لانه يكون اذا وجد التنوين في آخر المضاف انتفى الجر في آخر المضاف اليه واذا وجد الجر في آخر
انتفى التنوين في آخر المضاف فانظر في رافقه خلا ورافقه خل فظهر لك مرافقتهما لا بغيرهما من خواصه
فرجحي على غيره او حصل للاسم انه قام مقام التنوين وعاقبته في الاضافة وذلك ظاهر بمقابلة التنوين
للاسم لانه من مناسبة الجر له لعدوه على الاسم موقع الجر على طريق المعاقبة فاستغنى بهذا بالاصالة
وذا بالتبعية فجي بكيف جواب السؤال اخر تقديره واذا اشتركا في الاختصاص فلم عكس الامر كذلك
الوجه الاول اولى لانه يكون اه يجعل قوله والدليل على ان الجر غير مقصور بالمنع جوابا لهذا السؤال
المقدر اي والذي يدل على اه التنوين بالاسم بالاضافة اي بسببها وهو قوله للاسم اعاد والجر ولو كان
من قصدهم منع الجر على انفراده لما انوب حيث استوا في الحالة التنوين كلنهم انوب بحيث استوا فلا يكون
قصدهم منعهم على حدة ولهذا ولكن الجر غير مقصور بالمنع على حدة آثروا اي اختاروا منع على الواو

حيث قالوا منع الجر مع التنوين وذلك لانه مع المصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا
يوجب منع امتناعه عند الانفراد والمذهب ان هو اة الجر مقصور بالمنع على حدة وذلك لان
الجر كان من اركان الاعراب وهو الممكن من وارد له ليس الا في المعربات كهو ساعاة يقال
وهذا الباب اي باب ما لا ينصرف لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعضهم من
الاعراب وهو انه اثروا الواو على مع فقال منع الجر والتنوين لان الواو للجمع المطلق فيحتمل اة
يمتنع الجر عند الانفراد ايضا قال ابن الحاجب ظاهر كلام الفارسي اة هذه القسمة حاصرة بجعل الجر
وتنوين هم القسمين بنفيه لانهم ضدوا المنصرف بما يدخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه
الفعل وغير المنصرف بما يدخله الجر والتنوين لذلك الشبه ويتحرك بالفتح في موضع الجر وعلى
هذا يبقى اشياء كثيرة لا يبقى واحد منها كالجمع المذكر السالم حيث لا يصدق تصديقا مما عليه
فدل على انهم لم يريدوا الحصر بل ارادوا منها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عدا فقول تقسيم المصنف
لا ينفي الحصر فلا يصدق على مثله ما يدخله الجر مع التنوين لاة النائب كالمنصوب في الحكم فاستغنى
عنه بذكر التنوين **قوله** وكان في موضع الجر مفتوحا قال الرضي هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه اي هذا القول تسامح منه اي من صاحب الكتاب في العبارة لاة الفتح في آخر
البناء فلا يستعمل في المعربات وما لا ينصرف ليس مبنيا وما هذا شانه لا يستعمل فيه الفتح فما
ينصرف لا يستعمل فيه الفتح وهو الحق فحقه اي حق القول اه يقال وكان في موضع الجر منصوبا
فاورد اة التي اة يحقق كلام صاحب الكتاب بحيث لا يكون فيه تسامح فقال والحق ان استعمال
الفتح هنا تحقيق وتبليته بالقبول حقيق لاة النصب ليس يدل على الحركة فقط لانه قد تحقق
اة انواع الاعراب ليست حركات شاذة بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا قيل
الكلام منصوب فمعناه اة فيه فتحة دالة على معنى مخصوص وهو معنى المفعولية من شانها اي من شانه
تلك الفتحة اة تنوب بنزول الذي الذي اي معنى المفعولية كما في زيدا في رايت زيدا وكذا الرفع
والجر بخلاف الفتح واخواته لانك اذا قلت فريد مفتوح فمعناه اة فيه فتحة لا غير قوله ان يزول
فاعل الظرف المقدم عليه اي من شانها الاعتماد على الموصوف وهو فتحة ومعلوم اة الفتحة في
دال احمد انما قلت مررت باحمد لانك دللت عليه ما تدل عليه الفتحة في رايت احمد وضربت زيدا كيف ولهذا

ي باحمد مضاف اليه بوساطة الحرف والفتحة في رايت لهذ على المفعولية فيفتح بالنصب على تقديره جوابا
للايدل الحلات النصب عليه اي يدل على ذلك الفتح الواقع فوق دال باحمد بل يحكي الفتحة باحمد اضرابا عن قولهم
لاتذهب حركة قامت مقام احتراما يعني الكسرة ونابت عنها العلة اوجبت ولكن القيام والنيابة وهي انه
مالا ينصرف عما منع الجر اريد تحريكه لئلا يلزم السكون اللازم وبعده فتحريك بالفتحة الخفة المطلوبة مع الاتيان
تأخيرا فلم يكن ورها اي ففتحه دال باحمد دلالة على المحذوف الذي هو الجملة سميت نصبا يعني يعني المفعولية
قيل وكاف في موضع الجر معنى كما يقال وكاه متحركا في موضع الجر بالفتحة اي بالحركة العلوية من غير
ان تتعرض لكونه مبنيا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو عبارة اخرى يقال وكاه في موضع الجر
مفعولا لما ذكر نا مبنيا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر لانه هو عبارة اخرى يقال وكاه في موضع الجر
مفعولا لما ذكرنا من دلالة النصب على المحل المخصوص وانما قال في الظاهر لانه يمكن ان يقال هكذا ويراد به
على صورة المنصوب او على انه مفعول عيني صريح قال ابو الحسن وابو العباس ان عيني المضرفي في حالة
الجر مبني فيستعمل فيه الفتح ودة واباة ذكر لانظيرها وقيل ان يقال منصوبا فيما فيه معنى المفعولية في
الجملة ومفتوحا في العادي عنه قوله والهاء التي الحقت من الحرف تسعة قال الثاني اعا منع الاسم من الحرف
بهذه الاسباب التسعة لانه اي الاسم قد شابه بها اي بتلك الاسباب الفعل وكل ما هذا شانه منع من الحرف
بعض التنوين والجر مما ذكرنا وانما قلنا قد شابه بها الفعل لان الاسم بعد الاسم في التاء ليف اي في
تركيب الحروف لانه مشتق من المصدر على ما مر اي بعد فيكون فرعا للاسم وثانيا له وكل واحد من هذه
الاسباب التسعة ثانية للاول وفرع على الاصل فحصلت المشابهة بين الاسم والفعل بهذا الوجه فمنع
ما لا يكون في الفعل فالعلمية فرع الجنسية لجنسية الاسم اولا واعتوار التعريف ثانيا فانه ذات زيد
قبل ان يسمى به كانه مسمى بنطفة ثم بعلقة ثم بمضغة وجنين ومولود وطفل ونحو ذلك وكل منها ناقة ولهذا
كانت المعرفة ذات علامة وافتقارا اليه وضعي النقل عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر وهو ناقة عن جملة
الى واحد بعينه وانما اعتبر العلمية من المعارف لان المضمرات والمبهمات لا دخل لها في الاعراب والمعرف باللام
والاضافة يحمل عيني المنصرف منصرفا اوفي حكمه وعند الخليل التعريف الاضافي في معنى حتى قال بعد انصراف
جمع له ولوزن الفعل فالاصل اجمعه فنوى معتبر عند الحذف وقيل تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد
اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي والتاء بيت فرع التذكير لجنسية اي التذكير في الاسم العام

ايا كان الواجب

اي الغالب الحاقا له عن الاعداد من الثلاثة الى العشرة وعن طلحة وحمزة على المذكر بجعلهما عن الزيادة
بشرط الافتراق وبجيء المؤنث فيه مع الزيادة فرتبته اي المذكر اذا قورن على رتبته اي المؤنث
لان المجرد قبل المزيد كما هو المذكور في الاذكاة لانه في القياس واجرى على سنن المناسبة وكلامهم مبني على
رعاية المناسبات فيكون التاء فيها وثانيا التذكير ولان الاسم قبل الاطلاع على حاله من التذكير
والتانيث يعتبر عنه بلفظ مذكر كشخص وحيوان وانسان فكان التذكير هو الباقي في الاعتبار فيكون
حقيقيا بالاصالة وكذا وزنه الفعل ناه لوزنه الاسم وفرع عليه وفكك لاة امثلة الاسماء مخالفة
لامثلة الافعال اذ الاسماء مخالفة للافعال فلا بد من اختلاف الامثلة في ذكر القبيلين فاذا وجد فيما اي
في الاسماء وزنه الفعل كاه ذكك اي وجوه وزنه الفعل فرعيته اي سببا لكونه وزنا للاسم أصالة
لوزنه الفعل لاة الفعل في وزن كل نوع اه لا يوجد فيه وزن نوع آخر فاذا فيه وزنه كاه
ذكك فرعية مختصا به اوغالبا فيه وكذا الوصف ناه للموصوف وفرع عليه لاة المعرفة
حال الشيء متأخرة عن معرفة ذاته كما قال فقلت نهار صرف عن كيف لاة حاله قيد له
اذ وجه الشيء مطلقا قبل وجوده مقيدا فيكون ثانيا له وهوظ وفرعا عليه لاة ما هو متأخر
اولى بالفرعية ولاة الصفة يحتاج الفعل الى الموصوف احتياج الفعل الى الفاعل وكذا العدل
ناه للمعدول عنه وفرع عليه وفكك لتاء حرف عن المعدول عنه ولاة العدل لما اريد
عنه دل على شيئين كما ان الفعل دال على شيئين فخرج عن شيئين فخرج عن حكم الاصول والخط
في سكك الفرع لفظ الغير ومعناه كدلالة تلاته على لفظ ثلاثة فمعناه قد دل الشيء على شيئين
وكذا العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزاه العرب فلا يحمل بلغة فارس ناه لاول وفرع عليه
لاة لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياء خذوها من اللغة من غيرهم وكذا كل لغة فوق
فانها بالنسبة اليهم اصل ومقدمة على غيرها وكذا الجمع والتركيب ثانيا ناه لاول وفرعا
عليه وفكك لتاء فرعا عن الواحد والمفرد اي تاء الجمع عن الواحد والتركيب يعني المركب
عن المفرد فظهر بهذا الفرق بين الواحد والمفرد فيكون الجمع فرعا على الواحد وثانيا له والمركب
فرع على المفرد وثانيا له اما الالف والنون المضارعتان لالف التاء بيث فيشفعان على الفي
التاء بيث من حيث مضارعتها اياهما على ما سبقه عن قريب فتولد الاسماء الغير المنصرفة

فلما ذا يمثل لما هذا الجانب قوله وما وجد ذلك احد عثل اسما حتى حالة التنكير قال الشلوبين انما منع الصرف
هذه الحيثية حالة التنكير لاجتماع السببين فيها اي في تلك الحين او واحد مكرر وذلك التعريف اي لعلمه
والمراد عينه وفيه اشارة الى التعريف معتبر في العلمية في الاسم الذي فيه سبب مكرر كما سيجيء قبيل آخر هذا
بحث لفظي لان واحد عطف على السببين فحيث يكون تقدير الكلام ولاجتماع واحد مكرر وهذا طاهر الفساد
اقول الاسم انما معطوف على السببين بل على اجتماع ولئن سلم فالفساد ممنوع لامكان اعتبار الاجتماعي
لفيد السبب الواحد المكرر بمنزلة سببين ولا محذور فيه ولامكان هذا المكان مجملا فصله وقال
واما افعل ممنوعا من الصرف حالة كونه صفة فاعل معنى ومعرفة لكونه علما لهذا الوزن ولهذا
منع من الصرف فلوصفيته والوزن الغالب لان افعل في الفعل الكثير في الاسم اي لان افعل الكائن لزوما
كائنا في الفعل الكثير من افعل الكائن اوكائنا في الاسم اوزنة عليه خالع لذا سيجيء به لان فاعلا في الفعل اكثر منه
في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وأوزنه بالاغلبية لافعل في الافعال المجيء
لافعل التفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب وافعل الصفة المشبهة وافعل في الكلمات التي لا افعل
لها كاجدل واخيل الجواب عن الاول انما لم تصرف خاتم واه كاه وزنا غالبيا في الفعل لشابهته بالاسماء
التي ليست على وزن الفعل كما في الجمع الاقصى الذي اوسط بعد ما الف متحرك كصيا قلة وعن الثاني ان افعل
يجيء من كل ثلاثي بخلاف افعل التفضيل ومن اجدل واخيل عما لا فعل له لا يعاد لنيه الكثرة فافعل في الافعل
اكثر منه في الاسماء واما فعلاء فعل فلوصفية والالف والنون مضارعتين لالفي التانيث حتى نزيدهم
عن المثنى الحق به فانه منصرف واه كاه علما لعدم مشابهة الالف والنون فيه لالفي التانيث لانفكاك
احدهما عن الاخر ولا يتفقيا بخلاف فتكك لان النون يحذف منه عند الاضافة والالف يقلب ياء في الحاليف
اعلم ان وجوه المضارعة بينهما من وجوه احدها وجود الزيادة فيهما وثانيها كون الزوائد حرفين وثالثها
الزيادة المعنية ورابعها كونها في الآخر وخامسها تاثيرهما في الحروف والحركات والسكنات وسادسها
اتحادهما في زنة ما قبل الالف وسابعها اتفاقهما في اوائل الزوائد وثامنها اختلاف صيغتي الذكر والمؤنث
فيهما وتاسعها مجيء ثانيهما بمعنى التانيث لان النون يجيء للخرهبر ويبرهبر وعاشرها عدم قبولهما التاء
كل ذلك حاصل الوجوه التسعة ثلاثة والثلاثة الباقية غير متعددة بهما لان التاء وكيف الحروف
والحركات والسكنات والاتحاد في زنة ما قبلها الالف كل منها موجود في فعلاء فعلانة والنون وان

اذ لا شك ان الشبه فرعي الشبه بين في وجه الشبه وهو ظاهر اما كونه ثانيين فلا بد من بيانه بان
يقال لما كان الالف والنون شبهتين لالفي التانيث وكان الشبه متوقفا على الشبه بين في الرتبة
حصلت الثانية الاعتبارية لهما وقال الكوفيون منعهما من الصرف بالاصالة لانهما لفا التانيث
فرعيتين على ما زيدا عليه ثانيتين له كما ان التاني صدر بيانه بما مر ونحن نشير الى هذا
الاختلاف واما الوجه عند مذهب البصريين قوله حتى اجتمع في الاسم سببا من الاسباب المذكورة او تلك
واحد منع الصرف فالالف والنون لما منع الاسم الصرف لشابهة الفعل من وجهين اي من جهة ثبوت الفرعيتين
فيه كما في الفعل فرعيته اي الفعل في الاسم من جهتين لافادة والاستفادة وهذا الاسم قد دخله
الفرعية من جهتين كما بيناه آنفا واما السبب الواحد فلا يمنع الاسم الصرف الا تاكر كما سيجيء وذلك
لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الفرعي اي عدم الانصراف والاصل اي الانصراف فلم يترجح السبب
الواحد جانب الفرعي فجذبه الاصل لاصالة لان الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان ترجح
جانب الفرعي على جانب الاصل فيمنع الصرف بخلاف السبب الواحد لا يثبت في الاسم الا تناسب الفعل
وبه لا يخرج الاسم عن حالة الماء لوفة ولو خرج لخرج بوجوه المضارعة فلو ثبت المنع به اظهارا
لان لزم رفع الحكم الثابت بطريق الاصالة بدليل ضعيف لاثباته جنس ما كان ثابتا بينه وبين الاسم
فاذا تم اليه سبب آخر يقوي فيظهر اثره بخلاف الحرف لان المناسبة بينه وبين الاسم اصلا فاذا ناسب
واه يوجب بنية فلهذا التاكر كيفي في سلب الاعراب بواحد دون عدم الانصراف ولانه انما منع للشبهة
بوجهين فلا منع الا لفا اجتماعا وكاه في حكم المجتمعة في حالة السعة والضرورة خلافا للكوفيين
في الضرورة فانهم يجيزون ذلك للعلمية وحدها مستدلين بقول لبيد لم يتبدلن لبينة وحدها فما كاه صير
ولا جاس يفوقاه مرادي في مجمع فانه منع صرف مرادي وليس فيه الا العلمية وهو بين شاذ لكونه
جمعا وهو لكونه على خلاف القياس كالمتعذر الفصحاء لخاصة الله تعالى فلا يرد علينا لانا على ان الرواية
بفوقاد شيخ كما ظن لكون هذه الرواية صحيحة منقولة في صحيح مسلم وغيره وحينئذ فلا ينافي
الرواية الاقوى لعدم التعارض فيكون العدول للاحتراز عن ارتكاب ما يجوز فيه ضرورة ولان
الاسم مع السبب الواحد لما كاه متمايلا بين الفرعي والاصل جذبته الضرورة لما الفرعي لاة الشبه
حروف وسكنات وحركات محصورة لا يزاد عليها ولا ينقص عنها فيكون ذلك عرضة لسلوب الاختيار

وأن جاءت للتاء بيت الآ أنها ليست له ثمة نحلان الممنوع في حمراء اخذ من بينها ثلاثة اوجه فقال اوجه المخالفة
بينها لاة الالف والنون هنا اي فعلاء فعلى زيادتاه زيدتا معًا كما اة الياء في كذلك اي زيادتاه زيدتا
معًا مة ايضًا في حمراء فيندرج تحته وجوه الزيادة وكون الزايد حرفين فصاعدًا وكون الزيادة في الآخر لانها هي
الغالب فيه والاكثر في الاول والاختلاف في الآخر لايقال لاة الف سكراء للتاء بيت ثم تحتم اليد النون
لاة الصفة اذا كانت للذكر لايكون فيه علامة ولا يجوز اه يختص بالمذكر بعد ملحقة النون لاة الاسم
بالزيادة لاينقل التاء بيت الى التذكير بل الامر بالعكس نحو ضاربة بيت ضاربة والاعداد من الثلاثة
الى العشرة لحوق التاء بها ليس للتذكير بل للتاء بيت بمعنى الجماعة لكن لما اوجبت الضرورة اسقاطها
في المؤنث لرفع اللبس ثبتت اة سكراء بناء بواء شيء
والالف والنون فيه زيادتاه معًا كما اة الالفين في حمراء كذلك واة مؤنث ما فيها الالف والنون
مخالفة لمذكره نحو سكراء وسكرى كما اة مذكرها فيه الف التاء بيت مخالفة لمؤنث نحو احمر وحمراء
تا مالتاء بيت لايجتمع مع الالف والنون هنا اي فعلان فعلى كما لايجتمع تاء التاء بيت مع اليين فلا
يقال سكارة كما لايقال حمراية وبهذا اي عدم الانصراف بسبب ثبوت المشابهة من ثلاثة اوجه اذا
كان فعلان فعلى اما الف كما فعلان فعلانة بفتح التاء لكونه غير منصرف للعلمية والتاء بيت فهو منصرف
نحو سعدانة في الاسماء وعريانة في الصفات لخروج الالف والنون عن مضارعة الاليين
من وجهين الاخيرين بخلاف صيغة المذكر لصيغة المؤنث حيث كان مؤنث اي فعلان من لفظهم
مذكر كفعلانة وعدم قبوله التاء حيث دخلت التاء فاة سيقع بهم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية
وجه من المضارعة وهو امتناع التاء الذي هو الوجه الضروري للمشابهة لاة الوجهين الاولين
لايؤثران بدونه فكذلك لاة العلمية تمتنع من الزيادة كما يمتنع من الحذف الذي ليس التخفيف فقط ولما
قيدناه بذلك لانه ينتقض بنحو العلم الرجل اعلم اة الالف والنون اما اة يكونا في اسم او في صفة فان
كان الاول فشبهه العلمية في المنع لتاء كيدالمشابهة حتى لامتناع دخول التاء واه كان الثاني فهو
قبل انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالف التاء بيت في امتناع دخوله وقيل وجوه فعلى لكونه
مستلزمًا له لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التاء بيت
وعدمه نحو سكراء وسكرى والاول هو الحق لان وجوه فعلى ليس شرطها بالذات بل لكونه مستلزمًا

لانتفاء فعلانة لان كلما جاء منه فعلى لايجيء منه فعلانة الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون سكراء وهو
يصرفون المذكر قيل ويحتمل اة يكون بهذا الشرط مقصودًا بالذات لاة الاختلاف بين صيغة المذكر والمؤنث
يحصل بهما وبهذا احد وجوه المشابهة المعتد بها ومن ثمة اختلفوا في منع صرف رحمن لوجود احد
الشرطين دون الآخر واتفقوا في منع صرف سكراء لوجود كلا الشرطين فيه وصرف نداماه لعدمها
اما المعدول فيتوقف معرفة ما هيته العدل اخراج شيء من شيء اي مادته او معناه عن صيغته الاصلية
الى صيغة اخرى ومراده من عرفه باة يذكر لفظ ويراد به غيره كما مع الالحاق المعنى الآبط في الكتابة
وقعا للاعتراض من بفلاه وفلاة لما كنى بهما وكيت وذيت وضرب في زيد ضرب بين ضاربا و
مضروب وهو على ضربين تحقيقي بدليل على ان ليس معنى منع الصرف على اة اصله شيء آخر كثلاث مثلا وهو كونه
من الاعداد وتقديري بخلاف ذلك لكن يقدر حفظا للقاعدة ثم وسيجيء تمام اذا افضت النوبة الى
التعريض له ان شاء الله فاذا عرفت فاعلم اة الاسماء المعدولة عن الذكاة امتناعه من الصرف في نحو
احاد وموحد وثنى وثنى وثلاث ومثلث ورباع ومرباع من هذا التفاوت واما نحو ومن الى عشر
وعشر عند بعضهم والاصح اة الى رباع ومرباع لضعف الرواية فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم
قيدًا الى عشار ومعشر دون قوله فلا وصفية والعدل حذرًا عن التقويم بلا سبب لانه لا يتم الا بتمام
بما ياتي بالمقام ثانيا وهنا كلمات واهية يكتب في الحاشية منسوبة الى بعض الدخيل في هذا
الفن فاعرض عن ايراده حذرًا عن التطويل قال الله اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع فيه
بياة الوصفية لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة هذا بيان للعدل
لايقال اة الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم اربع في مررت بنسوة اربع ونحو
كمررت بنسوة ثلاث حيث كانت الوصفية عارضة اذ لم يكن عارضة كانت مؤثرة ولو كانت
مؤثرة لامتنع من الصرف لكن التالي باطل فالمقدم مثله واذا كانت الوصفية غير مؤثرة في المعدول
عنها فبالحري اة لايؤثر في المعدول لعدم افتراق الحالين في البين بين المعدول والمعدول عنها
فلا بد اة لايفترقا في الحكم واما قلنا اة الوصفية عارضة في المعدول عنها لانها لا تنافقها الوصفية
مرة ويفارقها مرات وبيانه الاصل في الوصفية اللازمية لا الوصفية فيكون الوصفية عارضة لانا نقول اة
اللازمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة ولما كانت غالبة عليها فالوصفية

بهاية التوصيف بالاسماء الاجناس على ضرب من التاويل متعلق بالتوصيف يعني كما ان التوصيف بها
نحو جاءني رجل اسد وما لا يكون الا على تاويل شجاع او نحوه كذلك التوصيف لذكر نحو جاءني رجل
ثلاثة لا يكون الا على تاويل متودة فلا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة فلم يؤثر في المنع
واما المعدول فلا يستعمل الا وصفا وكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الوصفية فيه الا ترى ان قولك لاسوق
ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلاث وكم من مسالة بعيدة بين اللازم والعارض فلا يلزم من عدم تاثيرها
في المعدول عنها عدم تاثيرها في المعدول اعلم ان علة امتناع المعدول عنها على اخواربع مجازمن باب صيغة
الجمع باسم الجمع فانه قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا فلا يقال ثلاثة ثلاثة رجال بالاضافة
وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة بمعنى ثلاثة ثلاثة لان بعضهم ثلثة ثلثة كانه نيط على ان بجميعهم ثلاثة
ثلاثة لا يتصور الا بعد ثبوت البعدية ومع هذا اي مع عدم استعمالها الا وصفا ولم يؤثر فيه الوصفية
والا لزم ان اثر الوصفية فيه لوجب ان يقال مررت نساء اربع غير مصروف لوجود الوصفية وهو
الفعل فالقائل بطلان بطلان لازمه الاعم ودفعا للشكر الوارد بان بطلان الوجوب لا يستلزم بطلان
الجواز فالمقدم مثله قلنا ان الوصفية في المعدول عنها اذا لوحظت عند التكرار فيكون عارضة لان التكرار
عارض واما بالعارض عارض فلا يلزم الوصفية في كل واحد منها على حدة لزوال العارض بزوال السببية
فبالحري ان يصرف كل واحد منها فان قلت السؤال باق لانه هو بان الوصفية قلنا نعم لكن الجواب نعم
بعد تحاصل الجواب ان لزوم الوصفية لما حصل عند التكرار فامتناع الصرف اما في كل واحد او في مجموع
لا سبيل الى الاول اذ كل واحد منها اما كل واحد فاقد التكرار واما الجموعي فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف
ومنعه هو الاسم المفرد كاحمد ويزيد وما هو في حكمه كزيد او بعلبك لا الاحاد الذي لا يتبين بينهما
اتصال وامتزاج وما ذكرهم ليس اسما واحدا ولا يحدث بينها شدة الاتصال والامتزاج فلا يكون
محل الصرف ومنعه واما ثلاث فانهم لم مفرده وقد لوحظت الوصفية فمنع الصرف لهذا الموجود وزعم بعضهم
ان العدل قد يذكر فيها اي زعم ان فيها عدلين يعني الانتقال عن الاسمية الى الوصفية
والاول بالنظر الى عدل لفظي والثاني يقال له عدل معنوي والمحققون من النحاة انكروا العدل المعنوي
بمعنى الانتقال عن الاسمية الى الوصفية لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلاثة في الحصة
فلا انتقال حتى عن الاسمية الى الوصفية لزومها في المعدول عنها لزومها في المعدول عند التكرار كما ذكرنا

وما قيل

وما قيل انه معارض بالنقل حيث اخذ شرط العدل عن المحققين دليلا على مدعاهم فالخصم اذا يقول
فيه عدل معنوي لانه شرطنا عدم الاتحاد وهو موجود عند اهل النظر فالصواب اذا يقال البعض يدعي
عدلا معنويا لانه الوصفية في المعدول عنها غير لازمة بل الاسمية غالبة فانتقالها في المعدول الى الوصفية
والمحققون لا يقولون لانهم عدل لزومها في المعدول عنها مذكورة لانها تستعمل عندهم وكذلك الا وصفا
كما ذكرنا قبل بعد ثمانية لانه مثل هذه المقدمة وهي ان العدل تغيير الصيغة دون المعنى مسلمة للنحاة فكيف
يعارض ولئن سلم فغاية ما في الباب ان يكون عندكم اصلا بنى الكلام عليه وهو مع ذلك موجود
في الاصول على انه التقديري هكذا والمحققون يقولون لانهم انه فيه عدلا معنويا وانما يكون ذكرهم لها
كانت الوصفية غير لازمة في المعدول عنها وهو ممنوع لما ذكرنا من عدم افتراق الحال بين المعدول
والمعدول عنها في المعنى وقول بعضهم انه معرفة لامتناع دخول اللام وقول الاخرين جمع لزيادة
معناه على الواحد دون وكذا في اخر جمعي اخر ي تاء بنيت آخره للوصفية والعدل عن الآخر عندهم لا
مقطوع عن الاضافة ومن ثم قياس باللام كما تقدم فلا يرد عليه ان اللام عدول عما فيه اللام قال ابو علي
كلاهما معرفة والابعد فيه وبعد حرف اللام المانعة فيعلم هذا جميع بابه معدول كثر المنع بانتفائه ليس الا
واحدا وعلى ما زعمه لا ينبغي ان يقاس ما قطع عن الاضافة واللام وجميع بابه على هذا معدول الا آخر للعهد
لانه باق على صيغة ويجوز حذف منه لا يوجب عدلا وحذف ما لا يستغنى عنه كثر باقتضاء الوضع
حذفه وذكره سواء ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان حذف المضاف لا يكون الا في موضع
يجوز اظهاره فيه وههنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا احدهما ومع احتماله للوصفية الاصلية والعدل
عن مع سكن العين على راي لانه جمع جماء وهو فعلاء وقياسه ان يجمع على فعلاء كحمراء ابو علي
اجمع وانه كان افعل فعلاء لكن جمع بالواو والنون فهو معدول عن جمعي او جمعاوات لانه قياس
جمع فعلاء اتحاد كذا وامامافيه الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف لشبهها
كيلى وصحراء او صفة كحبلى وحمراء لان الف التانيث فيه قامت مقام السببين لان الالف
علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه اي على الالف حيث لم يكن في الكلام جبل فمن اليه
الالف بل الكلمة موضوعة عليه فهي كبعض حروفه ويتغير اللام معها عن بنية التذكير نحو سكارى
وسكارى واحمر وحمراء جرى مجرى تاء بنيت ثانية في محل الرفع على الخبرية لقوله وبناء الكلمة فثبت

بهذا الاعتبار في تاء تانيث اللفظ ومعنوي وهو لزومه وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه
ولهذا لا ينفك عنها في جميع التصرفات جمع سلامة وتكسير وتصغير ولا يسقط عنها سقوط ما يكون الباقي
منه بعدا ذكرها نحو جيلى فانه واد كاد الالف نحو زوفا الا انه ليس الغرض منه اثبات الباقي بذكر الالف
مثوث بنية تلك الحالة فاندفع النقض بحذف التاء فانه لا يثبت في تقديرها ثم وانما سقط عن الاسم
لكون الباقي مذكرا فرجحت على التاء فاقيمت مقام شيئين فانه قلت البيت التامي طلحة ايضا
لازمة يعني التاء فيه لازمة كالالف في جيلى لانه من وتلك مساويتا في عدم الانفكاك عنها بالها
لم يزد منزلة بسببين قلت وانما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في جيلى
وبشري عند وضعها والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التاء بنية في صحراء وحمراء دون الهمزة
وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها في بعض النسخ لما زادوا قبلها الفا
للبناء قصدا للتمييز اللفظ قلبوا همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزايدة ولم يحذفوا احديهما اما
الاولى فلكونها للبناء فحذفها بعد الاثبات ضيع واما الثانية فلان اثباتها للمخبر فحذفها لا يخل
بذكر المخبر وهو ربط ايضا وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الواو ولم يجعل اصلا وعلما التانيث لانهم
قالوا في جمع صحراء صحاري بياءين فجعلوا الهمزة التي بعد الالف التي للبناء المنقلبة عن الالف لوقوعها
بعد الالف الزايدة في الطرف الفاصحيح للتعليل قلبت الالف الاولى ياء لانك رما قبلها لانه صحراء
فاجمع صحاري يكون الياء مكسورة والكسرة يقتضي ان يكون الحرف من جنسها فقلبت ياء فحي زال ما
يقتضي قلب الالف همزة فاعيدت القائم جعلوها اي الالف المعادة عن الهمزة المنقلبة عن الالف ياء
ايضا اي كما قلبت الالف الاولى ياء لانك رما قبلها وهو ما الباد لانه كسرة تقديرية واما الواو
لان الساكن لا يكون حاجزا حصينا لا سيما وقد كان الياء المجانسة للكسرة فاد غمت الاولى في
الثانية فصار صحاري وقد تخفف الياء ثم تترك الكسرة فتحة والياء الفا فيقال صحاري وصحارى
ولو كان التانية المدغم فيها منقلبة عن الهمزة الاصلية كما كان ياء خطية الثانية لوجب ان يظهر
الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحاري على مثال مجاريع على شاذ مجاريع في بعض الطرق كما ان اظهار الهمزة
في نحو خطية شاذ يحكى انه سمع الاصل الهمزة في التاء بنت والا يجيء قبلك ان الالف الاولى علم
التانيث لانه علم التانيث لا يقع حشوا فان قلت لفا كان علامة التانيث في صحراء هي الالف

والالف الاولى ليست بشيء من افادة التانيث بل هي لمجرد البناء فقط فما معنى قولهم الالف والنون
الضارعتاه لا التي التانيث حاصل السؤالة بين ما قررت وبين قولهم تداخلا ظاهرا لانا قدرت
وثبت ان الاولى ليست للتانيث وقولهم هذا يثبت انها للتانيث فاذا صح الاول فليس لقولهم
هذا معنى صحيح قلت انما يكون لا يكون له معنى صحيح لو اريد به حقيقة وليس كذلك بل انما عبر به عنه
هذا بين الالف التي التانيث على طريق التغليب ذهابا بها مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين
لابي بكر وعمر تغليب القمر على الشمس نظرا الى القمر مذكر والشمس مثوث ولو نظر الى اصالة النور لكان
وعلب عمر على ابي بكر لانه علم علم شهرة وابو بكر كنية فغلب الاول ولانه انما عبر به لانه لما كان بينها
مجاورة قبل الف التانيث تسمية للشيء باسم مجاوره بسبب ملازمة بينهما والعالم يكون
لانه ما هو لمدلول اللفظ اولى فيشبه ما هو لمجرد تحسين الصوت ولهذا هو الذي شجعهم على
جعلها اصلا على الالف والنون في التثنية دون العكس وفيه تجوز آخر وهو اطلاق الالف
على الهمزة تسمية للشيء باسم اصله واما الالف وهو الجمع الذي يكون بعد الفه الثالثة حرفان
بالادغام او بغيرها وثالثه احرف او سطه ساكن كتاب وصاحد ومصابيح قال الله تعالى واذكروا
عليها صواف وقال الله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات وقال الله تعالى يعملون له ما يشاء
من محاريب وتماثيل وانما منع الصرف لتاكد الجمعية فيه اما حقيقة او حكما قوله وجه تاكد
الجمعية لانه الجمعية اه الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور اه يقترن به سبب آخر
مخالف له من الاسباب الثمانية فهي سوى الجمع ثمانية اما العدل والعجمة والتانيث بالالف الكرب
والالف والنون ووزن الفعل فظ واما الوصف فلعدم اطراده مع اه اجتماعي الوصف والعجمة
لا يستلزم الجمع وكذا التانيث بالتاء اما لفظا فلانه يوجب انصرافه فلا يعتقد سببا ولما
تقديرا فلان التانيث المعنوي المثوث لا يكون بالتاء ويل وتانيث الجمع وان كان معنويا
الا انه بناء ويل الجماعة واما المعرفة فللتاني وعلى التقدير فيه مثوث وسيأتي وانما يقترن
بغير هو كالتكبير لما وتكرر على الحقيقة بين الاول بقولهم لانه جمع ليس على زنته واحد فصار
كانه جمع آخر لعدم النظير كانه جمع مي تيي وذلك اه كل جمع له نظير في الآحاد فحكمه في التكسير
حكم نظيره وكتاب منصرف في المعرفة والنكرة لانه نظير وهو مثل كتاب كذلك ولو جمع كما كان

يتأتى جمعه كلما يحكى كتب جمع كتاب وهذا الجمع كما عدوه وهم مما لا نظير له في الآحاد فتكسيره على احدة
فصار بهذا الاعتبار كانه جمع مرتين وفي كلامه خفاء من قول سيبويه والعالم لم يصرف لانه لم ينصرف لانه
ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء وقراءه والعالم بنصب الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع لذلك
ليخرج كونوا زنة وفهم منه ذلك في موضع آخر قيل وهذا يخل بباب أفلس فانه جمع لا نظير له في الآحاد
مع انه منصرف لجواب الجمهور بكونه بحالة لا نظير له في الحركات والسكنات المخصوصتين به لا كونه بحالة
لا نظير له في الحركات والسكنات المخصوصتين به لا كونه بحالة لا نظير له بحسب الوزن المختص والا لم يجز
ان يقولوا صياقلة منصرف لعدم نظيرها بحسب وزنها المخصوص لان وزنه صياقلة فعالة ووزن كراهية
فعالية فكم بينهما من مسافة بعيدة فقط الاعتماد بالاقل لان نظير كثير بالاعتبار الاول الخ
ترتب ويتصب وتنقل بفتح الاول وضم الثالث في الكل وان كان الافصح ضم الاول والجواب حسن
باصيغ واحمد واذرع لجمع كاهل وانكر وادرع شاذ ضعيف اما الاول فلشذوذه واما الثاني
فكالساجد لما سيجيء واما البواقي فلان الانك ايجمع مع انه ليس وصفا لمن جعله فاعلا وكذا ادرع
اذ درع يعارضه واشتر جمع شترة يرد عليه قوله بالفها فاصحت الذي نعم لم يبلغ قوتها قوة عينا
من الباب ولذلك جاء صرفها كثيرا في الاشعار والفواصل حتى توهم بعضهم انه منع بها عيوب واجب
قال ابن ما شاذ من علماء المصر كان هذا الجمع نزل منزلة الآحاد تقديرا حيث جمع ثانيا قصدا للتناسب
والمبالغة كصواحبات يوسف وابامينا وهذا عند من صرف سلاسلا وقواريرا وهذا طريقة
ابو علي الفارسي وبيان الثاني بقوله ثم قالوا اة الاصل في هذا الباب اي باب الجمع الاقصى اساور
وانامير وسائر الجموع الآتية ليست على اداتها واحدة بنيت عليها وعلى هذا اي على اة الاصل في هذا الباب
ذكر ان دريد في المتن حيث قال اساورة وانامير وما كان على منالها من الجموع واما قال ذلك
لانها جمع مرتين فيقال سوار واسورة واسارة جمع القلة لفاكاهة على افعلة يجمع على افاعل
ونمر وانمار وانامير لانه لفاكاهة على افعال فعلى افاعيل في الصحاح النمر واحد الانمار وهي
الملاءة الواعية وكثيرا يقتفي هذا بهم على الابل جمع الجمع انامير ويرده به التكثير فقط لانه جمع الجمع واما
يرده به التكثير والتصرف المختلفة وكالب كاسوار لانه جمع كلب لاة افاعيل واما الجمع الكثير لاة
القليل يجمع لتصيره الى التكثير والموضوع عليه مستفن فحصل فيها سبب مكونه عمل عليها نحو ساجد

ومصابيح من الجموع التي ليس لمفردها واحد وليس فيها تاء التأنيث والجمعية على الحقيقة لشابهتها اياها
من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجر اي جمع التكسير جمع بجمع الصحيح كما رايت آنفا وحاصله
وسار ويل على هذا يجب ان يكون منصرفين وليس كذلك الجواب الاول جمع حضير عند سيبويه
يسير بالضم والثاني عجمي عند سيبويه وغيره من النحاة وقعي في كلام العرب فوافق بناؤه
بناء لا ينصرف او جمع سروالة عند بعضهم ابو الحسن منصرف بناء على انه واحد والسماع عليه حجة
ابو علي الوجه عنده كيلة لا ينصرف في النكرة لكونه على بناء ما لا ينصرف له نظير في الآحاد فنزل جمعا
جمعا فامره واضح ومن جعله منصرفا فهو اعجمي فلا اعتداد له بالبنية الاعجمية قوله واذا كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة قال الشلوبين انما صرف هذا الجمع اي الجمع الذي اوسط احرفه
الثلاثة بعد الالف متحركا لانه فتحرج عن مثال اقصى الجموع فهو لك لان شرطه لما كان بعد الف
ثلاث احرف وسكون وسطها فليعوض التاء حصلت ثلاثة احرف اوسطها متحرك فبذلك يستبين
الاحكام في الوزن نحو كاهية وطواغية فلم يقاربا بالجمع منفى هو كالنكرة ولم يوجد شرط المنع حيث
وجد النكرة حقيقة ووجه الشابهة فيما حمل عليه ما وجد ذلك قوله فاه كان تالي الحرفين بعد
الالف ياء حذفتها في الرفع والجر وثبتت الاسم وان كان مع التاء نحو جوار في حالتي الرفع والجر
لانهم قد حذفوا الياء على مثال الفواعل للاستثقال مع انه جمع منتصف بالفرعية ولفظا لانه ناقص
وبناء متقدم اي مبني وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في الفرع اجراء اي التقاء عنه اي عن الياء بالكسر
الكائنة قبلها نحو يوم يدعى الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك اي حذف الياء جائزا في الفرع الذي
هو الفعل من الجمع التزموا ايكاه واجبا في الجمع الاثقل كما اة باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والثقل
فاذا جئت الى باب كينونة على وزن فيعلولة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فصار كينونة لم يجز فيه
الا تخفيف لكونه اثقل من سيد وميت فثبت من هذا التقدير اة حذف الياء من هذا الجمع لازم كما
في كينونة فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال سحاب
وكلام وسلام فصرفت لذلك فلاح من تقرير اتنا مع انه منصرف واة حذف الياء ليس لالتقاء
الساكنين واة التنوين للانصراف لا للتعويض فصار ذلك وجها آخر في الوجوه الاربعة في
جواز ذكرها النحاة منقولا بعضها عن سيبويه كنت عند الكسائي لا يحذف الياء في حالة الجر كالرفع

النصب كموالي احدها اداة اصله في الرفع جوادٍ وفي الجر جوادٍ بالتنوين فيهما لان المانع
قبل التنكير عدم الانصراف فاعلّ صار قاضٍ فلو توجد نية على الزنة الثالثة قرّت في مقرها لبقاء مانع
كلام وكلام فالتنوين تنوين المكنة وتأنيثها وهو منقول عن سيبويه اصله بغير التنوين لكن الياء
لاستثقال الجمع والكسرة على الياء ثم عوض التنوين عن الياء وعند الجرمي عن الحركة بوه عليه اذ الاوجه
لتغيير حالة الجر كما في حالة النصب وهذا ايضاً وارد على اثبات لكن بين فتحة الجر وفتحة النصب
فرق فلا يقاس عليه فيندفع وصاحب الاقليد وجه قول سيبويه بما يرد على اداة التنوين عوض
عن الحركة فعلى هذا الوجه كل احواله ساوٍ في عدم الانصراف والاعلال لا يحل بالوزن والا الانصراف
احد كي يعود الاعلال وثبوت الالف احدى بعد الحكم بمنع الصرف والا يحذف الالف لو قيل لم لا يجوز
ان يكون المنع في احوي لوجوه ما بينته على انه دونه من الافعال وان زال بالاعلال كسعيد ويريد كذا انيا
بها لقلنا لزوم الكسرة للراء مبنية ايضاً على وزن الجمع تقديراً وثانيها كي عن الجهة وتعويض التنوين
عن الاعلال يلزمه ما يلزم سيبويه وثالثة الايام تقام اثنى مثلها ودونه فعلى هذا الوجه ايضاً غير منصرف
ورابعها اداة اصله بالتنوين فعومل معاملة الاول ثم منع الصرف بناء على تقدير الوزن وعوض تنوين آخر
عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذف الياء فعلى هذا الوجه ايضاً غير منصرف لهذا الاختلاف المذكور في حالتي
الرفع والجر وأما في المنصوب فلم يحذف الياء لانك تقول سألت الوليدي ومررت بالوليدي ولا تقول رأيت
الوادي بكسر الدال في الجميع بل تقول قطعت الوادي بنصب الياء لان الياء يستحق الحركة في حالة
النصب لانها فتحة حقيقة فيجري مجرى الياء في ضارب فيكون جوادي كضوارب ظاهراً يكون التنوين
اليه سبيل بالاتفاق وذكرهم في اخر الجواز لتلك وجهة آخر وهو ان جوادي لما كان بالاعلال على
زنة الآحاد كان ينظر اليه نظره الى ما قبل الاعلال والى ما بعده والاول يقتضي عدم الانصراف وكان الانصراف
فعلنا بالوجهين رعاية للجانبين بالانصراف في الصورة الواحدة وبعدمه في الصورتين تغليباً للاصل
على الفرع واختصاصه بالنصب لئلا يلزم الخروج عن نيوتم المسلوكة في المثل للام قوله وكذا
حالة التعريف قال الرضي لما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية لما بينهما
من التلازم واذا زالت العلمية لم يبق العجمة وقد مر انها كانت علة على غير اوضاع العربية الا انا ذكرنا
كاينة سبباً لكونها اي لكون العجمة مشروطة بالعلمية في التاء تشبيهاً في منع الصرف اي مشروطاً بان يكون

في اول استعماله في كلام العرب علماً سواء كان ما قبل الاستعمال علماً كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة
الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علماً لمقرئ نافع وهو عربي لجودة قراءته فبقي الاسم الاعجمي بلا سبب
مؤثر وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي لفا لحقه التعريب اي جعل عربياً في حال العربية او
اسم جنس جعل علماً قبل الاستعمال كان وكت التعريب فرعية اي دليلاً على كونه فرعاً فلم يكن الاسم
الاعجمي العربي بتحفظهم اي خالصاً للعرب فلم يقدروا على رجهم بكلامهم وجعلهم من جنسهم في
احكام متعددة فاعتبروا العجمة في لغتها واما العجمة التكوينية بفتح الكاف فلا يعتد بها اي لا يعتبر
بتلك العجمة التكوينية فلا تمنع الصرف نحو لجام وقرند واستبرق وابريسم واما نحو سيبويه على بناء المجهول
اي واما سمي العرب به اي بالاسم الاعجمي الذي عجمته تكوينية لانهم اجروا الاسماء الاجنبية عن الاسم
الاعجمي مجرى ما صاغوه من لغاتهم فادخلوا اللام عليها نحو اللجام وتصرفوا فيها فتصرفوا في
سائر الاسماء الموضوعة لهم نحو رجل وفرس بادخال التنوين والاشتقاق كسخت من السخت
فصارت هذا الاعتبار كانها من لغاتهم فضعف امر العجمة كانها لا تعتد بعجمتها ذكروا لها علامات
تعرف بها منها خروجها عن ابنية العرب كاسماعيل ومنها مقارنة الفاظ العجم الا انها غيرت في المعرفة
كابراهام اي ابراهيم ومنها عدم الصرف نحو ابليس لو كان عربياً لانصرف ومن زعم انه من ابلس
اذا يئس فقط غلط لان الاشتقاق لا يكون في الالفاظ العجمية واطلاق التاء يدل على انه اختار عدم
الاعتداد بتحركه الاوسط وهو مذهب سيبويه والبعض على ما قاله زائدة كما مر ذكره بستة اشياء صرف
من غير صرف التاء بنيت صرف العجمي كماه او عربياً الا اذا يكون فعل او لوجد ضرب بسجر غير وابن
وبقهم اعتبر كسقا تفاقاً ولو قيل لتاء نيثه الاقوى من العجمة لعروض باعتباره للعدل المقدر
الاضعف منها ثم هو اذا وافق لفظ عدد بيا وكاة القصد اليه بالتسمية كاسحاق المصدر فلا
اعتداد له بعجمتها وعلى اداة الزيادة على الثلاثة لم يؤخذ شرطاً كما اخذ الاكثر من فلا يجوز في
نوح ولعط الا الصرف وكذا ابه وكما لعجمة في الصرف بعد التكلم ما فيه الالف والنون المزيدتان وان
ليس بفعلان فيما ضمت فاؤه نحو عثمان او فتحت كماه او كسرت كعمران فانه غير منصرف للعلمية
والالف والنون لما ذكرنا من زيادة فعلان هذا الذي استعاد وجه من وجوه المشابهة وهو امتناع
دخول التاء فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وهو العلمية قيل ليس لزايل بقائه بلا سبب لانا شرط

انها ليا بجمعين والتاء يثبت فيها لفظا ومعنى ولا تركيب ولا عجمة وليا من اوزان الفعل
الالف ونون من مزيدتاه وكذا ليس فيها وصفية المتنبي فقدة العدل فيها عام وزنه حفظا
لقاعدتهم فليس كل فعل قدر فيه العدل كما في خمر لطاير وخطم فانهما معروفاه وحسن وخضم
الالف واللام وعدم دليل الفارق بين المعدول واخيه المعدول وانما قال المصنف المتن عدلا عن
عام وزاهر المعرفتين لانه لا يكون بعد لها عن نكرتين وفكك لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
اه يكون كل منهما اسما مستعملا في النكرة بياه الملازمة لاه العدل اه يذكر لفظا ويريد بغيره وهذا
القدر من التعرف لا يؤثر في تغيير كالملة من التنكير الى التعريف ولا يثبت التغيير الا بالمغير كون التنكير
بط اذ ليس شيء في النكرة يستحق عمر فلما استحق استعمالة فيها تبين انه عدل عن عامر المعرفة وكونه
علما بعد العدول عن النكرة بط لانه مع بقاء العدل يؤدي الى التنافي ومع انتفائه الى خلاف ما
لساه الاجماع ناطق فاه قلت قوله انهما لا يستعملاه في النكرة منقوض بالنوفل الزفر لانه
دخول اللام دليل نكارته اجاب بقوله واما نقضي قوله يا بني الظلامة منه النوفل الزفر
يا بني يمنع الظلامة والظليمة والظلمة ما تطلبه عند الظالم وهي اسم ما اخذ منك المعنى
في منه راجع الى المظلوم والنوفل البحر او الرجل الكثير العطاء او اسم رجل والزفر المعطي والسيد
فانه صفة كوافر وليس بمعدول لحكم وقد تحقيقه انفا بدليل دخول اللام عليه وكلامنا في المعدول
فلا يرد علينا نقضا فلو سميت بزفر هذا عرفته لما منع السبب الواحد فقط غير المانع من التعرف
وعرفت سببي التعريف وابعد عن التنكير والتوصيف وله خلو في هذا الامتناع من التعرف لانه
لم يوجد الا في الاعلام وليس شيء من لفظه تستعمل صفة بخلاف زفر واذا لم يستعمل في النكارة علما
انه عدل عن عامر معرفة فامتنع من التعرف ولما تكرر في نوال احد السببين وهو العلمية بل البقاية
بلا سبب لانه تقدير العدل لضرورة وجوده غير منصرف حين التعرف بزوال العلمية ارتفعت
الضرورة فلا تقدير للعدل وكذا المؤنث بالتاء إما لفظا واما تقديرا نحو طلحة في المؤنث بالتاء
لفظا وسعاد في المؤنث بالتاء تقديرا يريد في الاول في لفظ تاء التاء بيت واذا لم يكن مؤنثا
وبالتالي ما يخالفه لكن تقديرا يدل عليه ظهور تاء في التصغير في الثاني واما الرباعي فالحرف
الرابع لقيامه مقام التاء في التصغير فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكارة لانه التاء بيت لفظا

تلنا على انه لم يجعل شرط كما في وزن الفعل وسلاة وسيلى ليس كعطشاة وعطشى بل من قبل التنافي
وان حصلت بحكم الاتفاق هذا لفاه تعيين زيادتها واما لفاه لم تعين فاه تعين عدمها فيصرف كما
علما واه لم يتعين فيحتمل الانصراف وعدمه كحاه لفاكاه من الحسن فيصرف واه كاك من الحسن فلا ينصرف
وكذلك شيطاه وربماه الاولى عند سيبويه حكما عليها بالزيادة حملا على الاكثر وهاه
مذهب ابي الحسن حملا على عدمها لكثرة امثالها على وزن فعال ولعموم الات بي قال بتقسيم الفصول
ما فيه الالف والنون المزيدتاه اشارة الى هذا وكذا ما فيه وزن الفعل قيده بقوله وهو ليس بوصف
كاهمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكارة لزوال احد السببين لانه حكم وصفا غير هذا الحكم
وقدم بيانه حاصلا من انه على ثلثة اضرب ما يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا عنه او
مرتجلا واعجميا فحكمه لفاسقي به ان لا ينصرف نظرا الى وجوه العلتين ولو حصل التخفيف في
بعضه كالكاف الوسط كتف في كتف فسيبويه يصرفه لزوال البناء وابو العباس اه كاه قبل النقل
والعلمية يصرفه للزوم الاكاه لمعنى فصار كقفل ولا فلا لعروضه بدليل جواز استعمال الاصل فلا كذلك
وان كانت فحذفت فهي في حكم المنطوق وما يوجد فيها من غير غلبة فحكمه لفاسقي به الانصراف
خلافا لعيسى بن عمر النحوي فانه حكم بعدم الانصراف محتجا بقوله انا ابن جلا وردّ بانه جملة اما علم
او صفة لموصوف محذوف فلا بحث فيها فظهر ان عدم الانصراف في وزن الفعل لا يكون الا لما خصا
علما من نحو يزيد الماله مثلا وما يوجد فيها مع العلمية في الافعال ولما كاه في حكم ثلثة اه التعريف
الاولى يجدياته خصه بالبناء فقال ولما لم يصرف نحو لعمر وفاه جاء وزن في الاسماء نحو اجدل
وهوسلم للصقر وافكل وهو سلم للدعوة لانه اي افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء وقدم تحقيقه
واذا كاه غالبا في الفعل كاه بحكم الغلبة بمنزلة المختص به والاسماء دخيلة عليه فلا فرق بين
اه يسمى باحمد الغالب في الفعل وبين اه يسمى بضرب مجردا عن الضمير المختص به في اه
وزن الفعل في كل منهما يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة و
ينصرف نكارة لزوال احد السببين تحقيقا اه العدل فيهما تقديري لانه بناء على منع الصرف
لا يستدل الا به وذلك لانهما لم يوجدا الا علمين غير منصرفين فلا بد من سببين وليس فيه الا
سبب واحد وهو العلمية ولا يمكن لتقدير سبب متفادين لهما من الاسباب سوى العدل لانه الظاهر

يؤنث في علم الصرف اذا كانا لازما سواء كانا بالالف وبالتاء يريد بذا لا يفارق الكلمة بوجه اما الاول فلبناء الكلمة عليه وسيجيء وصر واما الثاني فلان اذا يكون المؤنث لازما بالتاء في وقت من الاوقات الا ان كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية يمحي الحذف فتوجب لزوم التاء حيث ان العلمية شرط التانيث بالتاء ليتحقق اللزوم لانه لولا ذلك كما في معزى الزوال فلا يكون لازما والجنسية في التاء ليس هو التانيث لانه لازم ولا عبرة لزوم صرف الصفات المؤنثة بالتاء اما لفظا نحو ضاربة وكريمة واما تقديرا نحو حيض في مررت بامراة حيض واذا كان فيه سبب اخر التانيث والوصفية لان التانيث ليس بلازم ومعناه بقاء اصل المعنى واذ حذفت التاء ولو سميت رجلا او امراة كل واحد منهما لم يصرف للزوم عدم فيها بالعلمية فيثبت ان لا لزوم الا بها واما التانيث بالالف ممدودة او مقصورة فلانهم ابدا عدوا كان او غيره علم لبناء الكلمة عليها كما ذكرنا فلا يحتاج الى شرط العلمية ولهذا قيد المؤنث بالتاء احتراز عنه وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى والظاهر انه خطاء لان الكلام في المؤنث بالتاء وهذا مؤنث بالالف فلا كلام فيه وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه اي عن لفظ سلمة من كاتب سهوا واما قال فالظاهر انه خطاء لان كان توجيهه بان يقال انما ذكر المصلي واراد لم يكن بالتاء لان الف كذا طلحة على تقدير ان يكون اسم رجل او جبل حتى لو نكر ينصرف نظرا الى الفاظ لان الالف بمنزلة شاء التانيث فانصرف لفاته كر خطا لم تنبه على ان الالف فيما وزنه فعلى وبفتح الفاء ليس بواجب لان يكون للتانيث فلا يفهم في هذه الصورة مقام السببين بقيا على بشري اذا وزنه فعلى بضم الفاء لا يكون الفه الا للتانيث فلما كان الالف فيها بمنزلة التاء في طلحة في الانصراف بعد ما ورد عليها الانحراف اورده بيانا لحكم اذا وقع في الائتلاف اعلم ان التركيب بين الاسمين على وجهين احدهما ان يكون من اسمين لكل منهما معنى لحكم بها حكم الشيئين المعطوف احدهما على الاخر فهذا المركب بناؤه جائز لتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر مدلول كل منهما مراد بعد التركيب كما انه مراد قبل التركيب في خمسة وعشرين وثانيهما ان لا يكون كذلك فيكون الاسمان لشيء واحد لا يدل كل منهما على معنى مراد وهو المراد بقوله وكذا الاسماء اللذان جعلا اسما واحدا الخ لم يتضمنا لان معنى الحرف نحو معدي كرب الجزء الاول منه مبني لانه بمنزلة بعض الكلمة فالاعراب في الجزء الثاني تقول هذا معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت بمعدي كرب

قال

قال ابن يعيش فيه شذوذان احدهما من جهة البنية لان الياء في الجزء الاول فتحة الدال الا انه ناقص وتاليهما من جهة الاعراب كان في آخر المركب موضع حركة كالراء في حضرموت واللام في بعلبك وفي بعض الحواشي اصله معدوق من عدا يعدو فلما قصدوا جعل الواو ياء للخفة كسروا ما قبله فصار معديا الا ان هذه القاعدة تجاوز في الجمع ثانيه المحذوف خفف وركب مع الكرب معناه الفساد في الاصل علما لانسان وكذا الجزء الاول في بعلبك مبني اعرابه في الاكثر البعل الزوج في الاصل ثم جعل علما للصنم الذي يعبد اصل بلدة وهو مصنوع من يا قوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس وكان طوله عشرين ذراعا وكان له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امراة يعبد ونهى من دون الله تعالى والبكة كالبعل ومنه سمي الكعبة بيكة لكسر ما اعناق الجبابرة والرقاب ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان تكرر فالزوال لاحد السببين فلم يمنع صرفه شرطان وجودية وهو العلمية لان لولا ذلك لكان كشرف في الزوال والمعتبر من التركيب اللازم كالتانيث وعديكرب وهو على وجهين اما لا يكون باضافة والا لوجب اعرابه فلم يجعل اسما واحدا ولا بالاسناد لاقتضائه بقاء الاسم على حاله الاولى ولا بالة يكون الثاني صوتا ولا متضمنا الحرف لبنائه والثاني لم يتضمن لغير الاخير حيث قالوا اما اذا تضمن معنى الحرف فالاسماء مبنية على الفتح نحو خمسة عشر وسيجيء بعد في المبنيات فيه تناهل الا ان المتضمن هو المركب لا احد جزئيه الا اذا لحرف لما اتصل بالاول في اللفظ دون الاول قالوا ان الاول متضمن لتناهلك في تفصيله لوجوده الاشارة بين لفظ واشار الى انه اختار البناء في خمسة عشر بعد العلمية واشار في لبابه الى جواز الوجهين فيه ويجوز في نحو معدي كرب اذ يضاف الاول الى الثاني ايضا اي كما جاز ان يركبا تركيبا مزجيا ويجوز في الثاني كرب اذ ذاك اذ بحق الوقت وذاك اشارة الى ان يضاف الاول الى الثاني فيفي المبني مضافا الى الجملة الحرف على ان يكون مذكورا وتركب على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيجتمع فيه سببا تمام العلمية والتانيث المعنوي فيقال معدي كرب في الانصراف ومعدي كرب في عدمه في الاحوال الثلاثة قيد كليهما بمعنى حالة الرفع وحالتا النصب والجر فيقال في الصورة الاولى هذا معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت بمعدي كرب بالتنوين كغلام زيد وفي الصورة الثانية هذا معدي كرب

ورايت معديكرب وهو ممنوع بعديكرب بغير التنوين كغلام زينب فحرف الاعراب في التركيب الباء من كرب وفي الاضافة الياء من معديكرب الا انهم سكنوا حملا على المركب بل هو حامل فيدل على ان التركيب افصح وانما قال في نحو معديكرب لجواز اجرائه مجرى غيره فان كاة اذا سميت صرفة نحو هذا بعل بالتنوين والا فلا دام مهزو وما رسحن قال صاحب الاقليد وبناء دقيقة وهي ان هذه الاضافة لفظية لا معنوية كغلام زيد فان زيدا فيه يدل على عين ما يدل عليه الغلام بخلاف بك في بعل بك بالاضافة فان بكا ليس بتمام شيء اضيفت اليه بعل بل هو مع بعل بمنزلة الدال من زيد فلا فصل في المعنى بين بعلبك وبين بعل بك فان قلت فيه فايدة هذه الاضافة قلت هي التشبيه على شذة امتزاج المضاف بالمضاف اليه وفرط اتحادهما حيث جعلوا المضاف اعرابا لا يدل الا على ما يدل عليه المضاف اليه لكن في الوجه الاول اتصل الباء بكرب وفي الثاني انفصل عنه في صورة الخط قوله وكل ما لا يضرف فيه المعرفة يضرف في النكرة لان العلمية لم توجد مشوبة فيما فيه سببان او اسباب الا وهي شرط في الجمع او فيما سوى واحد فبعض العلل العلمية شرط فيه كالتركيب والجمع والالف والنون في الاسم والتاء والتاء ينث بالتاء معنويا او لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر فان في بعضها ليست بشرط كالعدل ووزن الفعل فانك تقول بلاب او سبب واحد وهما متضادان لان ما وجد من اوزان العدل ليس بشيء منها على اوزان الفعل وهو محصور فيما وجد بحسب الاستقراء فلا يمكن هذا الاعتبار اذ لا يكون لم فيه علمية ووزن الفعل والعدل حتى لقائل ان يقول لم يضرف لبقائه على سببين بل ليس معها الا احدهما فبقي على سبب واحد اذ انا نجد ظايها ما جد وصحراء اذ اسميا اذ لا تاء يثبت للعلمية قال ابن الحاجب انما لم يضرف نحو احمر كل ما كان لفظ مستقرا بالوصفية ويكون في الوصفية فيه نظر قبل العلمية كحمراء واحمر اذا سمي به اتفاقا للعلمية ووزن الفعل فاذكر عن العلمية ذكره في لبابه في ذكر ما تنتفي احد هما اذ يتاقى العلم بواحد من الجماعة المسماة به فاذا اريد لفظ زيد الموضوع لواحد شخصي المسمى به صار اسم جنس مقولا على كل من سمي به بالتطوط وتابينهما اذ يكون المسمى مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى كما اشتهر فرعون بالظلم وموسى بالعدل فيقال كل فرعون موسى يعني كل ظالم مبطل عادل محق لا يعلى معنى كل مسمى بفرعون مسمى بفرعون يسمى بموسى لحاجة فيه الى التكبير لانه يمكن تقدير المثل في العلماء بحالها ولهذا لم يمتنع به الاكثر ورد

فيه خلاف بين سيبويه والاخفش فهو لم يضرف ايضا عند سيبويه ويضرف عند الاخفش وحجته الاخفش ظاهرة لكن يجوز التنبيه على الظاهر بنبه فقال الآة الوصفية قد زالت بالتسمية فزالت العلمية جميعا فبقي اللام على سبب واحد وهو وزن الفعل وهو غير منصرف فصرف واما حجة سيبويه فهي ان اية اي كنوا عم كانت في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سميت به زالت الوصفية للتناسي فلما انك اعدت اليه اصله الذي ثبت له من منع الصرف من قبل اعتبار الوصفية لا على ما في اة الوصف وجمع حتى يكون زيد احمر معناه دب شخص فيه الحمرة بل على انه كان ثابت له لاصالته وزوال ما يضاده ولو اريد اثبات لجاز وانما كانت الوصفية زايلة وانما اعيد ليحكم على الحكم الاصلي وهو منع الصرف بعلاه دخله التكبير الذي هو الاصل ويدل على اعتبار ما في جمعه ولم قال اللام عليه علما لانها من الاحكام اللفظية ولولاه لما جاز ذلك كما لم يجز في احمد لانه لا يركب انهم منعوا صرف له هم وارقم وان خرجت لا لاسمية اجتماعا بذلك الاعتبار وايراده توافقهم في افضل العلم وهو شذ مغالطة لان حين لم يتصل به ليس بجملة فلا يكون مثله واة اتصل به فهم وبخو متفقون على انه اذا نكر لم يضرف لكونه صفة فاة قلت فليتغير مع العلمية وليمنع بخو ضارب علما من الصرف قلت ينافي ثبوتها في التحقيق يوجب عدم اعتبارها معها فاة قلت فلا يصح اعتبارها مع التكبير لانه لفا نكر نفس العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك قلت يكون اعتبارها لزوال ما يضاده فلا يلزم من عدم اعتبارها مع العلمية عدم اعتبارها بعد التكبير فان قلت هذا التنافي متحقق في صيغة الجمع وادخالم اللام فلم اعتبرت قلت لان بينهما فرقا من حيث ان اجتماع الوصفية مع العلمية شرطي منع الصرف لا فيهما بل بهما باعتبار الوصفية لاشتراك العلمية معها فيها فيلزم من الاول اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم واحد وفيه نظر لان في الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل فحال العلم بصدقة فكت فيها غير متضادين قلنا في حكم واحد لجواز في حكمين كما في اصوص لان اة اشتهر جمعه على حوص واحاوصا ولحق عليها اللام في قوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا وقد ناظرا ابو عثمان الاخفش في هذه المسئلة فسأله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقق العلتين الوصفية والوزن فقال الاخفش في جوابه انصرف اربع هنا لانه كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية

بالعلمية والعلمية ايضا قد زالت

فيه

عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه ابو عثمان بخواجم بعد التسكين حيث كان في الاصل وصفا والعلمية
عارضة والحكم للاصل لا للعارض حاصلها انهما متساويان في اداة كلا منهما ما فيه شيء من العارض والاصل
فلو اعدت بالاصل في خواتم لزم الاعداد بسبب واحد والالزم عدم الاعتداد به فيه فسكت الاخفش
ولم يجب ولو فرق بينهما باداة اجم بعد النقل الى الاسمية لم يعد بالتسكين الى معناه الاصلي واما اربع فمعناه الاصلي
مرادفها وصفا سقط عنه الالزام وما قال الفراء لقائل يخواجم رجل اجم كاه عين منصرف ولقائل يقول رجل اجم
كاه منصرف الخلوص الاسمية ظريفي عنه العجب فتأمل وبالله التوفيق والاول لا ينصرف والثاني ينصرف واما ما فيه
الف التأنيث ممدودة او مقصورة فانه لا ينصرف نكرة بناء على ما سبق من زيادة فيه التأنيث مع لزومه وكاه
فيه سببين فاذا سمي به كاه ابعد من الصرف من حيث انه زاد الثقل بانضمام العين اليه وكاه ثلاث اسباب
ولفا نكرى ففي عين منصرف لبقاء السببين المتكررين كحالة العلمية الا ينافي التأنيث فيزيله وليس شرطا
لم ليزول بزواله بالاتفاق بين الاخفش وسيبويه واما فعلان فعلى احكامهم في الحلاق حذو النعل بالنعل
يعني بلا فرق بينهما فاة سكران مثلا لا ينصرف للوصفية واللف والنفخة فاذا جعل علما زالت الوصفية فاذا
نكر زالت العلمية ايضا فبقي على سبب واحد فانصرف عند الاخفش واما عند سيبويه فيمنع صرفه لانه
بعد التسكير اعيد اليه وصفه الاصلي فيجري على حكمه الاصلي بعد التسكير الذي هو الاصل واما الجمع الاقصى كالاعاجم
لم ينصرف لانه قدت به الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له اي كملا واحد منهما فيصرف في الاحاد كما كاه الاسم الاعجمي
لا نظير له في الاحاد من كلمات العرب كذلك الجمع الاقصى لا نظير له في الاحاد فاذا نكر تم ينصرف ايضا على قوله
اي الحسن كما ينصرف اجم في قوله اي مثل انصراف فيه اي في قول اي الحسن كاكاه بمنع المثل ما مصدرية
بعد التسكير لان الشابهة بالاعجمي المعرفة للزومها حيث لا ينفك عنه معرفة كاه او نكرة عنه له سببين
كالف التأنيث للزومه فلا مدخل للعلمية في تأثيرها ولفا كاه الامر اي لزم عدم الانصراف على هذا
الطريق وهو تنزيل المشابهة منزلة سببين يجب ان لا ينصرف عند التنكير على هذا ايضا لفا التسكير
لا يزيل مشابهة الاعجمي الحاصل ان المشابهة بالصيغة المعتبرة في بابه وبقاؤه معتبرة في الجنسية والعلمية
فمنافاتها الجمع لا يستلزم منافاتها الصيغة وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر
يجب ان ينصرف على مذهب الاخفش بعد التسكير لزوال احد السببين وهو العلمية كما مر في اجم واما
عند سيبويه فيعود الى اصله وهو كونه من منتهى الجموع فمنع من الصرف للصيغة للشابهة وجملة الكلام ان

جميع ما لا ينصرف عند سيبويه ثلاثة اقسام ما لا ينصرف معرفة ونكرة نحو اجم وما فيه الف التأنيث
والجمع الاقصى وما ينصرف معرفة ولا ينصرف نكرة كثلاث ورباع ولم ينصرف ان الرابع للاثنين صدر شيخ
قول المصنف للتنكير وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة مع المشابهات وما لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة كالاسماء الستة في حالة التعريف قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند
ودعد قد اجتمع فيها التعريف والتأنيث ونوح ولوط قد اجتمع فيها التعريف والعجمة فالقياس
ان يمتنع الصرف لوجود العلتين الا انه لخفة الثانية من سكون الوسط فيها قامت احد السببين و
ازالت ثقله فصرفت لذلك وقد جمعها الشاعر في قوله الا جند هند وارضوا بها هندا وانتم من دونها الناي والبعد وقوله لم يلف بفضل ينوبها دعد ولم تسق دعدا في العلب وقوم كالرجال
وغيرهم يخرجونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي اللغة الاولى
قال الله تعالى كذبت قوم نوح وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا وقالت امرأة نوح وامرأة لوط كانتا
تحت عبدين اعلم ان اكثر النحاة على وجوب الصرف في نوح ولوط لاشتمالهما الزيادة على الثلاث او تحركه
الاوسط على الاصح والزيادة على الثلاثة تعيينا وخالفهم الزمخشري فيهما لما رأوا انهم متفقون على جواز
صرف نحو عدو وهند ومنع الصرف لما ذكرنا ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور وهندا يرد
على ان العجمة لها تأثير واحد ولو لا ذلك لكان حكم ماه وجور كحكم هند في جواز الامرين لكنها تخالفه
في الوجوب والجواز فدل على اعتبار لمي في الساكن الاوسط فثبت ان نوحا كهند قال ابن الحاجب وهذا
قوي جدا بالنظر الى المعنى لكن بالنظر الى اللفظ لم يسمع منع الصرف في نحو لوط ونوح مع الكثرة في الاستعمال
والمختار منع صرف باب هند فوجب اخذ قيد في العجمة وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة او الحركة
وح يقع الفصل بين نوح وهند تم كلامه لان نوحا على الاشتراط ليس فيه الا سبب واحد وهو العلمية
بخلاف هند فقد اجتمع فيها العجمة من حيث هي جنس مؤثرة في منع الصرف اصلا بدون العلمية و
التأنيث من حيث هو مؤثر بدونها فلا يعادله الضعيف وفرق آخر هو ان العجمة متوسطة والتأنيث
في اكثر الاحوال ملفوظة وهو لا يعادله للتوهم فلا يعطي له حكمه والمصنف افتقى اثر الزمخشري وان لم
يبينه كما قاله في تمثيله بالآيتين بعد قوله واللغة الفصيحة الخ اشارة الى ان النزاع في جواز الامرين
وعدمه في نوح ولوط واما ما في سبب ثالث من هذا النوع اي من الثلاثي الساكن الاوسط كماه وجور

في اسم بلدتين فاة فيها التعريف والتاء بنت المعنوية والعجمة فلم يحي فيه الا منع الصرف لاة الخفة فلومت
احداسببين فبقي اثنان هذا في التاء بنت والعجمة ظ واما في التعريف فدواله مستلزم لزوالها اذ لا اشتراط
حين عدم الشرط فالوجه اة التعريف حين قاوم صفة الوسط له باقواه ذا التاء بنت والعجمة في منع الصرف
كاه لا هذا قيل لا يجوز مقابلة سكون الوسط العلمية لقوتها وايضا يلزم مراعتبار وجوه العلمية ان لا يجوز
في هذا الا منع الصرف وهو خلاف الاجماع اقول اة في التسكين خفة وفي العلمية ضدتا فيقابله فكونها
قوية عني مانع واجاب البعض عن الله باه قال الله موقوف على ما قاله بعض المحققين في نحو هند يجوز
الا مرأة استحسانا باه سكون الوسط يوجب الخفة والسببين الثقل فاذا قام الخفة ثقل احد السببين
يبقى ثقل آخر وحده وعدم الصرف قياسا باه فيه علتين ففارق نحو آه وجوه لم فيها بعد المقابلة
سبباه وهما مانعاة الجواب عندي اله لا يلزم من وجوه العلمية مؤثرة حين قاوم التسكين ثقل غير
اة لا يجوز هند الا منع الصرف فضلا عن اة يلزم حال وجود اعني مؤثرة فلا يلزم من كون المعتبر وجوه
لا تاء بنت ما ذكرت فافهم واما الملفوظ الذي المتحرك الاوسط فجري مجري الرباعي في الصرف وعدمه
نحو قدم لم امرأة فوكذلك اي كون جاريا مجري الرباعي لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا
موقوف على تمهيد مقدمة وهي اة الالف في آخر الاسم المنصوب اما ان يكون ثالثة ورابعة منقلبتين كانت
او زايدتين او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلباه واوا نحو عصوي ودعوي وملهي
ودعوي لاة ما قبل الياء مكسورة والالف لا يقبل الكسرة فقلبت الثالثة او الرابعة واوا عن الياء
انقلابها او عن الواو لاة الياء هنا انقلبت من الواو لما فيها من الجمع بين اياءات بخلاف ما لم تقلب واوا
وهناد قيقة وهي اة الواو في عصوي بمنزلة الواو في دعوي في اة منقلبة عن الالف فكانها بمنزلة
الواو في صوب وما يدعو اليه ذلك اة لم يعبد والي اصل الالف في نحو دعوي فالقياس اة يكون
الحكم في عصوي كذلك كذا قيل ولو قيل والقول اجمل غير اة تركه في دعوي لما ذكرنا وهو معدوم في نحو
عصوي فيعاد الي الاصل لكاة وجها حقيقا بالقبول والزيادة فيها ثالثة او جبا ما الحذف فلكونها
زايدة كتاء التاء بنت واما القلب فلاجرائها مجري المنقلبة والاولى اة يقال اة الاولى اجري على سنن
الاصل والى عمل بالتشبيه واما الفصل بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى بجري فعلاء فقالوا دنيا وكي
كما قالوا حمراوي فلما شابهت في المنقلبة تلك الشابهة فلا يحتمل في الالف يحتمل اة يكون زايدة والمنقلبة

واوا الفا التاء بنت ويحتمل اة يكون الف التاء بنت والواو زايدة والخامسة لا يجوز الا لحذف لطول الاسم
فيقال اة كون اظهر لما انها اطول لفظا لحباري او تقديرا لجري لتنزلها حركة منه منزلة الحرف الرابع في الثقل
واذا انتقض هذا على صيغة خاطر كون منه ما يدا على اجرائهم الحركة مجري الحروف وهو انهم قالوا
في النسبة الى جلى حبلي وجلوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حباري الا الحذف نحو حباري
ولم يقولوا حباروي بالقلب لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزي بفتح الميم وهي الناقة
السريعة التي بمنزلة حباري فلم يجيزوا فيه الا الحذف واذا كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف
في الثقل حتى كان الالف خامسة فلما اجري الحركة هنا منزلة الحرف حتى المطوا حكم الخامسة فكذلك هنا
في المؤنث المتحرك الاوسط اجروا نحو قدم مجري عناق فلم يصرفوا لام امرأة واة سميت به رجلا
صرفته لاة الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا يقوي قوتها اي قوة الحرف فلم يؤثر في
منع الصرف ما لم يكن في المسمى تاء بنت بخلاف الحرف الرابع في عناق فانها تنزلت منزلة تاء
التاء بنت ولهذا اي ولتنزلها منزلة الحرف الرابع النازل منزلة ولذلك رة تسمية التصغير في
الثلاثي المتحرك الاوسط دون الرباعي الا تراك تقول في تصغير قدم وعنيقة بتشديد الياء
والحاصل اة لتاء التاء والحرف الرابع والحركة والتاء اعلى رتبة من الحركة الرابع كونه نازلا منزلته
والحرف الرابع من الحركة فالحركة كانت منحطة عن التاء بدرجتين او عن الحرف الرابع بدرجة والحرف
الرابع متوسط بينهما اي لو جعلت بدرجة من التاء واعلى بدرجة من الحركة فظهر اة هذا اي التاء بنت بغير
الالف على ثلاث مراتب على ما ذكرنا المرتبة الاولى لما فيه اي المؤنث الذي فيه التاء ظاهرة لا تمنع لام
الحرف سميت به اي لما فيها التاء ظاهرة رجلا او امرأة والمرتبة الثانية وهي المتوسط لما زاد على الثلثة
احرف لان الحرف الرابع لا يمنع لام الصرف في التذكير الا بعد اة يكون لام قد جري فيه التاء بنت قبل
تسمية المذكر لا يرى اة كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن لام مؤنث قبل التسمية فيكون الف
الرابع كتاء التاء بنت ظاهرة في امتناع لام الصرف مذكرا كاة سماه او مؤنثا كذا شرط في الحرف
الرابع اة يكون الحي بحيث قد جري له التاء بنت قبل التسمية فيكون بهذا الشرط منحطا عن التاء
بدرجة وفايقة على الحركة بدرجة ورباعية لام لا يفرق الحذف كجيل مقتصرا عن جيأل علم للضبع وهو
مؤنث ولو سميت به رجلا لم يصرف وبهذا شرط اة لا يكون منقولا عن المذكر في الاصل واة لا يكون

تاء تنبيه بناء ويل فرباب اكاية به مذكرا نصرف لانه قبل تسمية المؤنث به كاة مذكرا بعض النحو ورجال لفا
ستة به مذكرا نصرف واه كاة مؤنثا لاة تاء تنبيه بناء ويل الجاعة والمرتبا الثانية وهي لاة التي للتحرك
الاوسط من الثلاثي المؤنث فانه انما يكون التحرك اذا كان لام امهة فقط فانك اذا سميت برجلا انصرف
البتة لنقصانه عن الثلاثي بدرجتين وذلك لكونه فرعا على الحذف الرابع المتفرع عن التام وهو ناقص عن
التام بدرجة فيكون الحركة ناقصة عن التام بدرجتين اذ نقصان الفرعي بدرجة مستلزم لنقصان
فرعه بدرجتين قوله وكخوخذام فيه مذهبان قال الشارح المحقق اعلم ان فعال على عدة انحاء جمع
بعض النوع اي على انواع متعددة فالاولى فعال التي بعض لامها كخوتزال وتزاكه بعض اوزان وتزكه بعض
اتزكه وهو قياسي في كل فعال الثلاثي المجرد متصرف تام عند سيبويه لكثرة الورود منه عن العرب وتمامه
بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة وما هذان فالقياس عليه جايز وانما قلنا
مجرد ليخرج المزيد لفيه نحو ذرود ومتصرف ليخرج نحو ذرو ودع فلا يقال وزار ووداع
وتام ليخرج الافعال الناقصة لعدم جواز كوان وعند غير سماعي اي مقصور على السماع فلا يجيء
فعال من فعل الثلاثي الا اسما وضعته العرب موضع فعل وليس لاحد ان يبتدع الى العالم يتكلم به العرب
هذا في الثلاثي واما في الرباعي فعند سيبويه ايضا سماعي والفرق له بينهما ان الثلاثي قد كثر في
كلامهم جدا ولم يسمع من الرباعي الا الفاظا كقرقار وعرعار قال الشارح لم يحك الصاغاني قرقار وقال
يدعو وليد بها عدعار فلكثرة الثلاثي في كلامهم جعله اصلا وقاس عليه وقلة الرباعي توقف
عند السموع ولم يتجاوزه خلافا للاخفش فانه عنده قياسي وهي اي فعال هذه مبنية بالاتفاق
انما سبب بنايه ففيه اختلاف فانه لو وقوعها موقع فعل الامر المبني عند اصحابنا لانه فعل الامر عندهم
مبني فالواقع موقع المبني مبني لانه واقع موقع المبني وكل ما وقع موقع المبني فهو مبني فعال
مبني فثبت ان هذا الدليل يتناول اقترانه من الكل الاول مطويا كبواه وينتبه وعند الكوفيين بناؤها
لتضمنها معنى لام الاضافة اصل انزل لتنزل بدالة فلتفرحوا فلما كان تنزل تضمن لام الغرض صار به
الحرف مبنيا كما بنيا اين وكيف وعلى هذا من اسماء المتضمنة المبنية قال ابن يعيش الاول تقريب وانا احقق
اقول الحق ان هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في بناء الامر بالصيغة واعرابه فمن بناه جعل السبب
هنا الوقوع المذكور ومن اعرابه جعله التضمن والحق في هذا المبني عليه بيد الفرقة الاول فكيف

يكون الحق والاول تقريبا وانما بنيت على الكسر دون السكون مع اصالة التي في البناء فرارا عن اجتماع
الساكنين في الالف الزايدة واللام الكلمة وحق الكسرة الاصلي في غير الساكن الكسر والالف من علم التانيث
فناسب هنا بالزيادة وفعال هذا مؤنثة بدليل قوله والت تشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولجي
في الذعر بسكون الياء الفي الت تشجع في يوم الوغا والهرب واضرب بالقراضب في الضرب واشد
تحمل الشدة والبأس من جنس الاسد فضلا عن الناس قوله دعيت نزال كناية عن الحرب لانه اصلا انه
اذا التقى خصمان نزلا عن ظهور خيلهما والتقيا ثم اتسع فيه حتى قيل كل من تحاربين وقوله ولجي اي
اذا وقع التجاجي في يوم الذعر وهو الحذة الاعراب لفظ ظرف متعلق بتشجع ولجي عطف على دعيت
وفي الذعر متعلق بتشجع ايضا وهشتها اذا تاء تنبيه دعيت لانداه الى نزال ولولا انه مؤنثة
لما انث فعلها وكونه نزال فاعل دعيت دليل على انيتها ايضا قالوا هذه حكاية فلا دليل عليها وذكر
عبد القاهر في وجه ايضا وجها ثالثا وهو كونه نزال عدا عن انني والت فاعل وهو الياء
في انني مع انه ليس بخطاب الا مؤنث لتاء تنبيه الفعل لفايدة يذكرها ثم شدد نون كانت الفعل
واذا لم يكن من حيث هو هو لا يتطرق اليها التاء تنبيه لتاء تنبيه الفاعل في ضربت هند وفايدة تاء تنبيه
الفعل الذي لحق بآخره الياء لبيه الياء كيد والمبالغة قوله كاة اي كاة انزلي على مني انزل ثلاث مرات
اي انزل انزل انزل جملة مستانفة منقطعة عما قبلها كانه قيل ما يكون معناه ح فاجاب بقوله كاة
فصل الياء التي هي ضمير الجماعة في فوكا افعلي يا جماعة كذا الا مفعول الجعل على قصد تكرير الفعل وجعله
ثلاث مرات ونظير ما ذكره ابو عثمان في قولهم حتى لقاحي احدهم الموت قالت ارجعوني
مرات ونظير ما ذكره ابو عثمان في قولهم حتى لقاحي احدهم الموت قالت ارجعوني
مرات انه جمع الفاعل لا لكونه جمعا بل لكون الفعل جمعا وملكوا الة الفاعل هنا ضمير مفرد عبارة عن الروح
يعني الآية انزل الذعر يشير كونه الى وقت مجيء الموت وفي الحديث لقاعين المؤمن الملائكة قالت لنخرجك
نرجعك الى الدنيا فيقول بعي دار الاكراه والهموم بل قدوما الى الله تعالى واما الكافر فيقول ارجعوني
الى دار الدنيا فيقول بعي دار الاكراه والهموم بل قدوما الى الله تعالى واما الكافر فيقول ارجعوني
الى دار الدنيا لعلي اعمل صالحا فيما اتركت اي خيبت عن عمري وفيما
تركت من المال كذا في الكواشي قالت اي الكافرة لربي ارجعني ارجعني ارجعني ثلاث مرات وقيل جمع الضمير
تعظيما لله تعالى وقيل الضمير على الة التي يا ربهم ليرجعوني الى الدنيا وتظهر ايضا قوله تلقى القيا والتي
الق الق تثنية الفاعل لتثنية الفعل الا تثنية لكونه خطابا الى ما لك الموت على قول بعض واما على قول بعض

لضرورة الامالة فقد يخرج عن هذا الباب فثبت انهم يبنون ما آخره راء من فعال هذا موافقين
لاصل الحجاز الا ان بعضهم قد منعها الجميع من الصرف فلم يحتاجوا الى التعسف في الفرق والاولى
ان يقال تقدير العدل الموجب بسبعة على التاء بنت لان حذام وحماد انما يكونان علما مؤنثا لا لكونه
معدولا عن حاذمة او عن المحمدة وهما مؤنثان حيث انه وجود العلمية والتاء بنت غير مغنيين عن
تقدير العدل فلذلك قال الشارح لما بين العلمية والتاء بنت اعلم ان الشارح يحتمل ان يطلع على
خلاف منهم في منع الصرف في فعال المعدولة عن المصدر المعرفة كفعال المعدولة عن فاعلة فجعلها
قسما ثانيا من اقسام الاربعة الثلاثة الامثلة كما نرتحشر في حكم واحد في بناء الخلاف وعدم
وجداني بعض لا يدل على عدم وجداني وكلامي لبابه لا يدل على عدم خلافهم فيها نعم كلام كثيرهم
في بناء الخلاف في فعال المعدولة عن فاعلة وهو لا يدل على عدم ذلك فاذا تكمن في زوال العلمية
بالتنكير والتاء بنت المؤنث في منع الصرف بزوالها لما ثبت انه لا يؤنث الا مع العلمية واللغة التي
عليها تميم الفصحاء هي اللغة الاولى اي لغة الحجازيين وعليها البيت الذي انشده اي المصنف
في المتن لما قالت حذام فصدقوها فاتها القول ما قالت حذام وهو اي البيت للخنثم بن صعب
في امراة حذام وقيل لامراة من العرب واصل حذام امراة حذرت قومها من الغارة فانكروه فلما
نزلت الغارة قالوا صدقت حذام فضربه مثلا والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو
يا كاع ويا حباك اي يا كعاء ويا خبيثة اي يا لئيمة سميت المراة بفعال للذكر يا كع وللمؤنث
كاع وهي ايضا مبنية على الكسر لشائكلته فعال التي في منع الصرف وهو مذهب سيبويه فجعلها
مشاركة لها في الحكم ذا بالحكم مذهب الصيغة والعدل ايضا سبب بعضهم هذا لسيبويه وقيل بنيت
لتضمنها تاء التانيث وعلى الكسر لاصالة التقاء تحريك الساكن ولم يستعمل فعال هذا في غير النداء الا
نادرا وهذه قولهم هذا طوف اي ادور ها الطوف اي مرة طوافي ثم اوي اي ارجع الى بيت قعيدة
اي قاعدة كاع ولا يجوز في السعة جاءني كاع لان لا يجعل كعاء علما للمراة ثم يعود عليه هذا
اي عن كعاء كاع قال عبد القاهر انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه اي فعال هذا لا يكون
الا في النداء لانه ما عدا عن ليس بعلم ولا مشار اليه ولا معرف باللام ولا بموصوف تعرض انتفاء هذه الاول
فقال الا تري ان نحو خبيثة ضد الطيبة وفاسقة اي الفاجرة واصله الخروج عن الامر يقال فسقت الرطبة

واما ثنى تكونه للعلمية في الكواشي ويجوز ان يراد التعريف فابدل من التعريف الف فالوجه ان تقدا بعلى وجعل الحاصل
انه كما جمع الفاعل وثنى في هذه القوابل من الفاعل فيها مفرد قصدا لتكرير الفعل كذلك ان الف فاعل في انزلي
تقدا لتكريره قال اي عبد القاهر فلما عدلت تراد عن انزلي استقل في الكلام سؤنثا فيشبه انثا اسم فعل وليعلم
ان هذه الصيغة من الثلاثي فعال امي كما قيل الا لاسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجراب
صيغة افعل والدليل على عدل يشبه ان الاصل في كل معدول عن الاقلة لا يخرج عن نوع ذكر الشيء دال على
استقرائهم كلامهم ونزالي بالتنبيه لان ليس كذلك لان اسم والمعدول عنه فعل وظهر من كلام عبد القاهر
ان فعال هذا معدولة وصرح بذلك صاحب اللب والحق الثاني هنا في لبابه والزمخشري في مفصله
وذكر ابن الحاجب في شرحه ما يدل على انها معدولة وفعال الثانية ما كانة علما وهو ما اذا يكون معدولا
عن فاعلة قال به بناء على الاغلب كحذام اسم امراة وقطام اسم امراة ايضا فانهما عدلا عن حاذمة على
وهو ماء خوفا من الحذم بمعنى القطع من حذمت الشيء وسيف حذيم وقاطمة ماء خوفا من القطم على الفرق
واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمدة وفي بعض النسخ وحمد للحمد وهي
اي فعال المعدولة عن المصدر المعرفة ايضا اي كفعال التي عدلت عن فاعلة علم الا ان الفرق بينهما ان من
اعلام الاجناس اي المصادر دون الاشخاص وذلك من اعلام الاشخاص وفي بعض النسخ وفي فعال هذا سواء
كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها بالمبني
اي لفعال هذا بالتي اي بفعال التي في معنى الام علم بقوله حيث شاركتها اي شاركت فعال المعدولة
فعال التي بمعنى الام في الصيغة فجعلوها اي فعال هذا مشاركة لها اي لفعال التي بمعنى الام في الحكم
وهو البناء ذا بالحكم مذهب الصيغة وبهذا ذهب اليه صاحب الكتاب وذكر البعض انه الشبه
في العدل والدليل يدل عليه فلذلك لم يذكر الشارح وقيل بناؤه لتضمنه معنى التاء فجاز تضمنه لتاء
الفجرة وحماد بناء المحمدة لانها في معناها فاذا اورده عليه بعض هذا اجاب بجذفة التاء فيه بخلاف
فجار فانها غالبة هذا معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين واعرابهم الاخر وفيه تعسف لفيفها
تقدير الحاء مؤنثة لم ينطق بها وزعم ابو العباس المبرد انه لزيادة ثقله بتقدير العدل على ثقل
العلتين فيه وهو رأي ابن كيسان وابو اسحاق ينكر هذا القول ويستضعفه باذ ذلك يجاة والثانية
وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل المقرر التقرير وفي باب مضار

اذا خرجت من قشر او من قوله ففسق عن امر ربه ليس بعلم للظهور غيره وانما يتعرف اشباه هذا بالنداء
فلهذا اي فلعدم تعرفها الا بالنداء اختص بالنداء في حال السعة اقول هذا مبني على علة البناء انضام
العدد الى التاء بنيت والتعريف قد عدت الضمة التي اختصاصه بالنداء وهذا من متفرعات فاطرق
ثم وجدت في بعض الحواشي منقولا عنه قوله اذا اضيف او دخله الالف واللام الجر بالكسرة قال الناظم
اعلم ان اجراء ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول انه المضمن بالمنع
في هذا الباب اي باب ما لا ينصرف وهو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين اي بانضمامه اليه التنوين
قوله انما هو لخروجه الام بالاضافة وهو دخول الالف واللام عن استحقاق التنوين حينئذ فاذا استحقه
اي اللام التنوين لتحالف تقدير سقوطه لانه لا يتصور الا بعد ثبوته وهو حين الاكتفاء المنافي وهو اللام او
الاضافة فلا يسقط الجر لذلك اي فقت استحقاق التنوين لان سقوط يتبعه لسقوط التنوين واذا
لم يتصور التنوين لم يجز عن حيز الوجوه لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور الملاقي وهو ما يحل على
الدابة بعد عام الوقر ويقال لها بالفارسية سيكه بالغين المعجمة بكسر الجيم قال ابن السكيت الحمل بالفتح ما
كان في بطن او على الشجر والحمل بالكسر فكاه على اخراي راس او على راس فعلى هذا القول الجر اره لكونه
مفارقا عن التنوين الانصرافه واما قول من يقول الجر ممنوع بالمنع كالتنوين فالجر اره اي اجراء ما لا ينصرف
ههنا اي في حال الاضافة واللام لوجهين احدهما اره يقال اره الفضد اذا منع بعض ما لا يكون من في الفعل
لكله فمنع الجر في بعض الاحوال وهو قبل الاضافة ودخول اللام دون جميعها لئلا يكون اجراء ايا اجراء ما لا ينصرف
ما ينصرف بحكم اعراب الفعل في تعريه عن الجر في كل حال فعلى هذا الوجه اجراره ليس لانصرافه والوجه
الثاني اره يقال ان اللام انما يمنع من الجر لكونه شبيها بالفعل واذا دخلتنا الاضافة او لام التعريف خرج
عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه اي من الاسم لاجل شبهه الغير بحيث
اره يعيد الى الفعل ويجوز اره يعود الى الام فعلى هذا الاول من باب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
محذوف وعلى الثاني من باب اضافته الى الفاعل والمفعول محذوف لكن الاول اولى لقربه وهو الجر به
فان قيل ما ذكرت كاه القياس اره يعود التنوين كالجر فلم لم يعد اجاب بقوله ولما التنوين فلم يعد لعدم
الامكان لكان المنافي لا يقال اره حروف الجر لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانهما من خصائص
الاسم كالاضافة والالف واللام فكاه يجب اره يعاد معها اي مع حرف الجر الجر والتنوين لزوال الشابهة

ومقتضاه اعادة ما حذف لاجلها من الكلام مع ذكر لم يعد فقوله كاه يجب اره يعاد معها التنوين من تنازع
الفعلان ويحتمل اره يكون فيه ضمائر شاه لانه للام والاضافة اشد تغييرا للكلم من حروف الجر لانها يحصل اره الذاهب
معرفة فيكون ازاحة اقوى في الابعاد عن الفعل بخلاف حروف الجر فانها لا يحدث في معنى الكلم من هذا النوع شيئا
فلم يتعذر عودها ولنا جواب ثالث وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل معاني الافعال الى الاسماء فقولك
ذهبت بزيد يجز اذا ذهبت زيدا الا ترى انه يجوز نصب المحذوف عليه حملا على معناه فكاه الباء موجودة
من جملة الفعلية من جهة المعنى كهمزة اذهبت فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا فهو من جملة الكلم
واحد حروفه بحكم تعدي الفعل منه اليه ولولا هذا لما تعدى فكاه حرف الخفض كالفاعلية والمفعولية في
معنى العامل فلا بد من انضمامه الى ما ذكرنا من الاضافة واللام ليرتفع المانع ويتصرف الكلم فلا يرد ما
قاله بعض المحققين وقيل اره قوله باعادة الجر لزوال الشبه لما يصح لانه زوال الشبه بزوال ما يثبت
كما لفاضل احمد بتصغير الترخيم مع التكبير وقيل رب حميد فالشبه في احمد للوزن والعلمية قد زال في رب
حميد وتقدر الكلم عنها ليس بثبت للشبه فيزال بزوال كاه الفاعلية والمفعولية كذلك وايضا
يلزم اعراب بعض الخاصة من حواص الكلم ولم يقل به احد لانه مشابهته بالتضمن لا تعريه عنها فكذا فيما
نحن فيه فعلى هذا الجواب لا انصرافه وهو مذهب الزجاج ومن تابعه وقال ابو علي الاقول لمنصرف لوجوه
العلتين والاعم منصرف لان التنوين لم يذهب بهما وهذا قول من يذهب بهما وهو المنصرف وغير المنصرف قوله
والمبني نوعان لازم وعارض قال الشارح اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانه ابدا عارض من قولهم فلان
عرضة للزوجة اي تقوته عليها او من فلان عرضة للناس لانه لا يزال يوزبقعد فيه فيه لتوارد المعاني الموجبة
للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة وانما بني منها اي من الاسماء ما بني لمشابهة ما بينه وبين ما لا يكون
لها اصلا اعني الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام ولم يقل اشبهه لعدم اطراده وهي وجوه تتضمن من غير
الممكن والشبه والوقوع موقعه والمشاركة للواقع موقعه والوقوع موقعهما اشبهه فالاضافة اليه
وهو ما خوذ من بنا الدار فتح به تشبيها له ببنى وجه الثبات على حالة واحدة ثم ان الكلم المبني على
مرين لازم وعارض لانه اما لم يكن لها حالة بالنصب اي في حالة من الاحوال وبالرفع فالمراد بالحالة
حركة لا حد معانيه المعتورة لان جميع الاسماء لها حالة اعراب بهذا المعنى فعلى الاول يرفع اعراب وعلى الثاني
جر اركاه لفظ اي اعراب او حالة اعراب والاول هو المبني اللازم والثاني هو المبني العارض وتعريف المضمن

البيتية للازم بانة الذي تضمن معنى الحرف كاين ومتى او ما اشبه كالذي ليس على وجه الفساد ظرفا او عكسا
الظرف هو التلازم في الثبوت اي كل ما يصدق عليه الحرف يصدق عليه المعرف والعكس هو التلازم في
الانتفاء اي كلما لم يصدق عليه الحرف لم يصدق عليه المعرف فبين الاول بقوله لانة الجنسية المعرف بالام التي
ينتفي الجنس تضمن معنى الحرف وهو معنى الاستغراقية والغايات نحو قبل وبعد واخواتهما تشبيه اي الحرف
وكذا التصدير المركب شبه الحرف في الافتقار والفجز تضمن معناه وهو معنى حرف العطف ومثل هذه الاشياء
يصدق عليها المعرف كما ذكر معي انه ليس بجنبي بناء لازما فلا يطرد ويبين الثاني بقوله وكلما لا افعال نحو
سماء وسقاه لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه فلا يصدق عليها وهي مخرج الجنبي للازم فلا ينعكس
قال المصنف في المفتاح في جواب هذا التعريف شيخي لا يجب انكاس واما اطراده فثابت لانة متى قولك
ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه محمول على الدوام اي يتضمن معنى الحرف او شابهه ابدا على معنى انه حين وضع
يجب التضمن والمشابهة واما ما ذكرت فلم يوضع اولا ما وضع متضمنا للحرف ولا مشابها له لانة الافتقار والتضمن
في نحو عشرة مثلا وقت التركيب لا غير واما لم يذكر هذا الجواب هنا لعدم افادته لانة التعريف كما يجب اطراده
يجب انعكاسه قوله كاين ومتى وكيف قال الرضي انما بنيا ليتضمنه اما معنى حرف الاستفهام لاستفهامية
او حرف الجزاء شرطية في نحو كيف تكن لا تكن اذا تكن بمنزلة ان تكن في الدارهم السوق
ام في المسجد ام في غيره فتضمن حرف الاستفهام طلبا للاختصار في الافهام فبنيت لذلك واذا قلت متفقا
اين تجلس اجلس فمعناه اجلس في الدار اجلس فيها واذا تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا تقول
في سايل الامكنة مثل اذا تجلس في السوق اجلس فيه واذا تجلس في الدار اجلس فيها فتضمن معنى حرف الشرط
لما فيه من طلب الايجاز وكذلك بنيت متى اما معنى حرف الاستفهامية او حرف الجزاء شرطية لانك اذا قلت
متى القتال كان المخف اليوم بحذف همزة الوصل بقرينة ام غدا ام بعد غد ولما قلت في الشرط
متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم واذا تخرج غدا اخرج غدا وهكذا في باقي الازمنة فتضمن
معناها فبنيت لذلك وكذلك كيف فانة تضمن معنى حرف الاستفهام وذلك لان معنى قولك كيف زيدا صحيح
ام سقيم فتضمن معناه والا يكون للجازاة فيضمن معنى حرف الشرط كما جوز بكيف تاين وبمتى وبمتى دال الاستقراء
عليه وفيه لغتان احداهما ما ذكر والاخرى بحذف الفاء وقيل مقتضى تركيب وليس بلغة اخرى كون
سوق ومحله الرفع على الخبرية اذا كان الواقع بعد اسما مرفوعا والنصب على الحالية اذا كان جملة اسمية

او فعلا ناقصا ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد خاعلا او فعل زيد اي على اي حال وبحكم الاخفش على ظرفيته
لانه والظرف متقاربان ولهذا يعمل في الحال نحو كيف زيد ضاحكا او على المصدرية فعلا قبيحا او حسنا
فعل وفعل قال سيبويه انتاسم بهم غير ظرف لانه كان ظرفا لابد له من ظرف كما في متى القتال او على الخبرية
اذ كان فعلا ناقصا نحو كيف كان زيدا وعلى المفعولية اذ كان افعال القلوب نحو كيف علمت زيدا
قوله او ما اشبهه كالذي والتي قال الرضي شبه الموصولا بالحرف من حيث انها تفتقر اي يحتاج
الى جملة توصل الموصول بها اي بتلك الجملة والايتقل بالفايدة وفي بعض النسخ في الافادة بدفع العلة
لانة لا يفهم معناه الا بضميمة ما بعده اليها فصار لذلك من مقدماتها فبنيت لذلك واما بنى اين وكيف
على الحركة والاصل اي والحالة الاصلية في البناء ان تكون لانة ضد الاعراب والاصل فيه الحركة فيكون في ضدها
ضدها للهرب عن التقاء الساكنين ولم يحركه الى اما لاستدعاء قلب الياء الفا واما لان تحريك الحرف
الصحيح اولى لقوته واختير الفتحة من بين الحركات في التحريك لخفتها قوله والعارض عند الشلوبين
قال الرضي انما بنى المضاف الى ياء المتكلم على الكسرة لان الاعراب فيه ايما في المضاف الى ياء المتكلم يؤدي
الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا واوا وفي حالة النصب والرفع وفيه لف ونشر واما الاخر وهو
الياء عن الدلالة في تلك الحالتين على تقدير عدم الانقلاب وكلاهما على خلاف الاصل فبني على الكسر
ابقاء على المدة والياء اذ لا شك ان الابقاء على الاصل اولى من الازالة عنه والاضرورة تمس اليها
هذا على مذهب البعض ونسبه ابن الحاجب الى الغلط وجعل اعرابه تقديريا فلا يلزم المحذورات والكسر
يدل على ذلك ان الاعراب يستحق بعد التركيب والكسرة موجودة قبله فلما جاء التركيب وجد
الاعراب جملة منافيه لامتناع اجتماع الحركتين متخالفتين او متماثلتين فقدر لامكانه فقدم المرجوح فصار
المعرب لكن شرط فيما اعرابه بالحركة جواز اجرايها على الآخر والا سبيل اليه اذ في غلامي فكيف يكون معربا
فيكون مبنيا بناء عارضا على الحركة فرقا بين اللازم والعارض وعلى الكسر لما ذكرنا من الانقلاب وخوف
الياء عن المدة والذي يلوح لي ان الحق ان يكون اعرابه تقديريا لانه لا فرق في الحقيقة بينه وبين المتقدر
في انعدام الشرط المذكور ومتى ما جعل اعرابه تقديريا في حالتي الرفع والنصب وفي حالة الجر لفظيا وعقده
وجوده الكسرة اللفظية وقد عرفت انها موجودة قبل التركيب واما المنادى المفرد المعرفة فانما
بني لوقوعه موقع كاف الخطاب في نحو يا زيد ويا رجل ان كان عينا مبنيا على الاصل لكنه مشابه لكاف ذلك فانه شابه له

وطريقة اخرى ان النفي والاستفهام ينشابهما في تنشبثهما بمضمون الجملة لا بالاسم وحده لكن لفظ الكل هو النفي البت بالاسم المنفي وهو المنع على معنى الافتراق كقولك التعريف يفيده مرتفس الرجل فاحتيج ان ينصبوا دليلاً عليه لتفصيل هذه الحالة من سايرها الا انها التي لم يتزايلها مترلة حرف يحدث شيئاً في الاسم وحين معنى فبنوا الاسم الذي لكونه هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم وشدة الاتصال بينهما ولم يبنوا الرجل لان الاحتياج اليه للتعيين وقد زال مفقط وانما بني على الحركة لعروض البناء اذ العارض يناسب العارض وانما بني على الفتح ليناسب حركة عمل الا التي اسمها مضاف او شابهه وهو النصب وفي بعض النسخ ليناسب عمل الاعمال لان بينهما مناسبة في انتضاء فرعي المناسبة في الحركة واما المركب المازجية كليتين جعلنا اسماً واحداً باده يدل على معنى واحد اي نسبة ابتدائية او اضافية فيشمل ستة اقسام الاول ما كان ثانيه صوتاً سيبويه فحكمه بناء الاول على الفتح لانه بمترلة احد من احد عشر والثاني على الكسر تشبيهاً بغاق الاعند بعض العرب فانها يعربونه غير منصرف لعدم التفهم وانما تضمن ثانيه معنى الحرف كما تضمن الجزء الاول شبه المضاف فحكم لاعراب الاول وبناء الثاني وسيجي تحقيقه والثالث ما تضمن ثانيه معنى الحرف فلم يشبه المضاف نحو خمسة عشر فحكمه بناء على الفتح والى هذا اشار بقوله فما غا بني لشبه الاول لتنزيل من الكلمة منزلة الصدر من عجزها فصار كالواو من زيد كما ان الصدر من الكلمة بنيت فكذا ما هو بمترلته وبنى الثاني لانه تضمن من الحرف لفا الاصل خمسة وعشرة فحذف الواو وركب احد الاسمين مع الآخر فصار كالاسم الواحد الدال على مسمى واحد ليجري مجرى سايرالاعداد المفردة نحو خمسة وستة وكون العطف في الميف المؤذن بان الشطرين كلمتان لا ينافي الاتحاد والاقتران في اللفظ فلا تناقض وانما احتاجوا الى ذلك لدفع الالتباس لانك لو قلت لصاحبك العاقد للشراء اعطيتك لهذه السلعة خمسة وعشرة لتوهم المخاطب انهما صفقتان والمراد صفقة واحدة بخلاف خمسة عشر والاحتياج اليه فيما ينيف على العشرين وما فوقها من العقود لان مجرد هذا العقود مجرى الجمع المذكر السالم واعرابها كاعرابه والتركيب لا يعرض في المثنيات والمجموعات وانما عرض المفرد على انه لا التباس في تلك العقود مع المنيف للتباين وفحش في حكم غير في التقدير حتى يعطى تارة درهماً واخرى عشرين وبنيا على الحركة لعروض البناء فرقا بين اللازم والعارض وعلى الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص متعلق بالمطلوبة او حال من ضميرها وبه يتعلق هنا ايضا في المركب للثقل

الآة المتابدة لك به وذلك الكلمة حرف ولا يمنع لجواز تغاير الوجهين لعدم تعين جهة واحدة زيادة الوجه في احدهما لا يقتضي التغاير لجواز ان الالتقاء بذلك القدر يفيد جواز البناء وهو ايجاب الكلمة بنيت بنيت ما وقع موقعه او ضمن وقوعه موقع كاف الخطاب بقولك الا يرى انك لو قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه اي الى زيد كما تو جيهه لو عوكه على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فانه معرب بنفي تنوين ومذهب الفراء منهم انه مبني على الضم فليس ببناء ولا معمول وانما بني على الحركة لعروض البناء وقد قاله قبل انه بدل من قوله لعروض البناء وحذف اللام من الاول دون الاول لوجوب شرط حذف جزء احد جزءي الجواز ان يكون فرقا مفعولا له لذلك المجموع اي البناء على الحركة فقط ويجوز ان يكون اللام في لعروض للوقت اي وقت عروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو حر في البناء وانما بني على الضم لانه يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية بما لا يضر في نحو يا رجل مثلا اذا اجتمعت جماعة كلهم اسمه رجل فنودي واحد منهم فقيل يا رجل فلو بني للمنادى المفرد المعرفة على الفتح لم يعلم ان حركته اعرابية والمراد به واحد معين مبنيا او بنائية والمراد به واحد معين وفي بعض النسخ بالدلالة على الجهة وهو سهو لانه يقال في يا احمدا بالتنوين كيا رجلا لا فرق منصرف ولا يفرق بينهما بحرف النداء لجواز حذفه نحو يوسف اعرض ولا يجوز بناؤه ايضا على الكسر لالتباسه اي المنادى المفرد المعرفة بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوفة وقد اليا الجزء اي اكتفاء عنه بالكسر نحو يا غلام فبقي من الحركات الثلث الضمة فبني عليها ولم يبن المنادى النكرة لانتم وفي بعض النسخ لانها لم تقع موقعا كاف الخطاب لفا المراد به واحد غير معين كقولك الاعمى يا رجلا خذ بيدي وكاف الخطاب معين فلا يقع موقعه للتناقض وفيه نظر ولان المنادى المضاف لا الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمترلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء فكذا ما هو بمترلته واما النكرة المفردة مع الا التي لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وانما افاد الاستغراق لان دخولها للابتداء الجنس الى انتهائه فنحو هل من رجل هل من رجل واحد هذا الجنس الى اقصاه عينوا اكتف بذكر ما يدل على الابتداء لدلالة احدي الغايتين على الاخرى وفيه تضمن النكرة المفردة اياها البانية وقولهم لا رجل بالفتح من لا رجل بالرفع ومن ليس رجل وما ذاك الا بحذف مؤكد شبه الاستغراق وهو وفي فتضمن اياه ولو استبدل من لا تفاوت الكلام

الى شيء من الاجتماعي نحو كم بالفتح اذ الغرض ليس الا تحريك لما ذكر وانه يحصل الوصول الى هذا
الغرض فلم يكن لنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل والرابع من الستة ما لا يكون الثاني منه صوتا والا تضمنا
لمين الحرف نحو فتح الاول وحده اذ كان الآخر حرفا صحيحا والا سكن لكونه بمنزلة الجزء من الكلمة و
اعراب الاسم مع منع الصرف للعلمية والتركيب والبناء اذا قلت وامّا نحو بعلبك فلا ينبغي منه الا
الصدر حيث للتقليل اي لانه لم يتضمن الا معنى الحرف والحال ما كان كذلك مع اعراب الجزئين واسم
الثاني من القرفة من الاعراب وان كان ما كان كذلك مع انصراف الا حيث بنيا مع التركيب الاضافي
تشبيها لمقطيا من حيث انهما اسمان احدهما عقيب الآخر مذكور ومر تحقيقه في باب لا النافية
واما ما حذف منه المضاف اليه وهو على ضربين ظرف وغير ظرف فالاول الجهات الست
واسفل ودون ومن على وابتداء بهذا اول لكونك جئتك من قبل قوله تعالى الامر من قبل ومن بعد
اي من قبل كل شيء ومن بعد وجئتك من اسفل ودون ومن على اي من اسفل ودونه ومن اعلاه
فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي اي المضاف اليه فيه اي في الاسم المضاف
كان في الاضافة مقدرا فيه اي في ذلك الاسم والاضافة اي ومعناها مبنيّ من معاني الحروف ولهذا
يقال الحروف الاضافة فيكون متضمنا لمعنى الحرف فيكون مبنيّا فيجري مجرى من في انه لما ضمن التعريف
من غير ظاهر ما يفيده بني لتضمنه معنى الحرف واذا ظهر المضاف اليه كان من قبل هذا كان معناها مفهوما
من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن الحرف معناه اي معنى الاضافة كما يفهم معنى التعريف من اللفظ فالتزمت
حرف التعريف واما من فلم يبن ولفظ لم يكن منويا لم يبن ايضا لفوات تضمن الحرف معناه فيكون اعرابا تاما
كالة فيعرب كما يراد كذا قال فاعرفه لي الشرب وكنت قبلا والتفرق بينهما وقوع المجيء قبل زمان
المضاف اليه في الاول ووقوعه في زمان من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثاني والبون بين المعنيين
فرق وهذا مبني على كون الاول معرفة والثاني نكرة قال ابن يعيش في شرح المفصل على بنائها لانها لفظ
حقه الاضافة لان معناها لا يتحقق الا بها فلما حذف المضاف اليه انتقاء بمعرفة المخاطب عن ذكره منويّا
صارت بمنزلة البعض من الكلمة لانهما كالبعضين من الواحد والبعض منها مبني وقيل انما بني هذا الفصل في اذ كل
واحد منهما يفهم منه المعنى اذا ذكر المضاف اليه زالت لفظة الا على المضاف وفيها ما فيهما
وقيل انما بنيت الحرف من حيث الاعتياد ولما بنيت على الحركة لعروض البناء وبنيت على الضم حيث الحذوف

شبيها بقوي الحركات بداءة المضاف لما انقطع صار بعض الكلمة فلذا لفظوا بالنقصان فبنوا عليها حيث الوجه
وقيل على الفتح لانه النصب والجر قد يدخلان حالة الاضافة نحو قبل هذا ومن قبل لا الضم فلم يبن
على الفتح والكسر ايقاعا للمخالفة بين الحركة الاعرابية والحركة البنائية فبني على الضم وضارت الضمة
علما لهذا الحرف وقيل بني على الضم لشبهها بالمنادى المفرد المعرفة في انه كلاهما مبنيّ في حال ومعرب في حال
والتالي بحسب وليس غير ولا غير وغير في ليس غير منصوب المحل لكونه خبر ليس واسمه مضمر فيه
لا غير مرفوع المحل على المحكي على مذهب البصريين وعند الزجاج كلاهما واحد وعلى مذهب سيبويه
لا غير بالفتح مثل لا ريب قوله المبني للازم من الافعال الماضي والامر بغير لام قال الشارح قد سبق في
صدر كتاب الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب اصلا فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع
فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة واذا كان مستحقا له بسبب المضارعة فما بني منه اي من المضارع
بني بناء عارضا وذلك اي ما بني منه ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني تشبيها
بالماضي نحو فعلن من حيث ان كلا منهما فعل لحق بآخره نون جماعة النساء وهم قد اخرجوا المضارع
لما بهذه اللام من اصله فاعربوه فلا يدخلونه في اصله الذي البناء اولى واجدر هذا عند سيبويه
وقال غيره انما اي المضارع لما خرج عن اصله بالمضارعة اجتنبوا بناءه في بعض الاحوال
فيثبت انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صححوا القول تنبيها على ان
اصل باب بوب والوجه التبيين حالا انضاف نون جماعة النساء للبناء ان كونه افعلن او يفعلن
اذ المضارعة فيه كالعدم انقص لان ليس من الاسم على هذا المثال الا ترى انه لا يكاد يوجد نحو ضاربن
على بزنة بجلان يضربان ويضربون وتضربين لان كلا منها نظير في الاسماء كضاربان وضاربون
وضاربين فلا يلزم من بناء ما يتصل به نون جماعة النساء بناؤه ويمكن ان يقال الوجه فيه
انه الالف والواو مقتضيان لحركة ما قبلهما لانه كانت متى والنون بسكون ما قبلها والحركة اتم
الاعراب والسكون اتم البناء وما يقتضي حركة ما قبلها لكان يقتضي اعرابه وما يقتضي السكون
لكان يقتضي بناؤه فلاجل هذا بني مع النون لامهما فبناؤه عارض على ما ذكره سيبويه والذي
على ما ذكره غيره واختار المصنف مذهب سيبويه وانما بني المضارع عند لحاق النون الثقيلة
ثقيلة كانت او خفيفة لان الغلبة متنقية للبناء لكونه اصلا في الفعل كالاعراب في الاسم

لان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافة البتة لما تذكر في الباب الثاني في باب التمييز انشاء الله
وهو نحو حبذ يقول عشرون في الرفع وعشرين في حالتي النصب والجر ولم يكسر لكونه مبنيا كاذا مبنيا
لانا نقول حبذ بمعنى احسب انه لا يعمل الجر بالاضافة وهو قايم مقام مفعول حبذ لاقتضائه ايا وهما
لانك تقول حبذ زيدا منطلقا لكنه غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مضارع اي وليس سلمنا انه غير
عامل الجر بالاضافة الا انه لا يلزم ان لا يكون غير عامل الا ان ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ففي قوله
حبذ ان رد في الجواب بالمنع او لاي لازم ما ذكرت لجواز اضافة ايلى المميز على الحلاف والى عينه بالاجماع
فيعمل الجر وليس سلمنا انه غير عامل الجر بالاضافة فهو ينصب الخ ولا يلزم من منع الدليل منع المدلول لجواز
ثبوته بدليل آخر لا يقال العلم لا يصح اضافته لانه معرفة ولا ينصب التمييز ايضا لابهام فيه وهو فلان حيث
يقول زيد وزيدا وزيد انا نقول لازم انه لا يصح اضافته لكل علم قابل للتكثير لغير جنس الماء ويلك كما ان زيد
مثلا اباه يحمل زيدا من الزنوج فيصح اضافته له فلك ايه عند التكثير لزوال المانع نحو مررت بهم وبغلمانهما
وقوله ان عرعلا زيدنا يوم العقار اس زيدكم بابيض ماض الشفرتين يعني كما يصح اضافة النكرات
فيذا ايه ما ذكرنا من السوالين محل الرفع على الابتداء خبره قوله الذي غير المعرف ايه جعله مغروفا من
اجمال هذا القسم ظانا انه غير واقع غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستقل مضافا البته نحو ذكر ايه مما
لا يستعمل مضافا البتة نحو كل وقاطبة كلاهما بمعنى جميعا فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز
على ذلك بالاتفاق وهو معمول فيه لكونه منصوبا على الظرفية لانه ظرف لابد له من مضروف عامل فيه فيكون
هذا القسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة بمعنى اداة شرط اي قالت في الاسماء المتضمنة بمعنى اداة
تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواتها نحو ما تفعل افعل
ومتى تجلس اجلس فلبنائها خرجت عن كونها معمولا فيها الا ايا استثناء من الضمير المتكون في بنيت
الراجع الى الاسماء فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف كاخواتها لوجهين احدهما انه انما لم يبن ايانا
باءة الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا ضمائر ايانا باءة الاصل في الافعال البناء وانما خص ايا دون
غيره من اخواتها بانه اقوى منها في الابهام بدليل انه ابدا يضاف الى الاشياء او الى الجماعة ويصير
بعض المضاف اليه ولا كذلك اخواتها والثاني انهم حملوا ايا على ما هو نظيرها في المعنى في الاعراب وهو
جزاء بعض وكلا هما معربا ما وعلى ما هو ضده وهو متى وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه

الا انهم لم يعتدوا بجهة الفعلية واعربوا عملا لجهة المضارعة فحين دخلت الفتحة كان الجهة الاولى مجردة
اذ الفتحة كيد جريا منهم في الحوادث فقويت الفعلية بهذا الاعتبار فعادت الى اصله الذي هو البناء وعلى الفتح
لانه لما اقتضى بهم الزيادة اشبه نحو بعلبك في ان كلا منهما كلمة تاء ركبتا فصارتا كما كلمة الواحدة
فبنيا على الفتح كما بني هو اي بعلبك قوله اعلم ان هذه الكلمات من حيث هي اعلم ان الكلمات
الثلاث يعني الاسم والفعل والحرف ينقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان يكون
عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل
في زيد وعامة الاسماء المتمكنة كاسيي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفاعل
واسم التام نحو لقيت زيدا راكبا غلامه او مضروبا ومررت برجل حسن وجهه واعجبني ضرب
زيدا ورايت غلام زيد وحصل لي عشرون درهما فكل منها عامل لشيء ومعمول الآخر او لا يكون
فيها وهو ايضا واقع كالحروف الغير العاملة وهي الحروف العاطفة وحرف الاستفهام وحرف
الخطاب وغيرها والاسماء الغير المتمكنة استثناء منها وهو ما تضمن منها حرف الجزاء وغير بمعنى النفي
الا ما تضمن حرف الجزاء وانه يكون عاملا ولا يكون معمولا فيه كما سيجيء عن قريب واما اما ان يكون
عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي نحو ضرب زيد فانه عامل في زيد وليس
بمعمول والامر بغير اللام نحو اضرب زيدا واما باللام فهو بمنزلة المضارع والاسماء الغير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع وهي الاسماء المتضمنة بمعنى اداة غير (شرط) اي نحو من ومهما وما ومتى واخواتها
تقول من تضرب اضرب وما تفعل افعل وعلى هذا فانها يكون عاملة في الفعل لا يكون معمولا فيها فكاداة
المراد بالعمل العمل التركيبي والحروف العامل وهي الحروف المشبهة بالفعل والنائبة للمضارع من
الحروف الجازمة فانه كلا منها عامل غير معمول فيه واما اداة لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها
وهذا القسم قد اهمله المصنف في المتن وظن ان غير واقع فتنبه حال اما من فاعل اهمال من ظن
ظن انه اي اتى به لا يتصور معمولا فيه في كل حال لانه حال اداة يكون عاملا لا اداة المعمول فيه لما
الفعل المضارع وكالشبهة في ان كل فعل مضارع عامل واما الاسم المتمكن فكل اسم تمكن يصح اضافته
فيعمل الجر لفا المضاف يعمل في المضاف اليه عند الشيخ عبد القاهر والمصنف تابع له لا يقال ان ما
ذكرتم من العضة الكلفتية في الدليل كاذب لانه يصدق بعض الاسم المتمكن لا يصح اضافته وذلك

اي علامة اسم علم اسم اياه على ما مر قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قال الشارح
قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن ويتناول المنصرف وغير المنصرف وقد عرفت ايضا
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وعرفت ان الفعل المضارع قد يشارك اسما اي الاسم فيما اي في الاعراب
بسبب المضارعة فاذا عرفتها فاعلم ههنا اي في هذا المقام ان تعلق وفي بعض النسخ اذ تعلق الفعل
او ما اشبهه من الحروف كالحروف المشبهة بالفعل وحروف الاضافة كما سيجيء الفاعل والمفعول وغيرها مما يدل
على حدث وغيره اي غير ما اشبهه اثبت الصفة اعتبارا لما مضاه من الابتداء وحروف الجر والاسم
الجامد المضاف والناصب للتمييز ملتبسا بوجه ما من الوجوه المعهودة بينهم بالاسم المتمكن متعلق
بتعلق قيد به بناء على ان المراد بالعامل ما يعم العامل التصريحي والتقديري اتيانا على عقيب تقسيم الكلمات
العربية الى الاربعة بحسب اقتضاء العقل كما ان المراد من العلم في ما مر قبل سبب خبر ان
في قوله ان تعلق الفعل وبه تعلق لثبوت وصف فيه اي في الاسم المتعلق به كالفاعلية او ما
اشبهها كالاضافية كالجاه وما والمشبهتين بليس والجنسية لا ان او المفعولية او ما جرى مجرى ما
مثل الحالية والتمييز والاضافية لا ان والجنسية كالجاه وما يحمل عليه او الاضافة نحو كالجار والمجرور في
مررت بزيد وهذه المعاني المذكورة مع ملحقاتها معاة معقولة لا يدركها الا العقل فلا سبيل الى ان يدركها
الحس يستدعي علامة ليستدل بها اي بتلك العلامة قوله بها قام فاعل يستدل
او الصدر اي يوجد كالاستدلال بها عليها اي على تلك المعاني فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع
والنصب والجر قوله الذي صفة وجوه لتوصيلها اليه دلالة بالنصب مفعول ثان
لجعلوا عليها اي على تلك المعاني المعقولة ونحو تلك المعاني المعقولة مقتضيات الاعراب
وفي بعض النسخ بالاضافة ونحو المعاني التي تعلقها به اي بالاسم سبب لحدوث هذه المعاني
المعقولة عوامل مفعول ثان لنحو وكذا اي كاستدعائها نصب تلك العلامة مضارعة
الفعل المضارع للاسم كما تقدم ذكره في بحث المضارع يستدعي اجراء حكم الاسم عليه في
الاعراب فرفعوه اي المضارع حيث المكان وجدوا او فرخطا من المضارع للاسم فتركت اي كونه
او فرخطا من المضارعة عند وقوعه بنفسه اي لا بضميمة موقع الاسم نحو جاءني رجل يضرب اذا الرفع
علة لقولهم فرفعوه اي انما رفعوه لان الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ليدل على قوة المشابهة وانما

كاه او فرخطا عنده لان وجوه المضارعة سبعة ومن حقها وقوعه موقعه فاذا حصل ذلك يتم به
المشابهة ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه اي موقع الاسم لكن مع ما يحمل في تقدير
الاسم نحو ان او ما يشبهه كان ولكي واذن حيث للتعليل كاه النصب اضعف وجوه اعراب الاسم
لكونه علامة ما هو فضلة في الكلام وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة بالوجوه
السبعة بالواحد وذلك الانحطاط عند وجوه ما يمنعه عن تقدير الاسم وهو ان وصلها بشبهه وهو لم
ولما ولام الامر ولا النهي حيث كاه الجزم مقصورا في الاسم ليدل على انحطاطه عن تلك الرتبة وسموا
مضارعة الاسم مقتضيا للاعراب والمعنى الذي هو اي المضارع به اي بذلك المعنى اي فرخطا من المضارعة
اعني وقوعه موقعي الاسم عاملا الرفع فاعلم اذن معنوي وسموا الحرف الذي هو معمول في تقدير الاسم
او شبهه بالنصب عطف على الحرف اعني اه واخواتها عامل النصب وسموا الحرف الذي جزمه اي منعه
عن تقدير الاسم او شبهه اعني اذ واخواتها عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قولهم والعامل
عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فاه العامل سبب يحدث المعنى المقتضي
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فظهر مناه المقتضي غير العامل هذا في اسم ظاهر واما في الفعل
فلا بد من بيانه فيقال اه وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم سبب يحدث اتمة المقتضية لكون
آخره على الرفع واه الذي يقع المضارع به موقع الاسم سبب يحدث انقيضة الشابهة المقتضية
لكونه على النصب واه الذي جزمه عن ذلك يحدث به الحطاط رتبة المضارع المقتضي لكونه على
الجزم وكل من الاتمة والانقيضة والانحطاط معاة لا يدركها الا العقل وبهذا اندفع ما قيل فيه قط
انه ليس من شاه ناصب الفعل المضارع وجازمه اه يحدث بها المعنى المقتضي للاعراب اذ المعنى
هو الشابهة وهي تتحققت قبل وانما قال ما اوجب ولم يقل لفظ اوجب ليتناول العامل اللفظي
او العامل المعنوي والمراد من الوجه المخصوص اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وانما يعرفه بما عرفه
به ابن الحاجب وهو ما به تقوم المقتضي للاعراب لانه ذاكر عامل اي شيء كان بخلاف ابن الحاجب
فانه ذاكر هذه عوامل الاسم وعلى هذا ما ذكرنا قبيل الفرق بين التعريفين فافهم قوله والعامل ضربان
هذا غني عن الشرح قوله لما رأيت اثر الاول وعرفت علته قال الشارح اي علة تاء يشرق
اي تاء يشرق الاول في الذي يريد اي المصنف انك اذا رأيت الغلام في غلام زيد بوشحال على ان

الرقبة بصرية ويجوز اه يكون مفعولا ثانيا على انها قلبية في الكلام وهو زيد فيجر وعرفت ان
علة هذا التاء تثير اي تاء تثير العلم في زيد في تلك المقولة هي الاضافة امكنك تقدية الحكم
وهو الجر في كل ما وجدت فيه تلك العلة وغير بعضهم اه الصواب وعرفت علية اي علة الاول
في الثاني اي عرفت ان للاول اثرا ما في الثاني ولعل الاصوب من الثاني ح يعود الضمير الى الاثر المضاف
وعلى الوجه الاخير الى الاول المضاف اليه والجار يجري على القاعدة الجارية بينهم من الاول والثاني على
الاول يطرد الحكم بخلاف الثاني لانه لا يلزم من معرفة اه للاول اثر في التي في المادة المخصوصة
معرفة تاء تثير التي في كل مادة اذ لا يلزم من اثر التاء تثير المخصوص لموضع التاء تثير في كل موضع فضلا
من لزوم المعرفة عن المعرفة انما لو عرفت علة التاء تثير امكنك اطراد الحكم في كل مادة كما عرفت
ولا شك ان ما يفيد الاطراد اصوب ثم شرح شيخ الباب الاول بعون الله وحسن التوفيق فقال
شرع مستعينا بالله في شرح شرح الباب الثامن وفي الاعانة الباب الثاني في العوامل اللفظية
القياسية قدمنا القياسية لاطرادها قال الشارح لما لاحظ ان اداة المطرد يستحق التقديم على غير المطرد
لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ اذا الشاذ اي ان قطع عن القياس لم يخرج صفة بعد صفة
الشاذ عن الاصل والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم على ما هو كذلك لان المطرد
بمثابة الكلي لانه ما لا اختصاص له بشيء كالكلي له ما هو لا يمنع نفس تصوره مفهومه عن وقوع
الشركة الا يرى ان عمل الرفع وحده وعمل النصب والرفع لا اختصاص له بخرج وضرب مثلا
لان علة الاول التقوم وعلة الثاني التعدية فيتناول كل ما وجد فيه تلك العلة وكذلك عمل الجر
وقد عرفت بيانه كما ان الحيوان لا اختصاص له بانسان والانسان لا اختصاص له بزيد بل يتناول
كلا منهما كلا من زيد وعمرو وغيرهما اي غير المطرد بمثابة الجزئي لانه ما يمتنع نفس تصوره بشيء كما اختصاص
على الجزئيين وعكس كما ان الجزئي هو ما يمنع نفس تصوره بمفهومه عن الشركة فيه فلا يتناول زيد
غيره والكلي مقدم على الجزئي لانه جزء الجزئي غالبا لان الكلي هو المنسوب اليه الكل وهو جزء والجزئي
منسوب اليه الجزء وهو كل فكما ان الجزء مقدم على الكلي بالطبع وكما ان الجزء كليا والكل جزئيا قدم الكلي
على الجزئي فلزم منه ان يتقدم ما هو بمثابة الكلي على ما هو بمثابة الجزئي لان الجنسية بين الشيئين
علتا الانضمام في الحكم قوله والان الفعل منها وهو الاصل في العمل قال الشارح ح وانما كان الفعل اصلا

في العمل لكونه اشد تاثيرا حيث عم عمل اصالته واكثر فايدة لدلالته على الحدث بمادته والزمانه
بصيغته ويجوز اه يكون علة لها لانه لما كانت فايدة اكثر باعتباره لدلالته على الحدث والزمانه
عم تاثيره لانه باعتباره لدلالته على الحدث عمل في الفاعل والمفاعيل والمصدر وباعتبار
دلالته على الزمان عمل في المفعول فيه بخلاف الاسم لفقده لدلالته عليها وضعا وقد لا يكون متقضيا
بخلاف الحرف لاقتضائه لما اسما او فعلا وبعوله ابدا واحدا واثنا ومعمول الفعل لا يكون
اكثر من ستة بل يكون اكثر منها ايضا باعتبار كثرة الدلالات كما ان تاثير في الزمان اشد
ويجوز اه يكون باعتبار ان الزمانة متجدد ومتصرم بتاثير الحاضر بتغيير بعضه ولهذا سيمي
بعضهم الفعل حالة وفي الوجهين الاخيرين نظر هذا احد وجهي كونه اصلا في العمل والوجه
الاخر اشار اليه بقوله اللهم والحرف انما يعمل بعد تقويتهما بالشبه في الاسم والحرف و
التضمن في الحرف فقط ولو لم يكن اصلا لما احتيج في العمل اليها فهو عطف تفسير حيث المعنى على قوله
تكونه فالحمل على اللف والنشر الغير المرتبين بما ياتي باسوق الكلام قوله واما الفعل فانه يعمل الرفع
والنصب قال الشارح يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب بمعنى لا يتجاوز الى
الجر لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر سمة الاضافة بحسب وضع الواضع
له لولاه لوقع الالتباس والغرض التميز ومعنى عنه معنى الاعراب وزمانه هذا الامر بيده وفيه بحث
آخر اورده بعضهم في بحث الاعراب الاصلي وغيره والفعل بما يقتضي الفاعل والمفعول به او ما يقتضيهما
اي بشانهما من ضمائر بضمائر كاسم كانه والتميز والحال لا يقتضي شيئا سوى ذكره وهذا معلوم
بالضرورة فيما الحري اه يكون عمل مقصورا على الرفع والنصب لان العمل بحسب الاقتضاء فلا يعمل الجر
لانه لا يقتضي ما يعمل عمله قوله واما الرفع فعام قال الشارح يريد ان المص اراد عمل الرفع اي العمل
العمل الذي هو الرفع فالاضافة للبيان او اضافة مصدر الى مفعوله يعم بحيث يشمل جميع الافعال لانها مستوية
الاقدام بقطع النظر وكسر في اقتضاء الفاعل لكل فعل لازما او متعديا يقتضي الفاعل اعلم انهم
اختلفوا في تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب كما سيذكره الفعل او شبهه على جهة فيما ورد به
خرج ما اسند اليه مجهول الفعل وخرج ما ليس قياما به وبعضهم ما يجب تقديم جزء اي عامله
بمجرد كونه جزء هذا القيد لاخراج ما تضمن ما يوجب تقديمه وبعضهم ما ارتفع كاسناد الفعل اليه

خرج به المبتداء وبعضهم ماكان المسند اليه من فعل او شبهه متقدما عليه قال ره الزمخشري يحترز
عن نحو زيد قايم على الظاهر وقال المصنف الفاعل هو ما اسند اليه عم نحو ما وبا لاسناد ليدخل ما ليس كذلك
من نحو ولفظ اسم واه كاه مطلقا كذا هو هم بخروجه وفاعل الاثنا بيات والطلقة ليتناول
الفعل والتقديري والايجابي والسلبي وجمع بقوله عامله ما فوقه غيره لافادة المقصود على طريق
الايجاز خاليا عن الوهم يخلا التعريف مقدما عليه ببيانه بادة تقديم الفاعل من مقدماته لو ما قبله
لاتقيده لاحترازه عن نحو زيد قام لانه وارد على ظاهر قول الزمخشري لا عليه ووسط ضمير الفصل
بينهما على انه من بحث التعريفات هو التعريف الحق اما من الاول فلانه فيه ما ينافي ظاهر التعريف
اما من الثاني فلانه قال البرجيني في شرحه للمفصل وهذا القول عندي ليس بصحيح لانه خبر الفاعل الذي
هو الفعل لم يقدم لمجرد كونه خبرا والا لوجب تقديم كل جزء والتالي بط والمقدم مثله بل الامر وراء
ذلك وهو كونه عاملا ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكونه عاملا فيه اوجب تقديمه كما نقضين
اقول لانه حمل قول ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكونه على الوجوب منفيا والا فلا يتولد منه
كونه عاملا فيما اوجب تقديمه فالحاصل اما الصغرى ممنوعة واما الكبرى فيتجه عليه لا نفرد والاولى
ان يقال لانه يخرج منه فاعل الانشائيات وتفسيره بالعامل لا يوجبه لان ضرورة تقديمه لكونه
العمدة اليه واما من الثالث فلان الاسناد امر معنوي وعامله لفظي واما من الرابع فلانه وان
كان قيداه اعني المسند ومقدما محتاجين الى البيان نعرض به بحيث لا بيان احدهما الى ما سبق حيث قال
قد سبق تفصيل الاسناد في صدر الكلام وهو نسبة احد الجزئين الى الاخر على وجه الافادة التامة
فلا حاجة الى الاعادة فقال واما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان تقديم ضربنا زيد ضرب زيد
الضرب عن زيد وزيد في التغيير مؤخر فكذلك المفسر ولان الفعل علة الفاعل فعلية يقتضيه ولان
الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى الى شئ وهو الفاعل في زمان معين احترز بالقطع عن الدوال
الاربع وبالدال على ثبوت معنى عن المهملات وبقيد زمان معين عن الاسماء والحرف فاذا اريد الفاعل
الفعلي كما ذكرنا الاسناد كالجزء الذهني لمفهوم الفعل والاسناد امر اضافي والزمن متى تصور الاسناد
لا بد وان ينتقل الزمن الى المسند اليه والا اي وان لم ينتقل الزمن من الاسناد الى المسند اليه حين تصوره
كما في المعنى الاضافي الذي يتوقف تعلقه على تعلق غيره اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية وهو

محل فاذا اي لفاكان ذلك محالا وهو اذا لم يكن مذكورا لكنه مراد من ضرورة الاسناد انتقال الزمن منه
اي المسند اليه وذلك هو الفاعل ولا يلزم منه ان يكون كلاما وهو فيلزم عند ذكر الفاعل لبناء
الشئ على ثبت ان الفعل في الزمن بواسطته فالدلالة على الاسناد مقدم على الفاعل فاذا وجب هذا
الترتيب في الزمن وجب في اللفظ ليحصل المطابقة لا يقال مثله ثابت في خبر المبتداء فيجب
تقديمه عليه لانا نقول نعم الا انه قد منع منه هو الاضمار قبل الذكر في المتن وغيره حمل عليه طردا للباب
لانه قوله نعم يدل على انه لا فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد وليس كذلك كما سنطلع عليه
طردا للباب في وجوب تقديم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لانه لا ينافي ان يكون اصل المبتداء
كونه مقدما وهو كاف في عدم لزومه بل انا نقول فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد لانك
اذا قلت زيد قام يلزم من وقوف الزمن على معناه الحكم باسناد معنى آخر اليه بخلاف ما لو قلت
قام لما حققنا من الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قالوا في المصرع المتن يرفع اسما واحدا وذلك
اي لا يكون الفاعل الا واحدا لانه بمعنى ضربت صدر المضروب عني وهو حرف الجر لا يدخل الا على
مفرد لانه ثبت انه عامل في المفرد ومما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحدا بالضرورة
ليس الاولان وصف الفاعل عند النحويين انه يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان
يكون احدث ثبتا واجاز نقده لجواز احداث التشخيص الفعل وتقولهم شرطا يتعلق
قولهم بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد ولو كان الاحداث شرطا لما جاز لان الخبز لا يحدث
الطيب وزيد لا يحدث الموت فثبت انه شرط الاسناد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث
قيل هذا الكلام مقتضى معناه ان الشرط لو كان الاحداث الاسناد لجواز نسبة الفعل الى
الفاعلين وفك غير جايز بل هو ممتنع لاستحالة توارد العلتين على معلول واحد الجواب
لا يلزم من اسناد القيام الى زيد وعمرو وشرط الاحداث توارد ما عليه لان قيام زيد وقيام
عمرو حصلا من مطلق القيام فهما غيران على ان هذا السؤال لو سلم لزم عدم صدور
الافعال التي هي خصوص من مطلق الفعل عن الفاعل حين صدرت منهم معا والحس يكذبه فليس
لك ان تسند الفعل مرتين لانه لما كان نسبة الى الفاعل على جهة الاسناد فان اسند اليه
ثم الاسناد فلو اسند معه الى آخر لزم اما لا يتم لان الاسناد لا يتعدد لكنه تام لحصول

الاسناد به دون اسناده كما انّ المضاف الى شيء لا يجوز اضافته الى آخر فاذا لم يتعدّ الفاعل بخلافه
نسبته الى المفعول لانّه على جهة التعلّق وهي على الكثرة فيجوز تعدّد المفاعيل فان قلت انا نجد الفعل
يسند الى اكثر من واحد مع جواز بلا خلاف فبطل ما ذكرتم قلت انّ الفاعل لا يكون الّا واحدًا اجابوا بقولهم
وقولهم ضرب الرجلاه والرجال ليس بناقض لانّ المعنى بالتثنية اي الراء انه اي الثاني
لا يجوز ارتفاع اثنين مختلفين بل كلّ واحد بحسبه الفاعلية بفعل واحد متعلّق بارتفاع
من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو فغير اذا علم انه ليس بناقض لانّ الرجلين ليس باثنين
مختلفين بل الاسم واحد وكذا الرجال وعلم انه يجوز ارتفاعهما بغير العاطف نحو ضرب زيدا اخوك وبغيره
نحو قام زيد قام عمرو او قعد أو بالعاطف نحو قام زيد وعمرو وقوله ان لم يكن مضمرا
فضمر قال الشارح اعلم انّ الفاعل على ضربين احدهما مضمر او على مضمر نحو ضرب زيدا انه
مضمر او على مضمر وهو اما منفصل عرّفه الزمخشري بانّه ما يجري مجرى الظاهر في الابتداء اي في
كونهما مستقلّا بنفسه لا يحتاج في التلفظ به الى ما يتصل به قدّم على المتصل وان اخره الزمخشري
في مفصّله نظرا الى انّه لا يعدله اليه عن المتصل الّا في موضع الضرورة لاصالته لاختصاره
وتسطلع عليه لانّ البحث هنا بالنظر الى كونه فاعلا فاستبداده يقتضي بذلك لانّه حيّ
بمنزلة الظاهر كما عرفت نحو ما ضرب الّا هو ولا يسند اليه الفعل الّا عند تعذّر الوصل
وذلك في خمسة مواضع موضع الابتداء وموضع الجزاء لانّه الّذي يتصل به وموضع خبر انّ لانّه
مرفوعه لا يتقدّم على منصوبه ولفا وقع بينه وبين فعله حرف الاستثناء او حرف العطف فدلّ
على هذا انّ المتصل هو الاصل او متصل وسيجيء انّه لا ينفكّ عن اتصاله وهو اما بارز وهو ما
لفظ به كضربت لتيقّنه به عن تمثيل ضربنا وضربوا وضربن وضربت لتيقّنه به عن تمثيل جمعه وتنزيل
المخاطب والمخاطبة وامّا مستكنّ وهو ما نوي به سواء كان استكنانه لانّه كالمنوي في اضرب
ويشتركه فيه اضرب ونضرب ونضرب لانّها لا تظهر لها صورة فاعل البتة او غير لانّه كالمنوي
في زيد ضرب ويشاركه هند ضربت لانّه قد يظهر لها صورة فاعل كغلام او غلامها وسيجيء
بحث المضمر مستقصى في بحث المضمرات ان شاء الله تع **فائدة** ثمّ الفعل على ضربين قال الشارح
المتعدّي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف اي الفعل المتعدّي ما جاوز

عن الفاعل ويتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف ولا نعم بخلافه وقيل ما توقّف معناه على شيء
يقع عليه وقيل ما وجد الفاعل في غيره وقيل ما اذا اتّصل به ضمير المفعول حسن معناه ولا نعم
بخلافه ومعنى ما للغوي اي الجائز من عدا طوره اي تجاوز حدّه يناسب الاوّل نحو ضربت زيدًا
وهو اي الفعل المتعدّي على ثلثة اضرب قوي ومتوسّط واقوي وذلك الفعل قوي وضعيف
وهو اللازم والقوي ثلاثة اضرب قوي خالص وهو المتعدّي الى مفعول واحد اه تعلّق فهم على
واحد سواء كان علاجًا وهو ما يقتضي في ايجاده استعمالَ جارحةٍ كضربت زيدا وقبلت بكرا
او غير علاج وهو بخلافه بل يكون ممّا تعلّق بالقلب نحو ذكرت زيدًا وفهمت الحديث ف
تعديته الى ذلك المفعول بحسب ما يقتضيه الفعل ومنه افعال الحواس وذكر ابو علي الفارسي
انّ السمع خاصّة يقتضي مفعولين لا يكون ثانيهما ممّا لا يسمع ويجوز الاقتصار على احدهما
كقوله على ما يسمع نحو سمعت الحديث او الكلام وقال ابن يعيش لا اراه صحيحًا لانّه قد
وقع ممّا لا يكون مفعولا الّذي الافعال الداخلة على المبتدء والخبر والحقّ انّه ممّا لا يتعدّى الى واحد
كما حواته من المسموع والّا بغيره بقرينة بعده من حال او غيره دالّة على انّ المراد نحو سمعت زيدا
يقول فانّ زيدًا مفعول على حذف المضاف اي قول لدلالة يقول الحال عنه عليه لعلّ ابا
علي جعله من الافعال الداخلة على المبتدء والخبر وهو متعدّ الى مفعولين وهو على نوعين
لانّ المفعول الثاني اما ان يصحّ حمله على الاوّل بمعنى انّ يصدق عليه بهو هو او كانّه بمنزلته
او لا يصحّ ذلك والاوّل هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانّه يصحّ انّه يقال زيد فاضل
وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة فانّه يصحّ فيه القول بانّه ابو يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته وسيجيء
شرحها اي شرح افعال القلوب في باب الثالث ان شاء الله تع والثاني ما انّه يتعدّى الى
المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدًا جبّة او بالبهرة نحو اعطيت زيدا درهما فانّ في هذين
المثالين لا يجوز انّه يقال دينا جبّة وزيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدّى الى المفعول
الثاني بواسطة الحرف ثمّ حذف منه تارة كما حذفت الرجال كذا اي من الرجال قال الله تعالى واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ومنه قوله لستغفر الله ذنبا لست احتصيه
وسمّيته زيدا وكنيته ابا عبد الله والاصل اليه ومن ثمّ الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى

والمتعدي اليه الفعل بنفسه ومن ثمة لم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واختزت احدا هم القوم للاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار هنا اي في باب اعطيت على احد المفعولين يعني يجوز من حيث
اوجه الاقتصار على الاول نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته والاقتصار على المفعول الثاني
اشار اليه بقوله ونحو اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته والاقتصار عليهما جميعا اشار اليه بقوله
ويجوز ان تسكت عنهما اي عن المفعولين جميعا نحو فلان يعطي لان الفعل والفاعل جملة
يحسن السكوت عليها ويحصل لها فايدة للمخاطب وذكر المفعول فايدة اخرى ثمة زادت على الفايدة
الاولى فان ذكرت المفعولين كان تاليف البيان والفايدة ويحوذاة سكت عن احدهما فيكون موسطا
في البيان وعنهما جميعا يحصول الفايدة في الجملة وهي المبالغة والتاكيد وفكك لان انما تفعل ذلك
لتفيده نوعا من المبالغة والتاكيد ايذانا بانه معول على الاطلاق اي سواء كان من اعطي زيدا او عمرا
او اهلا لاعطاء او غير اصلا وما اعطى درهما او فضة او قرا او غيرها وهذا مبني على ما ذكره الكاكي
ان القام اذا كان خطابيا لاستدلاليا افاد العموم في افراد الفعل بعلة ابهام اخر القصد الى فرد
دون آخر مع وجود الحقيقة فيما يحكم وتحقيقه ان معنى يعطي يفعل الاعطاء لان المراد من صدر
الفعل عن الفاعل فقط والاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء
وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح واما في افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين على الاشهر نحو علمت زيدا في الاقتصار على الاول او
علمت منطلقا في الاقتصار على الثاني وضعا اي وضعا افعال القلوب على ان تعرف الشيء بصفة
ويجوز بالتشديد اي مخاطبك اياه فلا يجوز لك اذا سكت على احدهما لفقدان اي لفقدك ما
عقدت عليه حديثك بيان عقد الحديث انك لما قلت حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت
حديثك على ان زيدا منطوق به انطلاقه عندك فلو سكت عن ذكر المفعول الثاني فقدت ما فيه
الفايدة العظمى وضيعت معنى كلامك لانه ما وقع فيه شكك وقصدك بهذا التركيب ان
يحترز بذكرك لا بذات زيد وانما ذكره ليترتب عليه الثاني ولو سكت على ذكر الاول يحترز عن زيد كما
يفيده الاول وهو الذي منطوق به انطلاقه عندك ومن هنا علم ان الاول معقد البيان والثاني معقد
الفايدة فاذن لا بد من ذكرهما والتنبيه على ان كلا منهما تدخل على المبتدا والخبر الغير المتفق كل منهما

عن الآخر لكن لم سكت عن احدهما هنا حمله عليها لان مراتب الحفاء هنا اكثر مما في ذلك اذ تعلق
الفعل بمفعولين الجعل الحميني بخلافهما لانهما من المعقولات الذهنية امر خفي اسناده الى الفعل
فلو طرح لدخلت ظلمات بعضها فوق بعض وقبل لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول في
الحقيقة هو مضمونها وهو المصدر المضاف الى الاول اي يعني علمت زيدا فاضلا علمت فضل
زيد فلو حذف احدهما كما حذف بعض اجزاء الجملة وانما قلنا على الاشهر كما ابن مالك اجاز
ذلك لقيام القرينة كقولك قائما لمن قال ما ظننت زيدا او زيدا لمن قال من ظننت قائما
وكقوله كأن لم يكن بين لفا كان بعد بلاقى وكنا لاخلي بلاقيا اي لا اخلي الكاينين بلاقيا او بعد
النفي بلاقيا والفرق بين الاقتصار والاختصار مر في صدر الكتاب واما المفعولان معا فقد جاء
حذفهما منه قولهم من سمع يخل اي يخل المسموع صيغا مطلقا على مذهب ابن السراج والفارسي
وقوله تو يوم يقول لنا دعوا شركائي الذين زعمتم شركائي عني وقوله تو وظننتم ظن السوء اي
بالمصدر المؤكد كانه قال وظننتم ظنتم لان التاكيد كالتكرير وعند قيام قرينة عند بعضهم فلا
يقال علمت بلا قرينة او مع العلم بالضرورة ان الفاعل لا يخلو من علم وظن في اغلب الاحوال
فاذا قلت علمت بلا قرينة للحذف ما اوفت بكلامك لهذا الا ما كانت الضرورة امر واجب
انه جايز مطلقا لانك باعتبار انك اخبرت واعلمت مخاطبك ان ما عندك ظن
لا يقين او يقين لا ظن افدت فيه من الفايدة ما لا خفاء فيه وضرب اقوى وهو متعد
الى ثلاثة مفاعيل وهو اي هذا فعل لازم بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين وهو علمت
وادايت بسكون الراء والصحيح بالتخفيف نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وادايت بكرا
محمدا ذا الهمزة لما يزيد مفعولا آخر وهو الذي كان فاعلا قبل النقل وموضعه الاصلي
قبل المفعولين لان الهمزة للتصيير وعلى الشيء على اصل المعنى فعلى المثال الاول اعلمت زيدا على
ان يعلم عمرا فاضلا ثم هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون اخواتها وهو الحمل
من العرب فيقفون عليها والا يتبعا وزوني اي عيباها وقد جاز الاخفش النقل في جميع
الافعال بالهمزة الى المفعول الثالث فقال اظننت واحسبت واخلت وازعمت زيدا
عمرا قائما اي حملته على ان ظن عمرا قائما على هذا القياس غير وقد يضمن اخبرت وخبرت

وحدثت وانباءت وبناءت مضى علمت فتعديه كل منها تعدية الى ثلاثة مفاعيل للافادة يعني قد لا
يكون بمفعوله الثالث بواسطة الهمزة باداة كانه لم يفعول واحد فيجري مجرى واحد الى ثلاثة مفاعيل للافادة نفسه
نحو هذه الافعال المذكورة فاداة هذه الافعال الخمسة كلها عند سيبويه متعدية الى واحد بنفسها والى الثاني بحرف الجر نحو
انباءت زيدا بكذا ثم حذف الجار اتساعا وقيل انباءته كذا قال الله تعالى انبئهم بهذا او عن هذا يعني انه
لما كان الاخبار مشتملا على الاعلام يضمن معناه فتعدى تعديته وعند المبرد انه متعد اليها لا على التضمين
وهذا رديء وبالرد حري لان الاعلام يتعلق شيئين بعضهم بحديث فالحق من متعلقاته والاشتي يكون
نوعا واحدا اما الاول فبالهمزة واما الثاني فباعتبار العلم وكذا الرد من رأى بعض على بعض الافعال
الخمسة فانها عينا متعلقة بهما لاداة الاول هو البناء والآخر هما البناء ومدلول الفعل منصوب على المصدر
نحو انباءته بناء فيكون بعض الفعل وهو لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدا عمرا واقاما كان تعلقت
اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر لبيان خصوصية البناء فالفعل ينصبهما باعتبار انهما بناء
مخصوص لا باعتبار انهما زيد وقام وسبب عدم جواز الحكاية بهما جاز في الجملة الواقعة بعد القول نحو
قال زيد وعمرو منطلق وهو منصوبة محلا على انه مصدر عند المحققين وعلى انها مفعول بها عند الجماعة
كغير القول في الاكثر الحكاية تفيد المراد به غير اللفظ الدال الذي تقدم ذكره بخلاف الابناء لانه المراد
منه اللفظ الدال فلا يمكن الحكاية فيه لجريانه في مجرى القول النفسي الذي لا يحكى بعده الجملة كقولك
القول زيد منطلق قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني للفعل قال ابن هشام اعلم ان للنحاة
ربما يتوفر العناية بذكره لوجود مناسبة لتركه الفاعل منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة الى المخبر
او المخاطب ومنها تنزيه الفاعل عن التلفظ به تعظيما له ومنها تنزيه عن الفاعل لحقارته ومنها الخوف
عليه ومنها الطلب الايجاز وعرض المتكلم الاخبار عن المفعول ومنها وقوع اللفظ مثل قولهم من طابت
سريرته حمدت سيرته فاذا اقيم المفعول وهو سيرته مقام الفاعل ليوافق الاول في الاعراب الرفع
ذكر من الاعتبارات المناسبة المتكفل ببيانها علم المعاني والبلاغة فبني له الفعل ويجعل مسندا اليه لئلا
يبقى الفعل بلا فاعل ويرفع به كما يرفع به ملك ويجعل ذكر الفاعل منسيا منسيا فلا بد فيه من ثلاثة اشياء
حذف الفاعل واقامة المفعول وتغيير الصيغة وهنا اسئلة منها ان الفاعل ضد المفعول فكيف يترتب
عليه من احكامه ليس بمستقل لان شرط الفاعل الاسناد لا الاحداث وهما في هذا الحكم سواء ومنها

ان قوله نضرب بالتاء ليس بفاعل وصار هذا الاتناقض يحتمل ان يكون ايراده لبيانه احد نوعي الفاعل
اختصاصه بحكم ليس في الآخر ومنها ان الاحتياط الى تغيير الصيغة لامكان الاقامة بدونه لو علمت انه
على ما ذكرت اوردت هذا الاحتياج حق الى تغيير عينه ومنها ان يقال ما الوجه في تغيير اليا ثم واو ثم
وكسر ما قبل آخره اقتضاء حذف الفاعل الواجب اذ يكون بناء فعل مما لا شركة بناء آخر من ابنية
الاسماء والافعال التي تشتمل فاعلها خوف الاشكال وليس هذا الا في التغيير المذكور واما ما حكي ابو الحسن
من الدئل في محول على انه منقول من ويل في ذاك لفا الحركة فيه والخروج من ثم الى كراهة من العكس ثم
في قوله فيه لما اشارة الى هذه الصيغة الدالة من محله ومبانيه على اصله وعليه الاكثر من النحويين
ومنهم من يقول انه اصل بنفسه لا معدول عن غيره والذي غره مجيء افعال لم ينطلق بفاعلها مثل
جن وحم والصحيح هو الاول بدليل عدم الاوغام وبويع وسويء مع وجوه قاعدة يقتضيه
تنبيها على انها من اصل وعلامة البناء للمفعول في الماضي اذ يضم اوله ويكسر ما قبل آخره من علامات
الفاعل نحو كرمه بكرة تشقرية ولا ان اخويه مما يختصان ببناء الفاعل دونه ويكسر عين الفعل
من الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى عطف على عين الفعل اياه يكسر اللام
الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه لانه على تقدير الضم ها هنا في الثلاثي المجرد على مثال
طنب ودئل ونحوهما وعلى تقدير الفتح كان على مثال حدر وجدر فيكون مثالا كما لم بناء آخر من
ابنية الاسماء وقد فرض انه لا يشاركه من ثم حمل عليه غيره قال القراء الماضي يدل على الفاعل والمفعول
جميعا باقوى الحركات كتبل ولم يقتصر عليه او على كسر ما قبل الآخر فقط لالتباسه بنحو ضرب وتكلم
فاء اول الحركات تنيء في استكم هو الثاني لانها تسقط في الدرج ووجه
وتدحرج في مثال الرباعي والمزيد فيه وجلبب وتجلبب في مثال الملحق بهما واما علامة
البناء للمفعول في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه و
ان يفتح اللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكم في المثال الثلاثي
المجرد والمزيد فيه ويدحرج ويتدحرج في مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه ويجلبب ويتجلبب
في مثال الملحق بهما فهذا الاسم اعني لم مالم يسم فاعله لفظا كان عن الفعل مسندا اليه متقدما عليه
ومفعولا معه كمات زيد وطاب الخبز وهذا اشارة الى جواب التناقض المورد هنا قوله ويجوز

الاسناد الى المفعول الخ قال ابن هشام اى الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اياكان اى الاول والثانى سواء
نحو اعطى زيدا درهما فى قيام الاول واعطى درهم زيدا فى قيام الثانى الا انهم قالوا اثر الاسناد الى ما هو
فاعل فى المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اى اخذ هذا لانه لم يكن الاول يلتبس بالثانى اذا البتى فلا الا
الى الاول فلا يجوز اعطى خالد زيدا فى اعطيت زيدا درهما لعدم القرينة واما بقية المفعولين غير المتغايرين
فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز فى نحو علم قيام زيدا وذلك لان المفعول
الثانى فى هذا الباب اى باب افعال القلوب هو الخبر فى الحقيقة اذ لا يحسن جعله مخبرا عنه بحال والا لزم
جعله خبرا ومخبرا عنه معا وهو محال قيل لا يلزم عدم الحسن عدم الجواز لجواز معناه لا يستعمل
قال الشيخ عبد القاهر انهم كثيرا ما يستعملون ما لا يحسن ومرادهم لا يستعمل وقد جاء نادرا لا بناء الا
الى المفعول الثانى حيث امن الالتباس فاجاز نظن قائما زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون
التردد لان الجسم لا يتعلق به الظن ولم يجز نظن اخوك زيدا فى ظننت زيدا اخوك لالتباس لان كلا
يدل على انه زيدا معلوم والاحق مظنونة فلو اقيم الاخ مقام الاحق انعكس المعنى وهو غير جائز واما سائر
المفاعيل فلم يصرح بعدم جواز الاسناد اليه لكن ذكر وا ما يشتغل بيانه قلنا انه نشتغل به فتقول
لا يجوز الاسناد الى المفعول له لاستلزامه زوال ما يشبه العلية والى المفعول معه لانه بالعاو و
يستلزم وجوب المعطوف بدون المعطوف عليه وبالواو وجوب المفعول معه منفكا عن الواو
وكلاهما لا سبيل اليه والى المفعول فيه اذا كان ظرفا لانه لا سبيل الى ارتفاعه والى التاكيد
من المفعول المطلق لعدم الفايدة ولذلك لم يجز ضرب بيتك وجلس مكانك او زمانك او فى موضع لان
هذه الاشياء معلومة قطعا من نفس الفعل وقد نقل بعضهم جواز الاسناد الى التاكيد عند سيبويه
واستدل الا بقوله وقد حيل بين العير والنزو والاة بين لان الظرفية وقال ابن جرموث فى
كتابه ادعاء ان مذهب سيبويه فاسد لانه لا يجيز اضمار التاكيد فى هذا الباب لعدم الفايدة فى
الاسناد اليه ملفوظا فكيف منويا وما اجازه سيبويه لا يمنع احد وهو اضمار المصدر المفهوم من
تولك قد لنزيتوقع النفوه اى قعد ذلك القعود الذى ينتظر من وجوده قوله وتنصوب الفعل
على ضربين قال الشيخ اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة بما يتعلق الجاد والمجرور فى قوله بعض
الافعال وهو المتعدى لانه كل فعل لا يقتضيه وانما يقتضيه الفعل المتعدى فينصبه هو لانك تقول ضربت

زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما تنصب مفعولا به لانه مفعول به ذلك بالفعل وكذا اياك كما ان
المفعول به من المنصوبات الخاصة فكذلك التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه اياك التمييز يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا يجيء اى التمييز الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا
لانه اى طيب زيد يحمل طيب الاصل وطيب الرايحة وطيب العيش وغير ذلك من طيب نفسه
وخلقه وكذا تصبب الفرس عرقا لانه يحمل تصبب العرق والدم والبول فاذا جئت بالعرق
زال الابهام والتمييز باب مزال عن اصله لان الاصل فى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وكذا تصبب
الفرس عرقا اصله تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة لانه كان فى الشيء مجملا اذ
بينما اولا وكونه مفصلا ثانيا اوقع واثبت فى النفس من ذكر اولا مفصلا وذلك لان بغية
النفس لمعرفة المبهم عليها وذلك لانه اذا اسند الفعل الى عين من ذلك كان الابهام والتقييم
عارضا فيكون المستمع متردد ا ويذهب وهمه الى كل نوع من الانواع التى يصلح ان يسند
اليها هذا ويبعث على طلب ما يورث السكينة والوقار ويزيل عنه القلق والانزعاج و
يتوفر داعيه الى تفهم العلم به فاذا جيء بمفسر فى تلك الحال جاء من قلبه محل وكان له
واستقر فيه استقرارا لا يفيده قولك طاب نفسى زيد والتوكيد فانه لما ذكرت الشيء مبهما
ثم مفسرا فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة
وهذين الوجهين يجيء قولهم لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى وعلى
هذا اى وعلى ما مر من المثالين قولهم واشتعل الراس شيبا اصل الكلام فى المرتبة الاولى
شاب راس فتركت الى ابلغ وهى الاستعارة فى اشتعل شيب راسى ثم تركت هذه المرتبة
الى تحويل الاسناد وايقاع شيب تمييزا فى واشتعل راسى شيبا ثم تركت هذه لتوخى
مزيد التقرير الى اشتعل الراس منى شيبا على طريقة وهن العظم منى ثم تركه لفظ منى بقرينة
عطف ذلك عليه لمزيد التقرير وهو ابهام حواله باديه مفهوم على العقل دون اللفظ
فصار اشتعل الراس شيبا وقد فصحت هذه الجملة اى اشتعل الراس شيبا لما فيها
من الاستعارة التى هى ابلغ من الحقيقة لانها نوع من الجاز وهو ابلغ منها لان الانتقال
فيه من الملزوم الى اللازم فيكون اثبات المعنى له كدعوى بينة ولا شك انها ابلغ منها

بلاغة بينة فالاستعارة ابلغ واسناد الاشتعال بالجزء عطف على الاستعارة اي الرأس وابيضاض
شيبا بالجر بالتنوين او بغيره التنوين على انه يضاف اليه شيب فيكون تمييزا محكيا عنه اي عن الاسناد
ايذانا اي لايذان فهو مفعول له لقوله اسناد الاشتعال الخ اي انما اسند الاشتعال الى الرأس
واوقع شيبا تمييزا عنه ليؤذن بشمول اشتعال الرأس شيبا جميع اذ وذان اشتعل شيب
راسي ووذان اشتعل الرأس شيبا ووذان اشتعل النار في بيتي ووذان اشتعل بيتي نارا
والفرق بينهما اي بين الوذانين ظاهر لان الاول لا يقتضي الا الاشتعال في زاوية من زوايا
البيت فلا يفيد الشمول والثاني يقتضيه بنحو جعلها فيفيده فكذا ينما نحن فيه ولما فيها ايضا في هذه
الجملة عطف على قوله فيما سبق لما فيه من الاستعارة اي انما فصحت هذه الجملة لتشبثها لما ذكر
ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل لان اسناد الاشتعال الى الرأس لما احتمل وجوها
كثيرا نوعا وبيانا ضاع بعضها كان مجملا ثم لما ذكر بعده ما بينه ويقع الابهام عنه كان مفصلا
وهذا ضرب من المبالغة والتوكيد ولهذا كانت فصيحة وعني بها اي عني بهذين الطريقين
من لطايف الاعتبارات من تنكير شيبا لافادته المبالغة لانه اما للنوع اي شيبا مخصوصا
وهو الشمول او للتفخيم اي شيبا اي يشيب وكذا التمييز المنصوب فانه ايضا من المنصوبات
الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجريها من الاشياء التي يحمل عليها وقيل من الافعال المقاربة
فانها من اخواتها لكونها لتقريب الفاعل على صفة كالافعال الناقصة والاول اعم فان قلت
كيف جعل المميز الجنسي معمول العوامل القياسية هذا سؤال على عد الجنسي من المنصوبات الخاصة
واستدلالهم عده من معمول العوامل القياسية لان المراد من الفعل في قوله ومنصوب الفعل
الناصب القياسي على ان اللام للعهد بدلالة كون البحث فيها فاذا كيف يمكن جعله من معمول
القياسي وعامله سماعي يتكفل بذكره الباب قلنا انه جعل الجنسي المنصوب قسما من معمول الناصب
على الاطلاق قياسيا كان او سماعيا لان معمول الفعل الناصب القياسي على ان اللام للجنس
بدلالة بيانه بعد ذلك وجعله الافعال الناقصة من العوامل السماعية ولا بعد فيه فان
السؤال والجواب على عهدية اللام وجنسيته فيأتي بالنصب جوابا للنفي ما ذكرتم من
السؤال فقه والعام حجة قال الشارح اعلم ان المصدر الذي لا يدل الا على الحدث من المنصوبات

العامة بناء على ان كل فعل لازما كان او متعديا بنفسه او بغيره يصب جوابا في قولك
ان فعل مصدره او ما هو في معناه كوذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا اعلم انه يجوز تقديم
الفعل على المبهم وغيره اتساعا للمصدر فان المصدر يتقدم على مبهم وهو ما لا يدل على اكثر مما
دل عليه الفعل وغير مبهم وهو ما افيد منه زيادة لم يستفد من الفعل كما سيجيء كالاستعارة
التبعية فيكون المثال الاول للاول والثاني للثاني والثالث للمبهم على طريق اللف والنشر المرتبين
فاعترض من قال ان المبهم وغيره من تقييمات المصدر لا الفعل فكيف يتقدم اليها ما قط
ان يعمل بنفسه ينتج فلا حرج ان يعمل الفعل فيما يجيء من المصدر بنفسه لا بضميمة لا يقال اذا تقرر
كلامه نشأ منه ان ثبت ان المصدر اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وما دل عليه الفعل سمي
كلا منهما لان الاثر الواحد يجوز ان يكون مسمى واسما باعتبارين فاعتبر في الجوامد الناطق الدال
عليه لفظ الانسان فان قلت لما كان في الفعل دلالة على المصدر وجب الاستغناء عن ذكره لكونه
مفهوما من ذلك لفا يدق في ذكره قلنا التاكيد وان دل التاكيد وحصول الخفة لان اصل ضربت
ضربا فحذف ضربت لان التاكيد يقع كثيرا في كلامهم فوضعوا موضع الجملة الثانية الاسم ليدل على
الغرض ثم ان المصدر قد يكون مبهما لا يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل ولا يفيد الا التاكيد
في نحو ضربت حقيقة الضرب ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث لانها من حيث هي هي ليس
من شأنها ذلك نحو ضربت ضربا فانه يثنى ويجمع اي انواع الضرب الشديد وغيره
يعني الخفيف وكذلك يثنى ويجمع للمرة وللمرتين والمرات وقد يكون المصدر محددا فانه وان لا
يدل على ما يدل عليه الفعل مجردا عن الزيادة ونيابة نحو ضربت ضربة اي ضربا واحدا او ضربتين
فانها يدلان على القرب والواحدية والاثنينية وهما غيران مستفادين من مفهوم الفعل وقد
يكون المصدر نائبا كما ذكرنا من الامثلة والفرق بينها وبين المبهم يجوز اطلاق على غير
المحدود فقط والنائب يجوز استعمالها في المحدود وغيره وقد يكون المصدر معرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم وضرب زيد والمصدر المعرفة لا يثنى ولا يجمع فالمحدود اعم
لانه قد يكون نائبا وقدمه وجعله الكلام فيما اذا ذكره اما لبيان نوعه بصيغة فعلة فانه

وضع المصدر المخصوص بصفة من الصفات او بلام خاص نحو رجع القهقرى او بصفة مقاربة
له نحو جلوسا حسنا او لا تخوضرب الامير وقوعه منه على صالحا او بتعريف عهد مثل اتبع او
بكونه اسما مرة يبتى كون بعض المصدر من البيانية نحو ضربت انواعا من الضرب او اضافة افعل
التفضيل واى او بعض او كل اليه نحو خير مقدم واشد الضرب وكذا غيرها او بكونه مثنى نحو ضربتين
او جمعا نحو ضروبا تم يظفر بالظفر انواعا من الظفر وانواعا من الظفر واما البيانية العدد
معنا والاركان العدد مستفادا من الوضع او لا نحو ضربتين وضربا كثيرا او من العدد الصريح المميز
بالمصدر نحو ثلاث ضربات او لا نحو ضربتها لفا فا الاول لا يتاتى او من الآلة الموضوعة موضوعه
نحو سوطا او سوطين او اسواطا لفا تثنية الآلة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه
لقيام الآلة مقامه وقد اجتمع في هذا القسم الاخير النوعى والمرة كما في نحو ضربته ضربتين لفا
قصدا اختلاف الانواع او للتاكيد نحو ضربته ضربا فالاول لا يثنى ويجوز لجواز ان يكون مع
النوعى نوع آخر او نوعان وكذا في العدد يجوز ان يكون معه عدد آخر او اعدادا بخلاف الثالث
لما ذكرنا من قبل ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدر او عين مصدر او معنا
بمعناه فالاول كما ذكرنا من ضربت ضربا هذا هو مذهب الجمهور وذهب ابن الطراوة الى ان انتصاب
المصدر المؤكد على انه مفعول لفعل يجب اضماره تقديره فعلت ضربا وقال في التسهيل انه
منصوب بقرينة اخرى وانه واجب الاضمار واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او عين مصدر
والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق اى يوازي الفعل في الحروف الاصلية والمراد منه يناسب
اللفظين لتولدهما من اصل واحد انبتكم من الارض نباتا فان نباتا واما لم يكن مصدرا لانبت الا انه اى
انبتا يلاقيه اى انبت في الاشتقاق فينصبه لاقتضائه اياه لكونه فعلا مطاوعا لناصبه
واما التقدير اياه على معنى ان معنى انبت جعله ينبت وهذا هو مذهب اكثر النحويين منهم ابو البقاء
البقوى والتبريزي واما رأى سيبويه فعلى تقدير انبتكم فنبتم نباتا انتصابه بفعل محذوف او لا بالاضافة
فيه اى او لا يلاقي المصدر الفعل ولا يوازيه في الحروف الاصلية اى لا يكون بينهما مناسبة
في اللفظ بان يكون من غير لفظه مع تقارب معناهما نحو اعجبني اكرامك زيدا وقعدت جلوسا الجواز
ان يعمل الفعل في مصدر غيره متفقا معناهما نحو اعجبني اكرامك زيدا حبا لانه لو اعجبك فقد احبته

هذا مذهب المازني وذهب سيبويه لان العامل هو المحذوف فانتصاب ما ذكر من المصادر
بفعل محذوف على معنى جلست جلوسا وكرهت كراهية وحييت حبا والبيان على الاول
ظاهر ورجع القهقرى وقعد القرفصاء واشتمل الصماء لان العامل من اللفظ هنا قال فيه سيبويه
لما تقدى الفعل الى الجنس العام تقدى الى نوعه فينصب كلا منها الفعل المذكور لذلك وقال ابو البقاء
تقدى الفعل المذكور اليه على تمام الصفة مقام الموصوف فالفعل على الاول بلا واسطة وعلى الثاني
بالواسطة والمختار هو الاول لانه لا جواز لحذف الجار وبقاء عمله مقصورا فانتصابها لكونها مصادر
لانها اذكرت لبيان ما لما فعله فاعل واما الله وهو انه لا يكون مصدرا فكنحو ضربته سوطا واما انتصب
لانه اسم اقيم مقام المصدر لما كان آلة الضرب بسببه مستمدة فالاصل فيه ضربته ضربا بالسوط فحذف
ضربا للايجاز والمبالغة واقيم آلته مقامه ثم حذف الجار فاخذ لحكم ما يقوم مقام فيتعدى الفعل
اليه كما تعدى الى المصدر وهو نصبه كما نصبه فان قيل لم لا يجوز ان يكون ضربته سوطا من قبيل قعدت
جلوسا على انه مصدر ساط يسوط اى ضربته بالسوط اجاب بقوله والسوط ليس بمصدر ساط
يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثنى وجمع يكون للتاكيد والمصدر
لفائدة التاكيد لا يثنى ولا يجمع وقد عرفته وايضا ان السوط عينه اخل في ضربت حيث لا يفهم
منه مبنى السوط بخلاف قعدت جلوسا فعلم بهذا ان السوط هنا اسم الآلة وليس مصدر الضربت
والالة وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه اى السوط ضرب مخصوص وليس
الضرب السوط ومدلول ضربت ضرب مطلق فالسوط ليس بمدلول ضربت بل فرد له لا يدل
ضربت عليه فعبر عنه بقوله فلانا ما لم تضربت عليه اى على الضرب بالسوط لان العام لا يستلزم
الخاص بخلاف العكس كسوطته ضربا لان سوطته يدل على ضربا لان الخاص يستلزم العام
فتعين انه اسم لآلة الضرب بسببه مستمد وانتصب انتصابه وهذا الوجه واه كما لا يخفى
على المتفوه الا انه يستشفه الضعيف ورد الاعتراض من وجهين احدهما ان لقائل
ان يقول لما لم يجز ان ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فالحري ان لا ينصب
اى بضربت حال كونه اسما بعين ما ذكرتم من عدم الاستلزام وانما كان احرى لان السوط
مصدرا له قريب الى الفعل في الجملة واما اسما فلا فعدم كونه منصوبا اسما اولى من عدم مصدر

وثانيهما قوله وايضا ما ذكر منقوض بنحو ضربت ضربة او ضربتين يعني صح ما ذكرتم من الدليل لوجب
اه لا يعلم ضربت مثلها فان ضربت لا يدل على الضربة وضربتين لعدم دلالة العام على الخاص باحد
الدلالات الثلث وانما هو اي ضربت الدال على الضرب مطلقا قوله المفعول فيه هو ظرف الزمان
والمكان قال الشيخ وانما سمي المفعول فيه زمانا او مكانا ظرفا لانه اي المفعول فيه محل الافعال
تشبيها بالمفعول به بدلا من لانه او مفعول مطلق فيكون المعنى فشبه تشبيها له او مفعوله لكونه
محلا للافعال اي كونه محلا لها لما مر بيانه بالاولى التي تحل الاشياء فيها الصفة تشعيب بوجه الشبه
هذا على اصطلاح البصريين ولا يسميه الكوفيون ظرفا فالاة العرب لم يسمه في موضع من المواضع لانه
الظرف في اللغة الوعاء وهو تنا هي الاقطار كالجواب وما يسمونه ظرفا ليس كذلك فقول الشارح
تشبيها الخ جواب عنهم وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها اي في افراده والكسائي وصاحبه
يسمونه الظرف صفات ثم اة حكم الزمان كلها بهمة بدلا من الزمان وهو الذاكة التي لا يدل على وقت معين
نحو حين ووقت وزمان ونحو ذكت ومحدود كت ومحدوده نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان فا
المحدود على ضربين موجود كالمثالة الاولين ومحدود مختص كالمثالين الاخيرين فالاول ما يصلح
جوابا لكم والمة لمة وقد يكون شيئا يصلح جوابا لهما كالفصول الاربعة وحكم المكان المبهم وهو ما لم يضم
بالاضافة الى ما يحيط بداخل فيه مفهومه كالجهات الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان الاسم
الاول ثابت باعتبار انك تواجه وتلك المكان وانما باعتبار انك تدابر ولا شيء في هذين
الامرين بداخل فيهما وقيل المكان المبهم ما يحيط له نهاية ولا اقطار تحصره وغيره من الملحقات بهما
كعندك ودونك ووليك وسوى لا يبهامها لانك لو قلت جلست عندك لا تختص بمكان بعينه
بل بيتا والا لاماكنة التي حواليك وقس على هذا غيره ولفظ مكان لكثرة استعمالهم يميله التخفيف
بحذف في ولانا لاماكنة كثيرة فكانه في لفظ ابهام كما في الجهات الست واحد جنبي احدى قولهم
ثم انه لك اي للحكم الواحد الانتصاب بالفعل المذكور لفظا او تقديرا سواء كان لك الفعل
لازما او متعديا نحو سرت حينئذ في الزمان المبهم وضربت يوم الجمعة في الزمان المحدود وضربت
زيدا امامك في المكان المبهم واما المحدود من المكان وهو على ضربين موجود وهو ما له مقدار معلوم
بالمساحة كالفرسخ فانه مقدار من المساحة معلوم باثني عشر الف خطوة وكذلك البريدة هو مقدار

باثني

باثني عشر ميلا ومختص وهو ما لم يضم بالنية الى ما يدخل مسماة كالدار والبيت والبلد
فانها موضوعة لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كدخول الدور في الثالث والبيت
في الاول والجدران والتسقيف في الثاني وقيل لها المحدود نهاية كالسوق والدار والمسجد والجامع
وغيرها فلا بد لجواب اما متى في كلام سئوالك هو ما يقال للام اة المكان لو كان
محدودا لا يتعدى الفعل اليه الا بواسطة في نحو جلست مجدا عن بعض المواضع نحو على الطريق
الثعلب اجاب بقوله كما على الطريق الثعلب شاذ فلا يقتدى به يقال على الثعلب اذا ذهب
وعدا اي اسرع الثاني اذ فيه الطريق وهو مكان محدود انتصب بعينه قالوا في تعليل هذا
الحكم وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان اي انواعها بنفسه ولم يتعد الى
جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل مطلقا يدل بصيغته على الزمان المختص وهو اما
ماض او حاضر او مستقبل فيدل على الزمان المبهم لما يدل على الخاص على العام لاستلزامه
اياه لدخوله فيه فكل يوم جمعة زمان بدون العكس الكلي وكذا قال ابن يعيش في شرح
المفصل كما يدل على المصدر بمادته عليه وجوبا كما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر
بينة كانت او محدودة فلذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان بينا كان او محدودا
واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته ولا بمادته عليه اي على المكان فصار الفعل اللازم اي
قربه على طريق التعدي منه اي من المكان بمنزلته اي بمنزلة قربه على نحو الطريق من زيد
وعمرو بيني كما لا يتعدى الفعل اللازم اليهما بنفسه واسطة فلذلك لا يتعدى الى المكان الا بها
فلم يصل الفعل اللازم فيه اي في المكان الا بواسطة الحرف فان قيل فعلى هذا مكان مقتضى
القياس ان يجري هذا الحكم في جميع ضروب ظروف المكان لوجود العلة فيه لكنه يخالف
في المكان المبهم حيث يتعدى اليه فما الوجه فيه اجاب بقوله واما عمل الفعل اللازم في
المكان المبهم بنفسه ولم يدل عليه الا بالالتزام لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما
انه مبهم غير مخصوص مثله اي مثل الزمان فان قلت حلفك كما في هذا اللفظ مشتمل على
جميع ما يقابل ظاهره ومستتر قاله الجاة ينقطع الارض كما انك لو قلت قام زيد
كان هذا اللفظ مشتملا على كل زمان ماض مذ خلق الله تعالى العالم اي من وقت ابتداء

خلق الله اباه في وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان هذا اللفظ ايضا مشتملا على كلمة كان
زمان مستقبل والوجه الاول اذ هذه الظروف لا يتقدر بها على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا كما اذا
صعدت فوق البيت واليمين يتحول شمالا عند تحول القدام والخلف كما ان الزمان المستقبل يصير حالا
والحال يصير ماضيا لان الزمان لتجدده وتصرمه يكون اخراق المعترضة مستمرة غير مستقرة فلما اشتبه
اليهم من الكلام الزمان من هذين الوجهين سلك به مسلكا اي سلك بالكلام الكلام المبهم مسلك الزمان
في الانتصاب اعلم ان ههنا اشياء لا بد من تقديرها وتخريرها من تعريف المفعول فيه فيتعرف الفيصح
ما يقتضيه عامله باعتباره وقوعه مدلولا فيه وعرف ابن الحاجب بما دل فيه فعل مذكور لفظا
او تقديرا فيرد عليه شاء من الدار وانه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وصاحب
اللب كالكاف او زمان حصل فيهما او في بعضها فعل مذكور وهذا يعني لم من الفساد الاول
والثاني هو بما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير وهذا سالم عن الفساد بيني كليهما
كفه دون الاول فلذلك وضعاه بالفتحة ومنها ان ما وقع في الزمان من الحدث اما
مستغرق لجميعه او لاكثره او لا في الاول جائز بحر بايان كلا من وجوه الاعراب وفي الثاني كذلك لكن
الغلبة لغير الرفع والجر اشهر معلومات على حذف المضاف او لقصد المبالغة كما في الاول ومنها
جواز حمل كلام الشارح على مذهب من فسر المبهم بما ذكرنا وعلى مذهب من بالجهات فعلى الاول
بيان وعلى ما عداه للمهمات وعلى الثاني بدل المشتمل بها ومنها انه شرط انتصابه تقديره في الاتي
على خلافه بالزم اما امتناع النصب او كونه غير مفعول فيه على تقدير يدل عليه ما يعمله وهو المظهر
دون المضمر الا على التضمين فيجب بناؤه مكان وكم لجواز اظهار الا في بعضها فافترقا ومنها جواز الاتباع
فلا تقدره بل يحمل كالمفعول به خلافا لابي علي لانه عنده كالعوض قبل الاتباع لشدة الملابسة
بينهما وذلك الفعل اما لازم فكالمتعدي الى واحد واما متعد اما الى واحد كالمتعدي الى مفعولين
واما الى مفعولين فلا فيه وجه المنع قلة المتعدي الى الثلاثة وامتناع الى الثلاثة فالمنع فيه اتفاقي
لعدم المتعدي الى اكثر منها فيشبه به ومنها جعل المصدر زمانا رومانا لاختصاره وهو في
المصدر لا غير لاقتضائه كالزمان وعدم ثبوته كالاعيان قال سيبويه هو انه كرد
من قولهم وليله سقوني عاما ومنها انه ما وقع نعتا فالمختار فيه انه يكون ظرفا غير متصرف

مجازا والا لزال ما يدل على ظرفيته وهو النصب بخلاف الظرف الحقيقي وقد جاز البعض
كونه مصدرا مجازا سرت طويلا على الوجهين ومنها جعلنا ضمار عامله يخويهم الحجة في جواز
من قال قعدت سرت ومنها كونه من جانب وجهة ووجه وخابع الدار وهاذل البيت وجوف الصدر
مستثنا من المكان المبهم وان كانت منه لان الفعل لا ينصبها بغير واسطة الحرف وكذلك الظروف
المشتقة من حدث لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب مثلا لانه لا ينصبها بنفسه
قوله وعند قال الشارح وهو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان اذا اضيف
اليه نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلاث عند بفتح العين وضمها وكسرها ولا تستعمل
الا ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع على الابتداء وقد يدخل عليها اي على عند وتاء بنت
الضمير على تاء ويل اللفظة او الكلمة من حروف الجر ومن الله لفظ في محل الرفع على انه فاعل
يدخل وصار نصب على الحال من اي لا يدخل عليه من حروف الجر الا من فاه قلت بين قوله
ولا يستعمل الا ظرفا وقد يدخل عليها من حروف الجر من تناف قلنا اراد انه لا يخرجه عن
عدم التصرف لكثرة زيادة تارة فلم يفقد بدخولها على غير المتصرف فاه قيل لم انه لا يدخل عليها
الا من يجيبك هو قول الي علي الحوالي عنده اجاب بقوله وقول العامة دهبت الي عندع خطاء ولا لانك
اي ليس كذلك امام وخلف لانها يستعملان ظرفا وقدمة ويستغلانه انما لانك تقول
اما امامك خير من وراءك بالرفع على انه مبتدا والخاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون
منصوبا نحو عندي وسواء بالمد والقصر وهم البيت وكسرها ويدل على ذلك قولهم
مطلقا صلة للموصول ولزوم ظرفية مذهب سيبويه وعند الكوفيين يجيء غير ذلك تحقيقه
في بحث الاستثناء انت اول يوم من ظروف المكان وذاه مرة وذا صباح من ظروف الزمان وقد
مر تحقيقه في صدر الكتاب لكون ذا من الاسماء الستة فاذا اضيف الى المؤنث يكون مؤنثا كذلك
مرة والى المذكر فذكر كذا صباح في الاقليد وجه لزوم الظرفية انه كثر في استعمالهم ولم يجيء
الا منصوبا فلو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلامهم كذلك وهذا استدلال بالاستقراء
وقيل فيه انه استعمل في ظروف الزمان وليس من اسمائه ولا من اسماء ساعاته والمرة في الاصل مصدر
فلما استعمل في الزمان ما ليس منها لم يمكن فيه تمكن اسمائه وساعاته ولا يلزم من عدم لزومه

حقوق البقم الظرفية عدم لزومه حيث لم يتصرف الزمان على حذف المضاف خصوصا اذا قصد به التوسع
وتنزيله نظير الآية وذلك مرتبة في هذا واحد غاية ما في الباب ان المحذوف هنا موصوف وهو لا يرجح
وبعضها يستعمل اسما وظرفا كحوالي الجهات الست ومثل المكان واليوم والوقت ونحو هما من الزمان قوله
ووسط الدار بالسكون قال الفراء جاء بالثلاثة الفرق بين وسط بالسكون ووسط
بالتحريك اذا وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما غير ظرف لان الوسط بالتحريك اسم
مبهم لداخل الدائرة والوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي اي شيء اردت اطرافه فلذلك كان الاول
ظرفا يتعدى الفعل اليه بلا ضميمة ولا يقع فاعلا ولا مبتدأ ولا مفعولا به الا بوجه كما ذكرنا والثاني
ضربت وسط راسه اي اوجدت الاعتماد وسط راسه وجواب لو محذوف اي لكان معناه
يدل عليه المفسر واما قسم وجدت بينا لظرفيته لان ايجاد الشيء في المكان دليل على ظرفيته
ولو قلت ضربت وسط راسه بالتحريك اي ضربت جرم راسه لان الوسط الجزم وهو عبارة
هنا عن جميع الراس فيكون المعنى جثة راسه والوسط اي وسط الراس بالتكبير كون
في ذلك المكان مع وجوده مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو معي جنى خبر لان جزء
مفهوم لفلان المعنى يعرف بالتامل في الاقليد الوسط بالسكون لا يصح الا لمكان يقع فيه الفعل نحو
جلست وسط الدار بشرط ولو اردت اني توقع الفعل على جميع المكان الذي يتوسط بين طرفي
صحن الدار حتى كانك قسمت المكان ثلاثة اقسام متساوية ثم اردت ان تخبر انك اوقعت الجلوس على جميع القسم المتوسط قلت وسط الدار بالتحريك فهو مفعول به لا غير فيثبت على
التكبير مفعول به وعلى التحريك حال قال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتكبير
وفي وسط الدار بالتحريك وقال الجوهري كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون
فلهذا اضيف الى القوم لصلاحيته فيه واذا كان موضع لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك
ثم قال وربما سكن وليس بوجه فلهذا اضيف الى الدار لعدم صلاحيتها لذلك فهو في الاول
مبهم يتعدى اليه الفعل بلا ضميمة وفي الثاني معين لا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة فاعرف هذا القسم
قال جلست وسط القوم بفتح في وفي الدار بفي والفرق بين القولين ان الوسط في القول الاول
مفعول به وفي الثاني مكان معين والكون فيه لا يفترق بينهما وجلوسها ظرفيا الا ان الوسط في مفترق

الاجزاء نحو وسط القوم والوسط بالتحريك في عيني مفترق الاجزاء نحو وسط الدار قوله واما
دخلت الدار فتوسع قال الشلوبين وذلك التوسع لان الدار مكان محدود وكان حقه ان يقال
دخلت في الدار لان المكان المعين لا يتعدى اليه الفعل الا بفي الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
ولم خلوا الفعل اليه وبصبوه نصب المفعول به وهو مذهب الفارسي وموافقيه واليه ذهب المبرد
وكذا ابن مالك والمحققون الى انه منصوب بدخل على الظرف تشبيها بالمكان المحدود وغير المحدود
فجعل بمنزلة دخل غير متعد بنفسه واستدلوا عليه بانه لو كان متعديا بنفسه الى المكان المختص
لتعدى الى غيره وليس كذلك اذ يقال دخلت في الامر الامر وذهب الجرمي الى انه فعل
متعد لانه هو الذي لا يمكن لعقل الا بتعلق غير الفاعل وشاه الدخول هكذا قاله قلت لو كان
متعديا لما جاز دخلت في الدار اجاب بانه كما لازما ومتعديا كنصحت وشكرت فاذن
نصب دخلت الدار كنحو نصب بيتت في بيت الدار وقعدت فعوا قوله اي قول الجرمي بان
مصدره يجيء على فعول كدخول بضم الفاء وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا
وجلس جلوسا فاه قيل على هذا يلزم اه يكون دخل لازما لان مصدره رجوع على فعول
والحال انه متعد لقوله تعالى فاه ادخلك انسفار جمعوه فارجعي البصر كرتين فما ذكرتم انكر يب
فلا يلزم اه يكون دخل لازما لجواز عدم وقوله تحت امره للازم قلت اه رجيع الى الافعال
التي يجيء تارة متعدية واخرى لازمة فاه كان لازما فمصدره على فعول واه كان متعديا
فعلى فعل ولان تقابلهم بمعنى ضده لازم وهو خرجت فيحمل عليه في اللزوم ولاه نظيره وهو
عنت لازم فاه قيل اه ذهب مقابلة جاء مع انه متعد غير لازم قلنا واه كان مقابلة
لكن له مقابل آخر لازم وهي اتى فحمل عليه في اللزوم قال ابن يعيش في شرح المفصل والصواب
اه يكون متعديا لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحدا كثر استعمالهم فيه كما كان
ذهبت كذلك لفظ هو منصوص على انه قام فلا يقال ذهبت مصر فلما كان دخلت شائعا في
جميع الامكنة دل على صحته وقال سيبويه ان اضمار في فيه شاذ قوله والمفعول له هو علة
الاقدام على الفعل والاقدام هو الاخذ في ايجاد الفعل والشروع في احداثه اي المفعول له هو
المعنى الذي وقوع الفعل لاجله بدليل انه لولاه لما اقدم عليه سواء كانت علة غائية نحو قوله

عند في الوجود كحيثك اصلا كالك فوجود الاصل موجب في وجود المجيء لكن تصوره بسبب الاقدام عليه فاذا كان سببا غير ما يكون سببا او سببا باعثا عليه متقدما في الوجود كوقعدت عن الحج جبنا فان الجبن سبب باعث عليه للعلة غائية له قيل كان القياس ان يقول هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه على تقدير عدمه يدخل تحته كل ما يكون علة وهو جملة المخصوص باللام قلنا كلامه وان كان في المنصوب لكن عرضه تعريف المفعول له مطلقا لان اصل ما كان منصوبا اذ يكون باللام ولهذا شرط له شرائط قال الثاني انما عد المفعول من المنصوبات العامة لان الافعال في نصب ستة الاقدام لان كل فعل اقدم عليه يحتاج الى علة لانه ما كان او متعديا فاذا القوي فكك يوجد وشل يطه نصبه واصله كما عرفت ان يكون باللام ليدل على العلة ظاهرا فيكون مجرورا ويجوز نصبه بتقدير اللام كنصب المفعول فيه بتقدير في لكن قد شرط في انتصابه اذ يكون مصدرا لكونه سببا وعلة لوقوع الفعل وهو لا يكون الا حدثا لان الفعل انما اذ يحتذب به فعل آخر وانما اذ يدفع به معنى حاصل والمصدر معنى حاصل والمصادر معان حادثة ومنقضية فلذلك كانت علة بخلاف الاعيان الثابتة كذا قال ابن يعيش وفعله الفاعل الفعل المعلل لانه علة وغدر لوجوده وهي منضمة فذلك الفعل في كان كالجزء منه تقتضي وجوده ولم يشترط ذلك عند البعض واحتج لذلك بهذه في عدم ايجاد الفاعل بضربته ضرب الامير اللص وكما نصب الفعل المصدر هنا وفاعلا ما غير اذ نصب في جئت حذر زيدا ذا لا عند من ذكر من ليس في غيره وظاهر وقال سيبويه شر بالحوائج تقضها بكم البرق خوفا وطمعا وسياتي الكلام فيه وتقدم قاله اي الفعل المعلل في الوجود باذ يقع في بعض زمانه او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس وانما شرط ذلك لان العلة متقارنة للمعلول فلو قلت جئتك اكرامك الزائر ليس امهلت قال بعض المتاخرين هذا الشرط لم يشترطه سيبويه وغيره من المتقدمين فيجوز جئتك امس طمعا غدا في معروفك فان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز لفا كان مضافا او معرفا باللام اما لفا كان منكرا فاختلف فيه فقيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لان الحرف يشبه الحال والعين لما فيه من الابهام وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا لتاديب لا لتاديب اولتاديبه قال ابن مالك جر المستوفي بشرط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستويان الا مع اي في المضاف فاذا وجد

هذه الشرائط نصب لان عند ذاك يصير شبيها بالمفعول المطلق بسبب وخصوصي في ضمن الفعل فتقديره اليه بغير الواسطة كما تقدم في المفعول المطلق لانها ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وعند فقد شيء واحد من ذلك كما من ذكر من الشرائط الثلاثة فاللام واجبة لان ما يدل على العلية بالكلية الآتي نحو تركتك اذ تكرمني او انك تحسن الي فانتفاء كونه فعلا للفاعل المقدم ولم يذكر اللام لان حذف اللام مع اذ وان كثير شائع مستمر عندهم مثال فقدان الشرط الاول ليكون قولك جئتك المتمن فان التمن ليس بمصدر ومثال فقدان الشرط الثاني نحو قولك جئتك لاكرامك الزائر فان المجيء فعلك والاكرام فعل مخاطبك ومثال فقدان الشرط الثالث نحو قولك خرجت اليوم بفتح التاء لمخاصمتك زيدا امس فان الخروج والمخاصمة كلاهما فعل المخاطب لكن الاول اليوم والثاني امس فلا يقارنه في الوجود لان المفعول له متعلق بخبر المبتدا اي انما وجب اللام لان المفعول له انما ينصب اي يكون منصوبا لانه ينصب اي يتذرع في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه العلية والسببية والغرض لا يريد انه يصح ان يقال تاديبا ضربته ضربي تاديبا واني اذا ضربته فقد ادبته ولن ينصب المفعول له بهذه الصفة اي بكونه منتصبا في ضمن الفعل المعلل الا بوجود جميع هذه الشرائط الثلاثة ومتى فقدت احديها فقد خرج المفعول له عن هذا الوصف اي وصف الانتداج وذلك لان ذلك الفعل المفعول له عني مصدرهم لكن في ضمن الفعل المعلل فيتصفه بالنصب على تقدير ان جوابا لقولك لم يكن وقوله اي وقوله المفعول له فيه اي في ضمن الفعل المعلل ولفا كان فعلا لفاعل غير فاعل الفعل المعلل الاول فذلك لا يتصفه وقوله في ضمنه لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك اي فعل الغير لا يدخل تحت فعل منزل الفعل الاول وكذا لا يتصفه وقوله لفا لم يقارنه اي المفعول له الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصفه وقوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب في الصورة الثالثة لعدم اقتضاء الفعل اياه اي المفعول له فيها فان قلت ان في هذا المقام اسئلة عنها اولا يقال لا يجوز ان يكون التاديب في ضربت زيدا تاديبا له علة للفعل المعلل لانه ينقسم في الوجود ومنها ان الحد غير جامع يخرج عن قولنا مثل قولنا ما ضربته تاديبا عنه ويريكم البرق خوفا وطمعا قلنا العلة الحقيقية اثر الفاعل وقدرته الجواب عنه

بوجه آخر والمثالان اولهما علة الاقدام على الفعل وهو اما المضروب او نفس الدار عليه حرف النفي فافهم
وثانيهما انه محمول على الحال وليس سلم فيحتاج تقدير حذف المضاف او على تنزيل الثاني منزلة مزيد او
على انه علة لرايتموه الدال عليكم بيكم او على بجعلكم رايتني قوله وخرجت مخافة الشر قال الشارح
اي له اذ المثالان يوضح اي بيعلم الفوايد وهي اداة المفعول له كما ينصب المفعول به ينصبه على التعدي
ولذلك كان من المنصوبات العامة فاداة المفعول له ليس يجب اداة يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب
بعضهم بل يكفي كونه اي كون المفعول له عذرا له اي للفعل الاول سواء كان اي المفعول له غرضا
او غير غرض والاتي لقوله ليس يجب اداة يكون غرضا فيكون اتيانا اي لوجب لما جاز خرجت
مخافة الشر لان اداة الخافة لا يكون غرضا للفعل يقصد وكذا قعدت عن الحرب جبنا لان اداة الجبن
لا يكون غرضا له واداة المفعول له كما يجئ نادرا تحي معرفة خلافا لابن السراج وهو مذهب
الجرمي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها هو مضاف من قبيل هتك وغيره وضارب زيد
غدا في نيته الانفصال وانما وجب تنكير عندهم لشبهه الحال والتمييز لما فيه من البيان وقد
جمعا قوله مركب كل عاقة جمعوه مخافة وزعل الجبوه والهول من تحول المبيوه اعلم ان المفعول له
يجوز اضافته ويلزم اللام نحو اللهك ديب ضربت زيدا له وتقديمه على عامله كما يتقدم المفعول به
لان لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى
قال الشارح مع وتقديره اي المعه المفعول معه من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب
الاخفش فاداة الباب اي الباب المفعول معه قياسي عند كثرة ما جاء منصوبا ايضا اي
اي الفارسي وعند سيبويه يقتصر على السماع لانه شئ وقع في موضع نادر فلا يصار اليه
الا بسماع من العرب يوقف عندها لما من كون الشئ من المنصوبات العامة اذا يستوي اقدام
كل فرد من افراد الفعل المطلق في نصبه الا ان يعمل فيه فعل لازم او متعد فيكون المفعول معه على هذا
من المنصوبات العامة على راي الاخفش لا على راي سيبويه فانه في النقض بانه ينصبه فعل لازم
ومتعد على راي الاخفش فيكون من امثلته ايضا وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتقدره اليه
كما تقوي اليد بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا اداة الا يعني لكن يجئ بها الدفع توهم تولد من كلام
الشارح بقوله اداة قوله وغيرها مومم لانه يكون الواو عاملة تكرر في الجر فدفع ذلك الوهم بقوله

والا اداة الواو والا فعل كحروف الجر لانها في الاصل حروف العطف وانما اي واو حروف العاطفة لا تعمل
يدل عليه عدم جواز تقديمه على الفعل كما يجوز في غيره من المفاعيل ولا على معموله اي معمول الفعل
الناصب فلا يقال واستوى الخشبة الماء الا التفاتي وفي التفاتي خلاف ابن جني والتي في انه
لا تعمل العواطف عدم اختصاصها بنوع واحد فاداة الواو لا تعمل في هذه الحالة كيلا يلزم الدور
عن طريقها الاصلية قيل الدليل على ذلك كونها في معنى عارية عن معنى العطف يدل عليه استوى
في استوى الماء والخشبة اذ الخشبة لا تجيء في الرفع والنصب واحد لكون في النصب ما يشعر باجتماع
الفعلين المتلابين في وقت واحد والاستعداد لكون الشئ مفعولا وهو فاعل في الجملة فاعتبر
في المفاعلة هذا مذهب سيبويه ونقل عنه انه لا يجوز انتصاب المفعول معه بالعامل المعنوي كما في
التشبيه والظرف والجار والمجرور وباسم الاشارة فاجازه ابو علي فاجاز في قوله هذا وراي مطويا
وسيرا لاداة يكون هذا عاملا في وسيرا لا وهو خلاف ظاهر قول سيبويه فالعامل فيه مطويا
فقال الزجاج انما انتصابه بمحذوف فالتقدير في ما صنعت وزيدا ما صنعت ولا ستر
لاداة الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو وقال الكوفيون يجوز على الخلاف لانه لا يكون الكلي بلا اداة
الخشبة ليست مُعَرَّجَةً فيستوي بل هي مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة فلما
خالفته نصب على الخلاف قالوا والواو هنا قاعدة تنابة الظروف وكان ابو الحسن الاخفش قاسها
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع يعني قال انه منصوب على الظرفية كانتصاب مع لوقوعه
موقعه فلما حذف مع انتصب على ما هي اقيمت هي مقامه انتصب ما بعدها على حد انتصاب مع فلا يكون
الواو موصلة واذا تقررت هذه المذاهب فنقول اداة النصب مذهب سيبويه لان الواو
العاطفة لها معنى اداة العطف والجمع فلما اقيمت هنا مقام مع تجردت عن معنى العطف للجمع كفاية
في جواب الشرط وما ذهب اليه الزجاج ضعيف قوله الفعل لا يعمل في مفعوله وبينهما الواو وكذا
لا اداة عاملة على الوجه الذي تعلق به فاداة افتقر الى توسط الحرف عمل عند وجوده والا عمل عند عدمه
وقد ثبت اداة المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو وفيه اي ان يعمل مع وجوده
كما في ضربت زيدا وعمرا واداة الواو لما اي يقي على معنى العطف غير مانع فكيف يمنع على عدم بقائه وما
ذهب اليه الكوفيون ايضا ضعيف لانه يستلزم جواز نصب الاول على الخلاف بل هو مربوط بالعطف

الذي يخالف فيه الا نحو قولك قام زيد الا عمرو ولو صح ما ذكروه لم يجز فيه الا النصب وما ذهب اليه
ابو الحسن من جيء ان ذات يلي تزييف بقوله وقد تجيء ان ذات يلي تزييف بقوله وقد تجيء ان ذات يلي
لانه ظرف فيكون انتصاب عليهما والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف ينتهي اه
معي ليس بالخشبة مراده منه اه حكم معي ليس بحكم الخشبة لان المغايرة بين ذاتيهما ظاهرة بديهة
يحتاج الى البيان فلا يجوز بيان الحركة العين الطرفية على الحركة الطرفية ثم اجاب بقوله الا اه لعله
اي كقوله الاخفش اه يقول انهم لما قالوا الواو تقام مع والحال انه قد كان حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير وكانه حرف لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعده اعراب غير بقي ههنا شيء وهو ان الواجب اه يعمل الواو والجر لكونها بعد
الفعل هو صلة الى الاسم كحروف الجر وليس بينه وبين مع وهو خافض للجواب لولا مقارنة الواو مع
لزم ما ذكرتم وذلك اه الواو كما قرنت سمعك مذهب العطف بدليل انهم لم يستعملوه فيطيف
مع الذي موضع جاز استعمالها عاطفة بدليل انهم لم يجيزوا النظر بكر وطلوع الشمس قوله
والخامس من المنصوبات العامة للحال فالحال هي حقيقة لغة هي الهيئة جنس به يدخل الصفة بفضل
يخرج التمييز والابدال وقد ذكرنا وجه في صدر الكتاب للتفعيل يا صاحب الحال عند لا بد من الفعل اه
اي تعلق الفعل لصاحب الحال حال كونه واقعا اي صادرا منه او واقعا عليه فصل يخرج به الصفة
فانها لما يبين هيئة الذات عن غير تقييد بفاعلية ولا مفعولية بخلاف الحال في جاءني زيد راكبا
فانها موضوعة للدلالة على هيئة فاعلا او مفعولا بيقين ذكره جواز زيد رجل عالم دون زيد اخوك قائما
واو الفناد الخلو لا يمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة وميثاقي قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حال من ابراهيم لانه المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما انه حنيفي قوله تعالى ايحب احدكم
ان يأكل لحم اخيه ميتا كما كان في معنى الفهم جاز انه يقع ميتا حال عنه ثم اعلم ان قوله او عليه اي الحال
لا يقع عما عدا المفعول به لكونه فضلة بالنسبة فحيث انا وزيدا راكبين على انه وزيدا فاعل معنى
لا على انه مفعول معه لفظا قال ان معنى لبابه ما يجيء هيئة الفاعل والمفعول فقال البعض
شارحه الحق المفعول ليشتمل المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا وفيه نظر نحو جاءني
زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء عنه وكذا ضربت زيدا قائما فالقيام هيئة زيد عند

وقوع

وقوع الضرب عليه وقولك لقيت زيدا راكبين وقولك عريتا تلاقيا فوجين تزحف دوالف
البيك وتستطاد ومن هذا التقرير يتبين اه صاحب الحال هو الفاعل والمفعول لانه اي صاحب الحال
اما اه يكون فاعلا او مفعولا لفظا او تقديرا عند ما يكون العامل فعلا صريحا كما مر او ما يشبهه من
الصفات العاملة عمله كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل زيد ضارب عمرا وعليا
وعلى هذا ويدخل في قوله فعلا صريحا المصدر واسماء الافعال لوقوعه فاعلا او مفعولا معنى وذلك
عند ما يكون العامل معنى فعل ما في كلا الوصفين مصدرية نحو هذا علي ضرب حر وقوف الجند عراته
الفعل او ما يشبهه والحروف المشبهة بالفعل والاستفهام ولام الاشارة وحرف التنبيه نحو ما لك
قائما وما لك واقفا في الاستفهام في موضع الرفع على الابتداء او على الخبر وكذلك ما في ما شانك وعلى العقلاء
الرأي بين وقائما حال فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لانه المخبر عنه ما مضمونا او مائلا
قائما كان اه شيء عرف المتكلم من المسئول الذي هو كاف الخطاب فالاولى عن شانه في هذه الحالة
وقد يكون فيه الكاف في سألته عن الشيب الذي اذا اليه كانه قال لم تمت قبل فوده تقول فما لهم عن التذكر
معرضين كانهم اتوكي اعراضهم موجهم على السبب الذي لقاهم اي الاعراض فاخرجه مخرج الاستفهام
في اللفظ وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لان اسم الفاعل فيها حد شيئين اما
حرف التنبيه او اسم الاشارة فاذا كان الاول يكون المعنى انبه على زيد او انظر اليه فاذا كان الثاني
يكون المعنى اشر اليه فالعامل على هذا في الحال وصاحبها واحد وإليه ذهب جار الله العلامة حيث
سئل عمكة عن عامل الحال في هذا يعلي شيخا ويجوز فيه الرفع على خبر او وجه على البدل من زيدا و
على الخبرية اما لهذا فزيدا ما بدلا او خبرا او عطف بيانا والحذوف وكذا قوله تعالى وهذا
بعلي شيخا حذوا العامل بالعامل لما فيها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة قوله لما علة
لقوله مفعول معنى وقيل نزاعة على قوله هذا علي شيخا عاصيا في قوله كلا انها لظى نزاعة حال من لظى لما
فيها من معنى التلظي فظهر من اداة الفاعل والمفعول المعنويين صحة تقييد فعل كل منهما بحال كما لفاعل
والمفعول اللفظيين واما قال الصحيح في المصباح وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال
على الحال فبالركاكة يكون الحال مقولا في جوابه فاذا قلت جاءني زيد فكانك سائلا سال فقال
كيف فاجبته بقولك راكبا او ماشيا حال لانه من الجواب بحيث التغيير والهيئة بهذه الثابتة لكونها متغيرة

ومنتقلة من شيء الى شيء وكانه من المنصوب العام لكونه الافعال التي نصبه منوبة الاقدام لاقتضائها
اياه على التمام كانه راعيا لها من غير انضمام والحال التي لقيتك والجيش قادم بيان للازم الفاعل
وهو زمان اللقاء فكانه بيان للفاعل وقد استمر في كلام العرب العبارة الملزوم باللازم فعلى هذا
لا يكون معمولا في جواب كيف خلافا للمبرد بجامد على الحالة كما لا يخفى اما الاول فلكثرة والثاني بالنسبة
اليه قليل لم يتعرضه فالحق كلامه قوله وحقه اه يكون نكرة كما ان من حقه الحال اه يكون معرفة
قال الرضي واعلم وجب اه يتخالف اي الحال وصاحبها في التعريف والتنكير لانهما اذا تطابقا تعريفا
وتنكيرا ابيا اي امتنعا عن اه لا يطابقا عاملا بل يقتضيا اه يتعداه عاملا بالاصالة من هنا تعالى اي
ميلا وذاهبا يقال نزعني فلانة الى اهله ينزع نزاعا اي اشتاق اشتياقا الى عرقتها اي
اصلها اي في الوصفية فلشباهها بالموصوف والصفة والاكثر اه في المواقفة والمراد بعزة الحالة
وهو لا في حد المطابقة وكذلك وجب تقديمها عند تنكير صاحبها او كونها مع الواو ووجب
اختصاص الحال بالتنكير جواب عما قيل اه الاسماء ليندفع بتنكير صاحبها فما وجه اختصاصها
فاجاب باه الحال انما اختصت بالتنكير لاه فيها شيئا يقتضي ذلك واعني الحال الذي يجيء
الصفة للفعل لانك اذا قلت جاءني زيد راكبا فكانك قلت يجيء زيد متصفا لكونه في حال الركوب
ولذلك اي ولكونه جاريا مجرى الصفة للفعل سماه سيبويه نعتا للفعل واراد سيبويه
بالفعل المصدر الذي يدل عليه الاصطلاحي واذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لاه
مدلول الفعل على الحقيقة هو المصدر النكرة لزم تنكير لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف
وجه آخر اه الحال كالتمييز في البيان عن ذات اصلها اه يكون صفة لاه الغالب عليها الاستقاة
لانها لبيان الهيئة واصل التمييز كونه اسما لاه بيان الجنسية لو جيئت بصفة كان على الابهام فوجب
تنكيرها كما وجب تنكير ووجه آخر اه الحال كالخبر في الحكم والصحة الاحكام لكونها نكرات في المعنى
لاه التعريف بالمعرفة هدر ولذلك قالوا الخبر في الحقيقة هو النكرة المنطلق محكوم عليه
بالمنطلق المقدر وقيل انها ملازمة للفضلية فاستثقل التحقيق بالزام التنكير وفيه ما فيه هذا
مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون اه ياتي معرفة مطلقا والكوفيون لفا كان فيها
معنى الشرط لكون يجوز عندهم في مكان المخاطب والمتكلم واصحابنا يجيبون عن كلما وقع بوجه

مناسب يخرجه عن وقوعه حالا لكن يتبعاونها انتصاب الراكب في جاءني زيد الراكب والمحسن في
عبد الله المحسن افضل من المسيء وزيد اني انت زيد اشبه عمرا وابكاني المقدر وبالفعل المقدر وكذا
في ارسلها العراك وذهب سيبويه الى اه واله كانه معرفة لفظا وهو نكرة معنى ولا بعد لاه التعريف
باعتبار الذهن والتنكير باعتبار الوجود كما في اسامة وكذا في مررت به وحده فاه قلت فما
هذه الهاء ملتقطة لمصدره قلت الاصل عده فلما حذف جعلوا في النايب عنه ضمير المجرور به كما في
كتاب الله قوله فاه اردت الحال عن النكرة فقدمها قالوا لان مع اعلم اه نصب الحال عن النكرة يدور
التقديم فيجيء لكنه جاز معه كذا قال ابن يعيش واينه مالك لم تقحم بل جعل الحال عن النكرة قليلا
حيث قال لا يكون صاحب الحال نكرة في الغالب الا بسوغ وسيبويه جعله كثيرا قياسا من غير اعتبار
سوغ وذلك لاه صاحب الحال يخبر عنه بالحال في المعنى فجاز كونه نكرة كما جاز في كونه فاعلا
وهو بنا سوغ في لا يحسن بك الا سكوت آخر وهذا سر اطلع عليه سيبويه وغفل عنه غيره فحمل على
المبتدا الا اه كان النكرة موصوفة او مفيدة كما في مفيدة عناية المعرفة بفتح الفين المعجمة اي قابلة
او مصدرة بالاستفهام او فصولا بينها او يجيء فيه الحال بالانتفاء للنفي مثال الاول كما في قولك
من الحال التاخر عن النكرة الموصوفة جاءني رجل من بني تميم فارسا فانه حال من رجل وهو موصوف
بالظرف ومثال الثاني قولهم لابر كوا اي لا يبلغن احد الى الاجام اي الماء جمع غيل بفتحتين وهو الغيظ
بالانتشاء بابيت لفه هو حال عن احد وهو نكرة وصح جعله ذا الحال لكونه مفيدا فاية التعريف
حيث لا بيتا ولا غيره مدلول العين لانه عام يستغرق لوقوعه في سياق النفي المشابهة بالمنفي
وسيجيء تحقيقه في بحث المبتدا اه شاء الله يوم الوعاء من يحي الحرب لحام للموت متعلق بقطه
لا يركس هذا تشجيع للناس على الحرب ونهي عن الجبن وبعث ولولا راي للوعاء درتيم من غير
يمين مرة واتانا في حقة خيبت عما تحته من دبي الكتان شرح او عنانه لجام ثم انصرفت وقد اصت
ولم اهب حذف البصرة قادم الاقدام واجاز سيبويه مررت كل قائما لعموم كل وقوله تعرفها بفرق
كل امرئ حليم امر من عندنا وهذه الحال تسمى حالا موطئة كما في قولهم كتاب فصلت آياته قرانا عربيا
ويجوز اه يكون من الضمير المستكن في حكم فحي لا يكون تماخن بصدره ومثال الثالث قولك هذا ابوك
رجلا واكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه متقدما بالركوب يعني اه انتصابه على الحال التي ذو لك

الوقت متيقن حيث لا يفيد الرفع على النعت وايضا انما صح لانه الاستفهام والنفي نحو واحد وشال الرابع
ما جاءني رجل الا راكبا وهذا مبني على انه وقوعه مثل الرجل بعد النفي ليس بمتخصص لافادة العموم كما هو فحسن
تنكيره مبنيا على انه الا يقطع ما يرد عما قبله فلا يصح انه يكون وصفا تقيد الحال وتفق لبني عنها كما في
غير هذه الصور المذكورة جاءني راكبا رجل بتقديم الحال وقبح جاءني رجل راكبا بتاء جنبه قيل لانه لو اخر لالتبس
بالصفة في حالة النصب وقدم في غير ها طردا للباب وهذا صحيح لو لم يصح ما ضربت احدا راكبا ومثل
ضربت رجلا راكبا على التوصيف فانه قلت جاءني رجل وعلي كتفه سيف وجاءني غلام رجل راكبا و
غير ها جاز بها ابن مالك وكذا هذا خاتم حديدا او عندي راقد خلافا لظاهر كلام سيبويه قلت بناء
كلامه في الاول على مذهب الزمخشري لانه على مذهب محل الالتباس بالصفة حيث جعل توسط الواو
بينهما للتاكيد لتجردها لمجيء الجمع عنى بغير العطف كما في الحال الثاني في محل المفرد وقد قال بعض النحاة لا يسوغ
في غير الموصوف الا سماعا ما لم يتقدم لوجوب الالتباس لكن الصحيح جوازه لورود به التنزيل كقوله تعالى
في اربعة ايام سواء للسائلين والثالث المشهور فيه الانتصاب على التمييز فيتبين ان لا حق كلام سيبويه
ولم يتعرض المص لما ذكرناه من التبيين تساهلا واطلاق القول بالتقديم في كل ناكر والاستشهاد بقوله
لعزة موحش طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم عزة اسم امرأة وموحش اسم فاعل من الوحاشة وهو
ان يحمل حزينا والطلل اثار الديار وعفاه بمعنى طمسه ودرسه يجيء متعديا ولازما جمعهما قوله عرفت
المنزل اي الحال عفاه بعد احوال عفاه كل صاة عوض الويل مطال معناسم يجيء لمعان اي سحاب يسوق
فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وستديم بمعنى دايم تعريف الديار وانذر اسها انما يصح جر الموصوف
والاستشهاد اي استشهاد المصنف المتن بهذا البيت انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش
لان اللام الواقعة بعد الظرف يرتفع بالفاعلية عندهم واما على مذهب سيبويه فلو جعلناه موحشا
حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لان العامل عنده في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء لكونه مبتدءا عنده لعدم الاعتماد وهو ممنوع لان اعتماد العامل فيها واجب لانها بمنزلة
الصفة في الحقيقة فكما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف كذلك العامل في الحال هو العامل
في صاحبها وذهب البعض الى جواز الاختلاف نظرا الى ان الحال وصاحبها بمنزلة المبتدا والخبر ومن
ذهب اليه ابن مالك لقوله تعالى هذه ناقة الله لكم اية واحدة فان امة حال والعامل اسم الاشارة فيها وفي

صاحبها اية والصواب على ما ذهب اليه بعض قوم وهو الذي يحمل موحشا حالا من المستكن في الظرف
من غير طلل وهو لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه في شيء لان الحال متاخرة عن صاحبها وهو موحشة
وعكسه اية بوجه قولهم ان حالا من طلل على مذهب بانه تساهل في اللفظ كما تساهلوا في قولهم ان اية الاسناد
لفي قراءة الذين امنوا اية قالوا المستثنى منه الاسناد اسم جنس وفي الحقيقة ضمير المستكن في
لفي ضمير الكتاب كناية عنه تساهلا فكذا ما قالا لابن مالك والصحيح انه حال من المظهر اية جعلها
لا ظرفا لاسم الاشارة او لما لا عمل لها وزعم بعضهم اية هذا على مذهب سيبويه صحيح اية الخبر لفا كان ظرفا
او جارا ومجرورا لا ضير فيه الا اذا تاخر عنه بناء على عدم التاكيد والعطف عليه والبدل منه كما في المتاخر
ذكره ابن حروف واما عند الاخفش والكوفيين فلا كما ترتفع طلل بفاعلية الظرف صح جعله اي جعل
موحشا حالا عنه اية عن طلل فالعامل حينئذ متحد وهو تنكيره اي وقوعه نكرة الحال ان كان لو جيء لتقديم لها
عليه لانه من شروعاة لانه حكم وتقدمه يورث تخصيصا وكونه موصوفا تقديم وموحشا وقديم في
الاصل وصفة لطلل وتقيد الاول الحال بالتقديم والثاني للموصوف بالتاخير والحاصل اية تقديم الحال على
صاحبها قد يكون لانه اذا كرنا من نحو جاءني راكبا رجل وفعا للالتباس وقد يكون جائزا لو كان صاحب
الحال معرفة كما في جاءني راكبا زيد وضربت راكبا زيدا مطلقا كان كالمتاخر او مضمرا خلافا للكوفيين
في المنصوب الظاهر مطلقا وفي قوم بعضهم والمضمر المرفوع فهم بالنقيض البصريين في جواز تقديم حال عليه نحو مشغفا ابصارهم يخرجون
من الاجداث وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا اي تقديم الحال
على صاحبها اذا كان صاحبها مجرورا ممتنع عند جميع النحويين كسيبويه وابن السراج ومن تابعهما الا ابن
كيسان وابن برهان وابا علي فانهم جوزوا ذلك اذا كان ذو الحال مضمرا او مظهرا ان كان الحال فعلا وحكي
ابن الانباري الاتفاق على منع ذلك واية التقديم خطاء وفاتك لان الحال صفة في الاصل لصاحبها فهي
معمولة في المعنى بحرف الجر الا انهم بضموا للفصل بين الصفة والحال واحكم حالة التابع اية يقع بعد
المتبوع والمجرور لا يتقدم على الحال فكيف اي الحال ما هو تابع لم لف في جواز تقديم التابع المجرور مواضع
فيه رفيع مرتبة الاعلى والعامل هنا واية كان الفعل لكن لما يتقدير لا في ذي الحال الا بواسطة حرف
الجر يجزاه يعمل في حالة قبل ذكر المجرور وقد جاء نحو اي تقديم الحال على صاحبها ابن كيسان لفا كان مجرورا

بحرف الجر قياسا مستمرا مشهدا بقوله وما ارسلناك الا كافة للناس فانه كافة حال من الناس مع
تقدمها اي ما ارسلناك الا للناس كافة اي جميعا وذكر الزجاج انه كافة حال من الكاف في ارسلناك وانما
فيه للمبالغة كما في علامة ورواية وهو من الكف والمعنى وما ارسلناك الا كافا للناس وانما قال للناس دون
والمعنى ما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر لانه انما ارسله الله تعالى الى الناس ما كونه
كافا لهم لانه سبب الارسال اه يكف الناس عنها وعندي الاظهر فتح اللام قال البحر ماكف ثما ذكره الزجاج
مردود لان تحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا ياتي ذلك غالبا الا في احد ابنية المبالغة
واه عمل على رواية على اذ ذاك وفي كصاحب الكثاة فانه انقاب كافة على المصدر اي على انه
صفة مصدر محذوف اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم ورده ابن
مالك بان كافة لا يستعملها العرب الا منصوبة على الحال وفيه بحث ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعل
قد يجيء بمعنى المصدر كالعاقبة والكاذبة فيكون مصدر المحذوف ايضا ارسلناك الا ليكف الناس كفا
هذا لفظه كانه مجرور بحرف الجر واما لفظا كانه مجرور بالاضافة فالمعنى واحد اتفاقي فهم فرقا بينهما بان من الجر
كالمهزة والتضعيف في تمام الفعل قال ابن مالك لفظا كانت غير ملفوظة كالمجرور بحرف الجر لان الاتصال
في نية الانفصال وايضا قال ينبغي ان يكون الحال في غير الزائد فاكا كانه زايد جاء زيد
وكالباء احد كما جاء في الاضافة الغير المحضة واعلم انه في هذا المقام ما لابد من معرفته وهو ان يتعلق
كل حرف العامل في الحال تقييدا وكونه فيها مصوبا كم غير كم يتعلق بالآخر وهو جواز تقديم الحال على
الاول الا لفظا كانه ما نحن فيه هو في الفعل كونه مصدرا باه وما المصدرية وفيما شبه المصدرية والا لفظ واللام
والضعف في العمل وعدم جواز في الكلا لانه ليس له قوة التقلي وهو قد يضعف في العمل بالتاخير فيكون
الضعيف اضعف لكون قال الاخفش يجوز لذا كانه ظرفا شرط تقديم المبتدا على الحال فاذا تاخر يكون موافقا
لسيبويه في المنع هذا لفظا كانه الحال بغير واو واما لفظا كانه بالواو فلا يتقدم على العامل مطلقا مراعاة
لاصل الواو كما ذكره في المفصل لهم وانهم اختلفوا في جواز وقوع الحال غير مشتق فذهب كثير من النحويين
الى عدم جوازه وذهب ابن الحاجب الى جوازه وكذا ابن مالك وههنا كلام طويل لم نورده حرفا عن
طويل الكتاب قوله لان اسم الفاعل كل اسم اشتق لذاته من فعل قال الرضي اسم الفاعل اشتق لذات من فعل
طرفي لفظ كل لانها تمام تحلل التعريف لانها لاحاطة الافراد والتعريف يكفي بالحقيقة لا بالافراد لان معنى اي

تلك الذات اي لا باعتبار تجرده ذاتا بل من حيث هو فاعل في الجملة فيقبل سواء صدر منه الفعل مرة او مرارا او
مرارا وقيل سواء احدث شيئا او لم يحدث وهو المناسب لما نحن فيه واحترزنا بالمشتق عن الفاعل المسند
اليه الفعل كزيد في جاءني زيد واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن اشتقاقه
لذات مرور عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات
من فعل الا انها لا يجري على يفعل من فعله كحويسم وانما قال المصنف بعد من فعل احترازا عن جالس بالنسبة
الى يقعد وقاعد بالنسبة الى يجلس لان كلا منهما اسم فاعل جاء على يفعل وليس باسم فاعل منه وليس
المشتق منه اخذ المذهب ابي جعفر فانه جمع من قوله من قال انه مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وهو
وعني به اكثر النحويين وقول من قال انه مشتق من المصدر وهو حكم اسم الفاعل كما انه مشتقا
من الفعل والفعل من المصدر كما ان المصدر اصلا فاذن يصح ان يقال انه مشتق من الفعل بتوسط الى قريب
ومن المصدر نظرا الى الاصل وهذا اولى من قول الزمخشري هو ما يجري على يفعل من فعله لانه اراد به الواقع
موقعه باعتبار المعنى ورد عليه لم الفاعل بمعنى الماضي جما واه اراد انه على هكذا وسكتا ورد
عليه اسماء الزمان والمكان منعا لا يقال فاصل السوال اذ يقال قيد الجريان باه احترز عن الصفة المشبهة
مستدركا لحصول الغنية عنه بقوله فعل احال الصفة المشبهة فعل من افعال الطبايع اي من افعال الجبلية
فلا يقال المتصف بها انه فعل شيئا اي احدثه واوجده لانا نقول لانا خاطبنا بفعل اذ لا يعني بقولنا
فعل احدث بل اراد منه اتصاف المتصف بحيث اه يسند اليه المشتق منه وهو الفعل الحقيقي يعني المصدر
بصيغة فعل اي بصيغة الفعل الاصطلاحي نحو كرم زيد مثلا فان الكرم وهو المشتق منه كريم مسند الى
زيد بصيغة كرم فاحتاج الى قيد الجريان احترازا عنها وانما فسر اي المصنف قيد المتن الجريان بالموازاة
ليفعل في الحركات والسكنات حيث قال في آخر التعريف اي يوازيه في الحركات والسكنات لانا في الجريان
اذا اطلق بهم محتاج الى البيان بالتفسير لانهم ربما قالوا صفة جارية للمواقعة اي للصفة الواقعة
بعد شيء صفة اي نعتا او خبرا او حالا نحو رايت رجلا ضاربا زيدا فاخيرا ورايت زيدا كبا فرسه الصفة
يشار كها في الجريان والمراد بقيد هذا الجريان بالمعنى الجريان عليه من حيث الموازنة في الحركات والسكنات
فاحتاج الى تفسير الجريان هنا اي في التعريف هذا اعتذار من ان هو المحسن على تفسيره واما كان لا يحتاج
اليه نظرا الى ان يفعل لانه احسن حال المحسن حمل الكلام على الصلاح على قدر الطاقة فلو ترك

كما مرّ اولى فاندفع السؤال لكن وعندي انّ ابهام الجريان من حيث انّه يحتمل انّه يجري عليه في الحال وفي
معنى الحال والاستقبال اعني في المواد المتنوعة في الحركات واكتفت فلمّا احتمل الحال وغيره فسّره بما ذكر لتعيّن المراد
من قوله ويجري على يفعل انّه يجري على مضارعته لو لا يكون جريانه كلا جريان اسم فاعل على يفعل ثم انّ اسم الفاعل
يعمل عمل فعله متعدّيًا وبتمامه ان لم يكن ملفوظا به بل مقدّرا ايجابه اذ كان فعله يرفع فاعلا بل رفعه ايضا واكتفى
بنصب مفعولا ينصب ايضا واحدا فواحدا واثنين فاثنين وثلثة فثلاثة فعمل في باب المفاعيل
اظهر وانّما يعمل عمل فعله لفائدة يدبه الحال والاستقبال دون المضي دليله الانتقاد واما حكمة فاشار
اليه بقوله وذلك اي كونه عاملا مقصورا على ارادة الحال والاستقبال منه لانّ الفعل كما مرّ دخل على الاسم الذي هو اي الاسم مستحقّه بكسر الحاء على الاعراب او الاعراب مستحقه بفتح الحاء اي الاسم في الاصل هو دخل الاسم
على الفعل في العمل الذي هو اي للفعل في الاصل فيه دخول الاسم جملة فعلية محلّها الرفع على الخبرية لانّه دخل
في قولك كما دخل في معنى المصدر بما المصدرية والكاف بعده المثلين في محلّ النصب على انّه مفعول مطلق لدخل الذي
والفعل في قولك على الفعل مرفوض الظاهر على موضع المصدر فتقديره لانّه الفعل دخل الاسم عليه في العمل دخوله
على الاسم في الاعراب فيقال زيد ضارب غلامه عمرًا الآن او غدًا كما يقال زيد يضرب غلامه عمرًا والاسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي فهو مضاف ليما بعده ابدًا ولا يجوز اعماله اصلا نحو هذا ضارب زيد امس لانّ
الاضافة دخلت على الاسم كما مرّ في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلم يوجد الماضي اعرابي من الاسم ليعمل
الاسم اذا كان بمعناه اي بمعنى الماضي عمل بالنصب اي عمل الفعل الماضي الحاصل اذ اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
تمّ الشبه بينهما حيث يكون صورة ومعنى فاخذ كلّ واحد منهما حكم الآخر معاوقته اما اذا كان بمعنى الماضي
فلا ذلا شبه بينهما لانّه لا يوافق المضارع في المعنى والماضي في اللفظ فلا يلزم من اعمالهم
ما فوّى شبهه بالفعل اعمالهم ما ضعف شبهه به هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين فهو في عين
الفاعل سواء كان مضمرا او مظهرًا سببيًا او غير سببي لانّه لو بقي الشبه يكفي في رفع الفاعل المشتقّ
اختصاص الرفع بالفعل والظرف لانّه يكفي رائحة الفعل والمصدر لانّه ليس بأجنبي منه فانيابه
عن الالف واللام لانّه لم يعمل فاه اريد منه الماضي لانّه فعل في الحقيقة عدل عنه الى لفظ الاسم صونا
لصون تهما يدلّ عليه امتناع تقديم معموله عليه وكما نوابه من الزائدين محمولا اما على انّ الالف
واللام ليس بموصول او على انّه متعلّق بمحذوف قال الكسائي مهيّئ لبابي الاول والولي وقد اجاز

ذكره

ذلك اي اعمال اسم الفاعل مرادًا منه معنى الماضي الكسائي مستشهدًا بقوله تع وجاعل الليل سكنا والشمس
وباجماعهم على جواز الضارب زيدا امس وبهذا ومثله مطلق زيد ستهما امس وبقوله تع وكلبهم باسط
ذراعيه بالوسيط فاة باسط عمل في ذراعيه مع انّه بمعنى الماضي واصحابنا ذكروا في جوابه اة مثل ضا
شديدا امس لم يوجد في لغة العرب مع كثرة التفنّن عن معناه ولو كان جايزا لوقع فلا يقاس
على ما لم يتعهد به امّا الاول فكونه بمعنى الماضي ممنوع وليس لم فجايز انتصابه بفعل مقدّر دلّ عليه
ما قبله فاذا لا سبيل الى جعله منصوبا بالجاعل لانّ فيه ابيات اصول الابواب التي بنت انّها
ليست من لغاتهم بالحمول واما الثاني فكما مرّ واما الثالث فكالاولى في الجواز على مذهب الجمي
على الفارسي وابن الحاجب ويلزم على مذهبهما جواز حذف احد مفعولي باب علمت وقال الرماني
والاجود ان يقال عملي الذي وجب بالقرعه حيث لم يكن الاضافة اليه حيث انقطع عنها بالاضافة
مرّة فاكتفي في الاعمال طائفة من معنى الفعل واما الرابع فبيّنه انّ مع باه باسطا واه كان ماضيا
في الظاهر الآة المعنى على الحال والمآل وانّما يكون في مواضع الاحوال وهي يقصد بها التصيير على وفق
الفعل حتى كانّه واقع بدليل انّك لو وقعت المضارع يعني يبسط موقعها في موقع باسط نحو وكلبهم باسط
ذراعيه لصحّ ذلك اي كونه صحيحا لانّ الحال الماضية يحكي على صورة الحاضرة باة يقدّر المتكلم بهذا كانّ
موجودة في ذلك الزمان او يقدّر ذلك الزمان كانّه موجود الآن وليس المراد به انّ اللفظ الذي في
ذلك الزمان يحكي الآن على ما يلفظ به لجواز ان لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ نحو كان زيد يضرب عمرا
امس وفي ذلك رأيت رجلا امس بقراءة الكرخي ونظيره قوله تع ودخل المدينة على حين غفلة فوجد
فيها رجلين يقتتلان ثم قال هذا من شيعته وهذا من عدوّه والاشارة بهذا انّما يقع الى حاضر ولم يكن
ذلك حاضرا وقت الخبر عنه واعلم انّ شرط عمل ايضا اعتماده على احد الاشياء الستة التي اشترطوا
للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب وهي المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال وحرف
الاستفهام وحرف النفي والمراد من الحروف هاهنا لانّ المقصود الاستفهام والنفي المستفيد من الحروف او لي
لانّ طلبه المحمول على خلاف وضعه لانّ وضعه للذات المتصفة بالمصدر فالذات من حيث هي هي لا
يقتضي معه لا قطعا وانّما يقتضيه باعتبار ذلك المصدر فاشترط في عمله لا يكون واقعا موقعا ان بالفعل
اولى في الاربعة الاولى لا يجوز اة يكون مخبرا عنه كما مرّ كذا لانّ النفي والاستفهام يرجعان

لما لا حدث لا يقال الذات فلا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون في عمله
فائدة ذكرت في هذا المقام سؤالا من وجهين الاول انه لابد من ان يكون اسم الفاعل موصوفا بصفة واه لا يكون مصوغا
لخروجه من مشابهة الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف واما بالتصغير فلكونه وصفا في المعنى واكثر ما
اسم الفاعل الموصوف للمبالغة يعمل عمل فعله وليس بينهما مشابهة من جهة اللفظ والثالث انه لابد
من ذكر مثناة وجموع لانهما قد لا يكونا على وزن الفعل نحو ضاربتين وضاربا وضاربوا وضاربون مع
انهما كالمذهب في العمل والشرط المذكور قلت الجواب عن الاول مبني على حرف واحد وهو ان الكلام في اسم الفاعل
الباقي بنية وبين الفعل مشابهة لفظية وفي الآخرين وان انتفت كلها في الاول ما يقوم مقامها
وهي المبالغة هذا على مذهب سيبويه والخليل واكثر المتاخرين وعند بعض الكوفيين صيغ المبالغة
لا يعمل بحجة الاقلين السباعي الموضوع للمبالغة في طرف والموضوع لغيره في طرف آخر والبعيد في اله
يحمل احد الطرفين على الآخر واما حمل عليه طردا للباب فانه قلت فليعمل ما يوصف وتصغر عليه قلت فيما
يوصف ويصغر ما يمنع من حدث ومبنى على لا يتاتى بالفعل وهو الموصوف بخلاف ما في المعنى الحادث فيه نعم
معنى الجمع فانه من معنى العطف وهو لا يتاتى به ويجوز حذف النون في تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرف
بلام التعريف مع العمل تخفيفا واطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظ اعورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وينبغي ان يعلم انه اسم الفاعل ينحط مرتبة عن مرتبة الفعل من وجه
ما من وجوه اذا جرى على غير من هي له ابوز الضمير بخلاف الفعل وانه اذا ثنى وجمع لا يعمل في الضمير
البارز بخلاف قوله اسم المفعول قالوا مع كونه اسم الفاعل مشتقا الذات من وقع منه الفعل العمل
على صيغة المجهول عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول كما كان مشتقا الذات من وقع عليه الفعل
اعمل عمل الفعل المبني للمفعول فيكون حكم اسم المفعول في العمل حكم اسم الفاعل الا انه ينتقص عنه
رتبة فانه تعدي لواحد لم يتعد اليه والى اثنين فالى واحد والى ثلاثة فالى اثنين وهو عكس اسم
الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمان الحال والاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الى اشتراط
الظرف الاعتماد عليها تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا
بيضرب فان قلت هل فيه جريان على فعله كاسم الفاعل اجاب بقوله ومضروب حاصله فهم بينه جريانه
كما في اسم الفاعل الا انه افرق بينهما انه اسم المفعول جاز في التقديم فانه مضروبا مثلا جاز في التقديم

على يضرب لانه اصله مضرب بفتح الميم وضم الراء وعندي انه اصله وذكر بعد ما حوله اليه لانه اصله على التحقيقة
مضرب بضم الميم وفتح الراء ففتح لا بفتح الميم وحده ولا بضم الراء وحده للاتباع في كليهما بل بفتح الميم وضم الراء
فظما المادة الاتباع راسا وكان اولى بالتغيير لقلتهم وفي التقدير نحو الرباعي كما شبع ضمة الراء
فنشاء منها الواو وكما شارك مزاشباعي الطاء في قوله واتق جيما يشبي الهوى بصري من حيث ما سكنوا
لم تتوهما نظيرا وانما فعل ذلك الاشباعي لرفعهم بناء على مفعل في كلامهم في ابنيتهم الا مع التاء وماكم في قوله
ليوم روع او فعال ماكم جمع ماكمة كذا قاله الفراء واما نحو ماكم ومعطي فجاز على الفعل لفظا تقول
زيد ماكم اصحابه ومعطي غلامه دون ما كما تقول يكلم ويعطي قال المصنف في تعريف اسم المفعول كل اسم
اشتق لذات من وقع عليه الفعل فنظم كل عين واقع موقعها من تعريف اسم الفاعل واسم جنس يتناول
غيرها واشتق فعل يخرج عين المشتق كمضروب من ضربت زيدا ولذات من وقع عليه الفعل فعل آخر يخرج اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة فانه قلت فما تقول في اسم التفضيل بمعنى المفعول قلت اشتقاقه
باعتبار انضمام الزيادة وعلى الغير واه وقع عليه الفعل قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على فعل
قال الاشموني اعلم انه كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكرم شديد ليس بجار على يشتد
وشهم على يشهم وصعب على يصعب وما اشبه ذلك من بقية الصفات المشبهة ومرتبة هذه الصفات
بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي اي هذه الصفات مشبهة بها اي باسماء الفاعلين من حيث انها تثنى وتجمع
ويذكر ويؤنث تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون
ضاربة ضاربتان ضاربات فلما حصل من هذه الوجوه الشبه بينهما اجريت مجراها في العمل ايضا فتعمل
عمل افعالها وقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه فترفع هذه الاسماء بالصفة
المشبهة كما ترفعها بالفعل في قولك مررت برجل حسن وجهه وكرم اباؤه وشرف حسبه كما قيل زيد
منطلق غلامه ويدل على ذلك انه اضل التفضيل مع كونه صفة لا يعمل عمل الفعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث فلم يكن بينه وبين اسم الفاعل مشابهة والمراد من ذلك بهتمشابهة مطلقا
لعدم الاطراد في بعض الصفات المشبهة لانه لا يقال في ابيض ابيضان وابيضة وانما قال ابو الحسن كريم اباؤه
بالجمع وضع الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع لئلا الواحد يحتمل معنى الفاعلية الابتداء
نحو زيد كريم ابوه لان الصفة متى طابقت مرفوعها جاز فيها الامران وبهذا اندفع ما قيل من ان فيه نظرا لان هذا

لايجوز ان يكون ابوه مبتداء لعدم تقدم عن العوامل اللفظية اذ كريم معتمد على المبتداء فيكون عاملا في ابوه
بخلاف الجمع فانه لايحتمل الابتداء اذ لو كان مبتداء لقيل كرم يجوز اباؤه لان المبتداء مقدم عن الخبر ايضا وقعت في
الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير لانه كان هو مع ايم اذ كان المبتداء عين الخبر فان قلت كيف عملت
هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم بمعنى كرم ابوه لان الكرم شيء قد وجد قديما وليست بمعنى الآن ابله
صار بكرم في الحال وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل يعني اسم الفاعل قد انكرت ان شيئين احدهما
اعمال هذه الصفات حال كونها بمعنى الماضي والثاني زيادة الفرع على الاصل وانما انكرت لان اعمال الجامع يتعلق
معناها بالماضي ذكرت الشطط والعدول عن الصواب الى الغلط قلنا ان هذه الصفات لم يجر عن حكم
اسم الفاعل مع كونه معناها متعلق بالماضي بل في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال لان معنى الحال حكمها موجود
فيها لانها هو المعنى الكاين موجودا في زمان الاخبار كقولك زيد يقول له تريد انه في حال حديثك متلبس بالقول
في زمانها وزمانه واحد الا ترى انك لو قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل
الكاين بمعنى الماضي وسياتي عن قريب ذكر معنى هذه الفعل اي الحسن موجود قبل زمانك بل لا يقصد في كونه
حالا كما لا يقصد في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد قديما من قبل وهو
لا يقصد في كونه حالا وعلى هذا اي على عدم القدح في اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه تريد الحال ان القيام وانما
اي والحال ان القيام قد كان مع ذلك اي مع ارادة الحال قبل حالك بزمان الحاصل ان الموجود في وقت الخبر
اما ان يكون شيئا لم يكن قبل هذه الحال واما ان يكون موجودا قبل الآن انه امتد حتى اقترن بزمانك خلا ابن لحفا
وانكشف الغطاء عن المراد بالحال وصح لك ان الصفة المشبهة ليست بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى الحال وهذا
كما في اسم الفاعل ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن
امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان عليه ليدل على ان الحال التي دل عليها حسن حال محكية وليست كان
كما تدخل في الفعل واسم الفاعل بحكاية الحال نحو كان زيد يقوم امس او كان زيد قايما غلامه ولهذا اي
ولعدم جواز قولك زيد حسن امس قبيح اليوم حتى تدخل كان الدالة على الحكاية قالوا ان هذه الصفات
اي الصفات المشبهة ليست بمعنى الماضي والا لما عملت ولا بمعنى المستقبل لعدم وجودها فيه فلا تقول زيد
حسن غدا سيحسن او حسنا قد انقطع وان اردت ذلك قلت حاسن وكان من قوضح ان الصفة
المشبهة يعمل عملها بمعنى الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر قوله المصدر هو الاسم الذي

يشتق منه الفعل قال الشارح انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو
الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه اي من المصدر ان
المصدر اسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل
يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد فقط وهو الحدث لانه لا اعتبار بدلالة
الالتزام والثابت ان الواحد قبل الاثنين واصل له قيل فيه نظر لان دلالته عليهما لا بصيغته بل على الزمان
بها وعلى الحدث بمادته والجواب ان بصيغته حال من الضمير المستكن في يدل وليس بصلة له فيكون المعنى
يدل حال تلبسه بالصيغة ولان المصدر مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ
منه اشياء مختلفة يعني كان الاشياء المختلفة يتخذ من الذهب وهو نوع واحد كذلك الامثلة المختلفة
يتشعب ويؤخذ من المصدر وهو اصل واحد ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل
على مدلوله اي مدلول الفعل فيكون في الفعل ما دل عليه المصدر وزيادة والفرع لا بد وان يكون فيه
الاصل وزيادة فيكون المصدر اصلا والفعل فرعا واما تمسك به الكوفيين من اعتلال المصدر باعتلال
الفعل وصحته اي صحة المصدر بصحته اي بصحة الفعل نحو قام قياما فان قياما اعل بقلب واوه ياء
لاعلال الفعل بقلب واوه الفا وقاوم قواما فان قواما صح لصحة قاوم ومن وقوعه تاكيدا
للفعل نحو ضربت ضربا ومن انه سمي مصدرا وهو بمعنى المصدور لكونه مصدورا من الفعل كما يقال مشرب
عذب ومركب فاره اي مشروب ومركوب فذلك اشارة الى ما تمسك به فذلك جوابه اما لا يدل على
اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه اي من الفعل وان دل ما تمسك به الكوفيون فانما يدل على
اصالته اي اصالة الفعل في التصريف اي في الاعلال ومن حال كونه مؤكدا للفعل فلا يلزم من ثبوتها في
امثال التي ثبوتها مطلقا فلا يلزم من الفرعية المخصوصة الفرعية في كل شيء ولا كلام ثانيه اي في
كونه اصلا في التصريف بل الكلام في انه اصل مطلقا ام لا ولو كان هذا القدر يقتضي الاصالة مطلقا
لزم ان يكون بعد اليا و اكرم مثلا اصلا وباقي الامثلة فرعا عليه ولا قائل به كما لا كلام في انه اي
في ان الفعل الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا اي ولكون الفعل اصلا في العمل قال المصنف في المتن
يعمل عمل الفعل لما كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكل فعل له رفع فقط او رفع ونصب واحد
ونصب اثنين او ثلاثة او عمل في المفعول التي بحرف الجر كان لمصدره ذلك تقول اعجبني قيام زيد

او اعطاه زيد عمرو اياها وغلامك زيد عمرو افاضلا واخذ زيد المال من عمرو لكونه مؤولا بان مع الفعل وقيل
انما اعمل عمله لتضمنه حروف فعله ودلالته على الحدث فشابه بها الفعل فعمل عمله فعلى الوجه الاول يعمل المصدر وان
لم يكن مؤكدا لفعله او عاما لافيه الذي اخذ منه على وجه من الوجوه ومصغرا وموصوفا مقترنا بالال الا نحو
يمكن ان يكون مقدما في هذه الوجوه بان فعل اما الاول فلانه لحن فوكك في ضربت زيدا ضربا او الضرب
الشديد ضربت زيدا انه ضربت واما الثاني فلانه الفعل لا يوصف ولا يصغر واما الخامس فلان الفعل الذي
مع ان اذا كان ماضيا يدل على المضي فقط لان اذ فيه لمجرد المصدرية واذا كان مضارعا يدل على الاستقبال
لان ان فيه لها مع الدلالة عليه ولا يكون المضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون المصدر مقترنا بها بتقدير
ان مع الفعل فلا يعمل لانه اذا كان مقترنا بها واما قولهم في الامر ضربا زيدا لحذف رفع السقوط اي اضرب ضربا زيدا
واذا كان بدلا من الفعل بانه يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فانه نادر فانه يقوى العامل في زيد ضربا وما
عليه المحققون ان العامل فيه هو الفعل الذي نصب المصدر وتقديره اضرب ضربا وزيدا قال ابن هشام وهو شاهد
للمفصل ولا يعمل عندي اذ يعمل هذا المصدر بجر زيد لنيابته عن الفعل لانه مصدر فصار كقولك زيد في الدار
قائما ويكون فيه ضمير فاعل نقل اليه كما نقل الى الظرف ويؤيده قوله سيبويه انه يجوز استتار الضمير وعلى
الوجه الاول يعمل مصغرا وموصوفا ومؤكدا ومعمولا للفعل قياسا لكنه لم يستعمل عاملا وانما قال المصنف كما
تقول من ان ضرب لان الفعل للمصدر بانه بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ
نحو اعجبني ان يخرج زيد في الاضافة واذ يخرج حين لبنائه في كونه مبتدأ فلما كان الفعل المصدر بانه بمنزلة
المصدر في الاعراب في هذه المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة كان المصدر ايضا بمنزلته اي بمنزلة
الفعل في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل اي ان المصدر فيه عليه الضمير الاول والثاني للمصدر اي على المصدر
فلا يقال اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلته اذ وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وعند بعضهم يجوز لو كان
معموله ظرفا لانه تسامح فيه دائما لان الفعل لا يوجد الا ان يعمل فيه ما هو ابعد منه العامل كموجود الفقير في قولك
وما مات بفوته ربك بجوز فانه بفوته ربك متعلق بمعنى الفقد لفظا لا يجوز تعلقه بجوز لفساد
المعنى والحق انه يجوز لانه اذا كان ظرفا كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى والاياه تخدم بها وارفة وقوله
فلما بلغ معه السعي والاصل عدم التقدير ومن لم يجز ذهب الى ان اعمال المصدر العامل على ثلثة

اضرب ما يعمل منونا وما يعمل مضافا وما يعمل مقرنا بالالف واللام والاول اقيسها في العلة التنوين قد
يدل على التنكير فيكون قريبا من الفعل وانه كان في الاصل من خواص الاسماء واللام حين لازمة الاضافة وان كانت
منها وبابها للتعريف او التخصيص لكن من الاضافة في تقدير الانفصال فيكون المصدر المضاف شاكلا
للفعل في المعنى فيعمل عمله ولا يلزم منه التسوية بينه وبين ما هو قوي منه وهو المنون اذ هو شاكل الفعل
من حيث اللفظ لكونه من اسباب التعريف ومن حيث المعنى لانه ليس كل علم علم بوله معينة بعينه كزيد
وعمرو ولثبوت المغايرة بينهما من جهة اخرى وهي انه كثر اثبات حكم المنون في المضاف بدفع الوهم كما جاز
العطف بالرفع على ما اضيف اليه المصدر بتقدير الانفصال ولا يجوز العطف بالجر على ما وقع بعد المصدر
المنون ممنوعا عما تقدير الاضافة والثالث قبيح لان الالف واللام لا يكونان في اسماء الاجناس التي هي
الاصل الا معرفة وفي المثال المذكور في الشرح يجوز انه يتقدم المفعول على الفاعل لكنه قليل
في الاستعمال **قوله** ويضاف الى الفاعل لما فرغ من بيان القسم الاول وشرع في بيان القسم الثاني قال
ويضاف قال الله مع اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على عكس اضرب احدا انه يضاف الى الفاعل ويذكر
المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والفاعل يعني القصار مجرورا لفظا لاضافته اليه
ومرفوعا معنى لكونه فاعلا له ولهذا اي ولكونه مرفوعا معنى جاز حمل المعطوف والصفة اي جاز عطف اسم على
الموضع اي على موضعه نحو عجبت من دق القصار الثوب وصاحبه بالرفع مثلا او عجبت من دق القصار
الثوب الحاذق بالرفع والضرب الثالث انه يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد
اي من انه ضرب زيد والضرب الثالث انه يبني المصدر المفعول ويضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب اي كتاب سيبويه وهو عجبت من دفع
الناس بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا اي في الوجه الثالث مرفوع
معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله فيجوز حمل المعطوف والصفة على الموضع والضرب الرابع انه يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والضرب الخامس انه يضاف الى المفعول
ويترك ذكر الفاعل نحو قطع الايتام الاناة من دعاء الخير اي من دعاء الخير والمضاف اليه في
الوجهين الاخيرين يسمى وجه الرابع والخامس منصوب محلي لانه اذا كان مجرورا لفظا لاضافته اليه
مفعول ويجوز حمل
اي على المعطوف والصفة عليه كما جاز في الفاعل فثبت ان اضافة المصدر اليه كل من الفاعل والمفعول جايز

لتعلقه كجزء واحد منها كله اضافته الى الفاعل احسن من اضافته الى المفعول لانه له واضافته اليه حسنة لانه به
اتصل وفيه حل وايضا الاضافة الى الفاعل اولى من رفعه منونا لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ
واحد اولى ولم يجز نكته في لزم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته اليه لامتناع اضافة الشيء الى نفسه
ومن غير هذا الوجه بينهما فرقة من وجوه آخر منها دخول الالف واللام في المصدر للتعريف وفي لزم الفاعل
بعض الذي ومنها جواز تحمل لزم الفاعل دون المصدر ومنها عمله مطلقا بخلاف لزم الفاعل ومنها جواز
تقدم معموله عليه بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضرب واحد وهو ايضا يضاف الى الفاعل العجبني
ذهاب عمرو فاة قلت انه اي المصدر الفعل اللازم يجوز ايضا اي كما اضافته الى الفاعل ان يضاف الى الظرف
ويترك الفاعل مرفوعا نحو اعجبني في ذهاب اليوم عمرا وعلى العكس يجوز اضافته الى الفاعل ويترك
الظرف منصوبا نحو عجبت من ذهاب زيد اليوم او يضاف الى الظرف ويترك ذكر الفاعل كقوله دعا
بل مكر الليل والنهار اي بل مكر في الليل والنهار فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف الى اربعة اوجه
لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الظرف الا بعد ان يتسع فيه بمنزلة المصدر المتعدي
الى المفعول به والمصدر له فاكه اي في وقت اذ اتسع فيه بمنزلة المصدر المتعدي والكلام لغاية
ايجاب المصدر المتروك منزلته بل الكلام في غيره وهو ضرب واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم وان زاد سعد
في القسم الثالث من اقسام المصدر المضاف بقوله وقد يعمل المصدر معرفا بالالف واللام نحو فهم لقد
علمت اولى المغيثة الخ ذكرت فلم اكل عن الضرب سمعا الميغة اسم الفاعل من اغار واوليها مقدمة
تاء بنت الاول اكلوا بمعنى الوجوه عن تفاريقه والبجر عند جبانا وسمعا اسم رجل والمغني والله
لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين اتي صرفتهم وجهي فما لهم ولحقت عميدهم فلم اكل عن ضربه
يعني ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو ضيعة قد اغارت على باهلة فلحقهم باهلة وهزمتهم
اعلم ان بعضهم رواه في شعر مالك بن العاهلي والرواية في الكتاب لحقت مكانه كبرت ففي الرواية
الاولى وجهان احدهما ما ذكرت ان في مناة التاصب هو المصدر المعرف وثانيهما ان يكون اصل سمعا
على اسمع فتعدي الفعل بعد حذفه على ونصبه كما عدي اختار وانصب قومه بعد حذف من في قولهم
واختار موسى قومه اي من قومه لكن الاول هو الاوجه لان حذف على قليل ليس للقياس فيه سعة
وجاز عز في عز عليه لانهما مستعلان وفي التنزيل وعزني في الخطاب كغلبه وغلب عليه وعلاه

وعلا عليه

وعلا عليه واما كرت زيدا فلم يجئ مثله في الامتناع فلا يكون الحمل على الوجه الاول وعلى الرواية الثانية
لا حجة في البيت لفتح سمعا بالحقت لا بالضرب وهو ايضا اما للمصدر المعرف بلام التعريف قليل
وفي قوله وقد يعمل اشارة اليه للافادة قد جزئية الحكم ولم يجئ في التنزيل ولم يذكر المص لقلته وندرة
والاعتماد على الثاني في بقوله لئلا يجب انه الجار والمجرور متعلق بالجحد وهو مصدر معرف باللام غير
وابدلا اما دام لا يكون بواحد الحرف قال الشيخ عبد القاهر لا يكاد يوجد المصدر عاملا وفيه الالف
واللام لكنه تقدير بحرف المجرور نحو الضرب بزيد قوله وبتركه ذكر احدهما كما في قوله نهى اكل طعام في
يوم ذي مسغبة يتيما فالاكل هو الطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف تقديره
او اطعام احدكم يتيما واغا حذف للعلم به ولم يضف لان المصدر لم جنس كرجل ودابة ولا شيء منها
الاجناس يحتمل الضمير فالمصدر لا يحتمل الضمير ولانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع على قياسه على الواحد
لكنه لا سبيل الى اضمار لا دليله الى اجتماع التثنيتين والجمعين بيانه انه لا بد من تثنية المصدر وجمعه
في محلها وتثنية الفاعل وجمعها لانه عين للمصدر فلا يستلزم تثنية المصدر تثنية الفاعل وجمعه
جمعه فلو اضمر المثنى والمجموع لوجب لمتداه لامتناع الضمير البارز المرفوع في الاسماء في وجب
علامة التثنية والجمع لان كل ضمير مستتر المثنى او مجموع لا بد له من علامة دالة عليه فاديه الى التثنيتين
وجمعين ولا يلزم هذا في الفعل لانه لا يستحقها في لزم الفاعل لانه ليس غير الفاعل فتثنية
تثنيته وجمعه جمعه قيل وفيه نظر لجواز انه يخفل الضمير المصدر وعدم تثنيته وجمعه باعتبار الفاعل
وهما باعتبار مدلوله كاسم الفعل والظرف فانهما يعملان الضمير فيهما مع انهما لا يثنيان ويجمعان
باعتبار هما قلت لا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين باعتبار تثنية المصدر وجمعه فالاولى
ان يقال ان الواضع نظر في المصدر الى ما هيته الحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا
وطلبه باعتبار العقل والوضع ازلي حكيم فلا يجوز انه يتصور بغاية الاتصال بخلاف الفعل
لانه نظر فيه الى كونه مسندا الى شيء فجاز انه يتصور بدرك الاتصال فاضمر فيه ليفاده واغا لم يضمر
في اسمي الفاعل والمفعول لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويدرك على حذفه انك لا تظهر العجيبي
من هذا الامر ظهوره كله لانه لا يظهر فيقع كلة تاكيد لم كما تقول ظهر كله يعني لو اضمر الفاعل في
المصدر كما اضمر في الفعل لجاز ان تاكيد كل كما جاز ذلك في الفعل واغا جاز خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل

مع امتناع ذكر شئ في الفعل لانه الفعل ابدا حتى كالفعل الماضي والفعل المضارع او وصف جار مجرى الحتى في
اقتضاء ما لابد اليه كالامر والنهي وسيأتي لانه ثبات باجبار لكنها في معنى الحتى في اقتضائه
فاذا قدرت خلوا اي خلو الفعل عن المسند اليه فقد اخلت اي اتيت بالمحال بخلاف المصدر فانه اسم
وبالجملة كلما لا يلائم ان يكون مسندا لا شئ والحاصل ان ذكر الفاعل لازم مع الفعل لكونه احد جزئي
الكلمة فاحتيج اليه لتمامها وما هو في المصدر جائز فقط فلا يلائم لا يتمالك فعلى هذا يلزم جواز حذف الفاعل
في اسم الفاعل وغيره لان هو ليس شانه كذا بدليل انه لا يحسن السكوت عليه شئ كما في الفعل الا ترى انه لو قيل زيد
منه بدليل قيامه مقامه بلا اشكال وويل واما المصدر فلا يقوم الا بتاء ويل فيضر فيه كما يضر في الفعل واما
قوله تع الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأه سيغلبون بالبناء للفاعل
فالمصدر مضاف الى الفاعل المعنى انه اعلم غلبت الفارس الروم في ادنى الارض اي قربها وهم اي الروم من
بعد اي بعد غلبهم اياهم على بناء المفعول سيغلبون الفارس فالضمير البارز كالروم ومن قرأ سيغلبون بالبناء
للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا اي على القراءة ببناء المجهول فالوجه
ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل اي غلب الفارس الروم وقد قرأ به بالبناء للفاعل ويجعل
بالنصب عطفا على ان يقرأ المصدر باة المضاف اليه المصدر الفارس لا الروم وفي بعض النسخ
او كان الواو وليس بوجه لانه ليس هذا وجهين بل وجها واحدا فعلى هذا الضمير البارز والضمير
المستتر للفارس وبحال الكلام المجال اسم موضع من قولهم جال الفرس في الميدان جولانا اي
بالكلام فسيحة اي واسع غير ضائقة اي عن ادا الكلام في الاية بما يقتضي الى الاطناب الممل قيل في توجيه
لا تكون على القراءة الاولى وهي البناء للمفعول في الفعل الاول والبناء للفاعل في الثاني اضافة المصدر
الى الفاعل اي من غلبوا اي المجوس على الروم الا ان الاضافة الى المفعول اظهر لان الضمير المضاف اليه
المصدر الظاهر انه للروم لانهم المغلوبون وعلى قراءة البناء للمفعول في غلب يجوز ان يقرأ
سيغلبون ايضا بالبناء للمفعول فحينئذ يكون الضمير المضاف اليه وكذا الاضافة للفارس والمصدر مضاف
الى الفاعل وعلى قراءة سيغلبون بالبناء للمعلوم يجوز ان يقرأ غلب بالبناء للفاعل ايضا فالضمير المستتر
في غلب للفارس والثلاثة الاخيرة للروم فاضافة المصدر الى المفعول ويجوز ان يقرأ غلب بالبناء
للفاعل وان يكون الروم ج فاعله وسيغلبون بالبناء للمفعول مضاف الى الفاعل وفي شرح المفصل للظهر

هذه القراءة شاذة المعنى الم غلبت الروم اولا على الفارس وبعد اة غلبوا غلبهم سيغلبون اي سيغلبون
على الروم وقيل فيه بر يد ان في الاية ايجازا لان هذه الاية لو ذكرت على مقتضى الاصل لادى الى الاطناب
الممل بيانه ان الاصل غلبت الفارس الروم وهم من بعد غلبهم اياهم سيغلبون ثم فطوى الكلام ايجازا
او اختصارا والاول اولى لان سوق الكلام يدل عليه وسبب النزول ان المسلمين كانوا يحبون ظهور الروم
لانهم اصحاب كتاب مثلهم على فارس والمشركون يحبون ظهور فارس لانهم كانوا مجوسيا لا كتاب لهم فذكر
على الروم فالتقى جيشا كسرى وقيصر باذرعات من ارض الشام فانهزم جيش قيصر فبقي الفريقان
المسلمين وسروا بذلك فنزل الم غلبت الروم الاية قوله المضاف كلهم اضيف الا اسم آخر فان الاول
يجر الثاني قال ابن ع اعلم ان الاسم غير ممثل في العمل وانما العمل للافعال والحروف العاملة فان قلت
العمل هنا للاسم المضاف او حرف الجر المقدر كما ذهب اليه بعضهم او معنى حرف الجر وقد ذهب اليه بعضهم
والاول لا سبيل اليه لانه اسم محض ولا عمل له وعلى التقدير كلا ما سواه فيلزم القائل وكذا الثالث لا سبيل اليه
لان اضمار الحرف الجار بعيد لا يصار اليه وكذا الثالث لان المعنى اليه عند فقدان اللفظي ومن ههنا حصل الجواب
عما قيل في وجه الاخيرين من اه جعل العمل لحرف الجر المقدر ولم يكفر الباب متحدا وانما ابطل الكلام والحرف عامل
وجب ان يكون المضاف عاملا قلت العمل للكلام المضاف فلا يلزم المحكم لانه انما عمل الجر هنا اي في حال الاضافة لانه
في الكلام مضى حرف الجر وكان مقدما على المضاف اليه ومرتبة عامل الشئ قبل مرتبته فتقوى بذلك المضاف الثابت
على العمل وترجح على المضاف اليه قوله والاضافة عارضة يقال مع اعلم ان المضاف اليه لما كان
معرفة في الاضافة المعنوية احترز بها عن الاضافة اللفظية لانها لا تعرف وان كان معرفة عليها سيبويه
يعرف المضاف الا الاسماء المتوغلة في الابهام الا لفظ اشتهى المضاف لمغايرة المضاف اليه لو لمشاركته نحو غلام زيد
لكل لفظ اضفت غلاما كانه شائع في امته غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار بحاجة بعينه
وهو زيد ويكتسب المضاف منه من المضاف اليه تعريفه اه قلت هذا لفظ كان لزيد غلام واحد اما اذا كان
اكثر منه فلا وقد المحققون قيدوا الاضافة المعنوية قلت تعريفا باعتبار العهد وقيدوا ان يكون المضاف
معرفة واه كان اكثر من واحد وذكر بعض المحققين هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال غلام زيد من غير
ارادة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام وذلك اكتفاء التعريف
اه اي لا قدرة المضاف على قدر اللفظ اضافة بينهما اي لا يكون في المضاف اليه قدرا فنهنا

بينهما اتصالا في اللفظ فيكون في المعنى ايضا اشارة اليه بقوله كما ينزل المضاف من المضاف اليه منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال من الكلام حال ثبوته فيه يريد ان بينهما اتصالا بحيث لا يجوز ان يقع اجنبي فاصلا بينهما الذي يجب ان يحترز عنه في المضاف اليه بالاول المضاف ليكون من رتبة اللفظ اي لفظ المضاف على قدر رتبة المعنى بحقيقته فضد في المعنى اذ المضاف بالاضافة معنى معين فوجب ان يكون لفظ الدال عليه موفية على قدره لان الالفاظ قوالب المعاني ولهذا حكموا بان تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا يقال على ما ذكرت ان يلزم ان يكون المضاف في كل اضافة معرفة لانا نقول لما رأينا جريان احكام التعريف على المضاف في المعنوية وعدم جريانه عليه في اللفظية احتجنا الى اثبات العذر في اكتساب التعريف في الاولى لانها الثانية فلا حاجة الى العلة هو الاثبات دون النفي كما يجيء في بعض هذا العلم انما لكان ناكا فلا تفيد الاضافة الا التخصيص اي تقليل الشيوع نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في جنس ما يركب فاذا قلت راكب فرس فقد خصصته فصار قولك صديق الموجبة الكلية في المضاف وصديق ان بنته الجزئية في غيره اي كل راكب فرس راكب وليس كل راكب براكب فرس ثبت ان الراكب خص بالفرس بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون مركوبه حمارا واذا لم يتعرف اي للوصل لان المضاف اليه لما لم يكن معرفة فكيف يكتسب المضاف عند التعريف قوله وهي بمعنى الغالب بمعنى اللام او بمعنى من قال ذلك هو انما قال المصنف المتن في الغالب احترازا عن قولهم ثبت العذر بفتح العين المعجمة والذال المهملة اي ثبات القدم في الحرب والكلام يقال لرجل اذا كان في موضع الزلل والخصومة ثبت لسانه ابن السكيت ما ثبت عذره بمعنى الفرس اي ما ابتعني العذر وهي ارض ذات احاديد وهي شقوق الارض وخروقها والمواضع الخشنة ذات الحجارة يقال للرجل الثابت في الشدايد والجدال وثابت الرأي في الامور وقيل وهي جمع قليل الطف لهم موضع بناحية الكوفة قال الاثرم قيل الطف من الاعراب اذلت رجالها السالبين فذلت وقد قيل في بعض النسخ بالغاء وفي بعضها بدون قد اذا هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في العذر وقيل الطف ثبت ان الاضافة فيها بمعنى في وهي واه جاءت بمعناه لكن الغالب فيها كونها بمعنى اللام نحو غلام زيد اي لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي من فضة وانما كانت هذه الاضافة بمعنى من لان الغرض فيها تبيين النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فبينت نوع جديد او نوع ذهب او نوع فضة او نوع غيرهما فاذا اضفت الخاتم

الى الفضة بينت انه نوع فضة وذلك يكون بمعنى التبيينية فتبين انها بمعنى من والجنسية والنوعية بين المضاف والمضاف اليها انما هما بعدها والا فبينهما قبلها عموم وخصوص من وجه والتحقيق في هذا المقام ان الاضافة في جميع المواضع بمعنى اللام واذا لم يجز اظهارها في بعض المواضع لفوات تقدير معناها كما ذكرنا يكون لنا غرض لا يحصل بها يتأتى اللام فعبرنا عنها بانها بمعنى من او بمعنى في كما عبر بهما لافادة معنى الاختصاص الذي هو اللام وفي قوله وقد قيل اشارة الى اختلاف فيه فانه قال بعض المحققين ان الاضافة فيها بمعنى اللام قوله وهي في الغالب يجوز ان يرجع الى الاضافة المعنوية فيكون هذه الثلثة المذكورة من اقسامها قوله لان اسم الفاعل وما في معناه والصفة المشبهة بمعنى اللام وتجوز الاقسام مطلقا فيما هذا لا يكون اضافة اسم الفاعل وما في معناه والصفة المشبهة بمعنى اللام وتجوز ان يعم الاضافة في صدر الكتاب فعلى هذا يكون اضافتها بمعنى اللام ولما مر في ما ذكرنا وقوله لان الغرض منها تبيين النوع شروع في ان اضافة الاضافة بمعنى من انما تقدر فيما مضى من التبيينية دون من التبعيضية وان لا يكفي صحة الاطلاق عليه بل يصح ان يطلق عليه وعلى غيره ولهذا كانت الاضافة في عين زيد وصيغ القوم ويد زيد بمعنى اللام وقولهم يد من زيد ويد بعض من القوم لا يدل على ان الاضافة فيها بمعنى من وما ذكر ان صاحب الاقليد من ان هذا الحكم لا يتقيم في اللام بمعنى من اذا كانت بمعنى من التبعيضية نحو صيغ القوم اذ يدل على ان الاضافة بمعنى من على من يبين متضمنة بمعنى من التبعيضية ومتضمنة بمعنى من البيانية والحق في يد الناس والفرق بينهما ان بين الاضافة بمعنى اللام وبين الاضافة بمعنى من ان الاضافة التي بمعنى اللام لا يكون فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ لا يصح ان يقال في غلام زيد الغلام زيد وفي الاضافة التي بمعنى من جاز ذلك اي اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ يقال في خاتم فضة الخاتم فضة قال الشيخ عبد القاهر وانما يجوز التعويض مثل غلام زيد ان الذي غلام لزيد ايضا كما جمع الجلالة اللام مقدرة هناك ليكون اللام مقدرة والمضاف اليه اي والحالة المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه كما لا يجوز ان يفصل على بناء المفعول اي اذ يقع الفصل بين التنوين والمنون شيء ويجوز ان يكون على بناء الفاعل فيكون الباء زايدة كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلة بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة هناك حتى يكون الجر بها اي باللام لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام ويمكن ان يقال يجوز ان يجعل ذلك خاصية بحذف اللام وايضا

لو كانت للام متقدمة لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد واعلم ان الفويق اورد هنا سؤالا ويرد
ان المضاف اليه قايم مقام حرف الجر ولفظها محذوف فحذفا يخرجها عن اداة يكون في حكم المذكور واداة يكون
في عداد المضمر ولهذا ذهب بعضهم الى ان العامل هو الحرف الجاتح واذا كان كذلك ابه والمضاف كان المضاف اليه
قايما مقام حرف الجر فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف والقياس ان يبنى اذ هو متضمن معنى الحرف وكل اسم متضمن
معنى الحرف فهو مبني فالمضاف اليه مبني وهو الملتزم اجابوا اي اجاب الفويق عنه اي عن سؤال اورده
هنا باداة بناء الكلم لتضمن معنى الحرف في الجايز دون الواجب الا يرى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف
الجزاء وفي بعض النسخ لتضمنه توجيهه اذ يقال معمول لمحذوف تقديره واعرابهم ايا يدل على ما ذكر
لتضمنه لانه لو كان من الواجب ليبنى هو كابني اين ومتى او والقياس ان يكون مبنيا لتضمنه فلما لم يبن
دل على انه من الجايز دون الواجب ويمكن ان يمنع هذا السؤال او الاباة يقال لانم انه تضمن لان معنى
التضمن لا يكون مشتملا على معنى الحرف معنى كالاسم كما ان معنى اين ومتى مشتمل على معنى حرف الاستفهام
او حرف الشرط واحدهما داخل في معناهما بالوضع والمضاف اليه ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيلة
لنسبة المضاف الى المضاف اليه والوسيلة امر خارج عن الطرفين وذكر عبد القاهر في جوابهم
ان في بناء الكلم هنا اي في الاضافة نقضا للغرض لان الحرف المتضمن معناه الكلم المتضمن معنى حرف سببية
للحرف ومعناه مفعوله والكلم فاعله والموصوف اعني الحرف مبتداء خبره جملة عامل وعمله الجر
والعلة في العامل بمنزلة الحكم في العلة فان يتم التضمن الا بان يجعل الكلم المتضمن معنى الحرف بنظيره
بنظيره ذلك الحرف العامل في كونه عاملا يحدث بها اي بالعامل وانما انث الضمير بتاء ويل العلة
ويرد عليه ما وقع في بعض النسخ العلة مقام العامل هذا الحكم يعني عمل الجر فلو بنيناه اي المضاف اليه
لم يتصور فلك اي كون الكلم عاملا يحدث به هذا الحكم على ما لا يخفاه اي اخذ وقرر عبد القاهر
دليلا في مقتصده وهو كلام شرحهم للايضاح ومحصله ان بناء الكلم لتضمنه معنى الحرف انما يكون
اذا لم يكن الحرف المتضمن عاملا واما اذا كان عاملا فلا والا يكون نقضا للغرض وارى يتم النهوض
وفتح الراء اي اظن ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه اي من ايراده في المضاف اليه
اذ المتضمن معنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه وفك لوجوه منها قوله لانه اي المضاف الذي
يعمل الجر بتقوية فلولا انه يتضمن معناه كما قوي على العمل ومنها قوله ولان تضمن معنى معنى المضاف اليه

والضمير المجرور عايد الى المضاف للحرف لا يكون موجبا لعلة وهذا دليل بالقياس الاستثنائي لف ونشر في قوة
قولنا ولانه لو تضمن معنى معناه لما كان عاملا لكنه تضمن معنى فلا يكون عاملا لانه تضمن معنى لا يكون
موجبا لعلة ومنها قوله ولانه الذي من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى فوكد الى ما ان اي ولا
كان معناه مشتملا على معنى بالوضع حرف الشرط نيت ولتضمنها اياه اي معنى الشرط عملت الجزم والمضمر
على هذا التقدير اي تقدير بناء الاضافة هو المضاف دون المضاف اليه لانه العامل فالمضاف فوجب
ان يكون المتضمن معنى الحرف اياه دون غيره ومنها قوله ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب
ان يكون عاملا في نحو فوك اي كون الشيء عاملا في نحو فمي وهو باطل بيانه انا لو تضمنا اداة الملازمة التضمن
استقاد معنى المتضمن على معنى المتضمن فاذا كان عاملا يجب ان يكون عاملا فلو كان المتضمن المضاف اليه
لزم بالضرورة عمله في نفسه ويدل على ذلك اي على ان هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه
قول الشيخ عبد القاهر ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان يبطل الاسم حكمه ويجعله مثله الضمير الاول والاخير
للحرف والمتوسط للاسم في كون علة يحدث بها هذا الحكم معلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه وجعلناه
نظيره في كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه واذا دل هذه الدلايل المذكورة على
ان المتضمن هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو اي المضاف ليس الا اي ليس المتضمن الا المضاف
ولما كان المتضمن للحرف هو المضاف دون غيره فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل في
ما ذكرت فالمضاف الفاعيته للدلالة على الشرط المحذوف اي لما لم يكن المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف على
ما ذكروا فالمضاف متضمن لمعناه على ما ذكرت كمن ما قدم الجار والمجرور على المتعلق به وهو متضمن معنى
الحرف ليفيد القصر له خلف الفاء ليدل على ان دلالة الامر على الشرط المحذوف ولما كان المضاف متضمنا لمعنى
ضمن بني فالجواب ان الاضافة يمتنع البناء في الاعم الاغلب اعتبر به عن نحو الاضافة في حيث
واذ واذا وفي مثل قوله تعالى من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون في من قراء بالفتح وانما امتنعت
البناء لما البناء مما يوجب مشابهة الحرف والاضافة مما تناقض تلك المشابهة لانها من خصايص
الاسم فلا يكون في الفعل والحرف لو كانت فيهما لما كانت منهما الا يرى انهم لم يبنوا المضاف في المثايل
نحو يا عبد الله والنفي بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل في الدار مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء
في مفرديهما قايمة اي حال كونهما مع قيام العلة الموجبة بها البناء وهي وقوعه موقع كاف الخطاب

خواته

لاشتباهه بالمضاف فاندفع ما قيل من ان العلمية غير قائمة لان المضمر معرفة والمنادى المضاف ليس بمعرفة
فدلت هذه المسئلة على ان الاضافة ما نعة لفظا لما مر فيها غير او تقول ويدل ثانيا لقوله الاضافة تخص
البتة لان المضاف اليه لشدة امتزاجه واتصاله بالمضاف ومعاقبته التنوين اياه ينزل منه منزلة التنوين
التي هي علامة التنكير والكلام لا يبقى مع التنوين فكذا مع ما يقوم مقامه قوله ولفظة قال الشارح
اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو
قبل الاضافة هذا هو تعريف الاضافة اللفظية بحكمها وتعريفها الحدي كما ذكر انت ثم هي اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها فبقوله اسم الفاعل والصفة احتراز عما ليس ايا هما
وبقوله الى مفعوله عن نحو مصارع مصر والى فاعلها من نحو حسن اليوم والمراد من قوله وذلك الاضافة
الى المعمول بحيث لو سلط على المضاف اليه لنصبه او رفعه لكن عدل الى هذه العبارة تحريجا تعميم الثاني
والى ما ذكرنا ان ذات مع بتعريفها او لا بما عرفت ثم تقسيمها ثانيا والسبب اما المعنوية
اي بسبب معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ثم قال ولفظية فالمناسب لما بعده ان يفسرها بما تقول
اي هي بسبب معنى في تعريفا وتخصيصا بل تخفيفا في اللفظ ولم يفسر بل قال ابتداء وهي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله الخ هكذا قال صاحب الزينة فقال البعض اضافة اسم المفعول الى فاعله او الى ما يتبع
مقاسه على اختلاف الرواية لفظه على المعمول كان الواجب ان يذكره وقال اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله لان اسم الفاعل اذا كان متعديا لا يجوز اضافته الى الفاعل واذا كان لازما جازت وهذا
القسم داخل في قوله او الصفة المشبهة الى فاعلها فبقي القسم الاول فكانه اراد به ان اضافة اسم الفاعل
الى فاعله غير اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله فلا بد من التعرض لها لكن لما كانت الاولى داخلة
في حكم الصفة المشبهة دون الثانية تعرض لها دون الاولى والواجب عند انه قال الواجب على المصنف
ان يذكر اضافة اسم المفعول مع مدخولها في حكم اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لان مفعول معنى
على كلا المذهبين ففي حكم اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها على راجحيته وذكر في عدم ذكر اضافة اسم الفاعل
لانه انما داخلة في حكم اضافة الصفة المشبهة فيما فهم في احد الامرين اما اراد بقوله الواجب ذكرها
او جعل الغاية المذكورة غاية شاملة لها فالعجب في هذا المقام ان يقال انما قال اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله لان المراد منه ما فعله متعد فاضافة الى الفاعل غير جايز امتناعا ووقوعا للالتباس فافهم

التتميم شيئين بقي الشيآن فاذ بهما احد هما تحت القسم الاول والثاني تحت الآخر لما ذكرنا ولا يلزم زيد قايم
الغلام وحسن الوجه لان الفاعل الضمير المنتقل اليهما كما سيأتي في اعلم انهم اختلفوا في اضافة المصدر
فبعضهم ذهب الى انها لفظية وبعضهم الى انها حقيقية وقول الشارح اما منفصلة حقيقية او ما نعة
الجمع فعلى الاول لا يكون اضافة المصدر لفظية وعلى الثاني يجوز ان يكون اما القسم الاول وهو اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقة
وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف كهذا المثال وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب
عمرو والحال لا يكون الا نكرة وكذا صفة النكرة لا يكون نكرة واما القسم الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه
وانما كانت اضافة لفظية لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه فهو وحسن الوجه سواء بدليل
انهما لا يقعان صفتين الا للنكرة الا لاف دخل لام واما كانها المضاف اليه معرفة الا انك نقلت ضمير
صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف بمعنى بالحسن فاذا ارتفع به
اي بالحسن المضمر المنتقل اليه لم يكن ان يرتفع به الوجه لفاعل واحد ليس الا ضمير حتى موضع
الحسن اضيفت الصفة اليه اي الى الوجه الذي هو موضع الحسن فالوجه هنا فاعل باعتبار والاصل
ثم صار تمييزا ويدل على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها اي تذكير الصفة في هند جايل وشاحها وثانيها
في هند جايلة الوشاح هند مبتدا، وجايل خبرها ووشاحها فاعله وهو مذكر لانه اسند الى المذكر
وفي الصورة الثانية الخبر جايلة مؤنث مع ان المبتدا في كلتا الصورتين على واحد فلذلك
الا لانتقال الضمير المؤنث المضاف اليه الوشاح الى الجايل ولولا ذلك لوجب التذكير في الصورتين معا
لان الخبر جار عليها على ما مر به الجايل والوشاح شيء مزين مرصع بالآلي تتعلق بالعنق
وقيل هو الازار قوله والاضافة تعاقب التنوين ونونه التثنية والجمع قال الشارح مع انهم لم يجمعوا بين
التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة ولان بين لا ذين هما تنافيا وهو ستأتي بيانه في ما نوبهما قوله
ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف قال الشارح مع انها اشترط ذلك اي بتجريد المضاف
عن حرف التعريف في الاضافة المعنوية لانه لو لم يتجرد منه لكان المضاف معرفة واذا كان معرفة
استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف لانه اذا كان المضاف اليه معرفة او التخصيص لو كان نكرة

لان تعريف المعرفة بالاضافة الى المعرفة ظاهر واما في الاضافة الى النكرة فبيانه ان المختصة تنزل
التعريف في حكم الايراد لانهم جوزوا رفع النكرة المختصة على الابتداء فثبت منه انه لو لم يتعرف منه كان
مستغنيا عن الاضافة المعرفة او المختصة فيكون الشيء مع ما يتبع له معه وهو محال ولانهم كرهوا ان يجمعوا
بين امرين احدهما مغن عن الآخر بيانه ان وضع الاضافة على افادة نسبة لا يعتد بها ولهذا
لم تفد اعتبار الخصوصية لا يتعرف المضاف والتعريف باللام راجع الى ذلك ولان في الاضافة الى
النكرة يلزم تحصيل الحاصل وقيل لانه يلزم كون اللام معرفة وذلك في حالة واحدة
لانه يوجد حينئذ مقتضيان للتعريف والتنكير معا وقيل لانه لو كان معرفا لكان مختصا كاذ لاستدلال
الكل الثاني وفيه ما فيه واما استدلاله بانه كلما كان المضاف معرفا كان مختصا لانه مزيل كل الشياع
مزيل البعض وممتنع وضع حرف التعريف على المختص والا لزم التحصيل الحاصل فكان المضاف معرفا كان مختصا
فانه قلت نحن ندعي قد لا يكون لفظا كان المضاف مختصا ممتنع وضع حرف التعريف عليه وهو لا يسلم
لكيف الكل لما قلت بالضرورة لازم عليك اما تركه الدعوى اصلا واما الدعوى الكلية لان
المضاف لفظ دخل حرف التعريف عليه في الاضافة الى النكرة لما لا يكون مختصا او لا سبيل
الى الاول لانه يلزم تحصيل الحاصل مع حصول الاقوى والى الثاني لانه يكون الشيء مع ما يتبع له معه كالشيء
محال وقد ذهب بعضهم الى ان اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع تعريفين لفظا كما في يا زيد
وكلام المصنف على المذهب ويمكن حمله على مذهب من منع مطلقا لانه استغنى عن الضعف بالقوي
والتعريف الندائي باصالة وانما هو بالقصد والاقبال لهذا بقي نكرة لم يقصد بدخوله اعتدادا
بسائر التعريفات فاعترضه فيما لا يكون تعريفه بواسطة الحرف لا على الاصح على مذهب الكوفيين في
الاعلام خاصة وهو ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء قوله وتقول بالتفظية الحسن الوجه كله
قال الشارح اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فيصف به النكرة لفظا وليس بمعرفة لان الاضافة
فيه ليست بمحضة فتكون في تقدير الانفصال فانه اردت وصف المعرفة بشيء بالحسن لم تدخل عليه
حرف التعريف لان تعريفه لا يكون الا بان تقول مررت برجل الحسن الوجه فيتعرف بغير لام ادخلت عليه حرف
التعريف فهو حينئذ معرف فلا يبقى لهذا اي لادخال حرف التعريف الى تعريف للمعرفة لان تعريفه انما هو بشيء
لا يقال لانه تقول حسن الوجه ينبغي ان يكون غير جائز لان الحفة المطلوبة من الاضافة اللفظية

مفقودة هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر بالنسب
جوابا لليغ على تقدير ان سقوطه بالاضافة فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين لا يتصور مع اللام لانه لم يتقدم
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه حصل فيه التخفيف من جهة اخرى الا ترى
انك لو قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف افادت به الاضافة
التخفيف من وجهين وهما بسقوط الكناية وهي الضمير المضاف اليه من المضاف اليه وانتقال الضمير منه
الى الكسرة التي هي اخف منها توجب الجواب على طريق التفصيل فيقال لم لا يجوز ان التخفيف بسقوط التنوين
لا يتصور فيما اضافة سابقة على وجود الالف واللام وليس كذلك لكن لانه التخفيف
الحاصل من الاضافة اللفظية في الواحد انما هو بسقوط التنوين بل الحاصل منها حصول التخفيف مطلقا سواء
كان في لفظ المضاف او في لفظها واليه اشار في كلام الشارح فيما سبق حيث قال انما
انما يفيد تخفيفا في اللفظ حيث لم يحصل في المضاف وقد اشكل هذا على جلال الدين البغدادي فقال
على انه من باب اخذ الكل بالشبه فقال ان الاضافة الاصلية في الحقيقة المجوزة للاضافة لا يكون بحذف التنوين
او النون لان الاضافة انما تدخل الحقة لما اشتركت تلك في اصل معناها اخذت حكمها وكم لها نظائر اولى بصاحبها
لا يقال لانه الكناية اي الضمير وانه سقطت انه للوصل من المضاف اليه فقد عوض عنها اي عن تلك
الكناية اللام ويتعلق بقوله لا يقال قوله لانه اللام لا يوازي الكناية في الثقل لثقلها اي لثقل الكناية
وخفته اي خفة اللام اما الاول فلانها ضمير مضموم مردف بالواو والتي بعدها وامام الله فلانه اللام ساكنة
ولا اعتبار بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج قوله والضارب زيد قال الشارح انما جاز هذا اي قولك
الضارب زيد لانه هناك نوى سقوط الاضافة وتعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية
وهي سقوط النون كما يكون تلك الفائدة اللفظية في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب
الرجل مع انه لا تفيد فيه خفة لفظية لان التنوين والنون والكناية فقط بالاضافة حصلت الدلالة
انه لا يصح اضافته كما لا يصح في الضارب زيد لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد لانه لا تفيد بالاضافة خفة لفظية
كما افادته في المثنى والمجموع بسقوط التنوين منهما والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بالنصب

الضمير دون الاضافة اذ لا يتصور ضاربك اولا ثم يضاف كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف
فاذا قلت الضاربي مثلا فلا يجوز اياي الا الاضمير مجرور وهذا ما اختاره الزمخشري وسوره سيبويه
قيل الامام عبد القاهر الجرجاني اذ ضمير المنصوب عبارة عن يضرب فعلى هذا الاشكال اعلم ان المشهور من
مذهب سيبويه ان يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فنقول الكاف في ضاربوكه في موضع مجرور لانه
لا يقال في الاضافة الى المظهر الا ضاربو بكر والضاربوكه يجوز ان يكون
في موضع جر وهو الاختيار وان يكون في موضع نصب لجواز ان يقال الضاربو بكر زيدا على ما قال الفاقطو
عوزة العيشة بالنصب واذا قلت الضاربك كانت في موضع لا محالة لانك لو وضعت موضعه مظهرا
لم يكن الا منصوبا نحو الضارب زيدا وكان ابو الحسن الاخفش يقول ابو عثمان يجعل الضمير المتصل
بالفاعل ضمير منصوب على كل حال ويقول انما اتصال الكناية قد عاقب التنوين والتنوين اذا لا يقال
ضاربك بالتنوين وعلى هذا كما تقول ضارب زيدا فلما زالت الاتصال صار بمنزلة اسم الفاعل الذي
لم يضف وهو يعمل من غير تنوين نحو من ضوارب زيدا والجامع حذف التنوين لا الاضافة ولو كانت
في احدهما الاتصال الضمير في الآخر بمنع القرة واما قولهم ام الامرة الخبيثة والفاعلون فجعل الهاء
كناية على ذا يرد سيبويه ذهابا الى ان ذلك من ضرورة الشعر وابو العباس المبرد الى انها هاء السكت وكانه
حقها ان يسقط في الوصل فاظطر ان عرفا جريها في الوصل مجرى الوقف وحركها لانها لما لم تثبت
في الوصل اثبتت هاء الاضمار نحو غلامه قوله اللام التام قال الاتي بعد انما نصب لام التام التمييز
وهذا اشتمل على دعويين احدهما اقتضاؤه التمييز والثانية نصبه اياه فلا بد من اثباتهما فقوله
لانه لا يرفع ما بينه وبين الابهام عنه لاثبات اقتضائه التمييز لاثبات نصبه لان اقتضاء التمييز
لا يقتضي عمله لاثبات الدعوى الثانية قال وانما وجب ان يكون اللام عاملا فيه النصب لانه
بتمامه اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعل والمصدر وانما صرح بما اشتمل عليه قوله وانما
نصب اللام التام التمييز الخ لانه لو لم يصرح فلا يخرج من قوله لانه بالواو والنون بدونها وكلاهما موهمان
خلاف المقصود واشار الى وجه الشبه بينه وبين اسماء الفاعلين والمصدر قال الايوبي ان قوله
في فكك داخل في حد الاسم قدم اي استتبع عن الاضافة لما فيه من التنوين وبهم محتمل بكسر الميم لانها
لان المحتمل بالكسر هو الذي ينصب التمييز كعشرين مثلا فانه يحتمل ان يكون من الدراهم والدنانير وهي

جوابا للنفي بذلك اي بكونه لهم جنس بالحسن الوجه خلافا للفراء فانه هو عنده جاز بناء على ان الاضافة
سابقة وحصلت الخفة بها فمن نظر الى ان اللام سابقة وزوال التنوين لاجلها حكم بمنع الاضافة لتمام
الشرط وهو التخفيف ولعدم جواز الضارب زيد ضعف الواهب المائة الدراهم وعبد المائة وعبد
معطوف على المائة المضاف اليها الواهب والمعطوف يحكم المعطوف عليه كانه قال الواهب عبدا فيكون
مثل الضارب زيدا في الاضافة مع الالف واللام الى المعرفة وجاز مع ضعفه لان هذه الاضافة ليست
جريحة مناسبا مقدرة وقد يتحمل في التقديرات ما لا يتحمل في التصديقات كما في دب شاة وسخلتها
وبايد والحارث فانه قلت ان علة امتناع الاضافة موجودة في الضاربك والضاربي والضاربه
مقتضى ذلك ان لا يجوز هذه الاضافة كما لم يجز ثمة اجاب بقوله واما في نحو الضاربك والضاربي
والضاربه فسايغ لما فيها اي في كل واحد من الامثلة المذكورة من استبداد الضمير المتصل من المنفصل اذ
الاصل الضارب اياك والضارب اياي والضارب اياه فلما اضيف اي الضارب اليه هذه الضمائر
المتصلة حصل بالاضافة التخفيف اللفظي جدا لان المتصل احضر من المنفصل وفيه ما لا يخفى من الخفة
فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضمير في مثل هذا في محل النصب كما ذهب بعضهم فلم يرد على
ما ذكرنا اجاب بقوله وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا
اي تركوا فيما يوجد فيه التنوين والنون ان يجعلوه في محل النصب على ان مفعول رفضوا بينه وبين
الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا جواب لما
ما لا يوجد فيه اي التنوين او النون بتقدير ما لا يوجد فيه اجراء للباب على وتيرة الاطراد تنزيلا لكلام
التابع ان الاصل في ضاربك وضارباه وضاربوكه ضارب اياه وضاربا اياه وضاربوه اياه وضاربن اياه
فلما اوصلوا اسم الفاعل الى مفعوله طلبا للتخفيف وكان المنفصل متصلا التزموا الاضافة وان
لم يحصل التخفيف بها لانه بقي الايصال اذ لا يجمع الضمير المتصل مع التنوين او النون لان علامة
المضمر غير منفصل من الكلام الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحلها آخر الكلمة كما ان التنوين
والنون كذلك فلما جاءوا بجمعوا بين الزيادتين في آخر الكلمة ثم لم يعتبروا التخفيف بالاضافة فيها
وجوزوا بدونه ولم يجعلوا الضمير المنصوب حملوا ما لا يوجد فيه التنوين او النون عليها وما
للمماثلة وصرحوا على اثبات المماثلة والذي يدل على ان سقوط التنوين او النون بنفس اتصال

محمولات بالفتح لاجناس المكيلات فينصب حلاً مثلاً لاقتضائه اياه الرافع اياه اي الحل ومثابته
بضارب بالتوبيخ انه ايضا يقتضي مفعولا وقد امتنع عن الاضافة بالتنوين فيكون عامل النصب
هو اسم التام اعني راقود في هذا المثال كما ان العامل في زيد في هذا ضارب زيدا هو ضارب لانه
العامل هو الذي يتقدم بدا المعنى المقتضي للاثر له والمعنى المقتضي هنا شبهه بالمفعول والذي يتقدم
به اسم التام لما بين انه لابهامه يقتضي التمييز وكذلك سنوات وقفيزا في سنوات سمنا وقفيزا بر
اسماه قديما اي امتنعا عن الاضافة بنون التثنية وهما معمولا لكل جنس من اجناس الموزونات
والمكيلات اي سنوات محمول الاجناس الموزونات وقفيزا ه لاجناس المكيلات فاشبها من حيث
ان كل واحد منهما مقتضى لما انتصب عنه وتم عن الاضافة ضاربا فنصبا ما بعدهما وهو سمنا وبرا
كما نصب ضاربا ما بعده وهو زيدا في قولك هما ضاربا ه زيدا وكذلك عشرون درهما لانه لما
قدم اي انقطع عن الاضافة بنون الجمع قال ذلك على طريق الشبه وهو محمول لكل جنس من اجناس
الموزونات فاشبه ضابون فنصب ما بعده لما ينصب هو وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا
لانه ذلك اي كل واحد من المثل والملء مبهم كقفيز ادا ومنوان وقدم بالاضافة فاشبها نا معطيا
درهما لانه اضافة المعطي اياه الصيرهما منه اياه من حيث درهم وقيل انما نصب لانه مشابه للفعل الذي
تم بفاعله الذي بعده فهذا اي ما ذكر من راقود الى مثله هو الاسم التام فظهر منه ان المراد بالتمام ان يكون
على حاله يمتنع الاضافة معها وانما اتم باربعة اشياء التنوين لفظا او تقديرا كما في المبني وغير المنصرف
ونون التثنية ونون الجمع والمراد به ما ذكرنا وقد عرفت صاحب اللب متمما كحوالزيدون وحسنوه وجهه
والحق انه ليس من هذا القبيل والاضافة ثم ان الاسم التام قد يكون عاملا كزيد لا وقد يكون لا زما فالاول هو
الاسم التام بالتنوين ونون التثنية والجمع لانك تقول في راقود خلا راقود خل اذا اردت خلا بملاء
واذا اردت صلاحيته فلا يجوز الاضافة وتقول في منوان سمنا منوا سمن وقفيزان برا قفيزا بر
اذا اردت برا يملأ هما وكذا في منوا سمن وانما جاز ذلك في الاضافة تخفيفا فلا مانع فيها فيضاف
هذا في التنوين لفظا واما تقديرا فحكمه انه لا نم اذا كان مبنيا واذا كان معربا فان كان مفعل التفضيل
لا يجوز الاضافة والا فالاضافة واما الذي هو لا نم فهو التام بنون الجمع والاضافة لا ليس كذلك
يقول في عشرون درهما عشرو درهم يعني اذا يذهب نون الجمع كعشرين وثلثين مثلا لا يجوز اضافته لانه

لو اضيف فانما مع النون او المعنى وكلامنا لا سبيل اليه اما الاول فلانه ليس نون الجمع واما الثاني فلانه
نون الجمع وذلك لان عشرون اسم موضوع لمضاف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمين اي ليس
بجمع عشرة على انه عشرة ثلاث مرات كما ان مسلمين جمع مسلم على انه مسلم ثلاث مرات لانه لو كان كذلك
اي كان جمعا لعشرة على حد مسلم ومسلمين لوجب ان يقع عشرون على النون لانه عشرة ثلاث مرات ونون
على ثلاثة ثلاث مرات فيقع على تسعة كما يقع المسلمون على ثلاثة انفس فلما اختص عشرون بعشرة دون
وثلاثون بثلاث مرات عشرة علمنا انه اي عشرون او ثلاثون لهم موضوع مع الواو والنون لهذا
العقل المخصوص فاذا كان عشرون موضوعا مع الواو والنون لهذا العقل المخصوص فيمتنع ان يوجد
بدون النون الا فيما حكاه الكسائي عن بعض العرب من قولهم عشرو درهم وكان عليه بعض النحويين
فاجاز ذلك في بقية العقود ولهذا دليل على ما ذكرنا من قبل فلهذا الدليل المذكور قيل اضافة اي التام بنون
الجمع لازم ولا يرد عليه حسنون وجوعا على انه ليس بجمع حسن وجوع لانه ليس كما ظن فيه وقدم
وكذلك الاضافة اي وكذلك الاسم التام بالاضافة لازم لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل
لانه مضاف اليه المعنى ويمتنع ان يضاف اليه مرتين لانه لو جاز فاما مع بقاء المضاف اليه فهو يستلزم
كون المضاف اليه مضافا اليه حاصلا الغرض بالاضافة من المضاف اليه الاول والا يضع الثاني وان حصل بكل
منهما لزم الاستغناء بكل منهما عن الآخر والامكان غير مضاف وقد فرض كذلك هذا خلف فيمتنع ان يضاف
الاسم التام بالاضافة والا نلو اضيف فلا يخ اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما فالاول
فاسد من جهة اللفظ للفاصل او من جهة المعنى لفساده الظاهر وعلى التقدير الثاني مثلا زيد والثالث ايضا
فاسد لانه ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد في تلك الصورة وانما المراد تبيين مثلا بالزبد والثالث
ايضا فاسد لما مر من الوجهين المذكورين لكل من الوجهين هذا واما الاسم التام بالتنوين المقدر فحكمه
حكم الاسم التام بالاضافة ونون الجمع فلا يقال في خمسة عشر رجلا خمسة عشر رجل لامتناع جعل
ثلاثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى واما كم الخبرية فللفرق وكم الاستفهامية في بعض الصور للشبه
واذا عرفت هذا فاعلم ان ممثل المصنف والمتن كالاسم التام بالتنوين بقولهم ملء في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اي في هذا المثال اعني كف لا ابهام فيه فكيف يقع بالنصب جوابا
للنفي وضمير فاعله راجع الى الابهام وانما الابهام في قوله موضع مضافا اليه اي كف لها المفهوم

بالتعيين هو الموضح للكف نفسها فالموضح مضاف اليه الكف واضافته اليها يمنع الجر فوجب النصب كما يمنع اضافة
الملئ في قولك ملؤه عسلا اضافة قلت الموضح وهو اي من غير اضافته لانه يتم بدونه الذي كان التمييز الجملة
من المساحة اذ للابهام فيه ما في الكف وحدها وانما يحصل ذلك المبهم المذكور من بعد ان تضيفه الى
الكف وهذا معنى كافة اقتضاء التمييز لان شرطه اتم بالاضافة فيه وذلك كون الابهام في نفسه من غير واسطة
كما في اللام التام بالتنوين والنون فلا يصح التمثيل به ايضا قلت كذلك الملئ فيه لان شرطه اتم بالاضافة
في اقتضاء التمييز اذ يكون الابهام في نفسه من غير واسطة كما في اللام التام بالتنوين والنون لان لو كان
كذلك لما اقتضى الملئ فيه ملؤه عسلا التمييز فينصبه لانه مثله حذفة النقل بالنقل الا يرى ان الملئ للاتم
في الكيل فيحتاج بعضا الى شيء مخصوص من الاناء او الى ما هو مكيال معروف كالتوق ونحوه كما ان تمام مبهم
المساحة في الموضع الذي يقتضي لاجله التمييز يحتاج بعضا الى كف ونحوها فما هو شرطه التام بالتنوين والنون
ليس شرطه في التام بالاضافة فاذا اريد في مثيل الاضافة اولى فيه في مثيل التنوين اذا العامل في التمييز
هو اللام التام بالاضافة لا اللام بالتنوين لان اعمال اللام التام النصب مشروط باقتضاء التمييز لا لانك
ان المقتضي للتمييز هنا اي في موضح كف سحابا هو الموضح مضافا الى الكف لا الكف لان الابهام فيها
في الكف وفي بعض النسخ لان الابهام فيها اي في الاضافة دون المضاف اليه وفي بعض النسخ فيه اي في
الموضح مضافا الى الكف دون الكف يدلك على هذا اي ان الابهام في الكف انك لو جئت بالكف منونا
غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما لفلان مثلا لم يقتض التمييز البتة ويدلك ايضا على هذا انهم
شبهوا موضح كف سحابا بضرب زيد عمرا في ان موضح مضاف الى الكف ناصب للسحاب كما ان ضرب
مضاف الى زيد ناصب لعمرو فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه هو الشبيه بضرب المضاف اليه
وهو الكف قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هنا اي في قولك ملء الدار قد رأيته سحابا
من وجهين احدهما ثبوت التنوين في راحة والثاني الاضافة اي اضافة قدير الى راحة فاورد عليه
الثاني اشكالين وجهين فقال في الوجه الاول وهذا ايضا عجيب منه يعني ان هذا الكلام ركاكة
ظاهرة وخلل بين فكيف صدر مثل هذا الكلام من هذا العالم التحرير وهذا ايضا يقضي منه العجب فقد ذلك
لانه اذا اراد بهذا القول ان العالم في اليقين هو اللام التام بالتنوين واللام التام بالاضافة ايضا فهذا
يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول لانه يلزم اما الاعراب بأعرابين

مختلفين وفي بعض المواضع او عدم استقلال كل من العاملين والمفروض خلافه هف تما انعقد الاجماع
منهم اي من ائمة النحويين على رفضه وتركه ثم قال توضيحا للاعتراض الاول اي الثاني لو اردت اي
غلب عاملان والمراد توجيههما على معمول واحد حيث يمكن اعمال منهما فيه وهو في مكانه لوجب ان يعمل فيه
الآخر قال عاملان ليشمل كل عاملين والمراد بالمعمول المظهر والمراد بالعاملين المختلفان مطلقا فان العمل
باتفاق منهم لواحد منهما لانهم اختلفوا في ان العمل لايهما للثاني عند البصرية مع جواز اعمال الآخر
اقرب الطالبين الى المطلوب والاول عند الكوفية كذلك لانه اول الطالبين واحيتاجه الى المطلوب
اقدم من احتياج الثاني اليه والمراد بقولي الفراء شركة العاملين في المرفوع فاذا على هذا يحتمل ان يشركهما عبد
القاهر في المنصوب وقال في الوجه الثاني على ان المنون هنا اي في المثال المذكور لا يصلح عاملا لما بينا
ان شرط اعمال اللام ان يكون مقتضي التمييز للابهام وقد فقد اي عدم هذا الشرط هنا اي
في المنون ولعل كلام الشيخ عبد القاهر هو الذي يقتضي المصير في جعل العامل اللام المنون لانه الشيخ
لما جوز هنا النصب بوجهين جعل المصنف الاقرب عاملا عيا ما هو مذهب البصريين فاراد المقتضي
اذا اردت هما اي اقتضى واحدا فاعمل الآخر هما اي لآخر المقتضيين وجوزا اي ثبوتا في الموضع الشائع
فيه الآية وذلك اي جعل الاقرب هنا عاملا ضبط عنه اي من المصنف ظهر بادي تامل فيما ذكرنا
من انه شبه اعمال اللام التام لاقتضاء التمييز للابهام فاذا السبيل الى جعل الاقرب هنا عاملا
فلا يتوهم العامل الا وفلا يصح عد من هذا الباب **قوله** ويقال للثلاثة الاولى مقادير جمع
مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ومبلغه للشائع وبلغة قلت كيف قال المصنف في المتن ويقال للثلاثة
الاولى مقادير وقد ذكر في بيانها بارجاع الضمير اليها اربعة اشياء حيث قال وهي اي الثلاثة
التي يقال لها مقادير المساحة وهي ما يعرف به قدر المسموح من مسحت الارض مساحة اذا ذرعتها
والكيل وهي ما يعرف به قدر المكيل والوزن وهي ما يعرف به قدر الموزون والعدد وهو ما يعرف به
قدر المعدود وشل هذا الاعمال شيء يحاشى عنه لا يصلح حمله عليه مثل الانسان فرس قلنا انه المصنف قسم اللام
التام الذي ينصب التمييز اربعة اقسام وهي المنون الذي تمامه بالتنوين وما فيه نون التثنية
وما فيه نون الجمع والمضاف الذي تمامه بالاضافة ثم قال ويقال للثلاثة الاولى مقادير اي لما فيه التنوين
ونون التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اي ويقال للمضاف فيما ذكر من المثال مقياس وما ذكر بعد

وكل اربعة اشياء لا ينافي كونها مما درج في اليد ضمن الفصل الموضوع لثلثة لها الوزن والكيل فهي اربعة اشياء واحد وهو
ما تم بغير التثنية اعلم ان المصنف جعل الاوجه من اقسام المقادير اقتداء بصاحب الكشاف وابن الصلاح
والامدي وصاحب اللب قسم المقدار حيث قسم المفرد الى مقدار ومساحة وعدد اتباعا لابن مالك
وابن يعيش وابن عصفور وانما سميتي الاخير مقياسا لانك اذا قلت لي ملوه عسلا فقد قست ما عندك
من العسل على هذا الاناء وكذلك مثله رجلا من القياس لانك قد قست ما عنده من الرجل بزيد مثلا بخلاف
لي منوا من سمنا فقدرت ما عنده من السمن بالمنوين ولم تقس شيئا بشيء فص والتمييز يقال للبيان والتفسير
والمميز والمبين والمفسر ورفع الابهام عن المفرد كهذا الذي كما ذكر من امثلة المقادير والمقياس قال الرضي
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة كما يقال الخبر اما مفرد او جملة وعلى هذا المعنى
فالاسم المضاف والاسم المثنى والاسم المجموع من قبيل المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف مثل ان
يقال المنادى اما مفرد او مضاف ففي هذا عنى المضاف من اقسام المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع كما يقال الاسم اما مفرد او مثنى او مجموع ففي هذا يكون غير ما من اقسامها والمراد هنا بالمفرد
هنا ما يقابل الجملة لكونه مذكورا من مقابل الجملة اذا تقرر هذا الاصل فاعلم ان التمييز رفع الابهام وهذا يعني جامع لصحيته فشاركه
بنهما اشتراكه معنوي ثم فصله وبينه ان هذا على قسمين فقال ثم ان الابهام اما يكون في الاسناد او
في احد طرفيه اي المسند والمسند اليه فالتمييز الاول وهو يسمى تمييزا على الجملة سواء كانت في جملة حقيقة
او في شبهها ويقع بعد تمام الكلام اي بعد استقلاله اكان نحو طاب زيد نفسا فالابهام هنا ايضا في
طاب زيد نفسا في اسناد الطيب الى زيد لان في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد فيه تساهل
وتساهل لان اصل النسبة معلوم محقق لا ابهام فيه في طرفيها وانما الابهام او يتعلق به النسبة فانه
بعد طاب زيد نفسا طاب امر من امور ثم يفسر ذلك الامر بنفس او غيره فالابهام في الحقيقة هو
الشيء المنسوب اليه النسبة فان كلا من المفسرات بعد تفسيره المنسوب اليه المجهول للنفس
النسبة ومرادهم بهذا القول هذا ومن هنا قيل التمييز اما عن ذات مذكورة او عن ذات مقدرة
حقوقا الاخير لهذا لكونه بعد تمام الكلام بخلاف القسم الاول مما يرفع الابهام المستقر عن الاسناد
للذات في التقسيم يذكر امر جامع وامر مميز فباعتبار اعتماعها يحصل التعريف والمميز الذي هو في ما يكون

في احد طرفي الاسناد وذلك يسمى مبينا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم باحد
اربعة اشياء مذكورة نحو عندي راقود خلا فالابهام هنا
في الراقود لا غير فاذا تفوه بقولك خلا ما يرفع الابهام
عن احد طرفي النسبة ثم شرح الباب الى
بحمد عناية الله تعالى تم
كتب سنة اوان عهود القصور وقت العصر
تاريخ سنة
١٠٦٨